جامعة محمد خيضر – بسكـــــرة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور صندوق النقد والبنك الدوليين في تكريس الحكم الراشد بالدول النامية

دراسة حالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه نظام ل.م. د في العلوم السياسية

تخصص: منظمات دولية واقليمية والحكم راشد

إعداد الطالب:

علي شتيــوي

إشراف الدكتور:

عبد اللطيف بــاري

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
فوزي نور الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكـرة	رئيسا
عبد اللطيف بـاري	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكـرة	مشرفا ومقررا
مصطفى اسعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكـرة	عضو ممتحنا
هشام عبد الكريـم	أستاذ محاضر أ	جامعة باتـنة	عضو ممتحنا
الصادق جرايــة	أستاذ محاضر أ	جامعة الـوادي	عضو ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى وطني الغالي الجزائر حفضها الله

إلى روح أبي رحمه الله

إلى والدتي العزيزة

إلى زوجتي الغالية وابني العزيزين: رياض و آمنة

إلى أخي وأخواتي وسائر أفراد أسرتي الكبيرة

إلى كل الأساتذة بقسم العلوم السياسية بجامعة بسكرة و الوادي

إلى الأصدقاء بقطاع الشباب و الرياضة وكل طلبة العلوم السياسية

لكل هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد العلمي.

شكر وعرفان

يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

احمد الله واشكره على أن من علينا بنعمة الإسلام والعلم واشكره على

ان وفقني في إتمام اطروحة الدكتوراه

كما اتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور : **عبد اللطيف باري**

على اشرافه ودعمه وتوجيهه الذي لم يفارقني طيلة البحث

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على

تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه، مع حفظ الالقاب والاسماء

كما اشكر كل الأساتذة الذين اشرفوا على تكويني طيلة مساري في العلوم

السياسية والذين أحسست معهم بعلاقة الأستاذ والطالب والأخ والصديق .

كما أقدم شكري إلى كل الأصدقاء، على دعمهم ومساندتهم .

وأخيرا أتوجه بتشكراتي إلى كل عمال مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية ،

بجامعتي بسكرة والوادي

مقدمة

يعتبر الحكم الراشد من اهم المقاربات التنموية التي تسعى الدول والمنظمات الدولية للاستفادة منها بغية الانتقال من وضع متردي أو ضعيف إلى وضع أفضل على كل المستويات والاصعدة، رغم الاختلاف في النموذج والتصور للحكم الراشد.

تعتبر المؤسسات المالية الدولية من ضمن المنظمات التي انشأتها الدول لخدمة مصالحها، فهي بمثابة الاطار الذي تنصهر فيه الشؤون المالية الدولية، وكإطار للتعاون الدولي ومن أهم هذه المؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين.

أدى فشل التنمية في الدول النامية، خاصة تلك التي حصلت على قروض من الصندوق والبنك الدوليين، وفي إطار القيام بإصلاحات ضمن برامج وسياسات، عجزت الدول النامية عن تسديد ديونها، ناهيك عن تحقيق تنمية، وارجع الصندوق والبنك الدوليين ذلك إلى أزمة حكم وتسيير الموارد وليس بسبب البرامج والسياسات التي ينتهجها الصندوق والبنك.

البنك الدولي هو أول المؤسسات التي نادت بما يسمى بالحكم الراشد في العصر الحديث كمقاربة لتحقيق الجودة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة في دول العالم النامي، التي تعيش تخلف عن ركب الحضارة الغربية المتقدمة.

ظهر الحكم الراشد بداية من سنة 1989 في أدبيات وسياسات وبرامج البنك وصندوق النقد الدولي، و اصبح مقياس لإقراض الدول ومساعدتها على الانتقال لترشيد الحكم عبر سياسات وبرامج، في اطار قالب جاهز من التوصيات والتدابير، الغير قابلة للحوار والنقاش، والصالحة لكل الدول دون استثناء.

قدم كل من البنك وصندوق النقد الدوليين مقاربة الحكم الراشد من خلال البرامج والسياسات الموجهة لدول النامية، عبر صياغة تصور ورؤية مشتركة في إطار الفكر الليبرالي الرأسمالي ورسما من خلاله مفهوم ونموذج للحكم الراشد موجه بالأساس إلى الدول النامية.

ظهر المفهوم بعدة قراءات وتصورات باختلاف الايدولوجية، رغم وجود شبه اتفاق في الاهداف والغايات، ويظهر التباين أكثر على مستوى الممارسة والتطبيق، نظر لكون الحكم الراشد مزال يحمل الكثير من التعقيدات والاشكاليات.

الأهمية العلمية والعملية:

يكتسي هذا البحث أهمية علمية، لما يضيفه إلى حقل البحث العلمي عموما وحقل العلوم السياسية خصوصا، في مدى دور مقاربة الحكم الراشد التي تنادي بها المؤسسات المالية في مساعدة الدول النامية

الوقوف على اثر مقاربة الحكم الراشد، المقدمة من قبل المؤسسات المالية الدولية في نقل الدول النامية إلى مستوى افضل، بالإضافة إلى ما يلي:

- كشف حقيقة و فلسفة الحكم الراشد، ودراسة إمكانية التعميم على الدول النامية

- الوقوف على أهمية قياس وتكميم الحكم الراشد، كمحفز للدولة على التنمية والتطور والالتحاق بركب الدول المتقدمة.

- إبراز الادوار الجديدة للبنك والصندوق الدوليين في العلاقة مع الدول النامية، في إطار رؤية نيوليبرالية.

- فهم أعمق للعلاقة بين المنظمات المالية الدولية والدول النامية، و محاولة كشف نمط وحجم هذه العلاقة ومدى التحول فيها وانتقالها نحو مستويات متعددة، ومدى تحقق المصلحة العامة لطرفي العلاقة.

- كشف الآثار المترتبة عن نموذج الصندوق والبنك الدوليين للحكم الراشد على مستوى التنظير و التطبيق

- رصد لعلاقة الجزائر مع الصندوق والبنك الدوليين وكشف آثار النموذج الجاهز للحكم الراشد على الدولة، بالإضافة إلى موقع الجزائر في المؤشرات العالمية للحكم الراشد.

أما من الناحية العملية فهو يسهم في ادراك لطريقة التعامل والاستفادة من خبرات وبرامج المؤسسات المالية في ترشيد الحكم، وفي تطوير الاقتصاديات الناشئة وفهم طريقة وعمل المنظمات المالية والنقدية، كما يساهم في كشف ايجابيات وسلبيات استيراد النماذج الجاهزة، وتطبيقاتها على البيئة الوطنية للدول.

كما يعتبر هذا الموضوع متكرر بضفة دائمة، باعتبار هذه الظاهرة تحدث يوميا في إطار الاتفاقيات الدولية، التي تتم بين الصندوق والبنك الدوليين، كطرف مهم في المعادلة المالية والاقتصادية للعالم، بما يمتلكه من أموال وبرامج وهو يشكل نادي كبير للدول العظمى التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية من جهة.

وطرف ثاني يتمثل في الدول النامية بالتحديد وهي الطرف الأضعف في المعادلة نظرا لظروف استقلالها وبنيتها التحتية وطبيعة اقتصادها الهش الموروث عن الاستعمار، والذي بقي رغم مرور 70 سنة (على اعتبار أن أغلب الدول نالت استقلالها في الستينيات)، إقتصاد أحادي السلة، إتكالي على الريع أو الزراعة، أو القروض والمساعدات الخارجية.

بالإضافة إلى دراسة مدى جدية مؤسسات بروتن وودز في تكريس الحكم الراشد، كإطار جديد للعلاقة، بعد فشل السياسيات القديمة التي فرضت على الدول النامية، وانتجت تبعية لقروض لا تنتهي، نهيك عن آثار اجتماعية كارثية واقتصادية كرست توجه الدولة لخدمة القروض عوض خدمة المجتمع وبناء الدولة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم وجه العلاقة بين وحدتين دوليتين، الصندوق والبنك كمنضمات دولية قوية تمتلك كل مقومات القوة (موارد مالية، معلومات، برامج وسياسات...الخ)، ودول نامية ضعيفة تعيش ازمات متعددة تحتاج إلى موارد وسياسيات وبرامج للإقلاع والنهضة والتنمية، بالإضافة الى الاجابة على الاشكالية المطروحة .

كما تهدف هذه الدراسة الى معرفة ما يلي:

- معرفة مضمون الاطروحات الفكرية التي تعتمد عليها سياسات صندوق النقد و البنك الدوليين.
- كشف طبيعة البرامج التي يسهم صندوق النقد الدولي في تقديمها، من حيث الغايات والأهداف.
- رصد الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الدول الأفريقية النامية التي تتعامل مع صندوق النقد والبنك الدوليين.
- الوقوف على الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تعامل الجزائر مع صندوق النقد والبنك الدوليين
- البحث في خيارات و بدائل للدول النامية في صناعة نموذج لحكم راشد نابع من خصوصية الدول.

وعلى هذا الاساس تم طرح الاشكالية التالية:

<u>الإشكـــالية</u>:

إلـى أي مـدى سـاهم صـندوق النقـد والبنـك الـدوليين، فـي تكـريس الحكـم الراشـد بالـدول النامـية عموما والجزائر خصوصا؟

تثير هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالحكم الراشد؟
- ما هو دور كل من صندوق النقد والبنك الدوليين؟
- ما هي رؤية صندوق النقد والبنك الدوليين للحكم الراشد؟
- ما هي آثار سياسات وبرامج الصندوق والبنك الدوليين على الدول النامية الافريقية؟
- ما هو مواقع الحكم الراشد بالدول الافريقية النامية؟
- ما هو موقع الحكم الراشد بالجزائر في ظل الاصلاحات المتبعة ؟

يقتضي البحث العلمي طرح فرضيات لجملة التساؤلات.

الفرضيات:

✓ **الفرضية الرئيسية:**

- **كلما كانت مخرجات الحكم الراشد ضعيفة، دل ذلك على أن مساهمة الصندوق والبنـك الـدوليين فـي تكريس الحكم الراشد بالدول النامية عموما و الجزائر على وجه التحديد ضعيفة.**

✓ **الفرضيات الفرعية:**

- رؤية صندوق النقد والبنك الدوليين للحكم الراشد ضمن قيم رأسمالية لبرالية
- تركت سياسات وبرامج الصندوق والبنك الدوليين آثار سلبية على الدول النامية .
- كلما كان مواقع الحكم الراشد بالدول النامية الافريقية، بعد تطبيق سياسات وبرامج صندوق النقد والبنك الدوليين في مراتب متأخرة، بين هذا على المساهمة الضعيفة للصندوق والبنك.
- كلما كان موقع الحكم الراشد بالجزائر في ظل الاصلاحات المتبعة في مراتب متأخرة، دل ذلك على مساهمة ضعيفة لصندوق والبنك .

أسباب اختيار الموضوع:

تعود الأسباب الذاتية، إلى رغبة الباحث في الدراسات السياسية ذات البعد الاقتصادي، بالإضافة الى الرغبة في معرفة الدور الذي تضطلع به المؤسسات المالية وسياساتها المتبعة في الدول النامية.

تعتبر هذه الدراسة استكمالا لدراسة الماستر حول مؤسسات بروتن وودز ودورها في تنمية دول العالم الثالث.

أما الأسباب الموضوعية، تتمثل في الوقوف على موضوع الحوكمة، كنهج للمؤسسات المالية وكمقاربة تحمل في طياتها حلا أو مأزقا للدول النامية، إضافة الى تكرار حدوث الظاهرة في المحيط الاقليمي و الدولي، بشكل مستمر.

حدود الدراسة :

تغطي الدراسة حقبة زمنية معينة تمتد من:

الإطار الزمني: من 1989الى غاية 2017 وذلك للأسباب التالية:

1989 سنة ظهور مفهوم الحكم الراشد في أدبيات البنك الدولي وبدايات دخول الجزائر في ترتيبات اقراضية بسبب الازمة الاقتصادية التي تطلبت المساعدة من الصندوق والبنك الدوليين

2017 باعتبارها سنة الانتهاء من جمع الاحصائيات والمعلومات بشان الدراسة بشكل تام وكامل ضمن حقبة زمنية مختارة، تقدر بـ 28 سنة، كافية لملاحظة التطور الحاصل من عدمه، في الدول الافريقية والجزائر بشكل اخص.

الإطار المكاني: الدول النامية الافريقية، كنموذج للدول النامية بشكل عام ثم التركيز على الجزائر خصوصا كإحدى الدول الافريقية .

المناهج المستخدمة: تم استعمال مجموعة من المناهج بغرض الإحاطة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى نظرية التبعية، تمثلت في ما يلي:

اقتراب الاقتصاد السياسي: باعتبار العلاقة بين الدول النامية والصندوق والبنك ذات بعد اقتصادي وسياسي من خلال التدخل في السياسات الاقتصادية للدول، وممارسة الرقابة على الدول ضمن اتفاقية الصندوق و المشروطية المتقاطعة التي يمارسها الصندوق والبنك معا على الدول النامية.

المنهج الوصفي: لوصف الأحداث والنشاطات بين الدول النامية ومؤسسات بروتن وودز ووصف معايير الرشادة التي ينادي بها الصندوق والبنك.

المـنهج الاحصـائي: لقياس الحكم الراشد، من خـلال الأرقام والإحصـائيات والتقارير الصـادرة عن الدول والبنك والصندوق الدوليين للوقوف على اثر ذلك على الدول النامية.

منـهج دراسة الحـالة : لدراسة حالة الجزائر من خلال فترة زمنية محددة ، و رصد التطورات الحاصلة فيها كحالة من حالات الدول النامية .

نظرية التبعية:

تفسر نظرية التبعية العلاقة بين طرف قوي، يمتلك المال والسياسات والبرامج – الصندوق والبنك – وطرف ثاني في طور النمو يحتاج إلى القروض والمساعدات المالية والفنية تمثله الدول النامية، وبالتالي تبعية الطرف الثاني للطرف الاول، وهيمنة هذا الأخير على الدول النامية، من خلال اعتماده آلية الاجبار و المشروطية في فرض الإصلاحات مقابل الحصول على القروض.

بالإضـافة إلـى ان علاقـة الصـندوق والبنـك الـدوليين بالـدول النامية تعود إلـى السـتينات من القرن الماضي بعد حصول هذه الدول على استقلالها، والى غاية اليوم وتمتاز بعلاقة غير متكافئة بين طرفي المعادلة على مدى السنوات الماضية رغم عضوية هذه الدول في هاتين المنضمتين، بالإضافة إلى ان أي منظمة تعرف هيمنة دول معينة على عملية صنع القرار، من خلال القوة التصويتية، فتأثير الدول النامية داخل الصندوق أو البنك محدود جدا مقارنة بالدول المنشئة و على رأسها الولايات المتحدة الامريكية .

الدراسات السابقة:

1- دراسة للبنك الدولي بعنوان:

"**إدارة حكم أفضل لأجل التنميـة فـي الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا – تعزيـز التضـمينية والمسـاءلة**" (2004)[1].

هدفت هذه الدراسة لتقديم مراجعة للتحديات والفرص التي تواجهها منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (المينا/MENA) في اطار سعيها إلى النهوض باستراتيجيات جديدة للتنمية.

- أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة:

[1] البنك الدولي، **ادارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، تعزيز التضمينية والمساءلة**، بيروت: دار الساقي، 2004.

أن الفساد من أهم المظاهر البارزة والشائعة لإدارة الحكم السيء، وتجلى ذلك في المحسوبية والرشوة، وهو نتيجة مباشرة إلى انعدام المساءلة.

- وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها:

السيطرة على الفساد وضبطه ومحاربته في الادارات الحكومية، انشاء آليات لتحسين القطاع العام والحفاظ على الموارد العامة والاداء الجيد.

تعتبر هذه الدراسة مهمة من حيث المسوحات التي قدمتها على منطقة المينا، لكنها ركزت على قيمتين فقط وهما التضمينية والمسألة فقط، دون التطرق إلى بقية قيم الحكم الراشد والاشارة إلى الفساد كنتيجة وسبب لتأخر دول المنطقة، دون ذكر الاسباب الحقيقية التي تقف وراء الفساد، كما لم تتطرق الدراسة إلى دور البنك الدولي أو صندوق النقد في المساهمة مع الحكومات بالمنطقة من اجل محاربة ظاهرة الفساد، وهذا ما يجعل من الدراسة الحالية للباحث،تحاول التركيز على الدور الخارجي والمتمثل في الصندوق والبنك الدوليين باعتبارهما أكبر ممول بالقروض والمساعدات للدول النامية.

2- اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية للباحث شعبان فرج (2012) بعنوان:

"الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010"[1]

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- الحكم الراشد ضروري لحسن ادارة الدولة لمواردها وتحقيق مستويات جيدة من الرفاهية.
- الحكم الراشد ملازما لجهود مكافحة الفقر، لما يحمله من قواعد وأسس تسهم في الادارة الجيدة للموارد.
- ضرورة مشاركة كل فواعل المجتمع المدني والقطاع الخاص لإيجاد حلول ناجعة لمشكلة الفقر.
- جهود الجزائر في مجال الاصلاحات التي مست مختلف القطاعات، لأجل تعزيز الحكم الراشد من قبيل تنفيذ المصالحة الوطنية، وإصلاح العدالة، ومحاربة الفساد، وإصلاح النظام الضريبي والمالي وتحسين مناخ الاستثمار وغيرها، إلا أن المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي يصنف الجزائر ضمن المراتب الأخيرة في مؤشرات الحكم خلال الفترة 2010/2000.

[1] شعبان فرج، "**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ،2012.

تعزو الدراسة أسباب ضعف نتائج الجزائر في مؤشرات الحكم ، حسب البنك الدولي عديدة ومتشابكة، منها الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي، أما عن الأسباب الاقتصادية أهمها استمرار انتشار الرشوة والفساد والبيروقراطية، ونقص الرقابة على البنوك، وعدم تحقيق تقدم ملموس في مجال الخصخصة، بالإضافة إلى ضعف مناخ الاستثمار واحتكار الدولة للقطاعات الحيوية.

خلصت الاطروحة إلى التوصيات التالية:

- ✓ تحقيق الحكم الراشد في الجزائر يتطلب تفاعلا بين الفواعل الثلاث من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ المشاركة لجميع المواطنين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و تشجع الحكومة والقادة السياسيين والمجتمع المدني على صياغة الاهداف التي تتركز على إحداث التنمية البشرية.
- ✓ ضرورة إصلاح مؤسسات الدولة لتصبح أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة والشفافية.
- ✓ تعزيز إدارة المالية العامة والمساءلة لضمان استخدام الموارد العامة، من الرقابة على إدارة المال العام، ودعم الشفافية المالية، ومحاربة الفساد.
- ✓ دعم اللامركزية على الحكم، وتفعيل دور المجتمع المدني
- ✓ تحسين أداء الإدارة العامة ومحاربة الفساد وتحسين البنية السياسية و الاقتصادية

قدمت هذه الدراسة مقاربة للحكم الراشد، كحل للخروج من مشكلة الفقر، لكنها لم تتناول النموذج الانسب للحكم الراشد، بالإضافة إلى عدم التعرض للصندوق والبنك كمتغير جديد في هذه الدراسة، اقتصرت الحل في ترشيد الانفاق العام ومحاربة الفساد، كحل لمشكلة الفقر، دون التعرض للبعد السياسي للحكم الراشد، من خلال استبدال الحكام والمسئولين الفاسدين، اغفلت خطورة ترشيد الانفاق العام بالنسبة للدول الفقيرة اصلا من خلال رفع الدولة الدعم عن الاسعار وتجميد الاجور، بما تحمله كلمة الترشيد في الانفاق العام، والتي كثير ما يقصد بها التقشف، وابتعاد الدولة عن مساعدة المواطن والفئات الاجتماعية الهشة، مما يعمق من درجة الفقر.

3- رسالة ماجيستير للباحث **طارق سامي حنا خوري** الموسومة بـ:

"دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة (1989-2017) دراسة حالة الأردن"[1] (2018)، تضمنت هذه الدراسة ما يلي:

[1] طارق سامي حنا خوري، "**دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة (1989-2017) دراسة حالة الأردن**"، رسالة ماجيستير، الاردن: جامعة الشرق الأوسط، 2018.

الأطروحات الفكرية والفلسفية التي تقوم عليها سياسات صندوق النقد الدولي، وقدمت الخلفية التاريخية للصندوق، كما استعرضت الدراسة برامج صندوق النقد الدولي، وغاياته، والاتجاهات العامة لسياساته، في الإطار المالي والنقدي العام، ثم تناولت دواعي فشل برامج التصحيح الاقتصادي.

ثم الوقوف على الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للصندوق، من قبيل تقليص دور الدولة الوطنية، وتقليص كبير في الإنفاق الحكومي على النفقات الاجتماعية، وتقليص في الإنفاق الحكومي على النفقات الاجتماعية، وتعميق عدم العدالة في توزيع الدخل، وتراجع القطاع العام وخدماته، وتفاقم الفقر والبطالة، انسحاب الدولة من دعم للسلع الغذائية الأساسية والمعونات الاجتماعية.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- اللجوء إلى سياسات تستند إلى الديون والمساعدات الخارجية، يمس باستقلال القرار الاقتصادي والسياسي، وربما بالسيادة الوطنية.
- لم تثبت برامج صندوق النقد الدولي أي كفاءة في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول والشعوب المحتاجة للمساعدة.
- الخيار البديل والاستراتيجي هو بناء اقتصاد وطني منتج مستقل، أو البحث عن تكتلات اقتصادية، - لا يمكن استيراد نظام اقتصادي يفرض، على شعب من الشعوب، كما لا يمكن أن يوجد نظام اقتصادي منفصل عن السياسة.

قدم الباحث في إطار هذه الدراسة جملة من التوصيات، تمثلت في:

- ✓ ضرورة أن تلعب السلطة التشريعية دور في رفض بعض سياسات صندوق النقد، والعمل على سن قوانين تسهم في تقديم بدائل اقتصادية تستند إلى الطاقات الوطنية.
- ✓ التعامل مع قضايا الاقتصاد الوطني بمنظور استراتيجي بعيد المدى، وابتعاد الحكومات عن السياسات قصيرة المدى فيما يتصل بحل المشكلات الخاصة بالمديونية.
- ✓ اعتماد سياسات ضريبية عادلة لتمويل عجز الموازنة، و الحفاظ على الطبقة الوسطى أو الفقيرة.
- ✓ البحث عن أوجه للتعاون بين القطاع العام والخاص في مواجهة أزمة المديونية، بمسؤولية وطنية عالية.

رغم الأهمية العلمية التي تضمنتها هذه الدراسة، إلا أنها لم تتناول الحكم الراشد كمقاربة جديدة، بل تركت مسألة اختيار النموذج المناسب مفتوح، بالإضافة الى خلو الدراسة من الادوات القياسية لرصد التأثير في القرارات السياسية و الاقتصادية.

4- دراسة لصندوق النقد الدولي بعنوان :

"**Good Governance The IMFs Role**" **(1997)**[1]

تضمنت هذه الدراسة الادوار التي يقوم بها صندوق النقد الدولي في سبيل تعزيز الحكم الراشد من خلال مايلي :

- تشجيع البلدان على تصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي، والحد من التضخم ، إجراء إصلاحات أساسية في التجارة والتبادل وإصلاحات السوق اللازمة لتحسين الكفاءة ودعم النمو الاقتصادي المستمر.

- تقديم المشورة والمساعدة التقنية، التي تساعدت على تعزيز الحكم الراشد مثل تعزيز الشفافية في القطاع العام و المسالة.

- ينصح الصندوق بضرورة القيام بمجموعة واسعة من الإصلاحات المؤسسية إذا أرادت البلدان الحفاظ على ثقة القطاع الخاص و تحقيق النمو المستدام.

- تعزيز الحكم الرشيد بجميع جوانبه ، بما في ذلك ضمان سيادة القانون، وتحسين كفاءة ومساءلة القطاع العام ، ومعالجة الفساد .

- اتباع نهج أكثر استباقية في تطوير المؤسسات والأنظمة الإدارية للقضاء على الرشوة والفساد و النشاط الاحتيالي في إدارة الموارد العامة .

- تعزيز التعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى ، ولا سيما البنك الدولي ، لتحسين استخدام الخبرات بالإضافة إلى معالج صندوق النقد قضايا الفقر و الفساد .

كما يدعو الصندوق الى تحسين إدارة الموارد العامة، من خلال الإصلاحات التي تشمل مؤسسات القطاع العام (مثل الخزانة المركزية و البنك المركزي ، والمؤسسات العامة ، والخدمة المدنية ،

[1]IMF, **Good Governance The IMFs Role ,**Guidance Note, (Approved by the IMF Executive Board), 1997.

وشـفافية الإحصـاءات) ، بمـا فـي ذلـك الإجـراءات الإداريـة(مراقبـة النفقـات ، وإدارة الميزانيـة ، وجمـع الإيرادات).

يـدعو الصـندوق موظفيـه فـي اطـار مناقشـات مشـاورات المـادة الرابعـة ، الـى ضـرورة التأهـب للإصلاحات المحتملة التي يمكن أن تسهم في تعزيز الحكم الرشيد (وتعزيز الشفافية في صنع القرار و عمليـات الميزانيـة ، وتخفيضـات الإعفـاءات الضـريبية والإعانـات ، تحسـين نظـم المحاسـبة والرقابـة ، والتحسينات في ممارسات النشر الإحصائي ، والتحسينات في الإنفاق العام ، وتسريع إصلاح الخدمة المدنية.

يرى الصندوق ان قد يضطر الى تعليق أو تأخير ترتيبات القروض، بسبب سوء الإدارة كما يقر الصندوق بصعوبة فصل الجوانب الاقتصادية عن الحكم عن الجوانب السياسية، وحصر مشاركة صندوق النقد الدولي في قضايا الحكم إلى المجالات محددة ينبغي أن تساعد مشاركة في قضايا الحكم.، يرى الصندوق ان الاهتمام بقضايا الحوكمة يؤدي إلى استقرار الاقتصاد الكلي والنمو المستدام.

يبدو من خلال دراسة الصندوق ان الحكم الراشد يقتضي الاجبار عبر القروض و دعوة الصندوق عبر موظفيه و الاستعداد عند زيارتهم للبلدان و تقديم المشورة ان يواجهوا تحديات .

غلب على الدراسة طابع التوصيات و القرارات التي يجب ان تطبق، دون الكلام عن حوار بين طرفين في اطار البحث عن حلول او تكييف لبرامج و سياسات.

5- مقال للباحث نيجار وودز (NGAIRE WOODS) بعنوان:

"The Challenge of Good Governance for the IMF and the World Bank Themselves"[1] (2000)

تشير هذه الدراسة إلى ضرورة ان يتسم الصندوق والبنك الدوليين بالحوكمة الداخلية، باعتبار الحكم الراشد يعرف تحديات كبيرة داخل الصندوق والبنك الدوليين.

تبني صندوق النقد والبنك الدوليين "الحكم الرشيد" كمجموعة من المبادئ لتوجيه أهدافها في بلدان الأعضاء، تواجه كلتا المؤسستين ضغوط لتطبيق بعض معايير الشفافية، المساءلة والمشاركة.

تبحث هذه الورقة التحديات التي تطرحها هذا المنظمات، إلى جانب الخطوات التي اتخذتها لنشر المزيد من المعلومات وتعزيز علاقاتهم مع المنظمات غير الحكومية، تجادل هذه الورقة في مسالة إذا كان

[1]NGAIRE WOODS ," The Challenge of Good Governance for the IMF and the World Bank Themselves", Great Britain, World Development Vol. 28, No. 5, Elsevier Science Ltd, 2000, pp. 823-841 .

من الواجب تعزيز الحكم الراشد داخل صندوق النقد والبنك الدوليين والتوازن بين حقوق أصحاب المصلحة وقواعد صنع القرار.

خلصت الدراسة إلى ان كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحاجة إلى إعادة صياغة أساليب عملهما، بحيث تكون أكثر فعالية، الانتقال لقبول فكرة الحكم الراشد داخل البلدان، والحاجة إلى المشاركة المحلية والدعم السياسي من أجل أن تكون الإصلاحات الاقتصادية قابلة للاستمرار.

التحدي الذي واجهته المؤسسات كان بطء استيعاب مبادئ الحكم الراشد وصعوبة تكييفها لعملياتها الخاصة، خاصة ما تعلق منها بعمليات صنع القرار.

الدور الآخر الذي يقوم به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاقتصاد العالمي لمفهوم البحث والمعرفة حول السياسات الاقتصادية والتنمية،لا يعكس حالة البحث الذي يقدمونه للعالم، سمعة المؤسستين فقط كمراكز بحثية، بل أيضاً مكانتها كمؤسسات تمثل القضايا البحثية في جميع أنحاء العالم من منظور دولي.

افتقار الصندوق والبنك إلى المعرفة المحلية الضرورية للدول، بالإضافة إلى ان المشاركة في العضوية وإجراءات صنع القرار والممارسات داخل المؤسستين، تحتاج إلى تمثيل عادل لكافة مناطق العالم بما فيها الدول النامية.

إقتصرت الدراسة على مدى التزام صندوق النقد والبنك الدوليين بالحكم الراشد داخليا وهذا يشكل تحدي كبير للبنك والصندوق، لم تتناول الدراسة الدول النامية من حيث الحكم الراشد، رصدت الدراسة ضرورة التمثيل العادل لكافة الدول في مسالة التصويت.

كما بينت الدراسة التحديات الداخلية للحكم الراشد في الصندوق و البنك، وهذا ما يطرح تحدي جديد و هو صعوبة نشر و تعزيز قيم الحكم الراشد للدول النامية، باعتبارها تعرف تحديات داخلية في البنك و الصندوق، مما يقتضي تجاوز الصعوبات الداخلية، قبل تصديرها للدول النامية.

تختلف دراسة الباحث عن هذه المقال من حيث ان الصندوق والبنك يعملان على نشر الحكم الراشد ومدى نجاح الصندوق والبنك في الدول النامية، بعكس المقال الذي اقتصر على الدراسة الداخلية للحكم الراشد، في طرف واحد دون تناول الدول النامية .

6- مقال للباحث **جان كارتييه بريسون(Jean Cartier-Bresson)** بعنوان:

"**La Banque mondiale, la corruption et la gouvernance**" **(2000)** [1]

يقدم **بريسون** مقالا تحليلا نقديا للكيفية التي يستوعب بها البنك الدولي الدولة، ضمن استراتيجية مكافحة الفساد في الدول الضعيفة والغير ديمقراطية، من خلال "الحكم الراشد كشكل من أشكال علاقات السلطة غير السياسية، في اطار حزمة التحرير الاقتصادي. يخلص المقال إلى إن تقليص مشاركة القطاع العام في الدول الضعيفة، التي لا تكاد تكون ديمقراطية، قد يدفع الفساد من الأشكال السابقة إلى أشكال جديدة.

-الحكم الرشيد هو وسيلة وهدف للاستراتيجية البنك الدولي لمكافحة الفساد، لكن يرى بضرورة إزالة العديد من التناقضات الموجودة في خطاب البنك، بحيث لا يمكن للحكم أن ينجح إلا إذا كان هناك مجتمع المدني منظم بالفعل، وتستند الاستراتيجية على طبيعة الجهات الفاعلة الاجتماعية أو على فعالية الضغوط، وعلى مجال سياسي نزيه ونظام بناء الولاء من خلال شرعية قوية للمؤسسات العامة.

- الحماية الاجتماعية نفسها متناقضة مع التحرير الاقتصادي والحكم.
- الاستراتيجية غير مناسب للبلدان التي ليس لديها تقاليد ديمقراطية وإدارية.
- تبقى تناقضات إستراتيجية البنك لمكافحة الفساد في خياراته بين البحث عن نتائج قصيرة الأجل أو طويلة الأجل مصطلح (التدرج أو العلاج بالصدمة)، وبين المقترحات لعلاجات الصدمة وتأكيد الحاجة إلى التأخير في التكيف للجهات الفاعلة خلال المفاوضات.

اقتصرت دراسة بريسون على عنصر مكافحة الفساد دون العناصر الاخرى المكونة للحكم الراشد، بالإضافة الى عدم تناول الدول النامية .

7- تقرير لمجموعة البنك الدولي بعنوان:

"**GOVERNANCE AND THE LAW**"**(2017)**.[2]

تناول هذا التقرير جملة من النتائج المهمة تمثلت في:

[1] Jean Cartier-Bresson." La Banque mondiale, la corruption et la gouvernance. ", tome 41, n°161, 2000.. pp. 165-192.

[2] WORLD BANK GROUP, "WORLD DEVELOPMENT REPORT "GOVERNANCE AND THE LAW". H Street NW, Washington, 2017.

- فتح المجال للحكم حتي يكون أكثر استجابة للجميع، من خلال تكيف النخب من خلال الآليات القائمة على القواعد تصميم سياسات أكثر فاعلية، تحتاج إلى إدراك كيفية توزيع السلطة في الساحة السياسية لان الاستيلاء على السياسة يبطئ النمو الاقتصادي .

– إجراء الإصلاح الذي يقوم به لاعب واحد في لعبة قواعد يمكن أن يأتي بنتائج عكسية إذا لم يفكر اللاعب في الإجراءات التي سيحدثها الإصلاح في لاعبين آخرين، باعتبار النخب الحاكمة بحاجة إلى الاعتماد على قاعدة عريضة من المجتمع.

– ضرورة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في المنافع العامة وتوسيع الفرص

– يركز التقرير على ضرورة ان تكون الحكومة أكثر قدرة على تطبيق القواعد بشكل غير شخصي، من خلال توظيف المشرعين والقضاة وضباط الشرطة الذين يمكنهم إدارة الامور بشكل قانوني رسمي، على اعتبار القواعد الملزمة للمساءلة بمثابة تأمين سياسي

طرح التقرير أهمية اللامركزية، إصلاح الخدمة العامة، اعتبار المواطنون كوكلاء للتغيير، الذي ينطلق من خلال صندوق الاقتراع، بالإضافة إلى أهمية المشاركة، من خلال الاطلاع على المداولات العامة، ومراقبة التدفق المالي غير المشروع.

يعتبر التقرير فشل السياسات والحلول التقنية في تحقيق النتائج المرجوة، بسبب الفشل المؤسسي، والحل المقترح هو تحسين المؤسسات، وزيادة على قلة الثقة في المؤسسات الي تنبع من عدم الوفاء بالالتزامات، فالثقة هي جانب أساسي لتعزيز الحكم وتحقيق التنمية، ترتبط الثقة بالنتائج الإيجابية من حيث النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الأداء الحكومي.

العقود تحفز الجهات الفاعلة على الالتزام بالقواعد طواعية وتميل إلى أن تكون أكثر كفاءة واستدامة، حيث ان جميع المجتمعات المستقرة، هي شكل من أشكال العقد الاجتماعي الناجح.

تعتبر التشريع من جهة واحدة دون مراعاة بقية الفواعل، يتسبب في عدم ثقة المواطنون في المحاكم لإنفاذ قانون العقود، في النهاية، لا ينتج عن هذا الإصلاح الفوائد المتوقعة، وربما جعل الأمور أسوأ، وهذا قد يجعل من المحاكم تفشل في معاقبة الجناة، علاوة على ضرورة شرعية المؤسسات، والتي من مظاهرها القبول الطوعي للقواعد والامتثال لها.

سيادة القانون، ومحاربة الفساد، من خلال مزيد من الشفافية، أو عقوبات أشد، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات لتقليل فرص الفساد.

وبعد الاطـلاع علـى الدراسـات المـذكورة، يمكـن القـول ان دراسـة الباحـث تختلـف عـن الدراسـات السابقة، من حيث ارتباطها، بمتغيرات أخرى لم يتم تناولها في الدراسات المذكورة ، حيث ستحاول هذه الدراسة ملء الفراغات التي لم تتطرق اليها الدراسات السابقة، خاصة فيما يتعلق بالدول النامية، ومن حيث اختيار الجزائر كدراسة حالة، بخلاف الدراسات المذكورة لم يتم التعرض للحكم الراشد بشكل قابل للقياس، باستثناء دراسة بسام عبد الله البسام عن السعودية، وهناك دراسات تناولت الدول النامية لكن بمنظور أخر يختلف عما ستتطرق له هذه الدراسة، تناولت اغلب الدراسات السابقة الحكم الراشد كشأن داخلي، في حين هذه الدراسة تتناول الحكم الراشد كشأن دولي خارجي، بشكل عام تعتبر هذه الدراسة مختلفة من حيث تناول الفواعل الدولية، ومن حيث المنهج المتبع، والمفهوم المطروح وقابليته للمحاكاة.

هيكـل الـــدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة، وأربعة فصول، و خاتمة.

تناول **الفصل الأول** المعنون بـ: "*الحكم الراشد وصندوق النقد والبنك الدوليين*" والذي اشتمل على اربع مباحث تناولت الحكم الراشد والمنظمات الدولية في اطار نظري مفاهيمي بشكل عام، بالإضافة إلى التركيز على صندوق النقد والبنك الدوليين كمنضمات اقتصادية ومالية دولية، وطريقة عمل كل منهما.

حمل **الفصل الثاني** الموسوم بـ: "*الحكم الراشد في منظومة الصندوق والبنك الدوليين*"

والذي احتوى على اربع مباحث لدراسة رؤية الصندوق والبنك الدوليين للحكم الراشد، من خلال التطرق إلى التنظير الليبرالي للحكم الراشد والزاوية التي ينظر منها الصندوق والبنك لفواعل الحكم الراشد والقيم التي يستند اليها، بالإضافة إلى الاهداف ومحاولة الصندوق والبنك الدوليين قياس الحكم الراشد ضمن مؤشرات.

تطرق **الفصل الثالث** والمعنون ب: "*موقع الحكم الراشد في الدول الإفريقية في ظل سياسات الصندوق والبنك الدوليين*" والذي تضمن اربع مباحث لدراسة سياسات الصندوق والبنك الدوليين في الدول الافريقية، وموقع فواعل الحكم الراشد بالإضافة إلى آثار تللك السياسات على الدول النامية الافريقية، وعمد إلى قياس الحكم الراشد في الدول الافريقية، من خلال مؤشرات البنك الدولي ومؤشرات اخرى، لمعرفة موقع الحكم الراشد في افريقيا النامية.

أما **الفصل الرابع** الموسوم بـ: "*إصلاحات بروتن وودز والحكم الراشد في الجزائر* " والذي تضمن ثلاث مباحث، عملت على التركيز على الحالة الجزائرية، من خلال دراسة تدخل صندوق النقد والبنك الدوليين في مسار الاصلاحات، ثم تأثير ذلك على فواعل الحكم الراشد، بالإضافة إلى قياس الحكم الراشد في الجزائر لمعرفة موقعه ضمن مؤشرات معينة.

الفصل الأول

الحكم الراشد وصندوق النقد والبنك الدوليين (إطار مفاهيمي نظري)

تمهيد

المبحث الأول: الاتجاهات المفسرة لدور الدولة والمنظمات الدولية (إطار نظري)

المبحث الثاني: تطور مفهوم الحكم الراشد

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي (IMF)

المبحث الرابع: البنك الدولي (WB)

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر الحكم الراشد، نتاج صيرورة تاريخية لظهور الدولة كفاعل وحيد على الساحة الدولية كمرحلة أولى ثم ظهور المنظمات الدولية الى جانب الدولة كحتمية تاريخية في المرحلة الثانية، وهذا ما أفرز ظهور فواعل جدد على مستوى النظام الدولي بدرجة أولى ،ثم فواعل ما تحت الدولة ،كل هذا التفاعل جعل من الحكم الراشد يبرز بشكله الحالي الغير مستقر نتيجة الحركية التي مزال يعرفها المفهوم.

الحكم الراشد كمقاربة إصلاحية حاضرة في أدبيات المفكرين والعلماء والباحثين، لكنه كان اكثر حضور في أدبيات وبرامج المنضمات والمؤسسات العالمية المتخصصة، و هذا ما جعل المفهوم يكون ضمن تقاطع عديد الحقول المعرفية و المنظمات الدولية و هذا ما جعل المفهوم يعرف حركية على مستوى الخصائص و السمات و على مستوى الفواعل، بالإضافة الى الاشكاليات التي عرفها.

يعتبر الصندوق والبنك الدوليين من اهم المؤسسات الدولية المتخصصة التي اهتمت بمسالة الحكم الراشد بعد فشل سياسات الاقراض القائمة على التعديل الهيكلي والتكيف المؤسسي في الدول النامية.

يعود ظهور مؤسسات بروتن وودز بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي في العالم واعادة اعمار الدول التي دمرتها الحرب، لتتحول إلى مساعدة الدول النامية من خلال تقديم المساعدات المالية والتقنية، الى المطالبة بأجراء اصلاحات في اطار مقاربة الحكم الراشد.

المبحث الأول: الاتجاهات المفسرة لدور الدولة والمنظمات الدولية (إطار نظري)

هناك الكثير من الاتجاهات النظرية، التي حاولت تفسير وجود المنظمات الدولية، كفاعل إلى جانب الدول وما افرزته هاته المنظمات من أفكار وطروحات لعديد القضايا التي تعيشها الدول، ومن ضمن هذه الافكار الحكم الراشد كمقاربة للتنمية والديمقراطية، في حين ترى اخرى ان تخلف الدول النامية مرده إلى عوامل اخرى، وفي مقدمتها تدخل الدول الكبرى ومن سار في فلكها من منضمات دولية، وربط اقتصادها ضمن تقسيم العمل العالمي الذي كرس التبعية، ومن أهم الاتجاهات:

أولا: الاتجاه الليبرالي

تعني الليبرالية "الإنسان الحر" أو تعني "الحرية الفردية، حيث قدمت الليبرالية رؤية جديدة للعالم تنطلق من تعظيم الحقوق الفردية على حساب السيادة.

شعورا بمشكلة التغيير وتحت تأثير الأزمات الاقتصادية أخذت الليبرالية الجديدة، شكل إعادة بناء الليبرالية الكلاسيكية، وذلك بإصرارها على أن حقوق الفرد لا بد وأن تتكيف مع سيادة الرفاهية، هي حجة الليبراليين الجدد من خلال المساواة في الفرص والدفاع عن الرفاهية، فإذا كانت هناك جماعات محرومة بسبب ظروفها الاجتماعية، يقع على الحكومة مسؤولية القضاء على هذا الحرمان.[1]

الليبراليون يرون بأن السلام والرفاه والعدالة والتعاون، تدار من خلال مجموعة من القوى المعتمدة على بعضها البعض، والتي تشكل عمليات التحديث وهذا يدخل ضمن فواعل الحكم الراشد، فالحكم يدار من خلال مجموعة من القوى الداخلية وبالتعاون المتعدد الاطراف ضمن المنظمات الدولية.

ترى الليبرالية أن الدولة ليست كتلة واحدة، بل هناك مصالح متنافسة وأحيانا متعارضة في صنع السياسة العامة أو الخارجية بين المراكز البيروقراطية وجماعات المصلحة والضغط والمؤسسات المختلفة.

كل الفاعلين تؤثر قراراتهم على الموارد والقيم، ويؤثر أحدهم على الاخر وينتقل هذا التأثير إلى خارج الحدود ويمارس تأثيرا على المحصلة النهائية في السياسة العالمية.

يرى الليبراليون ان العالم مترابط بشبكات معقدة من المنظمات العالمية المتخصصة في خدمة أهداف معينة، من أجل التقدم البشري في السلم، والأمن، والاقتصاد، والرخاء، وتكامل القيم الانسانية.

تقوم المنظمات الدولية، بوظيفة التعاون، ووظيفة التكامل. فالمنظمات التي تقتصر وظيفتها على التعاون، لا تتعامل إلا مع الدول، وتسعى فقط إلى تشجيع الدول على تنسيق سياساتها وسلوكها، في

[1] محمد صالح المسفر، "الليبرالية بين العروبة والتبعية: مصر نموذجا"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الثالث والرابع، 2008، ص ص، 359. 362.

حين، تتجاوز المنظمات ذات الوظيفة التكاملية إطار التنسيق و الانسجام، لتحل محل الدول الأعضاء في القيام ببعض المهام، كالتفاوض عوضا عنها مع الآخرين أو الاضطلاع ببعض الاختصاصات الدولية الأساسية كالتشريع أو القضاء[1].

قال هنري كيسنجر" في الخمسينات من القرن العشرين، "إن الأنماط العالمية القديمة تتهاوى، لقد غدونا نعيش عالم من الاعتماد المتبادل في الاقتصاد والاتصالات والتطلعات الإنسانية "[2] ومن هنا فهي دعوة من كسنجر إلى تبني نموذج معين معولم، يقود العالم لنفس التطلعات وهي رؤية لحكم يقود العالم إلى شبكة من التفاعلات، لا يمكن ان نستغني فيها عن بعضنا البعض وللوصول إلى ذلك حسب الليبراليين لابد من اتباع نموذج معين من الحكم و الإدارة تفضي إلى حكم عالمي.

يعتبر موضوع قابلية الحكم للديمقراطيات (Governbility of Democracies) الذي طبق في أوروبا، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، والدعوة إلى ضمان نمط جديد من التسيير للنظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية والتطلعات التوزيعية في الانظمة الرأسمالية الغربية عن طريق ضمان منهج جديد للتسيير والنظام الاجتماعي[3].

فالحكم الراشد يعبر عن نظام ينطلق من أن مجتمعا ما، له قواعد معينة، يتحول إلى مجتمع معولم لا تكون فيه الدولة هي الفاعل الوحيد، بل أحد الفواعل، جاء الحكم الراشد ليفتح الباب أمام فواعل جديدة، كالقطاع الخاص والمجتمع المدني.

إن تميز الحكم الراشد وتحرره عن فكرة الحكومة كان بسبب:

– فشل الحكومة و ابتعادها عن المواطنين وتقيدها بالعمليات الادارية، واتساع حجم المجتمعات ادى إلى مضاعفة عزلة الحكومة عن المواطنين، مما أدى إلى وجود ممثلين للمواطنين يتولون مهمة تمثيل المواطنين وهنا يأتي دور الحكم الراشد، ليعكس عملية تفاعل الحكومة مع المؤسسات الاخرى، وعملية ارتباطها بالمواطنين، وكيف اتخاذ القرارات في عالم يزداد تعقيدا.

---

[1] عبد القادر محمد فهمي، **النظام السياسي الدولي دراسة في أصول النظرية والخصائص المعاصرة** مصر: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 14.

[2] جوزيف ناي، **حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية**، ترجمة: عبد القادر عثمان الأردن: مركز الكتب الاردني، 1991، ص1.

[3] Charles Tournier; "LE CONCEPT DE GOUVERNANCE EN SCIENCE POLITIQUE", Colombia, Papel Político, vol. 12, núm. 1, 2007, pp 68-70.

– الاهتمام والعناية بالمصلحة العامة لم يعد حكرا على الحكومة، هناك فواعل أخرى، كالصحافة، المنضمات المدنية، الدينية والجمعيات، والمؤسسات الربحية والتي أخذت دورها في خدمة المصالح العامة.

– ازدياد أهمية البيئة الدولية والعوامل الخارجية، في عمليات صنع السياسات، مما يعني تحول في دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة الى أحد الفواعل.

– تقليص دور الحكومة وتحديد اختصاصاتها، فأصبح دورها التوجيه والاشراف ومشاركة بقية الفواعل الاخرى، في عملية صنع السياسات والبرامج.

كل ذلك ادى إلى ابعاد الدولة عن الدور المركزي في صناعة القرار، بالإضافة إلى ظهور كتابات أوزبورن(OSBORNE) و جيبلر(GEALBER) الداعية إلى إعادة هندسة حكومة تستطيع أن تؤدي وظائفها بكفاءة أعلى وبتكاليف أقل.

وما يمكن ملاحظته أن بوادر حكم جديد، بصدد التشكل بسبب وجود أزمة حكم بفقدان مركزية الدولة وضعف الفعالية في الوظيفة العامة، بالإضافة إلى ان المجتمعات الحديثة لم تعد تقبل الخضوع لنظم الحكم التقليدية، التي تنفرد فيها الحكومة بمسؤولية إدارة الشؤون العمومية، مع وجود فشل أو ضعف الاشكال التقليدية في التسيير العمومي، كل ذلك ادى إلى ظهور شكل جديد للحكم أكثر ملائمة للمعطيات الجديدة[1].

وانطلاقا من تلك المظاهر، بادرت المنظمات الدولية وفي مقدمتها البنك وصندوق النقد الدوليين، إلى استخدام مضامين الحكم الراشد بشكل واسع كآلية لاستدامة التنمية في كل القطاعات الحكومية والمجتمعية، اصبح ينظر للمنظمات الدولية، كإحدى السبل التي يمكن أن تنشر الديمقراطية والقيم الليبرالية.[2]

في حين هناك من يرى ان سياسات الليبرالية الجديدة، التي قامت على الخصخصة واقتصاد السوق وتقييد دور الدولة قد أدت إلى اللامساواة، ولم تنجح محاولات المؤسسات الدولية في غلق الفجوة التي أخذت في الاتساع بين دول الشمال والجنوب، بل امتدت إلى دول الشمال نفسها، وهو ما دفع **المعهد البحثي للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية** في تقريره له بعنوان: "حالات من الفوضى: الآثار الاجتماعية

[1] سلوى شعراوي جمعة، "مفهوم إدارة الدولة والمجتمع"، المستقبل العربي، لبنان: مركز دراسات للوحدة العربية، العدد249 نوفمبر، 1999، ص12.

[2] Ekaterina Stepanova , **War and Peace Building**, The Washington Quarterly,Vol. 27, No.4,Autunm 2004, P127

للعولمة" خلص إلى أن الإجراءات السريعة لجعل السوق ليبرالي الملمح والاقتطاعات الكبيرة في الإنفاق الحكومي على التأمينات الاجتماعية، قد تبدو مقبولة لتحقيق الفاعلية الاقتصادية على المدى القصير، لكنها أدت إلى تفاقم البطالة وتعميق الفقر فإنها سوف تنقلب إلى إجراءات مكلفة للغاية، وتؤدي إلى تزايد الحركات المتطرفة من جهة أخرى."[1]

فالنظرية الليبرالية حاول تفسير الواقع من خلال ان الدولة هي التي تتحمل لوحدها اعباء اخفاقها في تحقيق تنمية، واذا ارادت هذه الدول النامية بالخصوص، ان تلحق بركب التنمية عليها أن تستجيب لبرامج وسياسات المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين ومنه تطبيق سياسات وبرامج ذات حكامة، أي تستجيب لمقاربة الحكم الراشد في إدارة الدولة وشؤون المجتمع.

ثانيا: الاتجاه الماركسي الجديد (التبعية)

ترى الماركسية أن العلاقات الدولية نتاج لهيكل الرأسمالية، وأية محاولة لفهم السياسة العالمية لابد أن تنطلق من فهم ما يحدث داخل هيكل الرأسمالية العالمية، وينظر إلى أن النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي هو وحدة التحليل الأساسية عند تفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم الثالث[2].

إن البدء بالنظام العالمي كوحدة تحليلية يعني التلازم البنيوي لظاهرة النمو والتخلف حسب أندريه جوندر فرانك (A. G. Frank) الذي يرى ان النمو والتخلف الاقتصادي هما وجهان لحركة تاريخية واحدة، كما أن التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي العالمي هي التي أوجدت واقع النمو والتخلف وهما أبرز تجليات هذا النظام.

إن هذا السياق التاريخي الذي أدى إلى التوسع الرأسمالي على الصعيد الدولي هو المسؤول عن خلق النمو الصناعي في طرف والتخلف البنيوي في الطرف الاخر.[3]

---

[1] سمير مرقس، "ورقة حول المساواة من منظور المواطنة"، الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الاقليمي العربي، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2013، ص ص23-24.

[2] فتحي أبو العينين، "الاتجاهات النظرية في دراسة التخلف والتنمية والمشكلات الاجتماعية في بلدن العالم الثالث"، الامارات: مجلة شؤون اجتماعية، عدد 38، 1993، ص157.

[3] عبد الخالق عبد الله، **التبعية والتبعية السياسية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص5.

يفترض انصار الماركسية الجديدة، بأن آليات الهيمنة بشكل خاص هي التي أوجدت تلك الحالة التي تمنع دول العالم الثالث من التطور و التنمية، و لفهم الظاهرة يتطلب فحص علاقات التبعية بين الدول الصناعية الكبرى في الشمال و الدول النامية في الجنوب.

من هنا يرى دوس سانتوس (D. Santos) ان دول الأطراف تؤدي وظيفة اقتصادية محددة في النظام الرأسمالي العالمي وفي التقسيم العالمي للعمل، هذه الوظيفة مكيفة مع احتياجات ومصالح اقتصاديات دول المركز.

حسب النيوماركسية، ينتهج النظام الرأسمالي العالمي، الهيمنة والسيطرة على الدول النامية عبر آليات ومؤسسات[1]:

- التبادل الغير متكافئ بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- تصدير رؤوس الاموال.
- المؤسسات النقدية والمالية (صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية)
- الشركات المتعددة الجنسيات (القطاع الخاص الاجنبي)
- القروض والمساعدات.

من ناحية أخرى يعتقد سمير أمين أن الرأسمالية منظومة عالمية الطابع منذ نشأتها، والرأسمالية هي نتاج السيطرة الإمبريالية التي حولتها ودمجتها في النظام الإمبريالي العالمي، لتؤدي فيه وظيفة معينة، وظيفة خزان للمواد الأولية ولليد العاملة الرخيصة، من هنا يستحيل تحقيق تنمية مستقلة في ظل الرأسمالية في دول الأطراف والمخرج الذي يقترحه سمير أمين، هو فك الارتباط بالنظام الرأسمالي.

يرى سمير أمين ان الحل يكمن في التنمية المتمحورة على الذات، من خلال السيطرة الوطنية على التراكم المالي و الاقتصادي، من خلال رفض المعايير الرأسمالية وفك الارتباط و الأخذ بمبدأ الترشيد الاقتصادي الداخلي. [2]

ترى نظرية التبعية أن دول الجنوب، هي جزء من نظام اقتصادي رأسمالي عالمي، تعتبر دول الجنوب هي الحلقة الاضعف في هذا النظام وتنمية هذه الدول يكمن من خلال فك الارتباط، وتحقيق

---

[1] صبرينة زروق، **تأثير المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات المغاربية لما بعد الحرب الباردة: دراسة النموذج الجزائري**، رسالة ماجيستير غير منشورة، (جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2012)، ص55.

[2] عبد الخالق عبد الله: **التبعية والتبعية السياسية**، مرجع سابق، ص 25

مقاربات تنموية مستقلة نابعة غير تابعة. بمعنى ان الحكم الراشد الليبرالي المستورد لا يحقق التنمية المرجوة.

من خلال ما سبق من رؤية الاتجاهين الليبرالي الذي يرى بضرورة تطبيق المقاربات والنماذج الغربية باعتبارها نموذج جاهز وصالح لكل الدول، والمقاربة الماركسية المعادية لكل ما هو غربي و التي تدعو الى فك الارتباط والبحث عن حلول محلية فقط.

تحتاج التنمية بكل اشكالها إلى حكم راشد يأخذ من البيئة الخارجية الافكار التي تتلائم مع بيئته الداخلية، دون تنفيذ قوالب جاهزة ومفروضة لان ذلك من شانه انتاج تنمية أو حكم مشوه لا يعكس تطلعات الشعوب، اما الانكفاء على الذات والانغلاق في البحث عن حلول داخلية قد يؤدي إلى التخلف عن ركب التقدم والتطور المتسارع، واستقراء التاريخ يؤكد على ان كل الحضارات والامم اخذت من بعضها البعض من خلال تراكمية حضارية.

المبحث الثاني: تطور مفهوم الحكم الراشد

يعتبر الحكم الراشد من المفاهيم القديمة، من حيث الظهور لكنها حديثة من حيث التناول والتداول في المجال الاقتصادي وانتقلت إلى حقول معرفية جديدة، لتدخل إلى علم السياسية كمقاربة جديدة تحمل في طياتها حلول للكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية على حد السواء، حيث ظهرت في ادبيات المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية على حد السواء.

أولا: نشأة مفهوم الحكم الراشد

تعود جذور الحكم الراشد إلى عام 400 قبل الميلاد، عندما قدم رئيس وزراء ملك الهند ركيزتين اساسيتين للحكم، هما العدالة والاخلاق، ودعا إلى ضرورة حماية الملك للثروات والرعايا[1].

دعت كل الكتب السماوية إلى العدل واحترام الشرائع والقوانين الربانية والالتزام بها لأجل حل كل الخلافات والاتسام بالأخلاق العالية ومساعدة المجتمع، حيث كانت رسالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم تدعو إلى العدل بين الرعية والالتزام بتعاليم وقوانين الاسلام واحترام الدستور القرآني، وممارسة الشورى كنوع من المشاركة المجتمعية في اختيار الحاكم والاهتمام بالسلطة القضائية منفصلة عن السلطة التنفيذية، كما عرف عهد الخلفاء الراشدين بالعدل والاستقامة، ان الحكم الراشد كمقاربة اصلاحية هي نتاج تراكمية تاريخية اسهمت في اثرائها كل الامم والشعوب، والديانات فهي ليست اكتشاف غربي محض، والقول بذلك هو امر مجافي للحقيقة.

وفي العصر الحديث دعا آدم سميث منذ أكثر من مئتي عام إلى أهمية المؤسسات التي من خلالها تقوم الدولة على توفير الرخاء، والانتقال من الهمجية الى السلام وفرض الضرائب الميسرة، والعدال بين المجتمع.[2]

يعود مصطلح الحكم الراشد "gouvernance" إلى الجذور اليونانية وهو مشتق من الفعل اليوناني (kubernân) والذي يدل على قيادة السفينة أو الدبابة، واستعمل المصطلح من قبل أفلاطون مجازا بمعني " من يحكم الرجال "، ثم ولد المصطلح من الفعل اللاتيني (gubernare) بمعاني متشابهة وفي عدة لغات.

[1] عزة محمد حجازي، "أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية فى الدول النامية حالة الدول العربية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الخامس عشر، السداسي الثاني، 2016، ص4.

[2] عزة محمد حجازي،مرجع سابق،ص5.

في العصور الوسطى استعمل في فرنسا، بمعنى اتجاه السفينة، وانتقل إلى اللغة الانجليزية ليستخدم بمعنى تنظيم السلطة الاقطاعية، كما استخدمه الخبير القانوني الانجليزي جون فورتسكو john fortescue سنة 1471 وأطلق عليه "حكم انجلتر " ليستعمل في اشارة إلى النظام السياسي.

أما عن أصل الكلمة (governance) في الفرنسية فانه يعود إلى القرن الثالث عشر عندما أستعمل كمصطلح مرادف للحكومة ثم كمصطلح قانوني، ليستعمل في نطاق واسع ومعبر عن تكاليف التسيير.

في سنة 1478 أستعمل في اشارة لحكم الاقاليم الفرنسية (la direction des bailliges)، التي كانت تحت السيطرة الهولندية.

استخدم مصطلح الحوكمة في مجال إدارة الاعمال والشركات تميزا له عن الحقول المعرفية الاخرى، حيث استعمل في عالم الشركات والمؤسسات سنة 1937.

وفي السبعينات 1970 عرفت الحوكمة بأنها الآليات المستخدمة لإجراء التنسيق الداخلي في المؤسسات لأجل تخفيض تكاليف المعاملات التي تسيير السوق والذي اصبح اليوم يعرف بـ " حوكمة الشركات " corporate governance "[1].

استعمل مفهوم الحكم الجيد على نطاق واسع في ميدان الإدارة العامة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين كمصطلح تنظيمي، يقود العملية الادارية إلى تخفيض البيروقراطية المركزية، التي تحتكر القرارات إلى إدارة مرنة تتعامل بتفويض صلاحيات أكبر لتقديم خدمة عمومية أفضل.

أنتقل الحكم الراشد إلى الحقل السياسي، على اعتبار الديمقراطية التشاركية تقوم على عدد من الفواعل الأخرى والتي تتسم بقدر من المساواة والتعددية وتوفر قدر من الشفافية[2].

ظهر الحكم الراشد في ادبيات البنك الدولي سنة 1989 في تقرير عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، بعنوان "إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام" وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة بأنها أزمة حكم، حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية، وأرجع

[1]Tino Raphaël Toupane **La gouvernance : evolution, approches theoriques et critiques du concept,** SEMINARUL GEOGRAFIC "D. CANTEMIR" NR. 29 / 2009 , pp 98، 99.

[2] عزة محمد حجازي، مرجع سابق، ص ص 5، 6.

أسباب فشل الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي كان يدعو اليها البنك والصندوق في هذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات، وليس إلى السياسات التي يقدمها البنك والصندوق[1].

في سنوات التسعينات شهد المصطلح، مرحلة جديدة تمثلت في ظهور لجنة الحكم العالمي " la comission sur la gouver-mondiale" تحت رعاية برندت (W.Brandt) وكان الانطلاق نحو سياسات اللامركزية ومتطلبات الديمقراطية والتنمية المحلية، ووضع الحكم المحلي في مركز صنع القرار.

دعت لجنة الحكم الراشد في تقريرها سنة 1995، الدول للقبول بمبدأ أخلاقيات عالية تضمن فعالية الحكم وتتجاوز المصالح الضيقة.

بعد الازمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الآسيوي سنة 1997 وفشل السياسات المتبعة من قبل الدول والمنظمات المالية على غرار مؤسسات بروتن وودز ادى كل ذلك إلى ظهور دعوات الى الحكم المحلي من قبل ناشطين مناهضين للعولمة في سنوات 2000، بعد أفلاس كل من شركة " ENRON، WORLD.COM، VIVANDI"

ظهور الحكم الراشد كمقاربة جديدة تحمل قيم عالمية لضبط الممارسات الحكومية ومؤسسات المال والاعمال.

برز هذا المفهوم في أدبيات تحليل النظم السياسية المقارنة واستخدم في التقارير الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية حيث تم إضافة له صفة "الجيد"، وترجم إلى اللغة العربية من خلال عدة تسميات أهمها:

الحكم الجيد أو الراشد « Bonne gouvernance » أو الرشيد، أو الصالح، أو الحكمانية أو الحوكمة، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعا هي الحكم الراشد أو الحكم الجيد الذي تبنته المبادرة العربية سنة 2005[2].

[1] Séverine Béllina, Hervé magro, Violaine de Villemeur," La gouvernance démocratique", Institut de recherche,p5,(2/05/2017),avalaible at: http: //www.institut-gouvernance.org/docs/introduction-gouvernance-democratique .pdf.

[2] شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)**، اطروحة دكتوره غير منشورة، (جامعة الجزائر3: قسم العلوم الاقتصادية، 2012)، ص3.

مصطلح الحكم الراشد تشترك فيه العديد من المجالات والحقول المعرفية، الا ان الحقل الابرز لتطوير هذا المفهوم يرجع فيه الفضل إلى حقل الاقتصاد، حيث قام الاقتصاديين بتطوير المفهوم إلى ان وصل مع نهاية الثمانينيات إلى حقل العلوم السياسية ليستعمل كمعيار للحكومة الجيدة.

ومع طرح مفهوم الحكم الراشد من قبل البنك الدولي، فان العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية والمؤسسات العلمية المختصة، بدأت في تناول هذا المفهوم الجديد بمستويات متفاوتة.

حيث دعت إلى إصلاح نظم الحكم وضرورة تفعيل الديمقراطية والتعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان، باعتبارها عناصر أساسية للحكومة الرشيدة، في حين اكتفت بعض المؤسسات بوضع تعاريف للحكم الراشد ينسجم مع توجهها الفكري والايدولوجي.

كان التركيز في التسعينيات على عدم فعالية المساعدات التي تقدمها المنظمات المالية الدولية، مما أدى إلى مطالبتها، بإعادة تأهيل اداء الدولة، بإنشاء قواعد ومؤسسات تعمل بشفافية، لتصريف الشؤون العامة وتقديم المسؤولين للمحاسبة.

وصف البنك الدولي الحكم الراشد، على انه الحالة التي تكون فيها مؤسسات القطاع العام خاضعة للمساءلة وقادرة على تحقيق تنمية مستدامة، وفي سياق هذا التعريف وضع البنك الدولي أربعة معايير أساسية لضمان فعالية الحكم الراشد القادر على إحداث تنمية مستدامة، من خلال إدارة القطاع العام، المساءلة، الإطار القانوني، والشفافية وإتاحة المعلومات.

يمكن القول ان المفهوم مر بعدة تطورات تاريخية، اقتصرت أهدافها في البداية على تحسين مردودية المعونات والمساعدات في البلدان المتلقية من خلال شروط وضعتها المؤسسات والمنظمات المالية الدولية، ليتطور فيما بعد ويصبح شرطا أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر من خلال تفعيل قيم الشفافية والمساءلة وإشراك المجتمع المدني، في وضع السياسات التنموية وتنفيذها والحد من الرشوة والفساد وإهدار المال العام.[1]

ثانيا: أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد

يعود أسباب الاهتمام بمفهوم الحكم الراشد في نهاية الثمانينيات، إلى عوامل سياسية، إيديولوجية واقتصادية اجتماعية ترتبط بتغير موازين القوى في العالم، يمكن اجمالها في ما يلي:

[1] شعبان فرج مرجع سابق، ص5.

1-أسباب سياسية:

تتمثل الاسباب السياسية لظهور الحكم الراشد في النقاط التالية:

- سقوط الايدولوجية الشيوعية وتحول دول المعسكر الشرقي إلى اعتناق الايدولوجية الليبرالية، وتبني القيم الديمقراطية من قبل الكثير من الدول النامية، خاصة بعد ثورة تكنولوجيا المعلومات.

- تزايد الاهتمام الدولي بمكافحة الفساد، حيث حضي هذا الأمر باهتمام كبير من الدول المانحة والدول المتلقية للمساعدات والقروض وفي مقدمتها الدول النامية.

- اقتناع المجتمع الدولي بضرورة مكافحة الفساد، لما له من تأثير سلبي على الأمن والاستقرار الدولي وأنه لم يعد مسألة داخلية محصورة ضمن حدود الدولة، بل أصبح يضر حتى باقتصاديات الدول الاخرى.

- عدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول النامية، وانتشار الصراعات والحروب الأهلية بعد فشل التنمية فيها.

- تطور دور منظمات المجتمع المدني ودعوتها إلى إرساء الديمقراطية و المشاركة في صنع القرار والسياسة العامة إلى جانب الحكومة.

2-أسباب إدارية:

ويمكن حصر الاسباب الادارية في الآتي:

- التغير الحاصل في دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع في تقرير السياسات ووضع الخطط ومتابعة التنفيذ، ومالكة للمشروعات ومسئولة عن توزيع الدخل وتقديم الخدمات إلى شريك من ضمن شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة.

- دعوة الشركاء المتمثلين في القطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى المزيد من ممارسة الرقابة والشفافية والمساءلة، والمساهمة في وضع السياسات الإنمائية للدولة، حيث لم تعد الدولة في الاقتصاد الحديث مسئولة لوحدها على الوفاء بمتطلبات التنمية المتزايدة.

- فشل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي بمفردها وعدم قدرتها على تحقيق السلم والحفاظ على النظام العام، بالإضافة إلى عدم عجزها على حماية الممتلكات العمومية خاصة في قارة إفريقيا، ما أدى إلى انتقال مفهوم الحكم الراشد إلى الإدارة الحكومية لتتحول من إدارة تقليدية أحاديه إلى إدارة حديثة تشاركية[1].

[1] Mohammed salih, **gouvernance,information et Domain publique**, addis ababa, commission économique pour l'Afrique, 13 mai 2003، p.9.

3-أسباب اقتصادية:

وتتمثل في العناصر التالية:

- ضعف البيئة المؤسسية، ما جعل فكرة الحكم الراشد حتمية ملحة.

- ارتفاع عجز الموازنة في الدول المتقدمة والنامية، ما أدى إلى عدم استقرارها الاقتصادي وكان سبب في ارتفاع معدلات التضخم والمديونية، وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية وزيادة حدة الفقر.

- اشتداد ظاهرة العولمة والمتمثلة في زيادة تحرير تجارة السلع والخدمات، مما ادى إلى سرعة عطب اقتصاديات الدول بسب العولمة وما خلفته من ازمات مالية لدول العالم، نظرا لترابط اقتصاديات الدول من جهة، وطبيعة العدوى المالية من جهة أخرى.

- ضعف إدارة الاقتصاد العالمي خلال العقود الاخيرة، حيث لم تعد مرضية، وان القواعد والسياسات والإجراءات التي تحكم هذه العملية، لم تعد تتلاءم مع ما أفرزته العولمة من تغيرات على الساحة الدولية، حيث يرى بعض المفكرين أن الليبرالية الجديدة التي قادة مسيرة التنمية العالمية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي لم تحقق الأهداف المرجوة منها، بحيث لم يتحقق النمو الاقتصادي المطلوب.

- استمرار الفقر وعدم المساواة في العالم، وبقاء مشكلة الديون في الدول النامية في تأزم متصاعد، مما تطلب البحث عن استراتيجية جديدة تحقق التنمية.[1]

- فشل المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف، من البلدان المانحة إلى الدول النامية في تحقيق أهدافها (الحد من الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة) ومن أحد أسبابها ضعف القدرات الإدارية لحكومات البلدان الفقيرة وعجزها، في إدارة هذه المساعدات ومشاريع التنمية، وانتشار الفساد بشكل كبير. تعثر العديد من برامج التكييف والإصلاح الهيكلي، التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من الدول النامية.

يرجع الصندوق والبنك أسباب الفشل في برامج التكيف والاصلاح الهيكلي إلى انتشار الفساد الداخلي وضعف المؤسسات في تلك الدول، رغم السياسات والبرامج التي يمليها الصندوق والبنك كانت محل متابعة دقيقية، ضمن مشروطية شاملة تمس جوانب كثيرة في الدولة المقترضة.

[1] إبراهيم فريد عاكوم، "إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية"، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 117، 2006، ص11.

وهذا ما أشارت اليه إحدى دراسات البنك الدولي، بوجود علاقة سلبية بين المساعدات والنمو، حيث أن بعض البلدان حصلت على الكثير من المساعدات المالية الدولية، إلا أن مستوى الدخل فيها انخفض بينما دول أخرى استلمت مساعدات قليلة مقارنة بالأولى إلا أن مستويات الدخل ارتفعت بشكل واضح.

حيث ترى هذه الدراسة، أن العديد من العوامل وليست الأموال فقط تلعب دورا في عملية التنمية، الأمر الذي جعل الجهات المانحة (الصندوق والبنك الدوليين) تعتبر أن الحكم الراشد أساسي لنجاح هذه المساعدات في الدول النامية، ومنذ ذلك الحين ارتبطت التنمية وتقديم المساعدات باعتماد مقاربة الحكم الراشد.

بالإضافة إلى أسباب اجتماعية ساعدت على ظهور الحكم الراشد تمثلت في ضعف مستوى التنمية البشرية وارتفاع مستويات الفقر والأمية والأمراض وسوء التغذية وانتشار البطالة خاصة في الدول النامية[1].

يبدو ان المؤسسات المانحة وعلى رأسها الصندوق والبنك يحملان المسؤولية لمؤسسات الدول النامية في عجزها عن إدارة تلك القروض والمساعدات، يكون هذا صحيح لو ان تلك القروض والمساعدات قدمت دون شروط واملاءات، ومن العدل ان تكون المسئولية مشتركة بين كل مؤسسات بروتن وودز من جهة والدول النامية المتلقية للتمويل من جهة ثانية

ثالثا: الحكم الراشد"Good Governance" (المفهوم والاشكاليات)

ينطوي أي مفهوم على تعريف لغوي، وأخر اصطلاحي حتى تكتمل صورة المفهوم، ولهذا سوف يتم تناول المفهوم اللغوي، وكذا المفهوم الاصطلاحي من خلال الوقوف على أهم التعريفات لدى العلماء والباحثين مع التركيز على تعريفات المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي ومنه تقديم تعريف اجرائي بالإضافة إلى ما يطرحه مفهوم الحكم الراشد من اشكاليات.

1- مفهوم الحكم الراشد

أ-المعنى اللغوي للمفهوم:

كلمة الحكم "GOVERNANCE" مصطلح قديم قدم الانسانية يشير إلى مجموع العمليات المرتبطة باتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ، كما يعني الحكم مفهوما يعبر عن ممارسة السلطة

[1] شعبان فرج، مرجع سابق، ص 7.

السياسية وإدارة شؤون المجتمع، والحكم كمفهوم أوسع من الحكومة لأنه يتجاوز المؤسسات الرسمية للدولة من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، وعمل كل المؤسسات إلى المؤسسات الغير رسمية المتمثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص.

كما يشير المعجم الوسيط في اللغة العربية إلى أن كلمة "حكم" مشتقة من مصدر ثلثي لتدل على معاني متعددة تختص بجوانب عدة من نسق الحكم، فالحكم هنا يعني القضاء بين الناس، كما يعني ذلك العلم والتفقه، أي المعرفة العميقة بالقواعد القانونية وتفسيرها، ويعني ذلك الحكمة.

أما لفظ الراشد: مشتقة من مصدر ثلثي (رشد) يقال رشد رشدا أي اهتدى واستقام فهو رشيد وراشد[1].

الراشد أو الصالح أو الجيد "Good" فيمثل الصفة أو القيمة التي لحقت بالاسم الأول وهو الحكم ليعكس مدى تجاوب الحكومات مع حاجات الشعوب التي تخدمها، وهو ما يعني وجوب ان يتصف الحكم بصفة الرشد أو الصلاح أو الجودة، التي تعد بمثابة دلالة على نوعية إدارة الحكم في بيئة معينة[2]

اذن الحكم الراشد هو ممارسة السلطة، في إدارة شؤون المجتمع بشكل أفضل.

ب-المعنى الاصطلاحي:

وردت عدة تعريفات لهذا المصطلح من قبل المؤسسات الدولية المانحة ومنظمات التنمية، وعلماء الحقول المعرفية المتعددة نذكر منها:

المفهوم الاكاديمي:

يعرف **جان كوومان** (Jan Kooiman) وصف الحكم الراشد بأنه " عقد اجتماعي جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف تعبئة افضل لقدرات المجتمع وإدارة اكثر رشادة لشؤون الحكم "[3]

يرى كوومان ان الحكم الراشد يستند إلى ثلاثية الفواعل في إدارة شؤون الحكم والمتمثلة في الحكومة كفاعل رسمي والمجتمع المدني كفاعل اجتماعي والقطاع الخاص كفاعل اقتصادي.

---

[1] المعجم الوسيط في اللغة العربية ج 1، طبعة2، (القاهرة دار الفكر، 2002)، ص ص. 109-336.

[2] حسن كريم، "**الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات. الوحدة العربية، الطبعة الثانية 2006، ص: 95، 96

[3] محمد بلغالي، "الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلية -حالة الجزائر-"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 14، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2011، ص49.

يرى **فرونسوا اكزافييه ميريان**(Francois Xavier Merrien) ان " الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال، يشارك فيه جميع الاعوان، المؤسسات العمومية، من خلال المشاركة في الموارد، الخبرات، القدرات، المشاريع، لخلق تحالف جديد للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات "[1]

في حين يعرف **فرنسوا كاستينج** " الحكم الراشد يكشف عن طريقة اتخاذ القرار، بفعالية في اطار جماعة ما اين يفرض وجود الاعتراف بتعدد مواقع السلطة"[2].

ركز كاستينج على مسالة اتخاذ القرار النابع من قوى عدة حتى يضمان عنصر الفعالية والمشاركة الواسعة.

تعريف ماركو رينجون وتيبولت (Marcou Rangeon et Thiebault):

الحكم الراشد "بانه الاشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية تتضمن الإدارة العامة والقطاع الخاص ومنضمات المجتمع المدني التي تساهم في تشكيل السياسة العامة"[3].

من خلال هذه التعاريف نجدها تشترك في تعدد الفواعل واهتمامها بطريقة التسيير الفعال القائم على حسن إدارة الموارد.

المفهوم المؤسسي:

تعريف البنك الدولي للحكم الراشد:

عرف البنك الدولي الحكم الراشد أول مرة (سنة 1989) على أنه " ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة"[4].

بداية التسعينيات حاول خبراء البنك الدولي إعطاء تعريفات أخرى أكثر دقة، فعرفه في التقرير الصادر عن البنك عام 1992 بعنوان " الحكم والتنمية" على أنه " أسلوب ممارسة السلطة الوطنية لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية"[5].

---

[1] سلوى الشعراوي جمعة، "مفهوم ادارة شؤون الدولة والمجتمع"، مركز دراسات واستشارات الادراة العامة، القاهرة، 2001، ص4.

[2] François CASTAING،" La Gouvernance: défis d'une approche non normatie", Revue IDARA، (numéro spécial، actes du colloque international sur la gouvernance، Alger 20/21 novembre 2005، vol.15، n.02، 2005، p.9.

[3] Abdelfattah Moujahid، REGARDS CROISES SUR LA GOUVERNANCE .edition: A.M، FEV2011، P102.

[4] راوية توفيق، "**الحكم الراشد والتنمية في افريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**"، ط1، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 27.

[5] The World Bank, Governance and Development, The World Bank Publication, Washington، D.C. 1992, p 1.

من خلال التعريف الاول والثاني يعكس مدى التطور في التعريف المتعلق بالحكم الراشد، حيث يرى البنك الدولي ان جوهر عملية الحكم متعلقة بالإدارة الجيدة المفضية إلى التنمية كهدف مجتمعي.
وقد حدد البنك ثلاثة أبعاد لهذا المفهوم وهي: شكل النظام السياسي أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتحقيق التنمية، مدى قدرة الحكومات على صياغة وبلورة وتنفيذ السياسات .

وقد استخدم البنك الدولي، مصطلح الحكم السيئ أو غير الرشيد ومن مظاهره: شخصنة السلطة، عدم احترام حقوق الإنسان، انتشار الفساد، وجود حكومات غير. منتجة ولا تخضع للالمساءلة[1].

يعرف **دنيال كوفمان** (D.Kofman) "الحكم الراشد بانه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تمارس السلطة في بلد ما، من اجل الخير العام ويشمل هذا عملية اختيار من هم في السلطة ومراقبتهم واستبدالهم –البعد السياسي – وقدرة الحكومة على إدارة مواردها وتنفيذ سياسات سليمة بفاعلية – البعد الاقتصادي–و احترام المواطنين والدولة لمؤسسات البلاد".[2]

يعتبر كوفمان من خبراء البنك الدولي ولهذا كان تعريفه أكثر توافق مع تعريف البنك الدولي من خلال تركيزه على المؤسسات والتقاليد التي من خلالها تتم عملية ممارسة السلطة داخل الدولة، كما أشار كوفمان إلى ضرورة البعد السياسي من خلال عملية اختيار الحكام والحق في استبدالهم.

بالإضافة إلى طريقة صنع السياسة العامة، من خلال الطريقة الفعالة للحكومة في إدارة الموارد بالشراكة مع المواطنين.

تعريف صندوق النقد الدولي للحكم الراشد:

عرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد على أنه: " الطريقة التي بواسطتها تستَطيع السلطة إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع"[3].

طرح صندوق النقد الدولي رؤيته للحكم الراشد، من خلال لجنة صنع السياسات في مجلس المحافظين سنة 1996 في وثيقة أسمتها "إعلان حول الشراكة من أجل النمو العالمي المستدام" على

[1] راوية توفيق، مرجع سابق، ص28.

[2] Daniel Kaufman, " Repenser La Bonne Gouvernance: Dialogue sur gouvernance e développement au Moyen orient et en Afrique du nord" (Paris، Beyrouth, Rabat et Washington: AC 21 novembre، 2003), p3.

[3] زبير عياش، **الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء**، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25 –26 نوفمبر 2013، ص284.

أهمية تعزيز الحكم الجيد في جميع جوانبه، بما في ذلك ضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، والتصدي للفساد.

أكد الصندوق على تحسين إدارة الموارد العامة من خلال الإصلاحات، التي تشمل مؤسسات القطاع العام، وتحسين الإجراءات الإدارية، ودعم التنمية، والحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة لتحقيق كفاءة أنشطة القطاع الخاص.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فقد خلص الخبراء الدوليين بعد مناقشة مضامين الحكم الراشد إلى التعريف التالي:

"ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته"[1].

طور برنامج الامم المتحدة تعريفا آخر للحكم الراشد، حيث عرفه "التقاليد، والمؤسسات والعمليات التي تقرر كيفية ممارسة السلطة، وكيفية سماع صوت المواطنين، وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات اهتمام عام"[2].

لذا فالحكم الراشد يتشكل من الآليات، والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يتمكن المجتمع ، من ممارسة حقوقه وواجباته وإدارة خلافاته.

وفي سنة 1997، قدم **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة** (UNDP) تعريف للحكم الراشد، فعرف بأنه " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم، وتسوية خلافاتهم." [3]

هذا التعدد في التعاريف، دلالة على ان مفهوم الحكم الراشد يعرف حركية كبيرة، حيث نلاحظ ان المنظمات الدولية، على غرار البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لم تكتفي بتقديم تعريف واحد فقط، بل راحت تقدم تعريفات نظرا لطبيعة المفهوم المتشعبة.

كما عرفت **الوكالة الامريكية للتنمية الدولية:**

[1] UNDP, Governance for Sustainable Human Development, UNDP Policy Document، N.Y. 1997, p. 3.

[2] زهير عبد الكريم، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص. 10

[3]UNDP, Governance for Sustainable Human Development, op.cit,p.8.

الحكم الراشد بأنه "قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام وخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الادنى من التأمين الاجتماعي"[1].

تعريف لجنة الحكم العالمي (Committee on Global Governance):

حسب تقرير اللجنة العالمية حول " الحكم العالمي " الذي نشر عام 1995 عرفت اللجنة الحكم الراشد على أنه " محصلة أو مجموع الطرق التي يسير بها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة لشؤونهم المشتركة، إنها عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة والمختلفة من خلال العمل المشترك، ويتضمن المؤسسات الرسمية والنظم المدعمة لتقوية الالتزام وكذا الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب والمؤسسات لخدمة مصالحها"[2].

ترى هذه اللجنة ان الحكم الراشد، هو عملية تفاعلية لكل الفواعل الرسمية والغير رسمية لخلق بيئة تسع الجميع ومن اجل الجميع، رغم ان حدوث ذلك ممكن لكنه صعب نظرا لتضارب المصالح وتنافر القيم والايدولوجيات بين الافراد من جهة والمؤسسات الرسمية والغير رسمية من جهة أخرى.

عرف تقرير **التنمية الإنسانية العربية** لعام 2002 الحكم الراشد بأنه " الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا"[3].

يركز هذا التعريف على مخرجات الحكم الراشد كنتائج واحترام الفقراء كمكون اساسي في المجتمع. لكنه لم يتطرق إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك.

تعريف اجرائي للحكم الراشد:

الحكم الراشد " هو تلك البرامج والسياسات الاصلاحية التي تمس الجوانب الاقتصادية والادارية والسياسية، ذات التوجه الليبرالي التي صناعها الصندوق والبنك الموجه بالأساس إلى الدول النامية بغية احداث تنمية".

---

[1] مرفت جمال الدين على شمروخ، **الحوكمة ومنظمات المجتمع المدني**، مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2015، ص103.

[2] Thomas G.Wiss, « Governance، "Good governance and global governance: conceptual and actual conceptual challenges, " Taylor & Francis, Ltd. is collaborating with JSTOR to digitize, preserve and extend access to Third World Quarterly ,vol. 21 N° 05.، 2000.p 797.

[3] ابرادشة فريد، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة،(جامعة الجزائر3: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014) ، ص 30.

تم تقديم هذا التعريف المستنبط من رؤية الصندوق والبنك للحكم الراشد، حتى يتسنى متابعة ومراقبة نتائج وآثار الحكم الراشد التي يطرحها كل من الصندوق والبنك للدول النامية.

رابعا: اشكاليات الحكم الراشد

من خلال التعاريف السابقة يبدو ان مفهوم الحكم الراشد يطرح اشكاليات على مستوى المفهوم بالإضافة إلى اشكاليات اخرى.

1- إشكالية التعريف:

هناك عدة تعاريف تناولت مفهوم الحكم الراشد، كما سبق تناول بعضها حيث يثير كثرة التعاريف جدل حول طبيعة ومحتوى المفهوم، وهذا شأن الكثير من مفاهيم العلوم الاجتماعية، حيث ان تقديم تعريف بسيط وواضح وشامل لعناصر المفهوم يكون صالح لكل المجتمعات الانسانية يضع الباحث بين امرين، اما التضحية بوضوخ المعنى في التعريف رغبة في الاحاطة بعناصر الظاهرة أو تبسيط التعريف والوقوع في الاخلال بالمعنى ومن ثم الوقوع في اشكالية الخصوصية المجتمعية وبالتالي الابتعاد عن صفة العمومية والعلمية.

تكريس للتبعية المفهومية إذ لا يمكن فصل المفاهيم عن مصالح واهتمامات المفكرين والعلماء والباحثين والمؤسسات المالية، وفي مقدمتهم الصندوق والبنك وانحيازهم لمجتمعاتهم ونسقهم الحضاري، ونظرتهم لذاتهم وللآخرين.

بمعنى ان المفهوم يحمل قيم ايدولوجية للبيئة التي نبت فيها.

2- إشكالية الترجمة:

ترجم مفهوم الحكم الراشد إلى مسميات اخرى كالحوكمة والحكمانية، الحاكمية والحكم الراشد، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، حيث هناك بعض مراكز البحث من تبنى شؤون الدولة والمجتمع مثل مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، حيث يرى ان هذه التسمية تعكس طرفي المعادلة "الدولة" و"المجتمع"، حيث يشير المفهوم حسب المنظور النيوليبرالي إلى نوعين من الرقابة، رقابة الدولة ورقابة المجتمع المدني، بينما يذهب الدكتور عابد الجابري إلى المحافظة على التسمية كما هي "كوفرننس" على غرار الليبرالية والديمقراطية.[1]

[1] يوسف ازروال ، **الحكم الراشد بين الاسس النظرية وآليات التطبيق – دراسة واقع التجربة الجزائرية** –، رسالة ماجيستير غير منشورة،(جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية، 2009)، ص24.

لكن بالنسبة للأدبيات السياسية فقد درجت على استعمال الحكم الراشد في الكثير من الدراسات والابحاث السياسية.

3- اشكالية النموذج:

وتتمثل اشكالية النموذج في مدى ملائمة وتوافق آليات وقواعد الحكم الراشد مع مختلف المجتمعات الانسانية، حيث آثار الحكم الراشد كمفهوم انتقادات واسعة باعتباره يعكس منظومة قيم غربية من خلال دعوته للأخذ بالنموذج الغربي كنموذج صالح يحتذى به، وهذا ما يطرح مدى امكانية التطبيق في بيئة مغايرة للبيئة الغربية، مثل البيئة العربية أو حتى مجتمعات العالم النامي التي تختلف عن الغرب من حيث المؤسسات ونمط الاقتصاد والنظام السياسي السائد.

كما يقصد بالنموذج مدى ملائمة أفكار وآليات الحكم الراشد لجميع الثقافات والحضارات والمجتمعات، ولقد انتقد هذا المفهوم في كونه يكرس منظومة فكرية وسياسية معينة، فمثلا نجد أن الحكم الراشد يهدف إلى تقليص دور الدولة، الذي يبدو مقبول في مجتمعات مستقرة، لكن بالنسبة للمجتمعات المتخلفة يثير الشك.

يطرح النموذج (model) صعوبات تطبيقيه من دون اعادة تشكليه وهندسته وفق البيئة المطبقة له، وهذا يرجع إلى مدى مرونة هذا النموذج واستجابته لذلك.

فالدول التي خرجت من الاستعمار ما تزال مؤسستها في بداية التشكل، تحتاج إلى حضور قوي للدولة إلى جانب المجتمع والقطاع الخاص الذي يعرف هشاشة مقارنة بالدول المتقدمة.

لهذا فإنه لا يوجد نموذج موحد للحكم الراشد، فإذا كان هناك نموذج صالح في بلد معين قد لا يكون صالحا في بلد آخر، وهذا ما دفع إلى تكثيف الدراسات التي توصلت إلى إيجاد نماذج عديدة للحكم الراشد تتفاوت وفقا لمكوناتها، فهناك نماذج على مستوى الدولة، وأخرى على مستوى القطاع الخاص، وأخرى خاصة بالقطاع التطوعي[1].

يتعرض مفهوم الحكم الراشد الليبرالي إلى انتقادات، باعتباره يعكس قيما غربية وبالتالي دعوة للأخذ بالنموذج الغربي، ويعكس مصالح منظمات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهذا ما ينفي حيادية المفهوم وللخروج من هذا الجدل يجب النظر فيما إذا كانت القيم التي يدعو إليها الحكم الراشد من شفافية ومشاركة، تخص مجتمعات معينة اومدى قابلية تلك القيم للتحقيق في كل المجتمعات.

---

[1] أسيا بلخير، **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر أنموذجا2000** -2007، رسالة ماجيستير غير منشورة،(جامعة يوسف بن خدة الجزائر: قسم العلوم السياسية،2009)، ص 20.

وفي المقابل يرى **علي بن محمد**(وزير جزائري سابق) ان الحكم الراشد صنع خصيصا لبلداننا المتخلفة من قبل اجهزة البنك وصندوق النقد الدوليين، ليعتمد كمقياس لمنح القروض والهبات وتقييم الدول على سلم الصلاح والفساد وفق مصالح المنظمات المالية والدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي.[1]

خامسا: فواعل الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على ثلاثية الفواعل، التي تتمثل في الحكومة أو الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

1- **الحكومة:** الحكومة هي جميع المؤسسات الرسمية للدولة، المتضمنة للسلطات الثلاث، التشريعية، التنفيذية، القضائية، حيث تقوم الحكومات بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعَّال لأنشطة القطاع العام والقطاع الخاص، و توفر بيئة مستقرة وعادلة في السوق، وكذلك تعمل على الاهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص.

فالحكومات يجب أن تعمل على لا مركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين[2].

تمتلك الحكومة سلطة المراقبة وممارسة القوة ولديها مسؤولية الخدمة العامة، التي تعمل على خلق بيئة مساعدة من خلال المهام التالية:

* توفير إطار قانوني وتشريعي مستقر، عادل وفعال للأنشطة العامة والخاصة.
* تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق والاهتمام بتقديم السلع العامة.
* ضمان تزويد الخدمات العامة بالفعالية والمسؤولية.

الدولة تعتبر أهم فاعل في حلقة الحكم الراشد من خلال ما تمتلكه من مؤسساتها الرسمية في التحضير لقبول بقية الفواعل والعمل معها في اطار شراكة حقيقية تنبثق عنها سياسة عامة رشيدة.

2- القطاع الخاص: (private sector)

يشير مفهوم القطاع الخاص " بأنه ذلك القطاع من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتجري فيه عملية تخصيص الموارد الإنتاجية طبقا لما تمليه قوى السوق

[1] ازروال يوسف، مرجع سابق، ص28.

[2] زهير الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003، ص 45.

التلقائية وليس إرادة السلطات الحكومية العامة"[1]، يشير هذا التعريف إلى ان القطاع الخاص هو فاعل مستقل عن الدولة.

هناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الذي يعمل على تحرير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص، في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية. وأن معظم الدول أصبحت تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص، التي تفتح المجالات الاقتصادية، لتوظيف الأيدي العاملة إضافة إلى تأهيلها حتى تسهم في التنمية الإقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات[2].

بمعنى ان القطاع الخاص شريك اساسي في عملية التنمية، بما يقدمه من قيمة مضافة وهو احد ركائز الحكم الراشد.

3- المجتمع المدني: (civil socity)

تعمل مؤسسات المجتمع المدنية على إشراك الأفراد والمجتمع في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، ومراقبة الموارد العامة، لذا نجد بأن مؤسسات المجتمع المدنية تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيداً للحكم من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدمها وفق الآليات التالية[3]:

- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.

- تعميق المساءلة والشفافية من خلال نشر المعلومات وتداولها على نطاق واسع ومساعدة الحكومة، عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا واستحسان المواطنين.

---

[1] وفاء معاوي، **الحكم الراشد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية،2010) ، ص ص145-155.

[2] زهير الكايد، مرجع سابق، ص ص 46-47.

[3]. UNDP, " Reconceptualising Governance " , Discussion Paper2, New York, January 1997, pp. 41-48.

– العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، وحماية المواطنين من تعسف السلطة وتنشئة المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال اكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف، والمشاركة في الانتخابات، والتعبير الحر عن الرأي.

إذن الحكم الراشد ينطوي على فواعل مهمة، أي لا يمكن تصور وجود حكم راشد في ظل مجتمع مدني ضعيف أو قطاع خاص لا يساهم بشكل معتبر في اقتصاد الدولة، أو في ظل دولة ذات مؤسسات جامدة.

كما يتضمن الحكم الراشد على جملة من الابعاد المهمة من قبيل البعد السياسي، التقني والاداري، الاجتماعي والسياسي.

سادسا: أبعاد الحكم الراشد

يرتبط الحكم الراشد بأبعاد معينة:

1– البعد السياسي: المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل آليات الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد[1]، من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تسمح لكل المواطنين، بالمشاركة الواسعة في ظل سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون على الجميع، وهيئة برلمانية مسؤولة وقادرة على المساءلة، تستطيع أن تكون في اتصال مستمر مع المواطن، بالإضافة إلى جهاز قضائي فعال يعمل على متابعة تطبيق القانون، وحماية المواطن من التعسف[2]، بمعنى استقلالية السلطات ومراقبة كل منها للأخرى، خدمة لشأن العام.

2– البعد التقني والاداري: المتعلق بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفعاليتها[3].أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفين يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة. باعتبار الإدارة الجيدة عنصر مهم إدارة العملية التنموية بنجاح، بعيدا عن التجاذبات السياسية الضيقة والفساد الاداري، والعمل على عصرنة الإدارة لتقوم بوظائفها بفعالية كبيرة، لأنه لا يمكن تصور حكم راشد في ظل إدارة جامدة وهشة ولا تستجيب لحاجيات المواطن.

---

[1] UNDP , Reconceptualising Governance ,op cit, p97.

2 James N Rosenau, **The Study of World Politics Volume 2: Globalization and Governance**, New York, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group ,2006,p99.

[3] حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ،2004، ص97 .

3- البعد الاقتصادي والاجتماعي: يتمثل في معرفة طرق اتخاذ القرارات الاقتصادية للدولة مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من جهة ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة ثالثة[1].

يقتضي كل ذلك وجود قطاع خاص فعال يساهم إلى جانب الدولة في امتصاص البطالة من المجتمع كبعد سوسيو اقتصادي.

ضرورة التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة والمال، كما أنه لا يمكن للسلطة السياسية وحدها من دون إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية (آليات الحكم الراشد) و بناء على توفر مجموعة من المؤشرات التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح وعقلانية الحكم داخل الدولة، ومدى مساهمة السلطة السياسية في توفير البيئة المناسبة لحصول الموطنين على حقوقهم وضمانة حرياتهم.

كما أن الحكم الرشيد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة، وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة[2].

فالحكم الراشد كما لخصه رائد النهضة الماليزية **ماهاتير محمد** "هي فلسفة تجمع بين التسيير بشفافية باشتراك المواطن في إدارة شؤون الدولة والمجتمع وعن طريق الحكم بأمانه لمدة زمنية معينة خدمة للصالح العام بمنطق الخدمة العامة الهادفة لتنمية محققة لحاجات المواطنين بصفة عادلة..."[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص97.

[2] _عمراني كربوسه، **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**، (جامعة بسكرة : قسم العلوم)، ص ص5-6. (2017/08/23 ،18:32)، موجود على الرابط:
http: //www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf

[3] فادي أحمد رمضان،**البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا مكانية الاستفادة الفلسطينية،(1981-2003)**، رسالة ماجيستير غير منشورة،(جامعة الاقصى غزة :2015) ،ص21.

يركز مهاتير محمد على فاعل أخر هو المواطن الفعال، المساهم في إدارة العملية التنموية الهادفة لخدمة المصلحة العامة، المنطلقة من الفرد.

سابعا: خصائص الحكم الراشد

تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدول يركز عل ما يحفز النمو والانفتاح ألاقتصادي في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الانفتاح السياسي، لكن تشترك في جملة من الأسس أهمها:

1-المشاركة " Participation ": ويقصد به حق الرجال والنساء في ابداء الرأي والمشاركة في عمليات صناعة القرار.

بمعنى تهيئة الطرق والآليات المناسبة للمواطنين، بغرض المساهمة في عملية صنع القرارات، بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، التي تعبر عن مصالحهم، عن طريق الاهتمام المحلي للقضايا والمشكلات، وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار ممثليهم في مختلف مستويات الحكم، كما تعني المشاركة الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية[1].

كما تتطلب المشاركة حضور قوي للمجتمع المدني، من جميع الرجال والنساء في عملية صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم .

2- حكم القانون " rule of Law ": أن تكون السيادة للقانون داخل الدولة وضمان العدل، وأن تولي اهتماما بحقوق الإنسان.

يخضع جميع المواطنين إلى حكم القانون الذي ينظم العلاقة بين الجميع على قدم المساواة، كما يعمل القانون على الفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء كل ذلك دون تحيز لأي طرف على حساب الآخر.[2]

الجميع و المقصود به حكام ومسؤولين ومواطنين على السواء ، يخضعون للقانون، بصورة عادلة ودون تمييز بين أفراد المجتمع الواحد على اساس المواطنة.

---

[1] بومدين طاشمة، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل ،عدد 26 جوان2010،ص5.

[2] نادين الفرنجي، **مثلث النهضة والتنمية والحكم الصالح**، ط1، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012، ص68.

القانون هو الناظم لعلاقة كل الفواعل مع بعضها البعض، وهي الذي يحتكم اليه كل الاطراف لتسوية خلافاتهم.

3-الشفافية "Transparency ": وتبنى الشفافية على أساس حرية تدفق المعلومات وسهولة وصولها إلى المواطن، وتعد مؤسسات الدولة المصادر الأساسية لهذه المعلومات، فمن الواجب نشرها وتسهيل عملية الاطلاع عليها من قبل العامة وتوسيع المشاركة ومحاربة الفساد، لتسهيل عملية المحاسبة والمراقبة، كما تتيح الشفافية عدم الافلات من العقاب للفاسدين.

4-الاستجابة " responsiveness ": قدرة المؤسسات والعمليات على تقديم الخدمات للجميع دون استثناء أو تمييز، ومحاولة ارضاء طالبي الخدمة والاستمرار في التحسين، التي تحقق الجودة في الخدمة ومنه الحصول على استجابة مقبولة تحقق خدمة الصالح العام.

5-الاجماع والتوافق: يهدف الحكم الراشد إلى تسوية الخلافات من خلال الدفع نحو تبني المصالح العامة والتي تحمل أكبر قدر من التوافق، محاولة الوصول إلى قرارات تحمل قدرا كبير من الاجماع وتلبي وجهات نظر الكثيرين.

6-المساواة والعدالة "equity": تشير إلى ضرورة تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء من أجل تحسين أوضاعهم، وتتمثل في المساواة بين جميع الافراد والمواطنين وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو أي شكل من اشكال المحاباة، بهدف بناء المواطنة الحقيقية والتي تعتبر من ركائز الحكم الراشد.

والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

7-الفعالية والكفاءة " effectiveness and efficiency ": ويقصد بها توفر القدرة لدى المؤسسات في انجاز وتنفيذ المشاريع التي تلبي حاجيات المواطنين مع الاستخدام الجيد والعقلاني للموارد، من خلال يقضة المؤسسات ومصاحبتها لتطور المجتمع.

8-المساءلة "accountability": خضوع صانعي القرار من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للالمساءلة والمحاسبة من قبل الأفراد عن إدارتهم للموارد العامة ضمانا لحماية الصالح العام، يقتضي ذلك المراقبة المستمرة لجميع الاطراف تصويبا للاخطاء وتثمين النجاحات.

9-الرؤية الإستراتيجية " strategic vision ": أن تتوفر الآفاق الواسعة لكل من الشعب وصناع القرار لتحقيق ما يصبون اليه، مع توافر الشعور المشترك بما يريدونه من تلك العملية.[1]

10-**اللامركزية** "Decentralization": تعتبر من ضمن العناصر التي يرتكز عليها مفهوم الحكم الراشد في تفعيل مبدأ توزيع السلطات، من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

يعتبر أفراد المجتمع هم الأقدر على رسم السياسات التي تخص منطقتهم أو اقليمهم، ورسم علاقاتهم ببعض وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصل إلى التنمية المنشودة بم يتوافق واحتياجاتهم.[2]

ظهور الحكم الراشد، تزامن مع تحول مفاهيم التنمية، التي أخذت في التغير والتطور، حيث انتقلت من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية، إلى التنمية الشاملة التي تهتم بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وصولا إلى التنمية المستدامة التي تهتم بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويمكن اضافة عناصر اخرى تبدو ضرورية تتمثل في:

أ-الارادة الحرة: وهي الاختيار الطوعي لجميع فواعل الحكم الراشد والرغبة الصادقة، دون اجبار أو اكراه من أي قوى خارجية.

ب-الثقة: تعتبر الثقة عنصر ضروري بين الفواعل، وهي التي تحقق التعاون وتنسيق الجهود لغرض الاستخدام الامثل، للموارد المفضي للتنمية الحقيقية.

---

[1] قوي بوحنية، بوطيب بن ناصر، " الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية الجزائر أنموذجا"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية العدد الرابع ديسمبر 2014، جامعة الحاج الاخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص ص 57—72 .

[2] عمراني كربوسه، مرجع سابق،ص6.

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي

تعتبر مؤسسات بروتن وودز وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي كمؤسسة مالية عالمية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، من خلال برامج وسياسات محددة، حيث عرف الصندوق منذ النشأة إلى اليوم تطورات عدة، تقتضي الوقوف على ظروف نشأته وكيف تشكلت أجهزته.

أولا: مؤتمر بروتن وودز (Bretton Woods)

بعد الحرب العالمية الثانية تم تنظيم مؤتمر بروتن وودز، بولاية نيوهامشير الأمريكية سنة 1944 وبعد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات وتنافس بين مشروعين كبيرين، هما مشروع هويت الأمريكي نسبة إلى المساعد الأول للكاتب الأمريكي للخزينة هاري ديكستر هوايت ومشروع كينز الانجليزي نسبة إلى صاحبه اللورد جون مينارد كينز وتمثل مشروع هوايت في ما يلي[1]:

التعبير عن الرؤية الأمريكية القائلة بتحرير المبادلات وبعث التجارة العالمية وتفكيك الإجراءات الحمائية وتقليص الحقوق الجمركية التعاون الدولي في ميدان النقد واقتراح إنشاء صندوق يعمل على سياسة نقدية مبنية على التعاون ومنح القروض للدول الأعضاء ومساعدتها على حماية عملاتها، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسة أخرى إلى جانب الصندوق للإنشاء والتعمير والتي عرفت في ما بعد بالبنك الدولي.

أما مشروع كينز البريطاني والذي أسس على منطق اقتصادي، يراعي الظروف البريطانية في تلك الفترة، بعد الحرب العالمية الثانية حيث تميزت بعدم قابلية الجنيه الإسترليني للتحويل ونفاذ الاحتياطات من الذهب ومديونية بريطانيا للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اقترح إنشاء اتحاد دولي تشترك فيه الدول ويعمل بعملة موحدة تسمى البانكور، مع الإبقاء على تسوية المعاملات بالذهب إلى جانب البانكور، واستبعاد جميع العملات الأخرى.

كان مخططا هوايت وكينز، متفقين على هدف العمل على استقرار معدلات الصرف وحرية تحويل العملات والمساهمة في تمويل الدول التي تعيش صعوبات مالية، لكنهما يختلفان حول طرق التمويل والهيكلة في انجاز هذا النظام النقدي العالمي، فالإنجليز يرون ان مبلغ التمويل في المشروع الأمريكي غير كافي ويؤدي إلى إحداث ندرة في الدولارات، أما الولايات المتحدة الامريكية ترى في المشروع

[1] عبد العزيز قادري، **دراسات في القانون الدولي الاقتصادي: صندوق النقد الدولي الـ" F.M.I"(الآليات والسياسات)**، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر، 2002، ص 5.

الإنجليزي يؤدي إلى مديونية كبيرة من طرف الدول التي يعاني ميزان مدفوعاتها من العجز والمديونية في نظرهم تهدد استقرار النظام النقدي العالمي.

أما من زاوية الهيكلة يرى كينز ان تتحمل الدول التي لديها فائض في ميزان المدفوعات من رفع حجم وارداتها وهذا ما ينطبق على الو.م.أ، أما هوايت يقول بتحميل البلدان التي تعاني العجز في ميزان المدفوعات عبء الهيكلة، من خلال تقليص الاستيراد وتطبيق برامج الاستقرار[1].

توصل الطرفين الأمريكي والبريطاني إلى التقريب في وجهات النظر، وهذا بعد سلسلة لقاءات وصلت إلى تسع مرات بين ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا توجت بمشروع مشترك رجحت كفة الو. م. أ ، نظرا لموقع الاقتصاد الأمريكي القوي الذي لم يتأثر بالحرب، بعكس وضع بريطانيا حيث كان وضعها منهك ويحتاج للدعم الأمريكي وفي مقابل تخلي الانجليز عن رؤيتهم، قبل الأمريكان رفع الرأسمال المخصص للصندوق من 5 إلى 9 مليار دولار، وبعد ما تم حبك المشروع بين الطرفين تمت دعوت حوالي 10 دول من الحلفاء إلى حضور لقاء بولاية نيو جيرزي لاقتراح ميثاق لمنظمة دولية أصبحت تعرف بصندوق النقد الدولي (FMI) ثم توج كل ذلك في مؤتمر بروتن وودز الشهير في جويلية 1944 والذي شاركت فيه 45 دولة (730 ممثل دولة) وتمت المصادقة على ميثاق النقد العالمي، في ظل غياب دول العالم الثالث والتي كانت اغلبها مستعمرة من طرف دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.

ترأس هوايت اللجنة الأولى المخصصة للصندوق، واللجنة الثانية كانت من نصيب كينز والخاصة بإنشاء البنك الدولي(WB) .

الجدير بالذكر هو اكتفاء الدول الأعضاء بمجرد التعاون الدولي في مجال النقد ودخلت الاتفاقية الخاصة بصندوق النقد الدولي حيز التنفيذ 27 ديسمبر 1945، بعد أن تحقق الشرط الذي تضمنته المادة العاشرة من ذلك الاتفاق من الملحق (أ) في التوقيع عليه من طرف عدد من الدول الأعضاء يمتلك مجملها 65% من حصص الصندوق وإيداع تلك الدول أدوات التوقيع لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

الشيء الملاحظ أن نظام نقدي عالمي بهذا الحجم تم حبكه بصورة انفرادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة اقل بريطانيا في ظل غياب دول العالم الثالث فإذ سلمنا أن عدد دول العالم

[1] عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص6.

[2] عبد العزيز قادري مرجع سابق، ص8.

اليوم 200 دولة عضوة في الصندوق وحضر اجتماع بروتن وودز 45 دولة أي 1/4 أي ربع دول العالم فهذا يعني أن4/3 دول العالم لم تساهم بشكل جماعي بالإضافة إلى المعسكر الشرقي الذي نأى بنفسه عن هذا الاتفاق نظرا للاختلاف الايدولوجي الذي بدأت معالمه تتشكل بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانيا: تعريف صندوق النقد الدولي (IMF)

صندوق النقد الدولي: "هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، حيث يقع مقره في واشنطن ويديره أعضائه اللذين يشملون جميع دول العالم تقريبا البالغ عددهم 189 بلدا عضوا"[1].

صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، فهو يشرف على هذا النظام ويوفر الإطار المؤسسي العالمي، الذي تتعاون من خلاله الدول في القضايا والشؤون النقدية الدولية.

كما يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم، ويسعى لتيسير التجارة الدولية، وزيادة معدلات توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في مختلف بلدان العالم.

لا يشترط للعضوية في الصندوق أن تكون الدولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة ويضم الصندوق أعضاء أصليين وهي الدول التي حضرت مؤتمر بريتون وودز والتي أودعت الوثائق الخاصة بالانضمام حتى آخر ديسمبر من العام 1946، أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر 1946، فلا تعتبر أعضاء أصلية وقد صدر قبول عضويتها قرارات من قبل مجلس محافظي الصندوق ولا يوجد فرق في الحقوق والالتزامات بين كل من الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد ولكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق وذلك بعد إبلاغه أو إذا ما عجز أحد الأعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في الاتفاق فإنه يمكن أن يحرم من الحقوق في السحب من موارد الصندوق أما إذا استمر عجزه بعد فترة معينة فإنه يرجى منه الانسحاب من الصندوق[2].

ثالثا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

يعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 141 بلد ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا ويضم الصندوق 26 إدارة ومكتبا، يرأسها مديرون يراعي في انتقاءهم أقصى درجات الكفاءة والتخصص الفني، مع توسيع القاعدة التي يختار من بين مواطنيها هؤلاء الموظفين،

[1] The International Monetary Fund**, " ABOUT THE IMF** ", (2018/01/10), avlaible at: www.imf.org.

[2] زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1999، ص 156.

يكونون الهيئة العاملة بالصندوق وهم موظفون مدنيون دوليون مسؤولون أمام الصندوق وليس أمام سلطاتهم الوطنية ومسئولون أمام المدير العام للصندوق[1].

يتكون صندوق النقد الدولي من نوعين من الأجهزة، أجهزة مسيرة وأخرى استشارية:

1-الأجهزة المسيرة:

أ- **مجلس المحافظين:** هو جهاز موسع يضم ممثلي الدول الأعضاء في الصندوق ويتشكل هذا المجلس من محافظين يعين كل واحد منهم من طرف الدولة التي يمثلها في الصندوق بالإضافة إلى محافظا احتياطي، ويختار المحافظين من بينهم رئيسا للمجلس.

ويتمتع المجلس بكل السلطات والتي منها قبول انضمام الأعضاء وتحديد الحصص ومراجعتها وإسقاط العضوية ويتخذ قرارات إنشاء أو إلغاء حقوق السحب الخاصة واتخاذ القرارات الداخلية مثل تغيير عدد المديرين التنفيذيين أو تشكيل مجموعات المستشارين وتعديل نظام الصندوق كما يمكن أن يفوض بعض صلاحياته إلى مجلس الإدارة ويجتمع مجلس المحافظين مرة على الأقل في السنة بطلب من أعضائه أو بطلب من مجلس الإدارة أو بطلب من 15 دولة عضو أو من دول أعضاء لها 4/1 الأصوات[2].

ب-المجلس التنفيذي (مجلس الإدارة):

يعتبر مجلس الإدارة الجهاز الدائم والمضيق في الصندوق ويقوم بمهام تسيير العمليات النقدية ويحدد سياسة الاستفادة من موارد الصندوق من مبالغ مالية وآليات قروض ومضامين المشروطية...الخ

كما يشرف على المشاورات بين الدول الأعضاء ومصالح الصندوق لتبرير سياستها الاقتصادية والمالية وهو الذي يختار المدير العام لمدة خمس سنوات ولا يجب أن يكون محافظا أو من المديرين التنفيذيين ويكون المدير العام من نصيب الدول الأعضاء التي تمتلك الحصص الخمس الأكبر في رأسمال الصندوق هي التي لها الحق في تعيين مدير تنفيذي عنها أما بقية المديرين التنفيذيين فيوزعون، حسب المناطق الجغرافية وينتخبون كل سنتين، والجدير بالذكر هو أنه من المحتمل ان تفقد الدول دائمة العضوية منصبها الدائم في مجلس الإدارة إذا انخفضت حصتها في رأسمال الصندوق بشكل يجعلها لا

[1] جيرمي كليفت ، "**ما هو صندوق النقد الدولي ؟** "، منشورات الدراسات الإقتصادية للصندوق،2004،ص15، على الرابط : https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.pdf

[2] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص 157.

تحتل إحدى المراتب الخمسة المذكورة، وهذا ما كاد يحدث لفرنسا سنة 1978 عندما انخفضت حصتها وتداركت الوضع بزيادة حصتها وتحولت فرنسا وبريطانيا متعادلتين إلى الصف الرابع بعد قفز كل من ألمانيا واليابان متعادلتين إلى الصف الثاني.

وهذا يشير إلى وضع قلق ومنافسة حادة بين القوى الكبرى التي تريد الهيمنة على هذا الصندوق ويدلل على أن المنافسة مقدمة على التعاون، ومن طريقة تعيين المديرين التنفيذيين نستنتج إن الدول الغنية تهمين على بنية الصندوق ويعد مجلس الإدارة 24 مديرا تنفيذيا منهم 5 معينون قانونا يمثلون كل من (الو.م.أ، بريطانيا، ألمانيا واليابان، فرنسا)، إلى جانب 3 آخرين يعينون بشكل واقعي يمثلون روسيا والصين والمملكة العربية السعودية، إما المديرون التنفيذيون الـ16 المتبقون فيتم انتخابهم من طرف مجموعات مقسمة جغرافيا عبر العالم، ويجتمع مجلس الإدارة في مقر الصندوق بواشنطن كلما اقتضى الأمر وبحضور عدد من المديرين التنفيذيين يتمتعون بنصف عدد الأصوات على الأقل[1].

ج- المدير العام[2]:

ويتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين، ويعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق وذلك بنص اتفاق الصندوق وهو يرأس المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوتا فيه وذلك فيما عدا التصويت المرجح في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس ومدة عقده خمس سنوات قابلة للتجديد، وعادة ما يتم تعيين مديرا للصندوق شخص ذو خبرة واسعة، في مجال النقد والائتمان والمال ويساعده في عمله نائب أو نائبان آخران.

2-الأجهزة الاستشارية:

وهي أجهزة داخلية أنشأها مجلس المحافظين وهي اللجنة النقدية والمالية، ولجنة التنمية.

أ-اللجنة النقدية والمالية:

أنشئت سنة 1974 (وكانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر 1999)، وتتشكل من 24 عضو ويتم تعيينهم أو انتخابهم من طرف الدول أو مجموعات الدول وتقوم بتقديم آراء وتقارير إلى مجلس المحافظين بهدف مساعدته على الإشراف على تسيير النظام النقدي الدولي وتكييفه واتخاذ الإجراءات الضرورية في فترة الأزمات المالية. وأخذت اللجنة هذا الاسم بعد التعديل الثاني لنظام الصندوق في سبتمبر 1999.

[1] زينب عوض، مرجع سابق، ص 158.

[2] المرجع نفسه، ص 163.

ب-لجنة التنمية:

وهي لجنة مشتركة بين الصندوق والبنك أي بين مجلس محافظي الصندوق ومجلس محافظي البنك الدولي ويتداول على تعيين أعضائها أطراف الصندوق وأطراف البنك ويعين أو ينتخب بنفس الطريقة التي يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة.

توكل للجنة التنمية مهمة دراسة ومراقبة تقديم الموارد للبلدان النامية، وتقديم المشورات حول الإجراءات التي تحسن من عمليات تلك الموارد، بالإضافة إلى الأجهزة سالفة الذكر هناك أجهزة أخرى تعمل خارج مقر الصندوق نذكر منها:

ج-مجموعة الخمسة: وتضم وزراء مالية القوى الاقتصادية الغربية الخمسة (الو.م.أ، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا اليابان).

د- مجموعة السبعة: وتظم مجموعة الخمسة + كند وايطاليا وهي الدول الأكثر تصنيعا في العالم، وأصبحت تشارك فيها روسيا (7+1).

هـ-مجموعة الإحدى عشر: عند إنشائها في سنة 1962 كانت تضم عشر دول وهي مشكلة من وزراء مالية التعاون والتنمية الاقتصادية وهي تضم مجموعة السبعة + وزراء مالية كل من بلجيكا وهولندا، بالإضافة إلى السويد وسويسرا وتقوم هذه المجموعة بدور الناطق الرسمي باسم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدي الصندوق[1]

هـ-مجموعة" 24": وهي التي أنشأتها مجموعة" 77 "السبعة والسبعين فهي ناطقة باسم الدول النامية تشكلت في سنة 1952.

و-مجموعة الثلاثين: شكلها مدير صندوق النقد الدولي سنة 1979 وتضم قادة بنوك وشركات وموظفين دوليين ساميين وجامعيين متخصصين بهدف استشارتهم حول تطوير صندوق النقد الدولي[2]، والملحق (1) يوضح طريقة عمل الصندوق.

رابعا: أهداف ودور صندوق النقد الدولي

يضطلع الصندوق بعدة أهداف على المستوى العالمي كمنظمة نقدية تسعى للعب ادوار نصت عليها الاتفاقية المنشئة للصندوق والتي منها مساعدة الدول الأعضاء.

---

[1] عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص39.

[2] عبد العزيز زايدي، **تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي من"1989-2005"**، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية،2009) ، ص9.

1-أهداف الصندوق

نصت المادة الأولى من اتفاقية الصندوق على الأهداف التالية[1]:

– تشجيع التعاون النقدي الدولي، عن طريق هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتعاون، بشأن المشكلات النقدية الدولية.

– تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، مما يسهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء باعتبارها أهداف أساسية للسياسية الاقتصادية.

– العمل على تحقيق أسعر الصرف، والحفاظ على ترتيبات منظمة للصرف بين عملات البلدان الأعضاء، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات.

– المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية.

– توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، ومن ثم إعطائها الفرصة لتصحيح الاختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى تدابير من شانها الإضرار بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي.

– تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدته ويتمثل دور الصندوق لأجل تحقيق أهدافه يمارس صندوق النقد الدولي دورين أساسيين:

الأول: تنظيمي رقابي بحيث يقوم الصندوق بمراقبة سلوك الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق ثبات واستقرار أسعار الصرف وتنشيط التبادل الدولي

أما الدور الثاني فهو تمويلي ويحتفظ الصندوق بمجموعة كبيرة من العملات لمد الدول الأعضاء بالمزيد من وسائل الدفع الدولية، تمويل أعضائه بالعملات الصعبة لدعم سياستهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.[2].

2- دور صندوق النقد الدولي

يتمثل دور صندوق النقد الدولي في العناصر التالية:

---

[1] صندوق النقد الدولي ،"اتفاقية صندوق النقد الدولي"، الطبعة العربية، واشنطن: كتلونيا، 2011، ص2.

[2] بسام حجاز، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003، ص179-180.

– تقديم قروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض للدول التي تعاني من إختلالات في موازين مدفوعاتها بشرط أن تعمل هذه الدول على إصلاح تلك الاختلالات.

– تقديم الاستشارة في المجال النقدي والمالي لجميع الدول، حيث تسترشد جميعها بالسياسات والنصائح التي يقدمها الصندوق سنويا من خلال تقريره السنوي.

– يسمح نظام الصندوق لدولة أن تقترض بالعملات الصعبة من الصندوق ففي العام 2001 قدم الصندوق قروضا بقيمة 50 مليار دولار، منها 18 مليار لتركيا و13.1 للبرازيل و20 مليار دولار لدول أخرى ومع زيادة اعتماد العديد من دول العالم على مساعدة الصندوق وجد نفسه هذا الأخير في وضع يؤهله للتأثير على السياسات الاقتصادية للدول التي تطلب المساعدة.

– اقتراح السياسات التصحيحية التي يجب للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

– يركز الصندوق في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة وأحيانا الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت[1].

– توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد انشاء في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة[2].

– ويمارس الصندوق دوره الرقابي بطرق متعددة يمكن إدراجها من خلال تقسيمين تقسيم أول من حيث نوعية الرقابة وتقسيم ثاني من حيث الأطراف التي تجري هذه الرقابة.

2-1- التقسيم حسب نوعية الرقابة:

أ-الرقابة القطرية:

تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة تعقد مع البلدان الأعضاء بشكل فردي حول سياساتها الاقتصادية ويطلق على هذه المشاورات اسم "**مشاورات المادة الرابعة**"، لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق، كما تسمى أيضاً مشاورات "ثنائية"، حيث يقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني لجمع البيانات الاقتصادية والمالية وعقد مناقشات مع المسئولين في الحكومة

[1] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003، ص 344-345.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005، ص259.

والبنك المركزي حول السياسات الاقتصادية، للبلد المعني في سياق آخر التطورات، ويقوم الفريق باستعراض سياسات البلد.

يقدم الفريق بعد ذلك تقريراً إلى المجلس التنفيذي عما خلص إليه من نتائج، بعد الحصول على موافقة الإدارة يقوم المجلس بمناقشة التحليل الوارد في التقرير، ثم تحال آراؤه إلى حكومة البلد المعني في شكل ملخص يصدره رئيس المجلس، بحيث تجوب بعثات الصندوق الأقطار للمراقبة والتفتيش والمحاسبة والإطلاع على كل برامج اقتصاد البلد ودراسة التقارير عن النفقات والمداخيل لميزانيات تلك الأقطار، فصندوق النقد الدولي هو عبارة عن شرطي الاقتصاد العالمي، ويشارك بعثات الصندوق أعضاء من موظفي البنك للتنسيق والتعاون بينهما[1].

ب-الرقابة العالمية:

وهي قيام المجلس التنفيذي للصندوق بعرض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية، بالاستناد إلى تقارير "آفاق الاقتصاد العالمي" التي يعدها خبراء الصندوق.

وتتم في العادة مرتين سنويا قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. تنشر التقارير بالكامل، قبل اجتماعات هذه اللجنة، إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذي لمناقشات المجلس المعتادة التي يعقدها المجلس حول التطورات والآفاق المستقبلية وقضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية، وهي موضوعات يتم نشر تقارير خبراء الصندوق بشأنها أيضاً. كذلك يعقد المجلس التنفيذي مناقشات حول ما يجري في العالم من تطورات اقتصادية ومستجدات في الأسواق.

ج - الرقابة الإقليمية:

وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقا لاتفاقيات إقليمية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي، ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

2-2- التقسيم حسب أطراف الرقابة:

إن الرقابة على حسب هذا التقسيم تتم على أساسين:

[1] Rachid Boudjema,**LE FMI dans léconomie-monde un nouveau Bretton Woods est-il possible?**,alger: dar khaldounia,2016,p168.

أ-الرقابة الثنائية:

تكون بين الصندوق والدولة العضو، حيث تقوم بينهما مناقشات تتسم بالسرية التامة يجري فيها خبراء صندوق النقد الدولي على تحليل ودراسة سياسات الدولة العضو الاقتصادية وأوضاعها المالية وتبرر هذه السرية بالحرص على سلامة القرارات الاقتصادية التي تتخذ بشأن الدولة، وهذا في حقيقته يضع الصندوق في موضع الاتهام بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العضو، وفرض كثير من القرارات المالية والاقتصادية وإخضاعها للشروط في ظل هذه السرية، وخاصة وأن الصندوق يباشر المناقشات الثنائية بصفة دورية[1].

ب-الرقابة الجماعية:

تكون على شكل تنسيق السياسات بين الدول الصناعية الكبرى، ووضع المعالم والتوجهات التي تحكم سير النظام النقدي الدولي، وبالتالي تكون هذه الرقابة خالية من الفحص الذي يتم لاقتصاد الدول النامية، ولا تخضع الدول الصناعية الكبرى لأية مسآلة من جانب الصندوق[2].

خامسا: آلية صنع القرار في الصندوق

تتم عملية اتخاذ القرار عن طريق التصويت الذي يقوم على أساس حصة الدولة العضو في موارد الصندوق لكل عضو 250 صوت مستحق مضاف إليها صوت واحد مقابل كل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة، كما تحصل كل دولة عضو على صوت عن كل قسط من استعمال عملتها يتجاوز 100 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة التي تمتلكها عند بيع عملتها إلى دولة أخرى، كما قد يحصل العكس أن يخصم منها صوت عند الاقتراض عن كل قسط يساوي 400 الف وحدة من حقوق السحب الخاصة يقترضها من الصندوق.

تتميز عملية اتخاذ القرار بالتدرج فيما يتعلق بنسبة الأصوات وتختلف حسب القضايا، ففي القضايا العادية يتخذ القرار بالأغلبية البسيطة وبنسبة 70% بالنسبة للقرارات ذات الطبيعة العملياتية، وبأغلبية 85% في المسائل المتعلقة بهيكلة الصندوق أو تعديل الحصص، ومنه فقد سعت الو.م.أ بربط التعامل بالدولار في عملية تحويله إلى ذهب عند نشأة الصندوق وهذا أهلها لامتلاك 26% من الحصص، فتمتلك

[1] صندوق النقد الدولي،" إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع "،التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي،2008، ص23.

[2] الهادي خالدي، "**المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**"، الجزائر: دار هومة، 1996 ص 196.

5 دول(الو.م.أ 17% واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا بـ22%.) على أكثر من 39% من الحصص والأصوات[1].

وإذا أضفنا مجموعة أخرى من دول الإتحاد الأوربي نجد بأن 12 دولة تمتلك أكثر من 52% من الأصوات ومن الحصص في حين لا تمتلك بقية الدول وعددها 178 دولة سوى على أقل من 48% من الحصص للأصوات وهذه الوضعية تجعل الصندوق في قبضة الدول القوية المهيمنة.

إن نظام التصويت الحالي لا يتيح للدول الكبرى التحكم في سياسات الصندوق فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى التحكم في مصير الدول الأعضاء، فقرارات الانسحاب الإجباري للدول الضعيفة والتي تتطلب الحصول علي80% من أصوات الأعضاء يمكن بلورته بسهولة بواسطة الدول العظمى التي يحق لها التصويت، وأمام هذه الوضعية تطالب الدول النامية بمساهمة أكبر في اتخاذ القرار في الصندوق على قدم المساواة ولإسماع صوتها وتأثيرها في عملية اتخاذ القرار.

وهذا ما أشار إليه معهد الأمم المتحدة للتكوين والبحث (UNITAR)حيث يقول "إن الاتخاذ الحقيقي للقرارات قد ألقى بنوع من القوة الطاردة خارج الصندوق وبين أيدي مجموعة العشرة – الذين أصبحوا إحدى عشرة – منذ إنشائها عند إبرام اتفاق القرض العام في بداية الستينات، بشكل جعل البلدان النامية والوزن القليل الذي تتمتع به تبتعد كليا عن المسار الحقيقي لاتخاذ القرارات، فالقضايا ذات المصلحة العامة تدرس داخل مجموعة العشرة التي تتخذ القرارات فعندما يعرض قرار لمجموعة العشرة على أجهزة الصندوق لا يمكن لهذه الأخيرة إلا الموافقة عليه أو إقراره أي أنها تلعب دور مجرد غرفة التسجيل بالتعرف رسميا على قرار سبق اتخاذه"[2].

ومن الملاحظ أن القرارات الهامة المتعلقة بالنظام النقدي يتم اتخاذها خارج أروقة الصندوق ومن طرف مجموعة صغيرة من الدول، وفي حالات بشكل انفرادي من الو.م.أ وهذا ما حدث بالنسبة لإلغاء تحويل الدولار إلى ذهب الأمر الذي أدى إلى اقتطاعات معتبرة في الاحتياطات النقدية للبلدان النامية، وهذا يتنافى مع معايير الرشادة والمساواة والمشاركة، التي ينادي بها البنك الدولي المؤسسة التوأم للصندوق، وهذا ما يوضحه الرسم البياني الآتي:

[1] عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص 43.

[2] عبد العزيز قادري، المرجع السابق، ص44.

الشكل رقم (01): يوضح الدول الأقوى تصويتا في الصندوق لسنة 2015

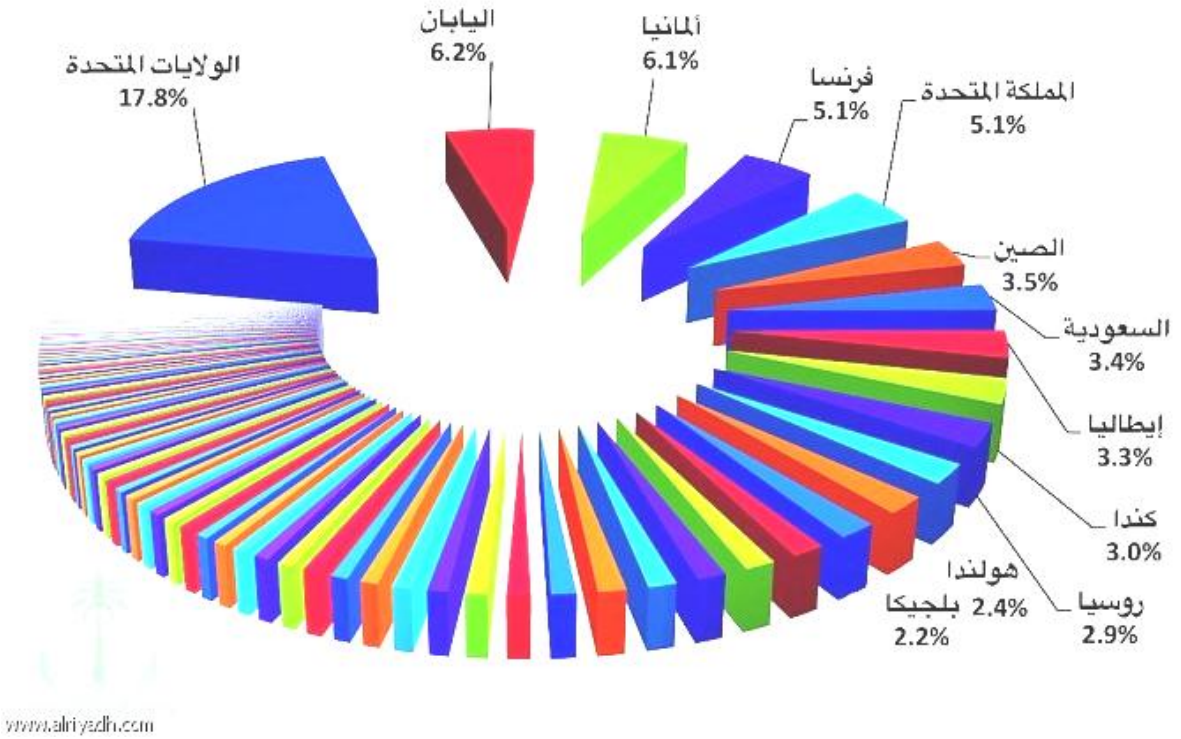

المصدر : http://www.alriyadh.com/media/thumb/a9/a8/1000_322ac0a4ab.jpg

يظهر من الرسم البياني أن الولايات المتحدة صاحبة القرار في الصندوق، وهذا يدلل على هيمنة الولايات المتحدة ومعها الدول الاوربية واليابان هي صاحبة الشأن في الصندوق، ولا أثر للدول النامية، حيث ان الدول النامية هي الاضعف صوتا في الصندوق.

يجري مجلس محافظي الصندوق مراجعات عامة للحصص على فترات منتظمة (عادة كل خمس سنوات). وأي تغيير في الحصص يجب أن يوافق عليه الأعضاء بأغلبية 85% من مجموع القوة التصويتية، أي لا تتم أي زيادة دون موافقة الولايات المتحدة الامريكية الحائزة على 17%.

تتخذ القرارات عن طريق التصويت، وحصة المساهمة هي التي تحدد نسبة الحق في التصويت لكل بلد. فهي تساوي 250 صوت زائد صوت واحد لكل 100 ألف من حقوق السحب الخاصة. بتعبير آخر أنها تناسب: "دولار واحد = صوت واحد." أي لكل بلد الحق في التصويت بقدر مساهمته في رأسمال الصندوق وعلى هذا الأساس تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 17.8% من حق التصويت، متبوعة

باليابان (% 6.2) وألمانيا (% 6.1)، فرنسا (5.1%) وأخيرا مجموعة الدول الإفريقية التي تضم 24 دولة من إفريقيا، وتمثل أزيد من 140 ملون نسمة، لا تمتلك إلا نسبة % 1.41 من حق التصويت[1].

وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية، التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية، أن تمرر في مفاوضات بروتن وودز قرارا ذا أهمية يقضي بفرض أغلبية % 85 لجميع القرارات المهمة التي تهم مستقبل النقد الدولي، كالزيادة في حقوق السحب الخاصة أو إلغائها، رفع أو خفض عدد الحكام المنتخبين في إطار المجلس الإداري، تغيير حصة المساهمة، والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تمتلك لوحدها 17.8% من حق التصويت فإن بإمكانها إيقاف أية محاولة لإجراء أي تغيير أو تعديل بصندوق النقد الدولي.

سادسا: موارد الصندوق وكيفية الاستفادة منها

باعتبار الصندوق هيئة تمويلية كبرى، وهذا يتطلب معرفة مصادر موارده وطريقة الحصول على تلك الموارد، في تمويل التنمية، وتتمثل في الآتي:

أ- اشتراكات الدول الأعضاء: يستمد الصندوق موارده المالية من مصدر رئيسي هو حصص بلدانه أي عبارة عن اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولي وهذه الاشتراكات، تكون من مجمل الاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية بحيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأس مال الصندوق[2].

وتعكس الحصة بشكل عام وزن البلد العضو في الاقتصاد العالمي وتتألف الحصة من 25% ذهبا و75% من عملة البلد العضو، وفي حال عدم توافر كمية الذهب والدولارات المطلوبة، فإنها لا تلتزم إلا بدفع 10% من قيمة الحصة ذهبا وتدفع النسبة المتبقية بالعملة الوطنية، ونظام الحصص هو من أهم السمات البارزة للصندوق، وتتمثل أهمية نظام الحصص فيما يلي:

- فهي تحدد مدى مساهمة البلد الراغب في العضوية في تمويل الصندوق.
- تحدد حق البلد العضو في الاستفادة من موارد الصندوق.
- بموجبها تحدد القوة التصويتية لكل بلد عضو.

[1] الطاهر برباص، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد – دراسة حالة الجزائر** رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية،2009)، ص47.

[2] ضياء مجيد، **اقتصاديات أسواق المال**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص305- 308.

– على أساسها توزع **حقوق السحب الخاصة*** التي ينظمها الصندوق مع الأعضاء[1].

ب – بيع الذهب: قد يلجأ الصندوق إلى بيع جزء من أصوله من ذهب بهدف توفير موارد مالية إضافية وهذا ما حدث فعلا في إطار إصلاح نظام "بريتن وودز " الذي أدى إلى إجراء التعديل الثاني سنة 1978.

ج– الاقتراض: يلجأ الصندوق إلى الاقتراض، بصفة مؤقتة لتكميل موارده المستمدة من الحصص لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تحدي للنظام النقدي الدولي، وهناك مجموعتان من اتفاقات الإقراض الدائمة:

– الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962 ويساهم فيها أحد عشر مشتركا (حكومات البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية).

– الاتفاقات الجديدة للإقتراض (NAB) التي تم استحداثها في عام 1997 ويشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة[2].

وبموجب هاتين الاتفاقيتين، يتاح لصندوق النقد الدولي إقراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 46 بليون دولار أمريكي).

وقد زادت الحصص في صندوق النقد الدولي منذ العام 1990 بمقدار 45% تقريبا لتبلغ في عام 1999 حوالي 212 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 290 بليون دولار أمريكي).

وفي عام 2011 تمت إتاحة موارد مكملة تصل إلى 321مليار وحدة حقوق سحب خاصة حوالي (585 مليار دولار أمريكي).

وفي 2012 تعهدت البلدان الأعضاء بزيادة موارد الصندوق عن طريق الاتفاقات الثنائية للإقراض، وسوف تزداد موارد الصندوق من حصص العضوية، بمقدار الضِعف عند دخول المراجعة الرابعة عشرة للحصص حيز التنفيذ.

---

[1] بسام حجاز، مرجع السابق، ص180.

* **وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR)**: هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام 1969 (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية. وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطيات العالمية على إنتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كامنة، وعلى العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر في الاحتياطيات بالدولار الأمريكي. وتم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي "تخصيصه" للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة. كما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة.

[2] عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص 53–54.

وقد نص اتفاق صندوق النقد الدولي على إعادة النظر، في حصص الأعضاء كل خمس سنوات وتعديلها إن وجد مبرر لذلك ويتعلق الأمر بتعديل شامل لكافة حصص الأعضاء، ويلزم أن توافق الدولة على تعديل حصتها حتى يتم التعديل فعلا[1].

وأمام هذا الحجم الهائل من الموارد التي يتمتع بها الصندوق فانه بإمكان الدول الأعضاء الحصول على قروض ومساعدات، باعتبارها اعضاء في الصندوق.

سابعا: القروض والمساعدات التي يقدمها الصندوق

يعتبر لجوء الدولة العضو إلى موارد الصندوق اقتراضا منه، غير أن أحكام ميثاق صندوق النقد قد تحاشت لفظ الاقتراض واستخدمت بدلا منه عبارة: يحق لكل عضو أن يشتري من الصندوق عملات أعضاء آخرين مقابل مقدار معادل بقيمته الوطنية، وبالتالي تستبدل لفظة سحب بمصطلح شراء العملة[2].

ومن بين أهم أشكال القروض المقدمة من طرف الصندوق إلى الدول الأعضاء نذكر ما يلي:

– اتفاقات الاستعداد الائتماني: (stand by anangements) وتعتبر هذه الاتفاقيات جوهر سياسات الاقتراض في الصندوق، حيث يستطيع للعضو السحب من موارد الصندوق إلى حد معين وعلى مدى فترة تتراوح بين 12 و18 شهرا، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

– تسهيل الصندوق الممدد: (Extended Fund Facility) حيث يستطيع البلد العضو السحب من موارد الصندوق إلى حد معين على مدى فترة تتراوح بين 3 أشهر إلى 4 سنوات لمساعدته على معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

– تسهيل النمو والحد من الفقر: (Poverty Reduction and Growth Facility) وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض، هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات لكن يفترض ان لا يكون سعر فائدة أصلا باعتباره موجه إلى دول فقيرة لان سعر الفائدة هذا يعمق من الفقر، كما أن المدة غير كافية لانتشال بلدان فقيرة، فضلا عن تنميتها.

– تسهيل الاحتياطي التكميلي: (Supplemental Reserve Facility) وهو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ، ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب هذا التسهيل رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

---

[1] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص160.

[2] بسام حجاز، المرجع السابق، ص 182.

– خطوط الائتمان الطارئ: (Contingent Credit Lines) وهي خطوط دفاعية وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب القادمة من بلدان أخرى بسبب تشابك الاقتصاديات بين الدول.

– مساعدات الطوارئ: (Emergency Assistance) وهو مخصص لمساعدة البلدان التي تواجه مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها وقد تم تطوير هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها[1].

[1] صندوق النقد الدولي، "الاقراض من صندوق النقد الدولي"، صحيفة وقائع،(2018/08/03) ،على الرابط:
https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/howlenda.htm

المبحث الرابع: البنك الدولي (WB)

يعتبر البنك الدولي المؤسسة الثانية لبروتن وودز والتوأم للصندوق ويعملان جنب إلى جنب، حيث لا يمكن تناول احدهما بالدراسة دون الأخر، وتتشكل بنية البنك من أجهزة تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض.

أولا: تعريف البنك الدولي

البنك الدولي: هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية "بريتن وودز" عام 1945 وبدأ أعماله بتاريخ 25 جوان 1946، ويعتبر مكمل لأهداف صندوق النقد الدولي ويعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الأعضاء وعمليات التعمير والبناء الاقتصادي ويهدف إلى تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ويعتبر البنك الدولي أحد أكبر ممول للتنمية في العالم.[1] و قد بلغ عدد أعضائه 189 دولة عضو .

وقد كان الهدف من إنشائه هو اعمار وتنمية اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وتشجيع ومساعدة الاستثمارات الخاصة والمساعدة في تنمية التجارة الدولية، ويشترط في تقديمه القروض ألا تكون لأغراض سياسية أو لعلاج أزمة مالية وإنما للقيام بمشروعات محددة تستهدف التعمير والإنشاء والتنمية وباتساع نطاق عضويته أصبح البنك الدولي يوجه اهتمامه نحو تخفيض أعداد الفقراء وتحسين مستويات المعيشة في العالم[2].

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك

تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات[3]:

1-**البنك الدولي للإنشاء والتعمير** (IBRB):البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يقدم القروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، أي القدرة على السداد.

---

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2009، ص83.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص218 .

[3] البنك الدولي، "الهيكل التنظيمي "،بتاريخ (2017/05/24)، على الرابط:http://www.albankaldawli.org/ar/about.

2-**المؤسسة الدولية للتنمية (IDA):** تمثل المؤسسة الدولية للتنمية ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة أشدّ بلدان العالم فقراً وتهدف المؤسسة، التي أُنشئت عام 1960، إلى تخفيض نسبة الفقر، من خلال تقديم اعتمادات بدون فوائد ومنح لبرامج تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة التفاوتات وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب.

يشكل كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRB)، والمؤسسة الدولية للتنمية(IDA) ما يعرف بـ "البنك الدولي"(WB).

3-مؤسسة التمويل الدولية:

تقدِّم قروضا، ومساهمات في أسهم رأس المال، ومساعدات فنية لتحفيز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.

4-الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية.

5-المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، يقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

والمؤسسات الثلاثة الأخير هي مؤسسات مستقلة لكنها مرتبطة ارتباط وثيق مع البنك الدولي وتشكل ما يسمى بـ "**مجموعة البنك الدولي**"

أما ما يعرف بالبنك الدولي وهو موضوع الدراسة فيتكون من الهيكل التالي[1]:

أ-مجلس المحافظين:

يشرف على إدارة البنك وتقوم كل دولة عضو في البنك، بتعيين محافظ ونائب محافظ لمدة خمسة سنوات ليمثل العضو في اجتماعات المجلس، الذي يجتمع مرة كل سنة، خلال شهر سبتمبر بمقر البنك في واشنطن كما يقوم مجلس المحافظين برسم السياسة العامة للبنك، وله كل سلطات البنك الدول المنصوص عليها في القانون التأسيسي للبنك، ومع ذلك بإمكان مجلس المديرين أن ينوب عنه في الشؤون التالية :

[1] علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2012، ص423.

- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط العضوية
- زيادة أو تخفيض رأسمال البنك.
- وقف الأعضاء.
- توزيع الدخل الصافي للبنك.
- إبرام الاتفاقيات مع المنظمات الدولية.

ب-مجلس الإدارة:

تكون أول مجلس للمديرين التنفيذيين من 12 مديراً تنفيذياً كما ورد في اتفاقية البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المادة الخامسة، البند 4(ب)، وتتطلب زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين قراراً من مجالس المحافظين بأغلبية 80 % من المجموع الكلي للأصوات (مجموع قوة التصويت)، وقبل الأول من نوفمبر تشرين الثاني 1992، كان العدد 22 مديراً تنفيذياً، 17 منهم كانوا منتخبين. وفي عام 1992 ونظراً للارتفاع الكبير في أعداد الأعضاء الجدد الذين انضموا إلى البنك، تمت زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين إلى 20 مديراً، ثم ارتفع العدد الكلي للمديرين التنفيذيين إلى 24 مع إضافة مقعدين جديدين لكل من روسيا ومجموعة جديدة من البلدان حول سويسرا، ومع بدء ولايته الجديدة في الأول من نوفمبر الثاني 2010، انضم عضو جديد ممثل عن أفريقيا جنوب الصحراء إلى المديرين التنفيذيين ليرتفع بذلك مجموعهم إلى 25 مديراً.[1]

حيث تمثل الدول الخمسة صاحبة اكبر الحصص في البنك (الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر المساهمين بنصيب 16%، يليها كل من اليابان7%، وألمانيا4%، والمملكة المتحدة 4% وفرنسا 4%)

يكون المدير عادة من جنسية الدولة التي تعينه لكن ليس ما يمنع الدولة من تعيين مدير لا يحمل اسمها، والباقون ينتخبون على أساس جغرافي غالبا وتنقسم بدورها إلى خمسة عشر مجموعة فرعية تنتخب كل مجموعة فرعية مدير تنفيذيا يمثلها، ويتم انتخاب المدير التنفيذي، داخل كل مجموعة فرعية عن طريق أصوات المحافظين المعينين، وقد فوض مجلس المحافظين الكثير من سلطاته إلى مجلس الإدارة، ويجتمع مرة في كل شهر بواشنطن وقد جرت العادة أن يكون رئيس البنك من بلد أكبر المساهمين في البنك الدولي، أي الولايات المتحدة، حيث يقوم المدير التنفيذي الممثل لها بترشيحه، ويتم انتخاب رئيس

[1] البنك الدولي، "المنظمة"، بتاريخ(2017/10/02)،على الرابط :http://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership

البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، من قبل مجلس المحافظين، في حين يكون المدير العام لصندوق النقد الدولي أوروبيا وهو اتفاق غير رسمي منذ أمد طويل.

ج-اللجنة الاستشارية:

مجموعة الخبراء يتم اختيارهم من طرف مجلس المحافظين، وذلك بهدف دراسة الملفات وطلبات القروض وأوضاع الدول صاحبة القرض، وكافة القضايا الاقتصادية والسياسية والإدارية للبنك، وعادة ما تكون هذه اللجنة الحكم في حال الخلاف بين المحافظين ومجلس الإدارة، ويبلغ عدد أعضاء اللجنة الاستشارية 7 أعضاء يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة في المجال المالي والنقدي، لتقديم الاستشارات المالية والمصرفية والنقدية لمجلس المحافظين.

د-الموظفين:

يعمل بالبنك حوالي9300 موظف من مختلف التخصصات، مثل خبراء الاقتصاد والتربية وعلماء البيئة والمحللين الماليين والإداريين ينتمون إلى نحو 160 بلد ويعمل ما يزيد عن 3000 شخص بالمكاتب القطرية[1] وطريقة عمل مجموعة البنك تكون بالتنسيق مع بعضها البعض حسب ما يوضحه الملحق(02).

ثالثا: أهداف البنك وآلية صنع القرار

يسعى البنك للقيام بعدة أهداف حول العالم، ويشترك مع غيره من المؤسسات المالية والدولية في إطلاق العديد من المشاريع التنموية، ويعتمد صنع القرار داخل البنك لحصص الدول الأعضاء.

1-أهداف البنك الدولي:

يهدف البنك الدولي حسب الاتفاقية (المعدلة بتاريخ 16 فبراير 1989) إلى ما يلي:[2]

- المساعدة في إعمار وتنمية أراضي الدول الأعضاء فيه بتيسير استثمار رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية، بما في ذلك بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب، وإعادة تحويل مرافق الإنتاج للوفاء باحتياجات السلم وتشجيع تنمية المرافق، والموارد الإنتاجية في الدول الأقل تقدماً.
- تشجيع استثمارات القطاع الخاص الأجنبية عن طريق الضمانات أو المساهمات في القروض والاستثمارات الأخرى، التي يقوم بها مستثمرون من القطاع الخاص، وعندما لا تتوفر رؤوس الأموال من

[1] البنك الدولي، "اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير" ، (2017/03/18)،على الرابط:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/

[2] البنك الدولي، "اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير" المرجع السابق.

القطاع الخاص بشروط معقولة، تكميل استثمارات القطاع الخاص عن طريق تقديم التمويل، بالشروط المناسبة ولأغراض إنتاجية، وذلك من رأس ماله الذاتي ومن الموارد المالية التي يقوم بتعبئتها ومن موارده الأخرى.

– تشجيع نمو التجارة الدولية نمواً متوازناً طويل الأمد، والحفاظ على التوازن في موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية، من أجل تنمية الموارد الإنتاجية في الدول الأعضاء، مما يساعد في زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة وتحسين شروط العمل.

– عقد ترتيبات القروض التي يقدّمها أو يضمنها فيما يتعلق بالقروض الدولية، بما يضمن التعامل مع المشروعات الأجدى والأكثر إلحاحاً في المقام الأول.

– تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعا، من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض والتسهيلات الاستثمارية.

ومع مرور السنوات واتساع عضويته أصبح البنك الدولي يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى أهمها محاربة الفقر في العالم وذلك بالعمل على رفع إنتاجية الشعوب الفقيرة ومحاولة إعطاءها دوار نشيطا في سيرورة التنمية الاقتصادية.[1]

2– وظائف البنك الدولي

بالإضافة إلى عمليات الإقراض فإن البنك الدولي يقوم بالعديد من الوظائف منها:[2]

– تقديم المساعدة الفنية لاختيار المشروعات التنموية، وطريقة إعدادها وتقديم الدارسة الكاملة لها مع تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها، ويتم ذلك عن طريق البعثات العامة، التي ترسل إلى الدول الأعضاء ويستعين البنك بالصندوق ومنظمات دولية وإقليمية كمنظمة الأغذية والزارعة ومنظمة الصحة العالمية.

– تكوين وتدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة وذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة.

– الاهتمام بمجال البحث العلمي حيث يخصص 3 % من ميزانيته الإدارية للبحوث الاقتصادية ويتم نشر نتائج البحوث في المجلات المتخصصة.

– اجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية.

[1]Michael. Clemens, Michael Kremer, "Role The New of the World Bank ", Washington, DC, 2015,pp2,3.

[2] مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص 89–90.

– إجراء بحوث اقتصادية بشأن القضايا العامة، مثل البيئة والفقر والتجارة للدول الأعضاء، حيث يقوم بتقييم الآفاق الاقتصادية لكل بلد من خلال دارسة أنظمته المصرفية وأسواقه المالية.

3- آلية صنع القرار في البنك الدولي

عضوية البنك مفتوحة لجميع البلدان الأعضاء بصندوق النقد الدولي، ويشترط في أي بلد يتقدم بطلب عضوية في الصندوق وأن يقدم بيانات عن اقتصاده، تتم مقارنتها مع بيانات البلدان الأعضاء الأخرى التي تتماثل اقتصادياتها معه من حيث الحجم، ثم تُخصص حصة لهذا البلد تعادل نسبة اكتتابه في الصندوق ويحدد ذلك قوته التصويتية في الصندوق.

اعتمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نظام التصويت المرجح وبموجب اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، يُخصص لكل بلد عضو 250 صوتاً يضاف إليها صوت واحد عن كل سهم يملكه من أسهم رأس مال البنك، وتُستخدم الحصة التي خصصها الصندوق لهذا البلد في تحديد عدد الأسهم المخصصة لكل بلد عضو جديد بالبنك ويتفاوت توزيع القوة التصويتية من مؤسسة إلى أخرى داخل مجموعة البنك الدولي [1].

الجدول رقم (01): يبين القوة التصويتية للدول في مجموعة البنك الدولي

#	الدوله	القوة التصويتيه	عدد المقاعد
1	الولايات المتحدة الامريكية	16.5	1
2	دول مجموعة ال7 الأخرى	26.6	6
3	الدول الأخرى غير المقترضه	18.2	7
4	الدول الناميه المقترضه	38.7	10

المصدر: https://www.sasapost.com/what-is-the-imf-and-the-world-bank

يتبين من خلال الجدول (01) ان حجم القوة التصويتية للدول النامية ضعيفة امام القوى الكبرى، وهو نفس الأمر في الصندوق، يعني الولايات المتحدة تمتلك مع الدول الكبرى صاحبة القرار داخل البنك.

رابعا: موارد البنك الدولي

يملك البنك موارد مالية مثل الصندوق، يحصل عليها عن طريق مصادر متعددة لوضعها في خدمة أعضائه من الدول ويضع الطريقة التي تتم بها عملية التمويل.

[1] المرجع نفسه، ص 90.

حصل البنك على موارده عن طريق: [1]

1-حساب الاكتتاب:

للدول الأعضاء في رأس المال البنك حيث يضم البنك الدولي مجموعة واسعة من الدول، بلغت 189 دولة ورأسمال البنك مقسم إلى أسهم يحدد لكل دولة نصيب منها أو حصة على أساس قريب من توزيع حصص صندوق النقد الدولي تقسم حصة كل عضو إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول (2%) من الحصة تدفع للبنك مباشرة ذهبا أو دولارات أمريكية وهذه تكون قابلة للإقراض.

الجزء الثاني (18%) من الحصة تدفع في شكل عمولات محلية للدولة العضو، وهذه لا تكون قابلة للإقراض إلا بموافقة العضو وهذا الجزء لا يتم الطلب عليه نظرا لعدم قابليته للتحويل لعملات أخرى.

الجزء الثالث (80%) من الحصة غير قابلا للإقراض ويخصص لضمان التزامات البنك وما يضمنه من قروض.

2-الاقتراض:

أن الجزء المخصص من رأسمال البنك للإقراض جزء صغير ولذلك فإن البنك يعتمد بصفة أساسية على الاقتراض ويعد من أهم المصادر التي يحصل البنك منها على موارده أو على ضمان قروض الدول لتمويل العمليات التي يساهم فيها، فالبنك قد يتدخل ضمانا للدولة الراغبة في الاقتراض من سوق رأس المال، ولكن بشرط أن يحصل أولا على موافقة العضو الذي يقترض من أسواقه، وثانيا على موافقة العضو الذي يقدم القرض بعملته وذلك على أن تتضمن الموافقة في الحالتين قابلية القرض للتحويل إلى أية عملة أخرى.

3-الفائض:

ويتجمع لدى البنك نتيجة لما يحصل عليه من عمولات على ما يقدمه أو يضمنه من قروض بمعدلات تتراوح ما بين 1% إلى 1.5% من قيمة القرض وكذلك من فوائد القروض التي يمنحها والتي تتراوح ما بين 3.5% و5% سنويا بحسب مدة القرض، بالإضافة إلى الفوائد والعمولات توجد الأرباح المحتجزة، فالبنك لم يوزع حتى الآن أرباحا على أصحابه.

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005، ص29

4-مصادر أخرى:

ويقصد بها المبالغ التي تسدد للبنك فتتاح لتوظيفات أخرى، كما يقصد بها ما يحصل عليه البنك نتيجة لتحويل حقوقه إلى شتى المؤسسات المالية (بيع أقساط ديون) كذلك تتضمن إصدار سندات بالعملات الرئيسية، إما مباشرة أو عن طريق مجموعات مصرفية.

خامسا: القروض والتسهيلات التي يقدمها البنك

تطور تقديم القروض في البنك، حيث كان في المراحل الأولى الإقراض المشروعي وخاصة مشروعات البنية الأساسية، ثم في مرحلة الثمانينات التمويل البرامجي وبوجه خاص برامج التكييف الهيكلي، حيث لا يمول البنك مشروعا محددا وإنما يمول حزمة من السياسات خاصة سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

كانت الفترة الأولى من حياة البنك مخصصة أساسا لتمويل عمليات إعادة اعمار الدول الأوربية الخارجة من الحرب خلال السنوات العشر الأولى من انشائه وبعد منتصف الخمسينات تحولت عمليات البنك إلى التنمية، فأصبحت دول العالم الثالث هي الأكثر استفادة من قروضه وتقوم الفكرة الأساسية من وراء القروض التي يقدمها، توفير مصدر لتمويل الدول غير قادرة على الالتجاء إلى الأسواق المالية الدولية، ومتى تحسنت الأوضاع الاقتصادية للدولة وأصبحت قادرة على الالتجاء إلى السوق المالية فإنا قروض البنك تتوقف ويطلق عليها دولة تعافت.

وأصبحت قادرة على الاقتراض التجاري، وتتم قروض البنك بضمان من الحكومات في الدول المعنية، أي أن قروض البنك دائما قروض سيادية، ومنذ نهاية الستينات، وخاصة في أثناء رئاسة روبرت ماكنمارا، تحول الاهتمام إلى قضايا التوزيع والعدالة، ولم يعد النمو وحده كافيا، وساد وقتها شعار "النمو مع إعادة التوزيع" ومع ظهور أزمة التنمية والمديونية في الثمانينيات اتجه الاهتمام الأكبر تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وأخيرا مع بزوغ أهمية تحول الاقتصاديات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، احتلت خصخصة المشروعات أهمية كبيرة في النشاط التمويلي للبنك، و أهم القروض التي يقدمها البنك[1]:

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 161.

1-قروض المشروعات: تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء...الخ وتستحوذ هذه القروض على مساحة واسعة من النشاط الاقراضي، وعادة ما تخضع هذه المشاريع إلى مشروطية ترتبط بالمشروع ذاته.

2-قروض البرامج: وتمنح هذه القروض لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يتناول عدة مشروعات، أو لتخفيف الاختناقات في العملة الأجنبية أو تمويل الواردات من المواد الأولية والسلع اللازمة لصناعة معينة أو عدة صناعات، وتقضي اتفاقية البنك إن هذه القروض لا تمنح إلا في الحالات الاستثنائية وجرى العمل في البنك الدولي على حصر هذا النوع من القروض، في أضيق نطاق ممكن بحيث لا يزيد عن 10% من مجموع القروض التي يقدمها البنك، وهي قروض كان يقدمها البنك طوال خدمته وحتى مطلع الثمانينيات.

3-قروض التصحيح الهيكلي: بدأ العمل بها عام 1980، وتختلف هذه القروض على قروض البرامج من حيث أنها تحتوي على درجة عالية من المشروطية، تتضمن سياسات اقتصادية كلية وتصحيحات هيكلية ولذا فهي تمنح إلا للدول التي تدخل في ترتيبات استعداديه أو ممتدة مع صندوق النقد الدولي، أي انها تخضع لشروط الصندوق والبنك أو ما يطلق عليها "بالمشروطية المتقاطعة".

4- قروض التصحيح القطاعي: ترتبط بتمويل قطاع معين وبالتالي فان مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالنطاق المستهدف تمويله، وبما أنها تسعى إلى تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات.

تمر عملية تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي بعدة مراحل تأخذ الكثير من الوقت والجهد من قبل خبراء البنك للتعرف على مدى جدوى المشروع للاقتصاد القومي ومدى توافقه مع السياسة الاقراضية للبنك وهذه المراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي[1]:

أ-مرحلة اختيار المشروعات:

في هذه المرحلة تكون نقطة البداية، في الدولة الراغبة في الاقتراض نفسها التي تكون قد فكرت في مشروعات مختلفة وتعتقد إن إسهام البنك فيها سيؤدي إلى تحقيق المشروع لأهدافه، وتتقدم حكومة الدولة المعنية بطلب إلى رئيس البنك تطلب فيه معاونته وتمويله للمشروع ويرسل البنك بعد ذلك بعثة تمهديه لتتبين معالم المشروع وتحصل على بياناته ودراسة الجدوى المبدئية .

[1] عادل حشيش، مرجع سابق، ص168.

ب-مرحلة إعداد المشروعات:

حيث يتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الذي تم اختياره مع ملاحظة أن البنك لا يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تكون عادة قد تمت بالفعل.

ج-مرحلة تحاليل المشروعات وتقييمها:

حيث يتم تحليل كامل للمشروع لمعرفة مدى نفعه للاقتصاد القومي وبالتالي ما إذا كان صالحا لتمويل البنك أم غير صالح وفي ضوء ما توفر من معلومات، يقوم خبراء البنك بحساب عائد المشروع أي النفع الصافي الذي يدره المشروع، والبنك الدولي عادة لا يمول أي مشروع يقل عائده الاقتصادي عن نسبة (12-15%).

د-مرحلة المفاوضات:

بعد اقتناع البنك بجدوى المشروع يبدأ الاتفاق على تمويله وتجرى مفاوضات مع الدولة صاحبة المشروع حيث يضع البنك أثناء تلك المفاوضات شروط التمويل أو ما تعرف بالمشروطية، ويتأكد من جدية الحكومة المعنية، في تنفيذ المشروع وسرعة انجازه وقد تتضمن الشروط بعض الالتزامات الأخرى المشروطة والتي تختلف من مشروع إلى أخر، أي إن الشروط هي محل تفاوض بين الدولة والبنك.

ج-مرحلة التنفيذ والإشراف:

يرسل البنك في هذه المرحلة بعثات تشرف على تنفيذ المشروع في مراحله المختلفة، التي قد تستغرق خمس سنوات أو أكثر وبعد إتمام بناء المشروع، يعمل البنك على إعادة تقيم المشروع من جديد بدراسة يطلق عليها "تقرير الإكمال" ويهدف هذا التقييم إلى التعرف على نواحي الضعف في التنفيذ ومقارنة اقتصاديات المشروع بعد انتهاء بنائه.[1]

سادسا: العلاقة بين الصندوق والبنك

العلاقة وطيدة بين الصندوق والبنك، وبينهم ارتباط عضوي وهذا ما عبرت عنه المادة الثانية، من نظام البنك التي تنص على أن العضوية في الصندوق شرط مسبق للعضوية في البنك، ويظهر شكل العلاقة في النشاطات التالية[2]:

1- تبادل المعلومات من خلال لجنة مشتركة من المديرين التنفيذيين بين الطرفين قبل عرضها للتصويت.

[1] عادل حشيش، مرجع سابق، ص169.

[2] صندوق النقد الدولي ،"صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" ،صحيفة وقائع ، بتاريخ: (2016/10/25) على الرابط :http //www Imf.org:

2- حضور المديرين التنفيذيين اجتماعات نظرائهم من المنظمة الأخرى دون الحق في التصويت.

3- يحرص خبراء المؤسسيتين على التعاون الوثيق في المجالات المشتركة، المتعلقة بالمساعدات القطرية وقضايا السياسيات الاقتصادية.

4- توفد المؤسستان بعثات متوازية إلى البلدان الأعضاء ويشارك خبراء كل منهما في بعثات المؤسسة الأخرى.

5- حضور موضفي البنك في جلسات التقييم التي يجريها الصندوق للموقف الاقتصادي في البلدان الأعضاء كعنصر مساهما في تقييمات البنك الدولي لمشروعات التنمية أو الإصلاحات المحتملة.

6-يتعاون خبراء المؤسستين في وضع وتحديد المشروطية التي تصاحب برامج الإقراض في كل منهما.

وقد خلصت المراجعة الخارجية لحالة التعاون بين البنك والصندوق في عام 2009 إلى وضع خطة عمل مشتركة بين إدارتي المؤسستين حول التعاون فيما بينهما (JMAP)، وذلك لتحسين المنهج المستخدم في عمل المؤسستين معا، وبموجب هذه الخطة تناقش فرق الخبراء القطرية في الصندوق والبنك الدولي برنامج عملها على المستوى القطري، والتي تحدد القضايا القطاعية الحاسمة بالنسبة للاقتصاد الكلي، وتقسيم المهام بين المؤسستين، والعمل المطلوب في العام القادم، وقد أكدت مراجعة حالة التعاون بين البنك والصندوق على أهمية هذه المشاورات بين أفرقة الخبراء القطرية في توثيق التعاون بين المؤسستين[1].

إذن مما سبق لا يمكن الكلام عن الصندوق دون التعرض للبنك والعكس صحيح، فنحن أمام منظمة نقدية تمويلية برأسين، والجدول التالي يوضح مدى التداخل والتعاون بين الصندوق والبنك.

[1] صندوق النقد الدولي ،"صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، المرجع السابق.

الجدول رقم (02): يبين مهام ودور كل من الصندوق والبنك.

صندوق النقد الدولي	البنك الدولي
الإشراف على النظام المالي الدولي	السعي للترويج للتنمية الاقتصادية للدول الأفقر في العالم
يعزز الاستقرار في أسعار الصرف وينظم تبادل العلاقات بين الدول الأعضاء	يساعد البلدان النامية من خلال تمويل طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية
يساعد جميع الأعضاء -كلا من البلدان الصناعية والنامية- الذين يواجهون صعوبات مؤقتة في ميزان المدفوعات عن طريق توفير اعتمادات قصيرة إلى متوسطة الأجل	يوفر المساعدة المالية الاستثنائية عبر المؤسسة الدولية للتنمية للدول النامية الأفقر التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أقل من $865 في العام
يكمل احتياطيات العملة لأعضائه من خلال تخصيص حقوق السحب الخاصة؛ حتى الآن فقد أصدر 21.4 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة للبلدان الأعضاء بما يتناسب مع حصصهم	يشجع مؤسسات القطاع الخاص في البلدان النامية من خلال الشركات التابعة له ومؤسسة التمويل الدولية
يستمد موارده المالية أساسًا من اشتراكات الدول الأعضاء فيه	يستمد معظم موارده المالية عن طريق الاقتراض من سوق السندات الدولية
تبلغ المخصصات المالية المدفوعة منه حتى الآن 145 مليار دولار (135 مليار جنيه إسترليني)	يبلغ رأسماله المصرح به 184 مليار دولار يسدد الأعضاء منها نسبة 10%
يبلغ عدد موظفيه 2300 من 182 من البلدان الأعضاء	يبلغ عدد موظفيه 7000 من 180 من البلدان الأعضاء

المصدر : http://www.sasapost.com/imf-wb

من خلال هذا الجدول يتبين الحجم الكبير من التنسيق بين الصندوق والبنك، خاصة ما تعلق بالأهداف والغايات الكبرى،رغم و جود اختلافات في الآليات و طريقة العمل الا ان هناك تطابق في اطار القيم الليبرالية والتصور المشترك للتنمية والحكم الراشد، وبالتالي ستكون الدراسة عن الصندوق والبنك الدوليين في اطار تكريس الحكم الراشد ضمن منظمة كبرى لهما نفس الرؤية والتصور للحكم الراشد.

خلاصة الفصل:

يعتبر الحكم الراشد بما يتضمنه من قيم، هو نتاج مساهمة جميع الحضارات وتراكمية معرفية، لكن بالمفهوم الحديث، ظهر في أدبيات الصندوق والبنك وعديد المنظمات الحكومية بالإضافة إلى أنه كان محملا برؤية العلماء والمفكرين، حيث عكس توجهات وقيم تلك المنظمات.

أصبح الحكم الراشد موضوع لكثير من التخصصات والعلوم الاجتماعية كالاقتصاد والسياسة، رغم ما شاب المفهوم من اشكاليات التعريف، الترجمة، النموذج الواجب اتباعه.

عرف الحكم الراشد اثراء من قبل المنظمات الدولية ،بحيث انه عرف أكثر من تعريف و نقاش و هذا يرجع بالدرجة الاولى الى طبيعة المفهوم الجدلية و الحركية في آن و احد، كما شكل المفهوم ثورة على الانساق التقليدية المتمركزة حول ذاتها و التي عرفت تراجع في أنماط التسيير الاحادي، القائم على الابوية و الاحتكار.

كان ظهور مؤسسات بروتن وودز (الصندوق والبنك الدوليين) نتيجة افرازات الحرب العالمية الثانية بالإضافة إلى التوجه الليبرالي للدول الرأسمالية، التي كانت وراء انشاء هذه المؤسسات، بحيث اهتمت هذه الأخيرة، بإعادة اعمار الدول الاوربية التي تضررت جراء الحرب لتتحول إلى مؤسسات مالية هدفها الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي للعالم ثم انتقل نشاطها إلى مساعدة الدول الاعضاء بما فيها الدول النامية من خلال تقديم القروض والمساعدة الفنية، عبر برامج وسياسيات اصبحت في الوقت الحالي تستند إلى الحوكمة الرشيدة، كمقاربة تنموية تمس جوانب متعددة للدولة.

استطاعت منظمات بروتن وودز احتواء عدد كبير من الدول مشكلة بذلك نظام نقدي و اقتصادي عالمي بالإضافة الى حضورها القوي في الكثير من دول العالم، خاصة تلك الدول التي تحتاج للمساعدة بأي شكل من الاشكال، من خلال نظام تشبيك معولم ،رغم الازمات و التحولات التي عرفتها ، الا انها بقيت محافظة على كيانها.

انعدام المساواة في القوة التصويتية بين الدول الكبرى، (صاحبة الكلمة الاولى والاخيرة في صنع القرار) في الصندوق والبنك، والدول النامية، حيث ان القوة التصويتية للدول النامية الكثيرة العدد لا تتعدى الاربعين في المئة.

الفصل الثاني

الحكم الراشد في منظومة الصندوق والبنك الدوليين

تمهيد

المبحث الأول: المنظور الليبرالي للحكم الراشد

المبحث الثاني: رؤية الصندوق والبنك لفواعل الحكم الراشد

المبحث الثالث: الخصائص والقيم الداعمة للحكم الراشد

المبحث الرابع: الحكم الراشد، الاهداف والقياس

خلاصة الفصل

تمهيد:

يتناول هذا الفصل دراسة العلاقة بين صندوق النقد والبنك الدوليين، والحكم الراشد كمفهوم وطريقة في التسيير والتحديث لغرض التطوير والتنمية، ومساهمة كل من الصندوق والبنك في اثراء وتطوير المفهوم وأهم الجوانب التي يركز عليها كل من الصندوق والبنك ويرى أنها ضرورية لترشيد الحكم.

عرف الحكم الراشد عدة نماذج في اطار قوالب جاهزة ، ويعتبر النموذج الليبرالي الرأسمالي أبرزها والاكثر حضورا جرأة في تعاطيه للموضوع، من خلال المنضمات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين حملا رؤية خاصة ، ضمن منظور تفكيكي تركيبي.

الوقوف على جذور الايدولوجية والقيم التي يستند اليها الصندوق والبنك في صناعة نموذج للحكم الراشد ينطلق من القيم الرأسمالية واقتصاد السوق، ضمن التركيز على فاعل محوري يتمثل في القطاع الخاص.

كما يتناول رؤية الصندوق و البنك لفواعل الحكم الراشد وحجم الاهتمام الممنوح لكل فاعل، بالإضافة الى رؤيتهما الى أهم المجالات المحفزة لخصائص ومميزات الحكم الراشد، التركيز على مساهمة الصندوق والبنك في قياس وتكميم الحكم الراشد.

المبحث الأول: المنظور الليبرالي للحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على النظرية النيوليبرالية واجمعا واشنطن، في الإصلاحات التي يعتمدها صندوق النقد والبنك الدولي، حيث أصبح صندوق النقد والبنك الدوليين بعد ذلك مركزين رئيسين لنشر وتطبيق "أصولية السوق الحرة" ومبدأ النيوليبرالية. وصار مطلوباً من الدول المدينة بمقابل إعادة جدولة ديونها أن تطبق الإصلاحات المؤسسية مثل التخفيضات في نفقات الخدمات الاجتماعية وسن قوانين أكثر مرونة لسوق العمالة والخصخصة.[1]

حسب المقاربة الليبرالية الرأسمالية فان الحكم الراشد لا يمكن أن يكون إلا رأسماليا.

رغم كون مفهوم الحكم الراشد مفهوما قيما، لإدارة السلطة والمجتمع باتجاه تنموي، إلا انه وبانتسابه للبنك والصندوق الدوليين، فان العديد من الشبه تحوم حوله ابرزها انه صيغ خصيصا للبلدان المستضعفة ليرتبط بمبدأ المشروطية وليكون مقياسا للمؤسسات المالية (الصندوق والبنك) في منح القروض والمساعدات، وهذا يعطيها حق التقييم والحكم على من هو صالح أو سيئ بما ينسجم ومصالحها، وبالتالي فالمفهوم ليس حياديا وذلك بالنظر إلى طريقة صناعته ووظيفته.[2]

أولا: اجماع واشنطن Consensus de Washington

المبادئ اللبرالية التي تشكل أساس برامج التعديل الهيكلي لسنوات 1980 وبرامج مكافحة الفقر لسنوات 1990 التي وضعت بالاشتراك من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، تمت صياغة مصطلح إجماع واشنطن Consensus de Washingtonمن قبل جون وليامسون John Williamson" مدير سابق للبنك الدولي، لوصف توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين الخبراء الاقتصاديين في ثلاث وكالات مقرها بواشنطن (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقسم الخزينة الأمريكية) كانت موجهة إلى دول أمريكا اللاتينية ابتداء من سنة 1989[3]، يتضمن إجماع واشنطن المبادئ العشرة التالية[4]:

المبدأ 1: الترشيد والانضباط المالي.

المبدأ 2: مراقبة الإنفاق العام وقصره على السلع العامة التي تشمل التعليم، الصحة، والبنية التحتية.

---

[1] دفيد هارفي، **الوجيز في تاريخ النيوليبرالية**، ترجمة: وليد شحاة، سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب، ص45.

[2] سفيان فوكه، " التنمية والتمكين من خلال الادارة الرشيدة للحكم: قراءة نقدية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد الثالث، فيفري 2014، ص47.

[3] Eric Berr ,François Combarnous, " Vingt ans d'application du consensus de Washington à l'épreuve des faits",ResearchGate,Article · February 2005,pp3,4.

[4] Yuhiro Hayamis , "From the Washington consensus to the post-Washington consensus: Retrospect and prospect" ,Asian development review، vol.20، n°2، 2003، p54.

المبدأ 3: الإصلاح الضريبي نحو توسيع القاعدة الضريبية مع تعديل الضرائب.

المبدأ 4: تحرير السياسة المالية وفق معدلات فائدة موجبة ويتحكم فيها السوق.

المبدأ 5: ضمان معدلات صرف تنافسية.

المبدأ 6: تحرير التجارة وتخفيض القيود الجمركية

المبدأ 7: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بازالة كافة العوائق والمساواة مع المستثمر المحلي.

المبدأ 8: خوصصة مؤسسات الدولة.

المبدأ 9: تعديل القوانين وتكييفها لتشجيع المنافسة.

المبدأ 10: الحماية القانونية لحقوق الملكية.

فتوافق واشنطن، "Consenus Washington"، كانت أهم توجيهاته، مبدأ حكومة الحد الأدنى، وأقل تدخل من الدولة، التثبيت الاقتصادي والتحكم في التضخم، عدم الاهتمام بخفض البطالة، وتجنب العمالة الكاملة "الكثيفة"، إحلال الواردات، عدم وجود معدلات شديدة الارتفاع للادخار تسريع الخصخصة، دعم الأسواق، والحديث عن الإصلاحات التي تشمل مؤسسات القطاع العام (البنك المركزي والمؤسسات العامة ومؤسسات الخدمة المدنية).[1]

هذا البرنامج من الإصلاحات صمم كجدول أعمال للإصلاح في أمريكا اللاتينية، وتحول إلى نموذجا لمجموعة الدول النامية. بالتركيز على انضباط الاقتصاد الكلي، والمالية العامة، وعلى اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي.[2]

بعد اعتراف من قبل الصندوق والبنك بان انضباط الاقتصاد الكلي وبرامج الإصلاح الاقتصادي ليست كافية لوضع الدول النامية على طريق التنمية المستدامة.

إلا أن التجارب تشير إلى أن هذه البرامج قد رافقها العديد من المشاكل الخاصة بفشل السوق. ويرجع هذا الفشل إلى العديد من الأسباب، منها ما هو مرتبط هيكليا بعمل آلية السوق، ومنها ما هو مرتبط بغياب المؤسسات الحاكمة لعمل الأسواق[3].

---

[1] مصطفى السعيد وآخرون، " تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية "، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،2005، ص32.

[2] Jeremy Clift, "au-delà du Consensus de Washington", finances &développement,septembre 2003، p.9.

[3] احمد الكواز، **إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة**،الكويت: جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 2008، ص 13.

إن الأسواق بحاجة إلى دعم من المؤسسات من أجل أداء جيد. ثلاث مجموعات من التطورات المتباينة أدت إلى وضع المؤسسات ضمن جدول الإصلاحات، أدت الى مايلي[1]:

– الفشل في روسيا لإصلاح الأسعار والخصخصة في غياب دعامة قانونية، جهاز تنظيمي وسياسي.

– عدم الرضا بشان الإصلاحات الموجهة نحو السوق في أمريكا اللاتينية، والإدراك بان هذه الإصلاحات واجهت القليل من الاهتمام إلى آليات التامين الاجتماعي وشبكات الأمان.

– أظهرت الأزمة المالية الآسيوية أن السماح بتحرير القطاع المالي قبل التنظيم المالي هي دعوة إلى الكارثة.

وبعد تسجيل انعكاسات سلبية في الأزمة الآسيوية والأزمة الروسية وهذا ما دفع ب نايم (1994Naim) الدعوة الى ضرورة الإصلاحات المؤسساتية في استكمال الجيل الأول من الإصلاحات والذي أطلق عليها اسم الجيل الثاني من الإصلاحات.

الجيل الثاني من الإصلاحات هو تلك الإصلاحات التي عرفت من قبل وكالات التنمية خلال سنوات التسعينات، لتجاوز برامج التعديل الهيكلي (الجيل الأول من الإصلاحات).

ضعف السياسات المستوحاة من إجماع واشنطن في أمريكا اللاتينية كما في إفريقيا، مما جعل المؤسسين يبحثون في اسباب الفشل[2].

قام الجيل الثاني من الإصلاحات على ضوء الانتقادات الموجهة، إلى المؤسسات المالية الدولية بسبب الأزمات نهاية التسعينات.

الجيل الثاني من الإصلاحات هو ذو طبيعة أكثر مؤسساتية (more institutional)، بالتركيز على الاهداف الاجتماعية ومحاربة الفقر.

طرح Dani Rodrik (2003) فكرة توسيع إجماع واشنطن بإضافة مقاييس تكميلية للأوامر العشر لوليامسون، يضم إجماع واشنطن الموسع "Augmented Washington Consensus "، حسب داني رودريك عشر بنود (للحفاظ على التماثل مع إجماع واشنطن الأصلي) كما يبين الجدول رقم (1):

1 Dani Rodrik, "Institutions for high-qualities growth: what they are and how to acquire them",IFM conference on second generation reforms, Washington,November 8-9، 1999,p4

2 Benoit Prévost، " Aux sources des reformes de seconde génération، quelques questions sur la nouvelle économie institutionnelle et l'usage qui en est fait", p2.

جدول رقم (03): إجماع واشنطن وإجماع واشنطن الموسع

إجماع واشنطن	إجماع واشنطن الموسع
1. انضباط المالية العامة	11. حوكمة الشركات
2. إعادة ترتيب أولويات النفقات العامة	12. مكافحة الفساد
3. الإصلاح الضريبي	13. مرونة أسواق العمل
4. تحرير أسعار الفائدة	14. الانضمام إلى ضوابط منظمة التجارة العالمية
5. سعر صرف تنافسي	15. الانضمام إلى الرموز والمعايير المالية الدولية
6. تحرير التجارة	16. فتح حساب رأس المال بحذر
7. الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.	17. أنظمة أسعار الصرف غير وسيطة
8. الخصخصة	18. استقلالية البنوك المركزية / استهداف التضخم
9. إلغاء القيود	19. شبكات الأمان الاجتماعي
10. حماية حقوق الملكية	20. محاربة الفقر

المصدر : Dani Rodrik, growth strategies ,p44

هناك توسيع في اتفاق واشنطن بإضافة بنود جديدة تلمس الحكم الراشد في اطار المبادئ الليبرالية، من قبيل مكافحة الفساد والحكم الراشد إلى شبكات الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر الإصلاحات الجديدة التي تعرف بالجيل الثاني من الإصلاحات، تهدف إلى التغلب على عدم الفعالية للإصلاحات السابقة التي تعتمد بشكل كبير على تحرير الاقتصاد، الاستقرار والخصخصة، وذلك بالتأكيد على الذهاب إلى الإصلاحات المؤسساتية[1].

تحسين الإجراءات الإدارية بالإضافة إلى مراقبة النفقات، وإدارة الميزانية، وتحصيل الإيرادات ودعم التنمية والحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وتنظيمية مواتية لتحقيق كفاءة أنشطة القطاع الخاص

[1] Dani Rodrik, **Growth strategies,** Harvard University، Cambridge, august 2004,p44.

(تحرير الأسعار، وأسعار الصرف ونظم التجارة) والنظم المصرفية واللوائح ذات الصلة، بالنشاطات الاقتصادية.[1]

يعتقد أصحاب السياسات الليبرالية الجديدة، ان إجماع واشنطن، أن النمو الاقتصادي هو المفتاح لحل كل مشكلات الدول النامية، والسوق هو القادر على إحداث النمو، أي ان تحرير الاقتصاد، وفتحت أبوابه أمام الرأسمالية المحلية والأجنبية، وتخلي الدولة عن التدخل في إدارة الاقتصاد، هي السبيل للخروج من التخلف.

تعتبر اصلاحات الجيل الاول والجيل الثاني تصب في التأسيس للحكم الراشد ضمن صيرورة ديناميكية وتراكمية للقيام بإصلاحات اقتصادية في دول العالم النامي قائمة على اقتصاد السوق كفاعل اول اكثر اهمية من بقية الفواعل الاخرى، ويستند إلى جملة من الاسباب.

يعود اهتمام البنك الدولي بالحكم الراشد إلى جملة الاسباب الآتية:

أ- كثرة انتشار الفساد في جميع أنحاء العالم ويتجلى في الجانب الاقتصادي ويدخل ضمن عمل ونشاط الصندوق في علاقاته مع الدول الأعضاء.

ب- الفساد ينتعش في وجود التنظيم الحكومي المفرط والتدخل في الاقتصاد، والقيود التجارية الكبيرة، بالإضافة إلى القوانين الضريبية المعقدة التي تتطلب اتصالات متكررة بين دافعي الضرائب والمفتشين، الحكومة التي توفر السلع والخدمات أقل من أسعار السوق تؤدي إلى الاضرار بالقطاع الخاص، وتشجع على زيادة الاستهلاك.

ج- حجم تكلفة قرارات المسؤولون مثال ذلك، الحوافز الضريبية، وقوانين تقسيم المناطق، حقوق لاستخراج الموارد المعدنية، وتصاريح الاستثمار والخصخصة، وحقوق احتكار الصادرات والواردات أو الأنشطة المحلية وكلها عوامل تساهم بصورة غير مباشرة في الفساد.[2]

من خلال ما تم تقديمه من اسباب يبدو ان البنك الدولي مزال يحمل المسؤولية للدول في فشلها في تحقيق تنمية رغم ان البنك والصندوق كانت سياستهم بخصوص الدول النامية تتبع بصرامة كبيرة رغم

---

[1] كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان ،ص 20، بتاريخ(2017/05/12)، على الرابط:https://manshurat.org/file/20608/download?token=im2NTxlf

[1] البنك الدولي، "تحسين نظام الحكم الراشد أساس النمو المنصف بالبلدان النامية "،بتاريخ (2018/10/08) على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/01/30/improving-governance-is-key-to-ensuring-equitable-growth-in-developing-countries?cid=EXT_BulletinAR_M_EXT

النتائج الكارثية وتفجر ازمة المديونية، وهو ما دفع بالصندوق والبنك إلى تعليق الفشل على مسالة الحكم وسوء إدارة الموارد.

الاسباب التي يسردها البنك الدولي، تصب كلها في صالح القطاع الخاص، وفي المقابل الحد من التدخل الحكومي وربط كل ذلك بالفساد.

في حين يرى جوزيف ستجليتز بأن إجماع واشنطن عجز عن فهم عمل اقتصاد السوق، ولم يدرك أن توافر الملكية الخاصة والوصول إلى " الأسعار الصحيحة " (أي التحرير) لا يكفيان لجعل اقتصاد السوق يعمل بنجاح، فالاقتصاد يحتاج إلى بنية تحتية مؤسساتية. ويعترف رئيس البنك الدولي بأن الخصخصة قبل إقامة إطار ضابط أو إطار تنافسي يمكن أن تؤدي إلى كوارث، كما يعترف بان جانبا من الفشل في روسيا إنما يعود لعدم توجيه اهتمام كاف للشروط المسبقة لقيام اقتصاد سوق[1].

ربط البنك الدولي بين الإدارة الرشيدة لموارد الدولة وديمقراطية الحكم، حيث عرف البنك الدولي الحكم السيئ على أنه شخصنة السلطة، وعدم احترام حقوق الإنسان واستشراء الفساد، وجود حكومات غير منتخبة وغير ممثلة. وعرف الحكم الجيد، على أنه الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وجعل للبعد السياسي للحكم الراشد ثلاثة مقومات:

- شكل النظام السياسي والمتمثل في الهياكل والمؤسسات.
- إدارة العملية السياسية
- طريقة اتخاذ القرارات من أجل استغلال موارد الدولة لتحقيق التنمية.

عمل البنك الدولي على مشروطية الحكم الجيد للحصول على مساعدات التنمية أو استثمارات من وكالات الإقراض ومن ثم تم ربطه بتبني الدول لسياسات جديدة[2].

يرى البنك أن تحسين نظام الحوكمة "هو عملية تتفاعل خلالها الدولة والجماعات لتصميم السياسات وتنفيذها، وذلك بالعمل في إطار مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تشكّلها القوة. فبدون الحوكمة الرشيدة، لا يمكن إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك

حذر جيم يونغ كيم (مدير البنك الدولي)من أنه بدون زيادة الاهتمام بالحوكمة، سيتعذر بلوغ هدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وكذلك تنفيذ رؤية أهداف التنمية المستدامة

1 Jeremy Clift, op.cit, p.9

[2] Weiss Thomas "Governance، Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges". Third World Quarterly، Vol. 21، No. 5 (Oct.، 2000)، pp. 798-801.

قالت **ديبي ويتزل**، المدير الأول لقطاع الممارسات العالمية للحوكمة بالبنك الدولي في "تقرير عن التنمية في العالم" الحوكمة والقانون يتضمن ثروة من الرؤى التي ستثري أعمال البنك عن الحوكمة وتدعمها. وكما يشير التقرير فإن نجاح الإصلاحات ليس مجرد أفضل الممارسات. بل يتطلب تكييف.[1] المؤسسات وتعديلها بطرق تبني بمزيد من الفعالية على الديناميكيات المحلية وتعالج مشكلات معينة لا تزال تقف في طريق التنمية." [2]

يعتبر نموذج الحكم الراشد المنتسب إلى الصندوق والبنك الدوليين، نموذج موجه بالأساس إلى الدول النامية ليرتبط بمبدأ المشروطية، وليكون مقياس لهم في منح القروض والهبات والمساعدات على ان يبقى الصندوق والبنك صاحب الحكم في تقويم من هو الصالح ومن هو الغير صالح بما ينسجم مع مصالحها ومصالح الدول المهيمنة عليها، وبالتالي جعل من المصطلح غير محايد بالنظر إلى طريقة صناعته.[3]

أما الاتجاهات المفسرة لمواقف الدول النامية فقد تمثلت باتجاهين أساسيين[4]:

الاتجاه الاول: وهو منحنى مدرسة التبعية والذي يطرح مفاهيم التبعية الاقتصادية والمفضية إلى التبعية السياسية وصولا إلى التبعية الفكرية، التي تخدم المصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية من خلال تقديم خطاب إيديولوجي من انتاج المؤسسات الليبرالية.

الاتجاه الثاني: يعبر عن مفهوم نظرية التعلم (Learning Theory) والتي تقول بإمكانية اضفاء طابع الخصوصية على أي المفاهيم والواردة من الخارج .

هناك انفصام للحكم الراشد بين مستوى التنظير ومستوى الممارسات في فلسفة الصندوق والبنك الدوليين، لأنه ذو طبيعة نيوليبرالية وكانه نوع من التغليف لمبدأ المشروطية بالحكم الراشد، من خلال اختراق السياسات الحكومية للدولة والسيطرة على السياسة العامة حتى في ابسط مستوياتها المحلية.

في حين كان من المفروض انتاج نماذج للحكم الراشد تراعى الخصوصية والهوية الحضارية دون اهمال التجارب الانسانية للفضاء الخارجي.

---

[1] البنك الدولي، "تحسين نظام الحكم الراشد أساس النمو المنصف بالبلدان النامية "، مرجع سابق.

[2] البنك الدولي، "تحسين نظام الحكم الراشد أساس النمو المنصف بالبلدان النامية "،مرجع سابق.

[3] سفيان فوكه، "**التنمية والتمكين من خلال الادارة الرشيدة للحكم: قراة نقدية**"، مرجع سابق، ص47.

[4] Shahzad uddin، jamal choudhury, " Rationality، traditionalism and the state of Corporate Governance Mechanisms Illustrations from a less Developed country Accounting Auditing Accountability", journal UK Emerald Group Publishing Limited Working Paper No. 08/08 , 2008.p12

حسب المقاربة النيوليبرالية الرأسمالية، فالحكم الراشد لا يمكن ان يكون الا رأسماليا وفق الطرح الغربي للمفهوم.

ثانيا: تحديث الحكم الراشد ضمن تقارير البنك والصندوق

اصدر البنك الدولي العديد من التقارير التي كانت تحاول التأسيس لمفهوم الحكم الراشد ضمن رؤية معينة.

1- تقرير البنك الدولي لسنة 1989:

اول تقرير حمل بدايات لتصور الحكم الراشد ضمن جملة من الاصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية، حيث يعتبر البنك الدولي سباقا لطرح مفهوم وتصور للحكم الراشد لأول مرة سنة 1989م بالمضامين الحديثة بعد دراسة عن الازمة الاقتصادية لدول افريقيا جنوب الصحراء، وكان التعريف يركز على السلطة ومدى قدرتها في إدارة شؤون الدولة.

استخدم مصطلح "الحكم" لأول مرة في ادبيات البنك لوصف الحاجة إلى الإصلاح المؤسسي وإلى تحسين القطاع العام وزيادة فعاليته في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، استخدم الرئيس السابق للبنك الدولي كونابل مصطلح "الحكم الرشيد"، في إشارة إليه باعتباره "خدمة عامة تتسم بالكفاءة، ونظام قضائي موثوق به، وإدارة مسؤولة أمام الجمهور."

تجنب البنك أولا استخدام كلمة "جيد" فيما يتعلق بالحكم، حسب **فريشكتاك** وسبب ذلك التردد استخدام صفة "جيد" يشير إلى وجهة نظر ذاتية على أداء الدولة، ومع ذلك، بدأ البنك باستخدام مصطلح "الحوكمة الرشيدة" بصورة متزايدة.[1]

وصف البنك الأزمة في المنطقة على انها ازمة حكم، حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية، وأرجع أسباب فشل الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الذي كان تحت رعايته في الدول النامية إلى الفشل في تنفيذ السياسات وليس إلى السياسات نفسها، وفي النصف الثاني من التسعينيات تم التركيز على فعالية المساعدات، مما أدى إلى المطالبة بإعادة تأهيل الأداء في الخدمة العمومية.

ارجعت دراسة البنك الدولي لعام 1989 المعنوان بـ "أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – من الأزمة إلى النمو المستدام" تراجع الأداء الاقتصادي، لبلدان المنطقة على الرغم من تنفيذ سياسات التكيف

[1] Nicole Maldonado, **"The World Bank's evolving concept of good governance and its impact on human rights**",Doctoral workshop on development and international organizations,University of Bonn Law school Germany، Stockholm، Sweden، May 29-30، 2010، p5.

الهيكلي للبنك، المشروط على مستوى الاقتصاد المحلي في أنشطة الإقراض التي يقدمها البنك، حيث غير البنك سياسة الإقراض من تمويل المشاريع إلى تمويل البرامج[1].

2- تقرير البنك الدولي لسنة 1992:

جاء في تقرير البنك سنة 1992 حول "الحكم والتنمية" ضرورة اعادة هندسة القطاع العام والمساءلة وحكم القانون وشفافية تدفق المعلومات، بالإضافة إلى التقارير الندوات والاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات الدولية والإقليمية حول الرشادة[2].

بحيث طور البنك الدولي في تعريفه للحكم الراشد بانه " أسلوب ممارسة القوة، لإدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية لهدف التنمية".[3]

يرى البنك ان تجسيد الحكم الراشد، يتم من خلال وضع سياسات يمكن التنبؤ بها، تتسم بالانفتاح والشفافية ،و ادارة قوية لمساعدة الحكومة المسؤولة عن أعمالها، ومجتمع مدني قوي يشارك في الشؤون العامة، وكلها تتصرف تحت سيادة القانون.

يمكن القول ان التنمية هي غاية الحكم الراشد وبدون وصول الدولة إلى مستوى مقبول من التنمية، ينفي وجود حكم راشد، فالحكم الراشد في ادبيات البنك هو اسلوب وطريقة في التسيير والإدارة للموارد المتاحة بغرض تحقيق التنمية.

قدم البنك مفهوم جديد للحكم الراشد، بعد اصداره لتقرير حول "الحكم الراشد والتنمية"، حيث اتسم المفهوم بطرح مفهوم المأسسة كضرورة ملحة من خلال عملية الاصلاح التي تشمل هيكلة المؤسسات، وطريقة صناعة القرار مع مختلف الفواعل المجتمعية مع التحلي بروح المسؤولية والشفافية بهدف تحقيق التنمية.

---

[1] Nicole Maldonado, **op.cit**, p4

[2] إمنصوران سهيلة، **الفساد الإقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي دراسة إقتصادية تحليلية حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير غير منشورة،(جامعة الجزائر قسم العلوم الاقتصادية ،2006) ، ص124.

[3] Nicole Maldonado**, op.cit**, p4

يعتبر اهتمام البنك الدولي بمسالة الحكم تحولا في نظرته للبرامج والسياسات، والانتقال من الجوانب التقنية إلى التركيز على الاطر المؤسساتية من خلال وصف للحكم الراشد على انه يقوم على جملة من المقومات[1]:

- إدارة عامة جيدة تتسم باللامركزية.
- خدمة عمومية قادرة على تلبية احتياجات المجتمع.
- منظومة قضائية مستقلة ونزيهة .
- احترام حقوق الانسان.
- هيكل مؤسساتي تعددي يضمن حرية التعبير.
- خوصصة المؤسسات الاقتصادية وفتح الاسوق التنافسية.
- ترقية و تطوير أداء المنظمات الغير حكومية.
- نشر الديمقراطية الليبرالية.

3- تقرير البنك الدولي لسنة 1994:

في وثيقة صادرة عن البنك الدولي سنة 1994 بعنوان "الحكم: تجربة البنك الدولي " تم وضع تصوره حول الحكم الراشد في بعده السياسي مفاده:

- وضع سياسات شفافة واضحة قابلة للتنبؤ.
- وجود جهاز بيروقراطي كفء.
- قابلية الانشطة الحكومية للمسألة.
- الاشراك الواسع للمجتمع المدني في الشأن العام.

4- تقرير صندوق النقد لسنة 1996:

عرف الصندوق الحكم الراشد من خلال هذا التقرير بأنه "الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق اكبر المنافع".[2]

يلاحظ تشابه الى حد الانطباق بين تعريف الصندوق وتعريف البنك في طرح مفهوم الحكم الراشد.

---

[1] أسيا بلخير، **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر أنموذجا2000** -2007، رسالة ماجيستير غير منشورة (جامعة يوسف بن خدة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2009)، ص38.

[2] المرجع نفسه، ص38.

كانت تقارير الصندوق حول الحكم الراشد في نفس سياق البنك، حيث وضعت لجنة صنع السياسات في مجلس محافظي صندوق النقد الدولي، في عام 1996 وثيقة بعنوان "إعلان حول الشراكة من أجل النمو العالمي المستدام".

تناولت أهمية تعزيز الحكم الجيد، من خلال ضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، والتصدي للفساد، كعناصر ضرورية تساهم في تطوير الاقتصاد

أكد الصندوق على قصر دوره في الأبعاد الاقتصادية والفنية فقط للحكم الجيد من خلال:

أ- تحسين إدارة الموارد العامة من خلال الإصلاحات التي تشمل مؤسسات القطاع العام كالخزانة، والبنك المركزي والمؤسسات العامة ومؤسسات الخدمة المدنية.

ب- تحسين الإجراءات الإدارية من قبيل مراقبة النفقات، وإدارة الميزانية، وتحصيل الإيرادات ودعم التنمية والحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وتنظيمية ملائمة لتحقيق كفاءة أنشطة القطاع الخاص كنظم الأسعار، وأسعار الصرف ونظم التجارة والنظم المصرفية واللوائح والقوانين، المنظمة للقطاع الخاص. [1]

من خلال مختلف التقارير التي يصدرها البنك الدولي نلحظ ان هناك تطور على المستوى النظري في اثراء مفهوم الحكم الراشد، والانتقال من العموميات إلى تفكيك الحكم الراشد والوقوف على الفواعل المكونة للمفهوم، ثم طرح مسالة التسيير الجيد والمدروس واستقلالية المؤسسات والاهتمام بالإدارة، لينتقل بعدها في تطور ملحوظ إلى الاهتمام بالبعد السياسي للحكم الراشد والدعوة إلى تبني النهج الديمقراطي لممارسة الحكم، والتوجه الليبرالي الرأسمالي لإدارة الاقتصاد.

5- تقرير البنك لسنة (1999- 2000):

قام البنك الدولي بإضافة متغيرات اخرى للحكم الراشد، في اطار تطوير المفهوم في بعده السياسي بعد فشل السياسات والبرامج التنموية في دول العالم الثالث، المرتكزة على البعد الاقتصادي فقط.

من خلال تقارير البنك الدولي لسنة 1999 وسنة 2000، بعنوان الدخول إلى القرن الواحد والعشرين مرتكزا على ما يلي:

- شكل النظام السياسي وضرورة تحوله إلى النمط الديمقراطي.
- فعالية الحكومة في اعداد السياسات وتنفيذها و الاستعداد للمساءلة.
- التسيير الجيد للعمل الاداري والجبائي.

[1] كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مرجع سابق،ص20.

– اللامركزية من خلال اعادة هندسة الحكومة لهياكلها وطرائق الاتصال وتعدد مراكز القرار.[1]

– شفافية الحسابات الحكومية، وفعالية إدارة الموارد العامة، والاستقرار وشفافية الاقتصاد وتنظيم بيئة مناسبة لنشاط القطاع الخاص[2].

يرى البنك الدولي أن الحكم الراشد هو أسلوب وإدارة من خلال قوة تحكم يكون هدف كل هذه العملية هو الوصول لتنمية، أي إن الحكم الذي لا يفضي إلى تنمية لا يمكن أن يكون حكم يتسم بالرشد، إذن لا يمكن تصور وجود حكم راشد في دولة معينة دون تنمية، فالحكم الراشد هو وسيلة وطريقة وأسلوب يتبع للوصول بالبلد إلى تنمية حقيقية.

ثالثا: الحكم الراشد في حصص الاقراض للبنك

يرى **ميشيل كامديسوس** مدير سابق لصندوق النقد الدولي ان الحكم الرشيد مهم بالنسبة للبلدان في جميع مراحل التطور، من خلال التركيز على الجوانب التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمراقبة الصندوق لسياسات الاقتصاد الكلي، وهي الشفافية في الحسابات الحكومية، وفعالية الجمهور، إدارة الموارد، والاستقرار والشفافية الاقتصادية والتنظيمية، بيئة نشاط القطاع الخاص.[3]

يقصر صندوق النقد الدولي مشاركته في الحكم على الجوانب الاقتصادية، من خلال تقديم المشورة في مجال السياسات الاقتصادية والمساعدة الفنية ذات الصلة وتنشأ بشكل أساسي في مجالين:

– تحسين إدارة الموارد العامة من خلال الإصلاحات التي تشمل مؤسسات القطاع العام (على سبيل المثال، الخزينة، البنوك المركزية والمؤسسات العامة والخدمة المدنية، الإجراءات الإدارية)

– التحكم في النفقات، وإدارة الميزانية، وتحصيل الإيرادات ودعم وتطوير بيئة اقتصادية وتنظيمية شفافة مستقرة، تفضي إلى كفاءة أنشطة القطاع الخاص (أنظمة الأسعار، التبادل والتجارة الأنظمة المصرفية واللوائح المتعلقة بها).[4]

[1] البنك الدولي، "دخول القرن 21 تقرير عن التنمية في العالم 2000/1999 "، واشنطن،2000، ص ص 121،123.

[2] International Monetary Fund, " GOVERNANCE ISSUES—REVIEW OF THE GUIDANCE NOTE—PRELIMINARY CONSIDERATIONS",Washington, D.C. 20431 USA,2017,p1, Electronic copies of IMF Policy Papers are available to the public from http://www.imf.org/external/pp/ppindex.aspx

[3] INTERNATIONAL MONETARY FUND ,**Good governance the IMFs role**, International Monetary Fund Publication Services Washington، D.C. 20431، U.S.A, 1997, p3

[4] شعبان فرج، مرجع سابق، ص3

على الرغم من أنه من الصعب فصل الجوانب الاقتصادية من الحكم على الجوانب السياسية، وحصر مشاركة صندوق النقد الدولي في قضايا الحكم ذات البعد الاقتصادي، وهذا ما تظهره حصص الاقراض في الشكل رقم (02)، من خلال اشتمالها على حصص تحاول ان تعكس اهتمام البنك بالحكم الراشد، من قبيل سيادة القانون والمساواة وحجم الاقراض المقدم في اطار نظام الحصص، يوضحه الشكل (02)

الشكل: (02) مجموع إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب محاور التركيز

حصة من مجموع الإقراض البالغ 12.8 بليون دولار

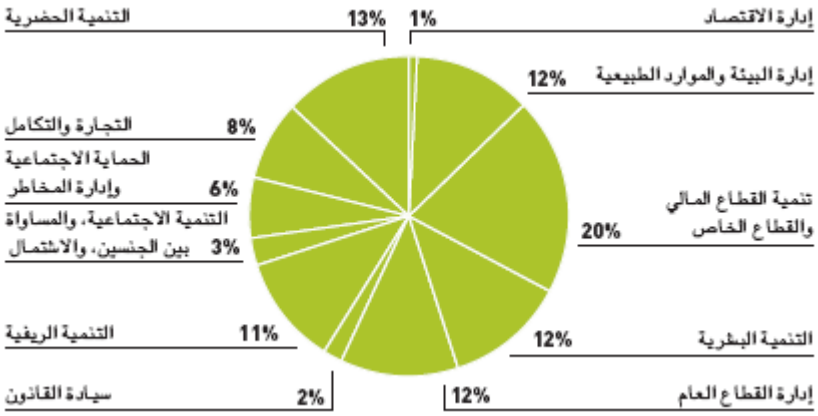

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي، لسنة 2007، ص.60

اكبر نسبة هي من نصيب القطاع الخاص في حين نسبة الاهتمام بسيادة القانون لاتتجاوز 2% والتنمية الاجتماعية لا تأخذ سوى 3% في حين تاخذ التنمية الريفية والبشرية والحضرية نسب معتبرة

الشكل(03): مجموع إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب القطاعات

حصة من مجموع الإقراض البالغ 12.8 بليون دولار

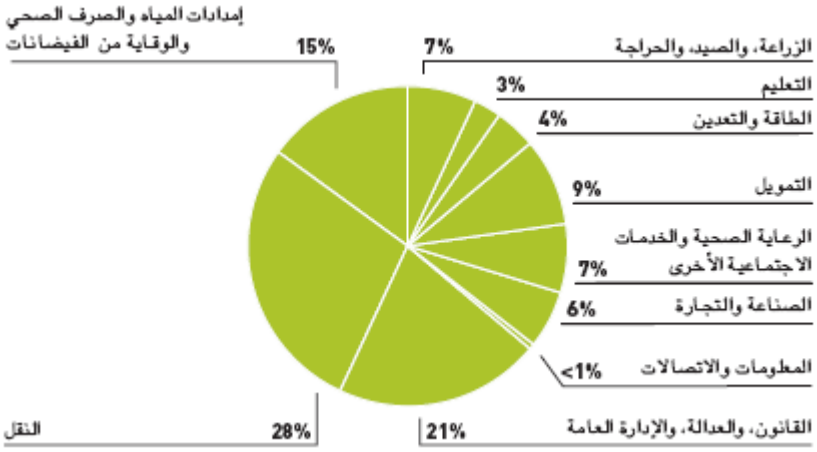

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي، السنة 2007، ص:60

نلاحظ ان هناك اهتمام بالإدارة العامة بنسبة 21% وهذا يدلل على اهتمام البنك بالبعد التقني للحكم الراشد والاهتمام بالبعد الاقتصادي.

يرى صندوق النقد الدولي انه يناء بنفسه عن التدخل في السياسة الداخلية أو الخارجية لأي عضو. ويرى انه يجب على صندوق النقد الدولي ان لا يعمل نيابة عن بلد عضو في التأثير على دولة أخرى في اختيار التوجه السياسي.

يقول الصندوق انه لا يلعب دور وكالة تحقيق أو وصي مالي في البلدان الأعضاء، وليس هناك نية للتحرك في هذا الاتجاه، ومع ذلك ينبغي على الموظفين معالجة قضايا الحوكمة، بما في ذلك حالات الفساد، على أساس الاعتبارات الاقتصادية في إطار اختصاصه.

يجب على الموظفين الاستمرار في رفع امور الفساد مع السلطات التي يمكن أن يكون لها آثار اقتصادية، حتى لو لم تكن هذه الآثار قابلة للقياس ، يمكن أن تنشأ إما لأن المبالغ المعنية قد تكون كبيرة، أو بسبب قد يكون الفساد من أعراض حكم أوسع المشكلة التي تتطلب تغييرات تنظمية وسياسية.[1]

الصندوق يحاول اقناع الدول الاعضاء ان عمله يقتصر على الجوانب الاقتصادية للحكم، من خلال اعطاء صورة تقنية لعمله، رغم ان الاقتصاد لا ينفك عن السياسة، فالصندوق لا يسمح للدول ان تختار التوجه الاقتصادي الذي يناسبها، كما انه لا يمنح قروضه الا بعد سلسلة من الاصلاحات والشروط التي تصب في اطار توجه اقتصادي ليبرالي يهيمن فيها القطاع الخاص ويتراجع القطاع العام، من خلال هيكلة شاملة لمؤسسات الدولة وتغيير لوظائفها وادوارها وهذا في حد ذاته تدخل سياسي، فالقدرة التوزيعية للدولة تتراجع لصالح قوى اخرى، بالإضافة إلى تأثر البعد الاجتماعي الذي من شانه زعزعة استقرار الدولة.

يشير البنك الدولي الى ان نجاح الإصلاحات يتطلب تكييف المؤسسات وتعديلها بطرق تبنى بمزيد من الفعالية والديناميكية المحلية وتعالج المشكلات التي لا تزال تقف في طريق التنمية التي تخدم جميع المواطنين، وفي هذا الصدد، قال **بول رومر** كبير الخبراء الاقتصاديين بالبنك الدولي "لا يتحرك الموظفون الحكوميون في فراغ، فقراراتهم تعكس قوة مساومة المواطنين الذين يناورون كل مع الآخر

[1] INTERNATIONAL MONETARY FUND ,**Good governance the IMFs role**,op.cit,p10.

لتعزيز مصالحه المتعارضة بحاجة إلى مواجهة عملية سياسية معقدة في كل بلد حيث يمكن للقوة أن تؤثر على نتائج تلك العملية والتأكد من ان تلك العملية تؤدي إلى تقدم الجميع."[1]

ما يلاحظ ان المنظومة الرأسمالية والممثلة في الصندوق والبنك، تقوم بتعديلات واصلاحات وفي كل مرة تحمل المسؤولية الدول المتلقية للقروض.

في كل فشل يحدث على مستوى تطبيق تلك الاصلاحات، دون الاشارة إلى خلل في السياسات والبرامج المتبعة، بعبارة اخرى انها لا تدين نفسها وبالتالي تجد في الحكم الراشد تبرير لفشل السياسات والاصلاحات.

يفترض ان فشل العملية التعليمية يتحمله جميع الاطراف بنسب متفاوتة، المعلم والمتعلم والمنهاج، بينما نجد ان الصندوق والبنك يحملون المتعلم فشل العملية.

يعتبر الحكم الراشد مفهوم مؤدلج حسب الجهة التي تقف وراءه، يكاد يكون لكل منظمة أو هيئة مصلحة من تسويق الحكم الراشد.

اذا كان الحكم الراشد ضروري للصندوق والبنك فهو كذلك للدول النامية، لكن يتطلب الأمر حوار ومشاركة أصحاب الشأن في ما يخصهم من قرارات تتخذ يمكن ان تؤثر على مستقبلهم وهذا الأمر غير مرحب به في الصندوق والبنك.

[1] البنك الدولي،" تحسين نظام الحوكمة أساس النمو المنصف بالبلدان النامية"، بتاريخ (2017/10/08)،على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/01/30/improving-governance-is-key-to-ensuring-equitable-growth-in-developing-countries

المبحث الثاني: رؤية الصندوق والبنك لفواعل الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على ثلاثية الفواعل المؤثرة في إدارة شؤون الدولة، وتتمثل في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

يعمل البنك الدولي والصندوق ضمن تصور معين، ويعمل كلاهما على رسم لادوار و وظائف لهذه الفواعل ضمن اطار شبكة من العلاقات، ويساهم كل منهم في لعب دور معين .

أولا: فاعل الحكومة

الحكومة في منظور البنك والصندوق هي احد فواعل الحكم الراشد وليست هي كل الحكم، يرى البنك والصندوق ان الحكومة مطالبة اكثر من غيرها بإفساح المجال لغيرها من الفواعل الاخرى –القطاع الخاص، المجتمع المدني – بممارسة مهام وادوار معينة، يقتضى كل ذلك انسحاب الحكومة من تلك الوظائف وهذا يتطلب اعادة هندسة عمل الحكومة بما يسمح لدخول فواعل اخرى للمشاركة في صنع القرار في الدولة.

تناولت أدبيات البنك الدولي ثلاثة وظائف للدولة[1]:

1- الوظيفة الاقتصادية للدولة والتي تتحدد في القيام بأربع مهام أساسية:

- وضع وتنفيذ القواعد القانونية التي تحكم عمل السوق.
- الحفاظ على استقرار السوق وتعاملاته.
- الاستثمار في الخدمات والبنية التحتية الاجتماعية المطلوبة.
- توفير الحماية والبيئة المناسبة لبقية الفواعل والأطراف.

2- وظيفة وضع الخطط والسياسات:

- تركز بالأساس على خفض الإنفاق العام وإصلاح الموازنة العامة وتخفيض الضرائب وتحرير التجارة والاستثمار ورفع القيود والمعوقات وتوفير البيئة التنافسية، من خلال خصخصة مؤسسات القطاع العام.

وهناك مجالات يمكن من خلالها تطوير القطاع العام في الدول النامية، من خلال تطوير القدرة على صنع السياسات، وتطوير وسائل تقديم الخدمات، وإعادة تأهيل القائمين عليه، وتفعيل الروابط والصلات بين مؤسسات القطاع العام وغيرها من المؤسسات المجتمعية لوضع تصورات أفضل للخدمات المطلوبة وكيفية تقديمها.

[1] Guhan S , "World Bank on Governance: A Critique ",Economic and Political Weekly, Vol. 33, Issue No. 4, 24 Jan, 1998,p185.

3- الوظيفة القانونية والسياسية: والتي تؤثر على الأداء الاقتصادي من قبيل المحاسبية والشفافية والمشاركة والاستجابة من قبل الحكام للمحكومين، وضمان الأمن والسلامة للمواطنين وسيادة حكم القانون طريقة إنفاذ العقود واحترامها، وحماية حقوق الإنسان وتقليص الإنفاق العام.[1]

ينظر للحكومة كفاعل ضمن فواعل اخرى تتقاسم معه السلطة والإدارة والتسيير وصناعة القرار.

يرى الصندوق والبنك ان الحكومة يتوجب عليها الانسحاب من الحياة الاقتصادية وان يقتصر دورها على الاشراف فقط أو ما تعلق بإدارة بعض الخدمات الخارج عن عمل القطاع الخاص، وان لا تتدخل الحكومة في إدارة السوق، وترك السوق يعمل بحرية وان ينظم نفسه بنفسه ضمن ما يعرف باليد الخفية الخاضعة لقوى العرض والطلب.

ينظر للدولة كجهاز تنفيذي يسهر فقط على تنفيذ الاوامر التي تطلب منه من خلال القطاع الخاص أو من خلال الامتثال لتوصيات وبرامج الصندوق والبنك ضمن الاصلاحات المطلوبة والتي تقوم بها الدولة، كما يطلب من الدولة رفع اليد عن البنك المركزي، ليتلقى الاوامر والتوجيهات من الصندوق والبنك للقيام باصطلاحات نقدية ومالية.

بعد عقد من الزمن على تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتسارع نحو الخصخصة، ظهرت دعوات جديدة تأكد على دور الدولة في توجيه وتنظيم الانشطة الاقتصادية وهذه الدعوات ليس هدفها اعادة النظر نحو الخصخصة وتقليص دور الدولة.

بل تطالب بإعادة التفكير في التوجهات التنموية التي تعتمدها والقيام بعمليات تقييم للتوجهات السائدة دوليا مع ظهور تيارات متعددة ذكرت بأهمية دور الدولة رغم دعوتها للخصخصة، وقد برز ذلك في خطاب وزير الخزانة الأمريكي للشؤون الدولية امام الاجتماع السنوي للبنك المركزي الامريكي للتنمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عام 1996، إذ صرح "بان التحدي الرئيسي للمنطقة في العقد المقبل هو جعل الحكومات قوة فعالة وبناءة باعتبار ان قوى السوق لوحدها وبدون تدخلا للحكومات لا يمكنها تحقيق الرخاء وتوزيع منافعه على شرائح اشمل"[2].

ويعزز هذا الاتجاه رئيس وزراء فنزويلا اتجاه الخصخصة التي يطالب بها البنك الدولي اذ قال في نفس الاجتماع " لا يمكن رفض مقترحاتكم من ناحية وأن اهدافكم سليمة بلا شك ولكنكم لا تأخذون بعين

[1] Guhan S , op.cit,p185.

[2] طاهر فاضل البياتي، " الإصلاح المالي في دول العالم الثالث بين رؤية صندوق النقد الدولي والخيارات البديلة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الاربعون، 2014، ص26.

الاعتبار الظروف الاقتصادية الدولية، التي تطبق ضمن اطارها وصفاتكم والأوضاع الواقعية في البلدان، التي تطبق فيها، ان عملكم لشبيه بوصف دواء لمريض دون ان يؤخذ بنظر الاعتبار وضعه الصحي والتدابير المتوقعة لعلاجه".[1]

هناك ثلاث عوامل داعية إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذه العوامل هي إخفاق آلية السوق، عدم قدرة القطاع الخاص على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. وجود ما يسمى بالسلع العامة أو الاجتماعية، الاحتكار الذي قد يبرز في النظم القائمة على مبدأ المنافسة الكاملة[2].

يرى الصندوق ان دور الحكومة، يتمثل في مساعدة النشاط الاقتصادي، من خلال :

أ- حوكمة المالية العامة.

ب- الرقابة على القطاع المالي

ت- حوكمة البنوك المركزية وعملياتها.

ث- تنظيم السوق.

ج-سيادة القانون.

ح- مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

التقييم، فإن هذا الإطار يحدد المبادئ التي يتم الاسترشاد بها سواء في اختيار المعلومات أو استخدامها. ويتم تقييم الفساد أيضا على أساس نفس المبادئ، نظرا لجسامة خطر الفساد على الاقتصاد.[3]

فالحكومة مطالبة بتوفير البيئة المناسبة للقطاع الخاص لممارسة نشاطه، في من الحرية والتشريعات الملائمة.

ثانيا: فاعل القطاع الخاص

يقوم توجه الصندوق والبنك نحو الاهتمام بالقطاع الخاص كأهم فاعل في منظومة الحكم الراشد القائم على الفلسفة الليبرالية الجديدة التي تستمد جذورها بالنسبة للقطاع الخاص من افكار لستر بيرسون

---

[1] طاهر فاضل البياتي، المرجع السابق، ص26.

[2] لخضر مولاي، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، -دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: قسم العلوم الاقتصادية، 2010)، ص34.

[3] صندوق النقد الدولي، "مراجعة المذكرة التوجيهية الصادرة في 1997 بشأن الحوكمة – إطار مقترح لتعزيز مشاركة الصندوق" ،9مارس2018، ص1،بتاريخ (2018/05/06)على الرابط:
https://www.imf.org/~/.../pp030918governance-onepager-a.ashx

عام 1969 بناءا على طلب **روبرت مكنمار** رئيس سابق للبنك الدولي لدراسة المناخ الاستثماري للشركات العالمية للاستثمار في الدول النامية واشتملت البنود على الآتي[1]:

– تحسين مناخ الاستثمار للمستثمر المحلي والاجنبي على قدم المساواة.

– امتصاص غضب القوى السياسية واحتوى الاحتجاجات القابلة للانفجار من خلال استخدام مشروعات مشتركة مع القوى الاقتصادية المحلية أو العامة.

– توفير الضمانات للمستثمر الاجنبي، وتفادي الصراعات التي تعطل مصالح الشركات الاجنبية، من خلال تامين المستثمرين ضد مخاطر التأميم والمصادرة وفرض الحراسة وحرية تحويل التعويض للدولة الام في حال تعديل أو تصفية نشاطهم.

– توفر الحوافز لجذب رؤوس الاموال الاجنبية وتقديم الاراضي بأسعار رمزية.

– تنفيذ دراسات لاكتشاف فرص الاستثمار بالدول النامية.

– وضع تشريعات وقوانين تشجع على الانفتاح المالي للمشروعات المحلية والاجنبية.

– السماح للشركات الاجنبية بالاقتراض من اسواق رأس المال المحلية.

– تصفية القطاع العام، والحد من الجانب الاجتماعي.

من خلال هذه البنود الداعمة للاستثمار يتبين مدى الانحياز للشركات الاجنبية على حساب الدولة والشعب الذي يتضرر من خلال بيع المؤسسات العمومية وابعاد الدور الاجتماعي للدولة الذي يكلف الخزينة حسب الرؤية الليبرالية، ومنه الانحياز للمستثمر على حساب المجتمع.

كل ذلك يدخل في اطار اتجاه جديد داخل المدرسة النيوكلاسيكية يدعو إلى تصفية ملكية الدولة للمؤسسات العامة باعتبارها أحد الحلول الناجعة للخروج من الأزمة، وترى الكلاسيكية الجديدة بضرورة إعادة النظر في سياسة التدخل الحكومي وتحجيم القطاع العام في الاقتصاد الوطني وضرورة السماح بإعطاء مساحة أوسع للحوافز وحرية الحركة للقطاع الخاص وإطلاق آليات السوق والعمل على زيادة موارد الخزينة العامة وتحسين الهياكل التمويلية، من خلال زيادة ربحية المؤسسات وانخفاض حجم ديونها[2].

---

[1] عباس كاضم جياد الفياض، صباح قاسم الامامي، **الخصخصة**، الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2015، ص ص 64–66.

[2] شيماء مبارك، "إستراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد26، سبتمبر 2016، ص432.

تعد الخصخصة احد مرتكزات الرأسمالية العالمية، التي تتميز بتعظيم الحرية التجارية وسيادة الخصخصة والانفتاح الاقتصادي ورفع القيود على حركة السلع ورؤوس الأموال، بين الدول المتقدمة والنامية لخدمة مصالح الدول النامية، التي تعتبر الدول النامية سوق لتصريف منتجاتها.

يلعب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة دور في الترويج من أجل الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الخصخصة.[1]

يرى خبراء البنك الدولي ان سياسة الخصخصة تحتاج إلى وضع برنامج يبدأ بإجراء عملية مسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته، وتصنيف هذه المشروعات المراد خصخصتها، مع وضع أسس لتقييم أصول الشركات المباعة، وتحديد جدول زمني يحدد دفعات البيع، وإنشاء جهاز خاص يكون مسئولا عن برنامج الخصخصة، كما يدعوا البنك الدولي لتوفير، مناخ يساعد على إنعاش اقتصاد السوق لإنجاح هذا البرنامج يتعين على حكومة البلد المعنية بالخصخصة والمتمثل في سلسلة اجراءات:

- تحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة.
- وتحرير التجارة الخارجية.
- تغيير القوانين المنظمة للمؤسسات الاقتصادية بما يتماشى واقتصاد السوق.
- إنشاء بورصة الأوراق المالية.

لكن لابد من الاشارة إلى ان الاسواق ليست ذات جدوى فيما يتعلق الامر بتوزيع عادل للدخل، وعليه لا يمكن للحكومات ان تتخلى عن دورها في هذا المجال، بل ينبغي ان يمارس هذا الدور بشكل مختلف عن الاسس الفكرية التقليدية للرأسمالية، وان يتم تفعيل سياسات اعادة توزيع الدخل لأغراض تقويمية وبما يكفل الحفاظ على النمو الاقتصادي.[2]

[1] شيماء مبارك، مرجع سابق، ص434.

[2] طاهر فاضل البياتي، مرجع سابق، ص26.

يرى صندوق النقد بضرورة تشجيع نشاط القطاع الخاص، حيث يرى نسبة القروض المصرفية التي تقدم للشركات الصغيرة تبلغ 2 % من إجمالي الناتج المحلي، وهي من أقل النسب على مستوى العالم.
ضرورة الرفع من فرص الحصول على التمويل، كذلك ينبغي تحقيق مزيد من التطور في أسواق رأس المال حتى يسهل على الشركات الحصول على التمويل من خلال الأسهم والدين.[1]

يتعامل كل من الصندوق والبنك مع مسالة الخصخصة بشكل سريع ومن زاوية ايدولوجية ضيقة، حيث وضع سلم للدرجات خاص بالدول للانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، ومنه تصنيف الدول لتحفيزها على بلوغ اعلى درجات الخصخصة[2]، مما خلق تردد شديد من الخصخصة التي اقترنت بمسالة بيع القطاع العام، بينما لو تم التدرج في مسالة الخصخصة وتركت المؤسسات الناجحة دون خصخصة وكان انسحاب الدولة من القطاع العام بتدرج لكان افضل وهذا ما جعل من الخصخصة تنجح في دول وتفشل في اخرى.

يصدر البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية سنويا تقريرا مشتركا حول ممارسة أنشطة الأعمال.

يعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة تستخدم عبر مجموعة واسعة من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية. [3]

يتيح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة قياس عدد الاجراءات الحكومية المتعلقة بدء النشاط التجاري تأسيس الشركات، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري وذلك من حيث مدى انطباقها على منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة.
يعتبر اهتمام البنك الدولي بأنشطة الاعمال وتسهيل الاجراءات، لممارسة النشاط الخاص وايجاد مناخ مواتي للعمل من قبيل توفير بيئة مناسبة للقطاع الخاص داخل الدولة[4].

---

[1] جهاد أزعور، " وقت التحرك العملي: أمام بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصة سانحة لإجراء الإصلاحات اللازمة بما يكفل الرخاء لعقود قادمة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 54 العدد 4، 2017، ص، 8

[2] حاتم حميد محسن، **تناقضات العولمة**، سورية: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص58.

[3] البنك الدولي، " تقرير ممارسة أنشطة الاعمال في العالم العربي 2010 "، واشنطن، ص7، بتاريخ(2017/08/06)، على الرابط:- http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Special-Reports/DB10-ArabWorld-Arabic.pdf

4 زوين ايمان، **دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير غير منشورة، (جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم الاقتصادية، 2011).، ص61.

ان مذهب الحرية الاقتصادية القائم على فكرة القانون الطبيعي ونظام السوق الذي يعمل بفكرة اليد الخفية، القائمة على اليات العرض والطلب وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لم تصمد امام الازمات الاقتصادية منذ ازمة 1929، مما دفع بالمنظومة الرأسمالية لإعادة النظر في تدخل الدولة كفاعل مهم وضروري لإعادة التوازن الاقتصادي وجاءت الدعوة من داخل الفكر الليبرالي، على يد الاقتصادي **جون مينارد كينز**، حيث يعتقد كينز ان قوى السوق لا تحقق المصلحة الوطنية للدولة[1].

مزال الصندوق والبنك ينظران للقطاع الخاص كأهم فاعل في منظومة الحكم الراشد، رغم عجز القطاع الخاص على معالجة الازمات، بعيدا عن تدخل الدولة كطرف وفاعل مهم وليس العمل على اضعافه، رغم الانتقادات من داخل المنظومة الليبرالية.

واشكالية عدم المساواة بين فواعل الحكم الراشد، حيث يتم تعظيم القطاع الخاص على حساب الدولة والمجتمع المدني.

ويرى جوزيف ستيجليتز احد خبراء البنك الدولي ان "الأسواق غير كاملة حتى في البلدان المتقدمة، ولكن مثل هذه الأسواق ضعيفة أو غائبة بشكل خاص في معظم البلدان النامية. نتيجة لهذه المشاكل، فإن اقتصادات السوق ليست ذاتية التنظيم، وتدخل الحكومة ضروري لتوفير اللوائح التنظيمية التي تقلل التعرض للمخاطر."[2]

بما ان اقتصاد السوق نشأ نتيجة تطور تاريخي وعرف عدة انتقادات وتصويبات حتى من داخل المنظومة الليبرالية نفسها، ما زال في طور التطور لمواجهة الأحداث المتجددة، ولذلك ليس من الغريب أن نجد اختلافات في نظم السوق في الدول المختلفة، فكل منها نشأ وتطور نتيجة لظروف تاريخية معينة.

[1] صباح قاسم الامامي، عباس كاظم جياد الفياض، **الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني**، الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2015، ص49

[2] José Antonio Ocampo, Joseph E. Stiglitz, **Capital Market Liberalization and Development**, OXFORD UNIVERSITY PRESS, Published in the United States by Oxford University Press Inc, New York، 2008، p5

فاقتصاد السوق ليس نسخًا متكررة ومتماثلة بل أنه يأخذ في كل دولة الشكل الذي يناسبها ويتفق مع تاريخ تطورها الاجتماعي ومع ذلك، فهناك بعض الخصائص العامة المشتركة التي ينبغي أن تتوافر في مثل هذا النظام[1].

وفي هذا الاطار يقول المستثمر الامريكي جورج سوروس "Georges Soros " "ان تعميم آليات السوق على جميع الميادين يعدُّ، بكل تأكيد تدميرا للمجتمع" ويقول أيضا " إذا ما أعطيت لقوى السوق سلطة تامة، لاسيما في الميادين الاقتصادية والمالية البحتة سينتج عن ذلك فوضى قد تقود في النهاية إلى انهيار النظام الرأسمالي العالمي"[2].

هناك نوعين من الانتقال إلى اقتصاد السوق أو أي نظام اقتصادي اخر، وهما:

1-طريقة الصندوق والبنك (المعالجة بالصدمة):

يقصد بالمعالجة بالصدمة استبدال النظام والمؤسسات القديمة بمؤسسات جديدة وإدخال اقتصاد السوق بدون تدرج، على اعتبار أن الوقت ليس في صالح هذه الدول التي يجب أن تعمل وبسرعة للتخلص من آثار الماضي والقضاء على كل المؤسسات القديمة، واستبدالها بمؤسسات وطرق عمل جديدة حتى وإن كانت التكلفة عالية.

وتستند هذه المقاربة على مفهوم "التدمير الخلاق لشومبتر"، فعندما تدمر المؤسسات القائمة أي تدمر مؤسسات التخطيط المركزي، يظهر السوق ومؤسساته بعفوية وبكل تجانس[3]

تقضي هذه المقاربة أيضا بضرورة القيام بإصلاحات قوية وسريعة للقضاء على النظام القديم ويدعم أنصار هذا التوجه آراءهم بالدراسات القياسية، التي بينت ضرورة التسريع بعملية الإصلاحات والقيام ا في آن واحد فلا يمكن القيام مثلا بالخصخصة دون تحرير الأسعار، ويستدلون في ذلك على أمثلة الدول التي خاضت إصلاحات واسعة، وطبقت سياسات تثبيت صارمة وتحصلت على معدلات نمو قوية ودائمة.

انتقد أحد المهتمين بالإصلاحات الروسية هذه الطريقة وقال" أن فيها الكثير من الصدمة والقليل من العلاج"[4].

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر ، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، -دراسة حالة الجزائر-**،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،(جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: قسم العلوم الاقتصادية، 2010)، ص17.

[2] المرجع نفسه ص23.

[3] المرجع نفسه، ص27.

[4] المرجع نفسه، ص28.

تطرح المعالجة بالصدمة مشاكل اقتصادية واجتماعية لأن تكلفة التحول مرتفعة جدا، فعلى الصعيد الاقتصادي يؤدي لتحطيم الهياكل الإنتاجية إلى تراجع وركود الإنتاج، أما من الناحية الاجتماعية تؤدي ارتفاع مستويات البطالة وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين[1]

2-الطريقة التدريجية:

ترى أن الوقت عاملا مهما، ولا يمكن تغيير الهياكل والمؤسسات بسرعة، تستند هذه النظرية على أفكار المدرسة المؤسساتية التطورية التي تعتبر أن السوق يقوم على تشكيل مؤسسات وترسيخ لثقافة المشاركين في عملية اتخاذ القرار ويشاطر بعض الاقتصاديين مبدأ إعطاء الأولوية للسوق، لكنهم يؤكدون على القيام بالإصلاحات اللبرالية بالتدرج مع ضرورة مراعاة المقاومة لدى الأفراد، لأن التكلفة كبيرة جدا طالما أن الأمر يتعلق بالقضاء على هياكل واستبدالها بأخرى، واستحداث أنشطة جديدة، مما يتطلب الحذر ووضع إستراتيجية مرافقة، فتغير نظام تخصيص الموارد يتطلب على الأقل ثلاث عناصر[2]:

- الأدوات: وتتمثل في الأسعار الحرة، النقود الفعالة، التجارة الخارجية.
- المؤسسات: التي توزع سلطة تخصيص الموارد .
- المرجعيات الثقافية: والتي تخص الوسائل والغايات الحرية الثراء الشخصي

وعليه يمكن تقسيم عناصر الانتقال إلى:

أ- عنصر تقني: يمكن القيام به بسرعة ولا يتطلب وقتا كبيرا.

ب-عنصر مؤسساتي: يتطلب بناء المؤسسات وقتا أكبر، حيث تسمح بتوزيع سلطة القرار فيما يخص الإنتاج، الاستثمار، التبادل .

ج- عنصر اجتماعي وثقافي: هو العنصر الأصعب لأن عملية التحول ترافقها عادة مقاومة من طرف الافراد والمجتمعات.

تعتبر العناصر الثلاثة مترابطة ويؤثر منها في الآخر، وهي إجابة لأنصار الصدمة بضرورة إدخال الأدوات دون إهمال المؤسسات، ونظرا لسيطرة أنصار طريقة الصدمة من خلال الهيئات المالية التي ترى أن التحول له تكلفة ويجب أن تدفع مرة واحدة وبسرعة، مقارنة بالطريقة التدريجية التي تولي المؤسسات أهمية كبرى في مجال التحول، وترى بضرورة مراعاة العامل الزمني عند القيام بالإصلاحات والتي يجب أن تتم على مراحل.

[1] Maurel héritages، "réformes institutions: Un bilan de quinze années de transition"، revue d'études comparatives est-ouest، volume37، N°Mars2006, p98.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق، ص29.

تبدو وجهة نظر التدرج في الإصلاحات أكثر عقلانية ومنطقية من انصار اتجاه المؤسسات المالية الدولية القائم على منظور الصدمة، باعتبار التدرج يراعي الخصوصية والتكييف ويعطي فرصة للتقييم والتقويم .

ثالثا: فاعل المجتمع المدني

يستخدم صندوق النقد الدولي، مصطلح منظمة مجتمع مدني للإشارة إلى "طائفة واسعة من الجمعيات الأهلية القائمة في كل البلدان الأعضاء تقريبا والهادفة إلى تحقيق منافع أو تقديم خدمات أو منح نفوذ سياسي لمجموعات محددة داخل المجتمع. وتضم منظمات المجتمع المدني منتديات الأعمال والجمعيات القائمة على العقيدة واتحادات العمال ومجموعات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية ومستودعات الفكر. وعادة ما يُستبعد منها المؤسسات والهيئات الحكومية وأعضاء الهيئة التشريعية) وكذلك مؤسسات الأعمال المملوكة للأفراد والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام"[1].

بدأ الصندوق العمل مع منظمات المجتمع المدني في الثمانينات على المستوى العالمي من خلال تعزيز فعالية المشاركة في عمل منظمات المجتمع المدني والهيئات التشريعية، استجابة لدعوة المجموعات المعنية بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية. ضمن المشاركة في الجهود على المستوى القطري، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل.

يرى الصندوق ان عمله مع المجتمع المدني يقتضي منه الالتزام بما يلي[2]:

– توخي الشفافية في عمله، حيث يمثل الحوار مع منظمات المجتمع المدني قناة مهمة من قنوات الاتصال.

– تعزيز ثقافة الاستماع والتعلم: بإمكان منظمات المجتمع المدني إلقاء الضوء على القضايا المهمة، وتقديم معلومات مكملة للبيانات الرسمية، وإتاحة رؤى عميقة قد تختلف عن المنظورات السائدة في الدوائر الرسمية.

– تعزيز الشعور بالملكية القُطْرية للسياسات، وهو مطلب ضروري للنجاح في تحقيق الاستقرار والإصلاح. ومن شأن الحوار البناء مع منظمات المجتمع المدني أن يساعد على بناء التفاهم المشترك وزيادة الدعم لإجراءات الإصلاح.

---

[1] صندوق النقد الدولي ، صندوق النقد الدولي ومنظمات المجتمع المدني، صحيفة وقائع الالكترونية، بتاريخ (2017/08/12)،على الرابط: https: //www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/civa.htm

[2] المرجع نفسه.

من خلال الحوار مع منظمات المجتمع المدني عمل الصندوق، عام 2003 على اصدار المرشد لعلاقات خبراء الصندوق بمنظمات المجتمع المدني، الذي نُشِر أيضا في موقع الصندوق الإلكتروني شبكة الإنترنت يحث المرشد العاملين في الصندوق على زيادة أنشطة التواصل الخارجي، ويقدم لهم المشورة العملية بشأن القضايا التي يطرحها التفاعل مع منظمات المجتمع المدني.

تبرز مشاركة الصندوق في عمل منظمات المجتمع المدني، مثل مشورة الصندوق بشأن السياسات، وخاصة للبلدان منخفضة الدخل، والانعكاسات الاجتماعية والبيئية لمشورة الصندوق، وتخفيف أعباء الديون، والشرطية المصاحبة للبرامج والسياسة التجارية و الحوكمة والشفافية وصوت البلدان النامية وتمثيلها في الصندوق والبنك الدولي.

وعلى المستوى العالمي، تتخذ مشاركة الصندوق في عمل منظمات المجتمع المدني أشكالا منها[1]:

– الاتصالات بين إدارة الصندوق وممثلي منظمات المجتمع المدني، سواء في إطار اجتماعات مصغرة أو منتديات أكبر.

– المشاورات العامة حول تقارير الصندوق المعنية بالسياسات والاستراتيجيات.

– الاجتماعات وحلقات النقاش مع خبراء الصندوق . والمديرين التنفيذيين . في مقر الصندوق وفي مختلف أنحاء العالم حول قضايا السياسات أو القضايا القُطْرية.

– الدعوات التي يرسلها الصندوق طلبا للمساهمة في عمليات المراجعة لسياساته من خلال حضور حلقات النقاش أو إبداء تعليقات على التقارير التي تُنشر في موقعه الإلكتروني الخارجي على شبكة الإنترنت.

– الاشتراك مع البنك الدولي في تنظيم منتدى المجتمع المدني لحوار السياسات الذي يُعقد بالتوازي مع الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي، وتغطي جلساته مجموعة كبيرة متنوعة من الموضوعات، معظمها تتولى تنظيمه منظمات المجتمع المدني.

– المشاركة في برنامج زمالة منظمات المجتمع المدني أثناء الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع.

يحرص مكتب التقييم المستقل (IEO) التابع للصندوق على إجراء اتصالات مع منظمات المجتمع المدني في تقديم الآراء والاقتراحات والتقييم. [2]

---

[1] صندوق النقد الدولي ، "صندوق النقد الدولي ومنظمات المجتمع المدني"، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

تتخذ المشاركة، مع منظمات المجتمع المدني التواصل الفردي، حيث تقوم السيدة المدير العام للصندوق – كريستين لاغارد – باجتماعات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني في زياراتها لمختلف البلدان. ويحرص أعضاء بعثات الصندوق المعنية بالرقابة على الاجتماع بمنظمات المجتمع المدني ـ مثل المنظمات العمالية، وفي سياق تصميم البرامج في البلدان منخفضة الدخل، غالبا ما يجتمع أعضاء البعثات مع منظمات المجتمع المدني المشاركة في العملية التشاورية لإعداد استراتيجيات الحد من الفقر، وتتمثل طرق الصندوق في العمل مع منظمات المجتمع المدني ضمن الاشكال التالية[1]:

– الاتصال بالجماهير وشرح دور الصندوق وأنشطته وبرامجه مع البلدان الاعضاء

– تبديد وتصحيح التصورات الخاطئة بشأن الصندوق.

– قياس القوى المؤيدة والمعارضة لسياسات الصندوق، لمعرفة مدى صلاح السياسات.

– حشد الدعم وروح المبادرة على الصعيد الوطني تجاه السياسات التي يطرحها الصندوق.

أما بخصوص البنك الدولي يقصد بمصطلح "المجتمع المدني" من حيث تصنيف الجهات الفاعلة، بين الدولة والجهات الفاعلة الخاصة وتنقسم الجهات الفاعلة الخاصة بدورها إلى جهات خاصة ربحية، وأساسها مجموعات الشركات والمؤسسات الاقتصادية، والجهات الفاعلة غير الربحية الخاصة أو "منظمات المجتمع" المدني"، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى المنظمات المجتمعية والنقابات العمالية. والمؤسسات والشركات والمجموعات البحثية.

عندما يُشتبه البنك الدولي في قيام أحد الممثلين بعلاقات رسمية منتظمة مع الدولة، يتم التشكيك في عضويته في المجتمع المدني. هذا هو السبب في عدم إدراج الأحزاب السياسية في قائمة منظمات المجتمع المدني[2].

عمل البنك الدولي يركز على منتدى سياسات المجتمع المدني، من أجل تعزيز المشاركة المتزايدة لممثلي منظمات المجتمع المدني من البلدان النامية في هذه الاجتماعات.

أنشأ البنك والصندوق النقد الدولي برنامج لرعاية المجتمع المدني، بدأت دعوة قادة منظمات المجتمع المدني، الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للمشاركة في سلسلة الموائد المستديرة حول السياسات المراد تنفيذها في مواجهة الغذاء والأزمة المالية، لتبادل وجهات النظر في القضايا الكبيرة التي

[1] صندوق النقد الدولي،"المرشد لعلاقات خبراء الصندوق بمنظمات المجتمع المدني"، ادارة العلاقات الخارجية، واشنطن، (د.س.ن)،ص3

[2] Eric Mulot, " Les ONG au secours de la Banque Mondiale", Fondation Gabriel Péri,p3,(12/06/2017) Available at : https://gabrielperi.fr/bibliotheque/les-ong-au-secours-de-la-banque-mondiale/

تشغل المجتمع الدولي والتي ظهرت خلال السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك إمدادات المياه للمدن، نظرية الديون المتراكمة، وسياسات الصحة[1].

المشاورات حول السياسات العالمية حول قضايا مثل الحوكمة، تغير المناخ، وإتاحة المعلومات والتي دعي لها، أكثر من 3200 ممثل من الحكومات والبرلمانات والمنظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام، القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين من 48 دولة شاركوا في مشاورات بشأن استراتيجية الحكم، ومحاربة الفساد استمرت المشاورات في التوسع في إطار استراتيجيات المساعدة القطرية كما كثفت حواراتها وعلاقاتها مع المجتمع المدني في السنوات الثلاث الماضية.

التعاون مع المجتمع المدني من خلال توظيف متخصص في العلاقات مع المجتمع المدني لمكتبه في البرازيل. عمل الوكالة ركز على المشاورات حول الأخبار والسياسات العالمية المقترحة والكشف عن المعلومات والمشاريع

العمل على الحفاظ على اتصالات وثيقة مع أصحاب الشكوى والمجتمعات المتضررة ومنظمات المجتمع المدني المحلية، والعمل بالشراكة مع الشركات والقطاعات بعد تنفيذ البرامج ومكافحة الفساد ومبادرات مثل صناديق الاستثمار المناخية. استمرت مشاركة المجتمع المدني في العمليات التي يمولها البنك اتجاه التنمية خلال السنوات المالية 2007–2009، مع 75 في المائة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) وقروض المؤسسة الدولية للتنمية(IDA) .

عمل البنك الدولي بتوفير الدعم المالي لجهود تنمية المجتمع المدني من خلال آليات مختلفة مثل صندوق البنك الدولي والمجتمع المدني وسوق التنمية، صندوق الشفافية للصناعات الاستخراجية يشترك مع منظمات المجتمع المدني الدولية لتمويل مبادرات شفافية الإيرادات الاستراتيجية في 15 دولة.

التعاون مع المنظمات غير الحكومية في اطار برنامج لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) في أفريقيا، والذي يمول قرابة 49000 منظمة من منظمات المجتمع المدني المحلية.

تدريب وتدعيم البرامج والقدرات لدعم كفاءة المجتمع المدني، وتهدف إلى تشجيع المنظمات المحلية وتحسين متابعة الحسابات والشفافية والحكم .[2]

تحسين قدرة الحكومات على التواصل والعمل بشكل أكثر فعالية مع المجتمع المدني كجزء من البرامج ومشاريع الإصلاح.

[1] BANQUE MONDIALE ," Relations de la Banque mondiale avec la société civile" , Bilan des exercices 2007 à 2009 Résumé analytique Washington, D.C. 20433,p1
[2] Idem.

دعم البنك إنشاء منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية، وهي مبادرة تجمع أكثر من 100 اتحاد وطني للمنظمات غير الحكومية من حوالي 80 دولة، في اليابان، نظم البنك سلسلة من الحوارات مع منظمات المجتمع المدني اليابانية حول السياسات المتعلقة بتغير المناخ.

التعاون مع النقابات العمالية والبرلمانيين والمعوقين والشباب لدمج هذه الأنشطة في عمليات البنك. لتشمل القضايا المتعلقة بالإعاقة والشباب والاندماج الاجتماعي يدعم البنك جدول أعمال "الإعاقة والتنمية " بالاستناد إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمساواة بين الجنسين في مشاريع وأبحاث البنك، كما عمل البنك الدولي في سنة 2008 على عقد دليل خطة عمل للتعاون مع النقابات في أزمة الغذاء، والحاجة إلى العمل المشترك في مواجهة التحديات العالمية الكبرى.

دخل البنك الدولي أيضا في شراكات برامجية مع منظمات المجتمع المدني في أنشطة مثل جمع البيانات والتدريب المشترك، وأقام عدد من الدورات التدريبية مع منظمات المجتمع المدني من خلال إتاحة البيانات للجميع ومبادرات رسم خرائط المشروعات بهدف رصد ومراقبة المشروعات والتعافي من الكوارث. ولعل أبرز مظاهر التعاون هي جهود منح منظمات المجتمع المدني مقعدا على مائدة صنع القرار في اثنتين من الآليات الكبيرة لتقديم المنح في مجالات الامن الغذائي والمساءلة الاجتماعية [1].

تمويل منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر، مثال ذلك تمويل لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لمعهد الرقابة على الإيرادات تمويل لمساندة منظمات المجتمع المدني في الحث على الحوكمة الرشيدة والشفافية في ستة بلدان نامية غنية بالموارد الطبيعية.[2]

الشكل (04): مستويات تأثير المجتمع المدني وانخراطه مع والبنك الدولي

المصدر: http://siteresources.worldbank.org/CSO/Resources/ExcSumm-ARABIC.pdf

[1] البنك الدولي، " التعاون والمشاركة بين البنك الدولي والمجتمع المدني استعراض السنوات المالية 2010-2012"، ص3. بتاريخ (2018/07/18)على الرابط: http: //siteresources.worldbank.org/CSO/Resources/ExcSumm-ARABIC.pd

[2] المرجع نفسه.

يبين الشكل رقم (04) تطور العلاقة بين المجتمع المدني والبنك الدولي، تبدأ من الانخراط في تقديم المعلومات والحوار وصولا إلى عقد شراكة.

يلاحظ ان التشاور مع المجتمع المدني بشأن السياسات والبرامج منخفض ومنه اعتراف من البنك الدولي ان الوصول إلى مجتمع مدني شريك وفاعل مزال لم يصل إلى مستويات مقبولة بسبب ان هناك مراحل لم يصل اليها وهذا ما يوضحه الشكل (04)، الذي لم يبلغ مستوى التعاون والشراكة الذي يمر عبر خطوات اولية ومسار عبر اتاحة الوصول للمعلومات ثم الحوار والتشاور .

و هذا ما شار اليه إريك ميلوت (Eric Mulot) بان الشراكة بين البنك الدولي و المجتمع المدني هي سراب ، بسبب انحياز البنك الدولي لمصالحه و تحول التعاقد مع المجتمع المدني الى منافسة على أساس القواعد التي يحددها البنك، وبالتالي فإن التحدي سيكون في أحسن الأحوال، حذف أو تعديل أو إضافة سمة ، وليس الإطار العام المقترح[1].

يمكن القول ان الصندوق والبنك يولي اهمية كبيرة للقطاع الخاص بدرجة اولى، اما اهتمام البنك والصندوق بالمجتمع المدني مزال في مراحله الاولى وينظر اليه البنك أو الصندوق دوره ذو طابع استشاري غير الزامي، بالإضافة إلى مسالة اختيار المنظمات المؤثرة والفاعلة في الدولة، هذا من جهة ومن جهة اخرى يعتبر المجتمع المدني في الدول النامية في مرحلة جنينية ولم يكتمل نموه وافتقاره إلى المعلومات الكاملة حول عمل الصندوق والبنك.

[1] Eric Mulot,op.cit,p3.

المبحث الثالث: الخصائص والقيم الداعمة للحكم الراشد

يحمل الحكم الراشد جملة من الخصائص والقيم الضرورية المميزة والتي تأسس للمفهوم ضمن المفاهيم الاخرى والتي كان لها نصيب في ادبيات البنك والصندوق الدوليين.

أولا: قيمة التضمينية والمساءلة

يرى البنك الدولي ان الحكم الراشد يقوم على ركيزتين أساسيتين هما:

اولا: التضمينية والمساءلة والتضمينية حسب البنك الدولي هي ان كل الاطراف المعنية بعملية إدارة الحكم وتريد المشاركة فيها (تتضمن الرجال والنساء، الاغنياء والفقراء، سكان الريف والمدينة) تستطيع تحقيق ذلك على قدم المساواة عبر المشاركة بالتصويت أو في المداولات أو الاشراف على الشأن العام.

وتعني التضمينة كذلك جانب الحكومات التي يجب ان تتعامل مع الجميع بالتساوي وتحمي حقوق المجتمع[1].

والتضمينية هي ان يتساوى المواطنون في حصولهم على حقوقهم أمام القانون، وان يتنسنى لهم فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق ومشاركة المواطنين في إدارة الحكم، والا تسبعد أي طبقة أو فئة، وان يتم ذلك ضمن عملية تشاركية، في المحصلة هي المساواة في المعاملة وفق القانون.

يرى البنك الدولي ان عملية تحسين وتعزيز المساءلة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، يمر عبر الاشكالية التالية[2] :

أ- الحد من السياسات العشوائية والمشوهة

ب- تحسين الاداء الاداري، بما يقلل من عرقلة الاستثمار ونشاط الاعمال .

ت- تحسين الخدمة العمومية التي تزيد من انتاجية القطاع الخاص .

ويتم انتهاك التضمينية من خلال خدمات دون مستوى مطلوب يلبي حاجيات السكان، بالإضافة الى انتشار حالة المحاباة والتميز في المعاملة على اساس العرق أو الطائفة أو العائلة، والتمييز في تولي المناصب على اسس غير قانونية، مما يعمق الفجوة بين افراد المجتمع الواحد.

اما المساءلة تقوم في منظور البنك الدولي، على فكرة امتلاك الشعب الحق بالمساءلة الحكومة على ممارسة السلطة وإدارة الموارد. وتحتاج المساءلة إلى الشفافية في سهولة النفاذ للمعلومة.

---

[1] البنك الدولي، "ادارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا –تعزيز التضمينية والمساءلة – "، تقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بيروت: ترجمة دار الساقي، الطبعة العربية 2004، ص27.

[2] المرجع نفسه، ص ص، 37، 38

تتطلب المساءلة التنافسية، ضرورة وجود قدر كبير من الشفافية والنقاش والاستجواب للمسؤولين، بعد اختيارهم ضمن المفاصلة بين السياسات البديلة، حيث بإمكان البرلمان تفعيل المساءلة الداخلية .

كما تسمح الانتخابات بتعزيز قيمة المساءلة، من خلال تحسين إدارة الحكم، في اختيار الحكام والممثلين على اسس ديمقراطية[1]، وهذا ما يبرزه الشكل (05)

الشكل (05): برنامج لتحسين إدارة الحكم

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا "إدارة حكم أفضل لاجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا –تعزيز التضمينية والمساءلة – "، ترجمة دار الساقي، بيروت، الطبعة العربية 2004، ص268.

من خلال الشكل (05) يتبين ان هناك اثراء للحكم الراشد من طرف البنك الدولي من خلال طرح تصور للتضمينية وتحريك المساءلة الداخلية التي تمارسها مؤسسات الدولة، والمساءلة الخارجية التي يمارسها المحيط الخارجي للدولة.

[1] البنك الدولي، "ادارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا –تعزيز التضمينية والمساءلة "، مرجع سابق، ص267

وما يستشف من خلال الشكل السابق هو وجود ارتباط عضوي بين التضمينية والمساءلة، ولا يمكن عمل واحدة منهم دون الاخرى، فالمساواة في المعاملة التي هي جوهر التضمينية لا يمكن ان تتم الا تحت ضوء ومراقبة المساءلة التي يمارسها أكثر من طرف وان تتم على أكثر من مستوى.

ثانيا: قيمة المراقبة والمشاركة

تفوض المادة الرابعة[1] من اتفاقية الصندوق، ان يضطلع الصندوق بدور الرقابة العالمية والقطرية والاقليمية كما يعد الصندوق تقارير حول كل الاقطار الاعضاء البالغ عددهم 189 عضو من دول العالم بما فيهم الدول النامية، من خلال تقديم جملة من النصائح والتوجهات حسب منظور الصندوق لتحقيق الحكم الراشد.

تساهم الإصلاحات في التوجه نحو الحكم الجيد (على سبيل المثال، تعزيز الشفافية في صنع القرار وعمليات الميزانية، وتخفيضات الإعفاءات الضريبية والإعانات، تحسين أنظمة المحاسبة والتحكم، تحسينات في ممارسات النشرات الإحصائية، التخفيض من الإنفاق العام، وتسريع إصلاح الخدمة المدنية). باعتبار الحكم السيئ يمكن أن يؤثر سلبًا على القطاع الخاص ويعمل على زعزعة الثقة في السوق، وبالتالي تقليل تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار.

يوصي الصندوق بالاستفادة من المشورة، المتعلقة بصندوق النقد نظرا لامتلاكه تجربة واسعة مع البلدان ذات النظم الاقتصادية المختلفة والمؤسسات التي ترتكز على أفضل الممارسات الدولية للإدارة الاقتصادية وعلى مبادئ الشفافية والمساءلة والإنصاف.[2]

الاهتمام في أنشطة المراقبة والاعتماد على المؤسسات الأخرى صاحبة الخبرة في مجالات اختصاصهم (البنك في مجال إصلاح المؤسسات العامة)، تحسين الحوكمة، (إزالة الإعفاءات الضريبية أو استرداد القروض).

---

[1] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم عادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد عودة الخبراء إلى مقر الصندوق، يقومون بإعداد تقرير يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بوصفه رئيس المجلس التنفيذي، ملخصا للآراء التي أعرب عنها المديرون التنفيذيون ثم يُرسَل هذا الملخص إلى سلطات البلد المعني،على الرابط: https: //www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2018/06/13/Algeria-2018-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-45986

[2] INTERNATIONAL MONETARY FUND ,**Good governance the IMFs role**,op.cit,p7

يرى الصندوق ان نجاح الإصلاحات يتطلب تكييف المؤسسات وتعديلها بطرق تبنى بمزيد من الفعالية وتعالج المشكلات التي تقف في طريق التنمية.

وفي هذا الصدد، قال بول رومر كبير الخبراء الاقتصاديين بالبنك الدولي "لا يتحرك الموظفون الحكوميون في فراغ. فقراراتهم تعكس قوة مساومة المواطنين الذين يناورون كل مع الآخر لتعزيز مصالحه المتعارضة بحاجة إلى مواجهة عملية سياسية معقدة في كل بلد حيث يمكن للقوة أن تؤثر على نتائج تلك العملية والتأكد من ان تلك العملية تؤدي إلى تقدم الجميع."[1]

أي لابد من مشاركة الموطنين من خلال الضغط على الحكومات لتعزيز مصالحهم واصدار قرارت تعكس توجهاتهم.

ثالثا: تعزيز قيمة الشفافية

يشجع صندوق النقد الدولي الدول الأعضاء على تحسين المساءلة، عن طريق تعزيز الشفافية في السياسات، وذلك تماشيا مع المعايير ومدونات قواعد السلوك المعترف بها دوليا، يؤكد الصندوق، في عمله مع البلدان النامية، على نظم ملائمة لمتابعة النفقات العامة و المتعلقة بالحد من الفقر، كما يقدم الصندوق مشاوراته المنتظمة مع أعضائه، في مجال السياسات المتصلة بالحوكمة.[2]

وضع الصندوق مبادئ وقواعد للممارسة الجيدة الخاصة بشفافية سياسات الحكومة المالية والنقدية من خلال اصدار قانون السياسات المالية وقانون الممارسة الجيدة [3]:

قانون السياسات المالية: تؤكد مدونة هذا القانون على ضرورة توضيح مسؤولية الحكومة في اعدادها للميزانية وتنفيذها، وتوفير المعلومات حول مختلف النشاطات وجعلها في متناول المواطنين وفق معايير شفافة متفق عليها بين الطرفين.

تطرقت المدونة كذلك للأسس والوسائل التي تعتمدها الحكومة لتحقيق مختلف الاهداف المسطرة من قبيل (الدخل الفردي، الصحة والتعليم، زيادة النمو، تخفيض معدل التضخم...).

وهذا من خلال اربع عناصر اساسية:

[1] البنك الدولي، " تحسين نظام الحوكمة أساس النمو المنصف بالبلدان النامية"، مرجع سابق.

-

[2] منظمة الامم المتحدة، " القضايا العالمية: الحكم الراشد "، بتاريخ(2017/08/02)، على الرابط:
http: //www.un.org/ar/globalissues/governance/

[3] INGIMUNDUR FRIÐRIKSSON, "Code of Good Practices on Transparency in Monetary and Financial Policies", MONETARY BULLETIN 2000/3,p p 35,36 (12/06/2017)available at:
https://www.sedlabanki.is/lisalib/getfile.aspx?itemid=c060d1ce-1218-4b93-adb2-9408275e4caf

أ- حصر النشاطات والوظائف الحكومية ومختلف القطاعات التابعة لها وفصلها بشكل واضح عن النشاطات والقطاعات الاقتصادية، أي ان تكون المهام السياسية والإدارية في القطاع العام واضحة ومعلنة عنها، مع وجود قانون يوضح الإدارة المالية للقطاع العام.

ب- الافصاح عن المعلومات وسهولة الوصول اليها من قبل الافراد.

ج- اعداد الميزانيات بعناية وتنفيذها بدقة مع وجود تقارير بخصوصها.

د- توافق المعلومات المالية مع معايير جودة البيانات ومراقبتها من طرف هيئة مستقلة.

قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية:

شفافية السياسات المالية تقتضي توافر عنصرين:

التزام الحكومة بفعالية السياسات المالية والنقدية.

مبادئ الإدارة الجيدة والرشيدة من خلال مساءلة البنوك المركزية والنظام المصرفي والمالي، مع تمتعها بدرجة عالية من الاستقلالية.

اقترحت المؤسسات المانحة على الدول المقترضة، بإنشاء قواعد ومؤسسات شفافة لتصريف الشؤون العامة ومحاسبة المسؤولين، وصف البنك الدولي الحكم الرشيد على انه الحالة التي تكون فيها مؤسسات القطاع العام خاضعة للمساءلة وقادرة على تحقيق تنمية مستدامة، وفي سياق هذا التعريف وضع البنك الدولي أربعة عناصر أساسية لضمان فعالية الحكم الراشد، من خلال الاهتمام بالقطاع العام، المساءلة، الإطار القانوني، والشفافية وإتاحة المعلومات.[1]

يرى الصندوق ان الحكم الراشد مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب الضرورية للحكم من قبيل سياسته الاقتصادية واطاره التنظيمي ومدى التزامه بسيادة القانون ينطلق الصندوق من جملة من العناصر منها[2]:

أ-ممارسة الرقابة على الدول: في اطار مراجعة سنوية للسياسات الاقتصادية للبلدان الاعضاء من خلال ما يعرف باسم "مشاورات المادة الرابعة"، نسبة للمادة الرابعة من اتفاقية الصندوق التي تخول الصندوق من زيارة البلدان الاعضاء واعداد تقارير بشأن تلك البلدان.

[1] شعبان فرج، مرجع سابق، ص3.

[2] صندوق النقد الدولي،" الصندوق والحوكمة السليمة" ، صحيفة وقائع الالكترونية،(2017/06/02)،على الرابط: https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/The-IMF-and-Good-Governance

ب- برامج الاقراض: حيث يعمل الصندوق بعد تقديم طلب المساعدة المالية بان يطلب من الدولة المقترضة اعداد خطاب النوايا، يؤكد نية الدولة الالتزام بالشروط ورغبتها في اتباع ما يطلب منها.

يركز الصندوق على تحسين الحوكمة المالية والادارية من خلال الشروط الهيكلية التي تصاحب البرامج من قبيل تحسين مراقبة الانفاق من المالية العامة، نشر الحسابات المدققة للهيئات الحكومية، ترشيد إدارة الايرادات، وزيادة الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، نشر حسابات البنوك المركزية، تحسين انفاذ الرقابة المصرفية

ج-المساعدة الفنية: يرى الصندوق ان المساعدة الفنية تفيد في تحسين الحوكمة من خلال رفع قدرات البلد وتقديم تشريعات تساهم في الحد من الفساد.

يعمل الصندوق بالتنسيق الوثيق مع البنك الدولي في اطار عدة مبادرات:

- يطالب الصندوق الدول الاعضاء بتحسين المساءلة عن طريق زيادة الشفافية في اتاحة الوثائق وامكانية النفاذ اليها بسهولة.
- تقييم الدول بالتعاون مع البنك الدولي لمدى التزام الاعضاء بمعايير الشفافية الدولية التي تخص 12 مجالا في السياسة الاقتصادية في سياق "مبادرة المعايير والمواثيق".
- أعد الصندوق مواثيق مبادئ الشفافية في مجال السياسة المالية.
- إصدار المرشد إلى شفافية الموارد الخاص بالدول الغنية بالموارد بالإضافة إلى انشاء صندوق لتقديم المساعدة الفنية في مجال الموارد الطبيعية.
- يحث الصندوق البلدان الاعضاء للاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات. (-SDDS- Special Data Dessemination Standard)

(General Data Dessemination system -GDDS)

- يعمل الصندوق على تنقيذ برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية

(Puplic Expenditure and Financial Accountability – PEFA-)

للدول منخفضة الدخل لمساعدتها على قياس ادائها.

- إنشاء "صندوق استئماني موضعي " متعدد المانحين توجه موارده لبناء القدرات في مجال مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب.
- المساهمة في مبادرة استرداد الاصول المسروقة (-STAR- Stolen Assets Recovery)

– يدعم الصندوق سلامة الاشراف والرقابة الداخلية والتدقيق واليات اعداد التقارير والمالية العامة[1].

– اهتمام الصندوق بالشفافية المالية وشفافية المعلومات المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تكون بكثرة في الدول النامية، فيه نوع من انكشاف الدول النامية امام العالم بالإضافة إلى التدخل في إدارة تلك الموارد من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، في حين لم نرى ان الصندوق فتح تحقيق في عملية استنزاف تلك الثروات وتهريبها إلى الخارج وبيعها بأسعار خالية خاصة ما تعلق بالمعادن الثمينة والنادرة، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بحقوق الاجيال القادمة في حقها من الموارد الطبيعية.

– الشفافية بقدر ما تحمل من مزايا على المستوى الداخلي من اتاحة الفرصة للإطلاع على المعلومة وتصحيح مسار السياسة العامة حول القضايا ذات الشأن العام، إلا انها تحمل مخاطر على الاقتصاد والامن والسياسة للدولة، مما يجعلها عرضة لأطماع الشركات المنتمية لدول كبرى لاستنزاف ثرواتها وبالتالي المساس بحق الاجيال القادمة في حصتها من تلك الثروات والموارد.

رابعا: قيمة تعزيز حكم القانون

رصد البنك الدولي من خلال تقريره لسنة 2017 حول الحوكمة والقانون من خلال قياس ورصد جملة المواضع المتعلقة بالحكم الراشد نطرحها كالآتي[2]:

– تحسين نظم الحوكمة من خلال انتشار وتزايد اعداد الدساتير، بسبب تفكك الاتحاد السفياتي وانتهاء الحقبة الاستعمارية لكن يعيب عليها انه يتم استبدالها أو تعديلها بسرعة، أي ان متوسط عمرها هو 19 عام، ومتوسط عمرها في امريكا اللاتينية و اوربا الشرقية، لا يتجاوز 8 سنوات مما يرسخ فكرة النظم الديمقراطية الانتخابية، لكن سرعة الاستبدال والتعديل يعرضها إلى التلاعب بها واستغلالها لتكريس الاستبداد.

يرى البنك الدولي ان الانتخابات هي احدى الاليات الراسخة، والمتاحة للمواطنين لتعزيز المساءلة والاستجابة لمطالبهم ويخلص التقرير ان هناك تزيد في النظر إلى الانتخابات انها غير عادلة ونزاهتها اخذة في التراجع، بسبب استمرار تراجع متوسط نسبة المشاركة في الانتخابات عالميا.

كما يشير البنك الدولي في تقريره إلى تقلص حيز المجتمع المدني عالميا بسبب ان الحكومات في السنوات الآخيرة وضعت قيود قانونية لتقييد عمل وسائل الاعلام ومنضمات المجتمع المدني والحد من استقلاليتها عن الدولة.

[1] صندوق النقد الدولي، "الصندوق والحوكمة السليمة"، مرجع سابق.

[2] WORLD BANK GROUP,"GOVERNANCE AND THE LAW",world development report,2017,p p 83,91.

فالبنك الدولي يشير إلى ان الانظمة الديمقراطية القائمة على فكرة الانتخابات هي الانظمة التي تحترم القانون وتؤمن بالمشاركة مع مختلف الفواعل المجتمعية.

خامسا: المساعدة التقنية

يرى الصندوق ان برامج المساعدة التقنية تساهم في تحسين الجوانب الاقتصادية للحكم، تنطبق على مجالات خبرة الصندوق، بما في ذلك الميزانية، الإدارة والمراقبة، إدارة الضرائب والجمارك، قوانين وأنظمة البنك المركزي، قوانين ولوائح النقد الأجنبي، النظم الإحصائية والاقتصاد الكلي ونشر المعلومات.

التنبيه لجوانب الحكم السيئة التي تؤثر على تنفيذ وفعالية السياسات الاقتصادية وأنشطة القطاع الخاص وارتباطها بالخدمة المدنية الضعيفة وتدني الأجر، والتي يمكن أن تكون موجهة من خلال إصلاحات الخدمة المدنية التي تشمل أعادة هيكلة أو زيادة انتقائية في جداول الأجور وشفافية عملية الخصخصة.[1]

يدعو الصندوق موظفيه لتقديم المشورة بمزيد من الشفافية في تنفيذ سياسة الاقتصاد الكلي للمساعد في بناء القطاع الخاص، الذي يحتاج إلى ثقة واسعة في السياسات الحكومية توحيد جميع الحسابات الخارجة عن الميزانية في حدود الميزانية، النشر المبكر للميزانية والإبلاغ المبكر عن النتيجة في نهاية السنة المالية.

مشاركة صندوق النقد في كشف قضايا الفساد، من خلال الاعتماد على المعلومات التي تقدمها السلطات، وفي حالة عدم اتساق في الحسابات العامة والتقارير تشير إلى وجود مشكلة، يجب على الموظفين إثارة القضية مع السلطات. في سعيها لطلب المعلومات، قد يحتاج الموظفون إلى الاستعداد لمواجهة بعض التوتر في علاقة العمل مع البلد بما في ذلك الاستفادة من المعلومات من أطراف ثالثة، بمعنى ان الصندوق يستمر في تدقيق الحسابات والبيانات والمعلومات، من خلال نشر المراكز الإقليمية لتقاسم المعرفة التابعة لصندوق النقد الدولي البنك،حسب ما يوضحه الملحق (03):

ونظرا لطبيعة السرية للمعلومات التي تم الحصول عليها من قبل الموظفين من الدول الأعضاء تحتاج إلى التعامل مع استفسارات وبحث معمق من طرف موظفي الصندوق ونظرا للطبيعة الحساسة لقضايا الحسابات المالية، يلجأ الصندوق إلى التعاون مع الأطراف المتعددة الأخرى والمتمثلة في المؤسسات والجهات المانحة في معالجة الحوكمة الاقتصادية[2].

[1]INTERNATIONAL MONETARY FUND ,**Good governance the IMFs role** ,op.cit, p09.
[2]Ibid, p10.

من خلال ما سبق ذكره يبدو ان الصندوق يمارس ضغط كبير على الحكومات من اجل الحصول على المعلومات المالية الحساسة التي ربما تتهرب الدولة في الافصاح عنها لأسباب قد تكون ضمن الامن والميزانيات العسكرية والتي قد تؤدي إلى انكشاف الدولة.

كان يجب ان يتم تزويد الدولة بأحسن الطرق للتسيير والإدارة الجيدة، لا ان يتم ملاحقة الدولة والتدقيق في حساباتها، لان الاجبار يجعل من الامتثال للحكم الراشد المفروض من الصندوق والبنك مرهون بسداد القرض.

سادسا: قيمة المساواة بين الجنسين

يعتبر كل من صندوق النقد والبنك الدولي، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عاملين محوريين، في خطة التنمية لأن تحقيق المساواة بين الجنسين من الناحية الاقتصادية يساعد على النهوض بأهداف التنمية، بما في ذلك التعليم والتغذية والحد من وفيات الأطفال، وذلك بتحسين منظور المساواة بين الجنسين والجهود المبذولة لتحقيق الاهداف المنشودة ، من خلال قيادة قوية، وخبرة فنية، وتمويل كاف[1].

ولتحرير الإمكانات الكاملة للقوة العاملة النسائية، يتعين على صانعي السياسات اتباع مجموعة متكاملة من السياسات لتشجيع ودعم توظيف الإناث من خلال:[2]

– إعداد ميزانيات تراعي بعد المساواة بين الجنسين: دمج الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس في الميزانية الوطنية[3].

– تعزيز حقوق الملكية والميراث وزيادة إتاحة الموارد الإنتاجية الأخرى للمرأة والقضاء على الفجوة بين الجنسين.

– يدعو الصندوق إلى تقليص الفجوة بين الجنسين في التعليم وفي نسبة مشاركة المرأة في العمل الى جانب الرجل، لتحقيق زيادة كبيرة في نصيب الفرد من الدخل.

– تحسين البيانات حسب نوع الجنس، ضمن دعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز فرص النساء في الإسهام في التنمية الاجتماعية.

---

[1] كاترين إيلبورغ وأخرون، **المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين**، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، 2013، ص33.

[2] أسيا بلخير، مرجع سابق، ص32.

[3] كاترين إيلبورغ وأخرون، مرجع سابق، ص29.

– التعاون مع منظمات أخرى مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالمساعدة في وضع بيانات تعزز الفرص الاقتصادية للمرأة.[1]

يشير البنك في نفس التقرير إلى انتشار المعايير المتعلقة بالحقوق "ثورة الحقوق "، مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان وظهور الجيل الاول والثاني والثالث من الحقوق بالإضافة إلى ظهور حصص للجنسين في البرلمانات، في يعرف " نظام الكوته للنساء" اشار البنك ان فريق عمله رصد 26 بلد حققت الحصص في حين لم يقم 48 بلد بذلك إلى غاية 2016.

– يرى البنك ان المرأة تقضى وقت اطول في اعمال الرعاية المنزلية والتنظيف ورعاية الاسرة كالأطفال والمسنين، وهذا يشكل عبئا على وقت المرأة وقد يقيد قدرتها على المشاركة في قوة العمل [2]

– معدل مشاركة النساء في سوق العمل لا يتجاوز ثلث مشاركة الرجال وتساعد السياسات التي تشجع المرأة على العمل، مثل ساعات العمل المرنة وخدمات رعاية الطفل، على إدخال أعداد أكبر من النساء في سوق العمل الرسمية وتعزيز الإنتاجية والنمو.

– مشاركة المرأة في الوصول إلى الخدمات المالية، أقل منها في حالة الرجل، وهو أمر ينطبق بوجه خاص على الأسواق الصاعدة والنامية، حيث درجة الشمول المالي بالنسبة للمرأة أقل من الرجل بحوالي 14% (انظر الشكل (06)).

الشكل (06): درجات الشمول المالي

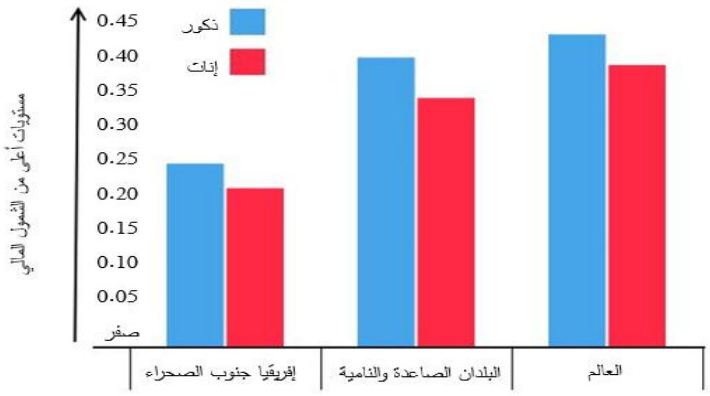

المصدر: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/03/07/blog-ending-harassment-helps-the-economy

[1] كاترين إيلبورغ وآخرون، مرجع سابق، ص23.

[2] البنك الدولي، **اطلس اهداف التنمية المستدامة من مؤشرات التنمية العالمية لسنة 2018**، ص20.

يرى الصندوق ان تشجيع المساواة في الفرص يساعد على الحصول على الخدمات المالية تعني قيام النساء بمزيد من النشاط الاقتصادي، بما في ذلك عملهن كرائدات أعمال، مما يعني بدوره زيادة معدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية، ومزيدا من المساواة في توزيع الدخل، وزيادة في أرباح الأعمال، ودرجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي.

فالبنك الدولي يطرح الوضع الصعب الذي تعيشه المرأة في العمل، من خلال قاعدة بيانات مفصلة وتقارير متعددة تشير إلى الآتي[1]:

– في عام 2017، قرابة 290 مليون امرأة بالغة لم تكن تتمتع بالحماية القانونية من التحرش الجنسي، وأكثر من 360 مليون امرأة لم تكن محمية من التحرش في مكان العمل.

– الثغرات القانونية تمتد إلى المنزل، حوالي ربع البلدان لا توفر الحماية من العنف الأسري.

– الافتقار إلى الحماية القانونية يؤثر على الفتيات في سن مبكرة، في بعض البلدان، تختلف السن القانونية لزواج المرأة عن الرجل، وحوالي 100 مليون فتاة لا تتوافر لهن الحماية القانونية الكافية من الزواج في الطفولة.

قام البنك بدراسة قضايا المساواة بين الجنسين في حوالي سدس الدول الأعضاء البالغ عددها 189 دولة وتقديم المشورة بشأنها.

– نشر دراسة عن نيجيريا توضح أن تخفيض عدم المساواة بين الجنسين يمكن أن يرفع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمتوسط 1.25 نقطة مئوية سنويا. وطرح مجموعة من الإجراءات، مثل تعزيز وإنفاذ الحقوق القانونية، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية والصحة والتعليم، ووضع سياسات تساعد في الحد من العنف ضد المرأة.

– يرى البنك إن الحديث عن المساواة بين الجنسين في يوم المرأة العالمي لا يكفي، بل ينبغي أن مواصل العمل لمعالجة هذه القضية وإبقائها في صدارة جدول أعمال السياسات طوال ايام السنة.

[1] كريستين لاغارد، كورين ديليشا، مونيك نيوفياك، " القضاء على التحرش يساعد الاقتصاد أيضا "، مدونات صندوق النقد ،بتاريخ (2018/04/20) على الرابط: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/03/07/blog-ending-harassment-helps-the-economy

– يرى البنك انه لابد من تغيير السياسات والتصورات الجامدة، للأدوار الاجتماعية لأحداث مستقبل تنموي من خلال مساهمات الجنسين، وينبغي أن تكون المساواة في فرص الحصول على التمويل والتدريب والتكنولوجيا، هي ركيزة تمكين المرأة والسماح لها بالمنافسة على قدم المساواة مع الرجل.

– ينظر الصندوق أن تأخر عمل المرأة سبب ترجع النمو الاقتصادي، يرى بضرورة المساوة بين الجنسين في مجال العمل، رغم عدم وجود أعداد هائلة من البطالة في صفوف الرجال، فالمشكلة ليست في عمل المرأة، بقدر ما هي في قلة مناصب العمل المنتجة للثروة، فعمل المرأة هو قفز عن المشكلة الأساسية وهي توفير مناصب الشغل بالأساس.

– يرى الصندوق ان المساواة بين الجنسين ضرورية لتحقيق تنمية باعتبار المرأة يجب ان تحصل على نفس الحقوق والواجبات التي يحصل عليها الرجل، لكن لا يلتفت الصندوق إلى عدم المساواة الموجودة بين الدول، بل على العكس ينظر إلى ذلك من قبيل تقسيم العمل، أي ان يبقى جزء كبير من الدول النامية كمصدر للمواد الاولية وسوق لاستقبال السلع من العالم الاول وفقط.

ينظر الصندوق والبنك ان اعمال المرأة في البيت هي اعمال غير ذي جدوى اقتصادية، فالمكان الطبيعي للمراة هو المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي على قدم المساواة مع الرجل[1]، في حين لا يلتفت إلى رعاية الاسرة وتوفير الرعاية الاسرية التي تجلب راحة الاسرة والطفل، تعتبر هذا النوع من السياسات يشكل تهديد للأسرة التي يجب ان يخرج الجميع من البيت لدعم النمو الاقتصاد على حساب الراحة الاسرية.

العدل يجب ان يكون قيمة من قيم الحكم الراشد، بعكس المساواة التي يمكن ان تكون هي ايضا قيمة من قيم الحكم الراشد في اطر ضيقة بينما العدل يشكل قيمة شاملة، لنضرب مثلا عندما نعطي لكل افراد المجتمع نفس النظرات لمشاهدة شيء ما لا اعتقد انها ستناسب الجميع بمنظور المساواة، بينما بمنظور العدل ان تعطي لكل فرد ما يناسبه من نظرات حتى يتمكن الجميع من المشاهدة.

تعتبر مسالة المساواة بالنسبة للصندوق والبنك، من ضمن القيم الليبرالية التي تحمل قيم التحرر والتي يحاول الصندوق والبنك سحبها على النمو الاقتصادية، وكأن الدول النامية أو غيرها تعيش فائض في الوظائف، مقارنة بالأفراد وتنتظر فقط التحاق النساء بالركب الاقتصادي لتحقيق التنمية، وهذا هروب من مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول النامية بشكل كبير.

[1] كريستين لاغارد، كورين ديليشا، مونيك نيوفياك، مرجع سابق.

– لا يتكلم الصندوق والبنك عن المساواة بين عالم الشمال وعالم الجنوب، بل ينظر إلى ذلك من قبيل تقسيم العمل القائم على ان يتخصص الشمال بالسلع والتكنولوجيا والجنوب بالمواد الاولية.

سابعا: تعزيز قيمة النفاذ للمعلومة

يقوم الصندوق بإصدار نشرات تحمل معلومات لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي طويل الأجل مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.[1]

و يكون ذلك ضمن اصلاحات هيكلية و تقييم دوري للسياسات من خلال مايلي:

– إصلاح الإدارة:

يشترط الصندوق ، الالتزام بالتدبير والتوجيهات لتقديم القروض، ويؤدي الاخلال بتلك الشروط إلى تعليق أو تأخيره بسبب سوء الإدارة، إذا كان هناك اعتقاد بأنه يمكن أن يكون له آثار كبيرة على الاقتصاد الكلي تهدد تنفيذ البرنامج.

ضرورة ان تكون الاصلاحات في معالجة قضية الحوكمة مسبقا، لاستئناف دعم صندوق النقد الدولي، وإذا لزم الأمر، يمكن أن تكون بعض التدابير الأساسية مقاييس هيكلية أو معايير الأداء.

وتشمل بعض التدابير استرجاع الإيرادات الضائعة والتغييرات في الضرائب أو إدارة الجمارك. يحتاج الموظفون إلى تقييم ما إذا كانت الإجراءات التي اعتمدتها السلطات في ممارسة الحكم كافية[2].

الاستجابة لتغييرات في الإدارة في الأماكن العامة والمؤسسات، وحسب الاقتضاء، تمكين الأفراد من المشاركة في عمليات إزالة الفساد، والجهود المبذولة لاسترداد الأموال الحكومية التي تم اختلاسها.

[1] صندوق النقد الدولي، " صندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2007 مع المملكة العربية السعودية"، نشرة معلومات معممة رقم 131/07، بتاريخ(2017/10/03) 2007 على الرابط:

https: //www.imf.org/external/arabic/np/sec/pn/2007/pn07131a.pdf

[2] IMF,**Good governance the IMFs role**,op.cit ,p08

- التقييم السنوي للسياسات الاقتصادية: [1]

تجرى عملية مشاورات في اطار المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء على مدى عدة أشهر، وتبدأ بمراجعة داخلية لأهم قضايا السياسات وأولويات الرقابة على مستوى إدارات الصندوق ومع الإدارة العليا، بموجب وثيقة تعرف باسم مذكرة السياسات. وتتناول هذه المذكرة التوجهات والتوصيات الرئيسية للسياسة الاقتصادية، التي ستناقش مع حكومة البلد العضو.

وتتم مراجعة مذكرة السياسات مع جميع إدارات صندوق النقد الدولي، من أجل بناء توافق في الآراء بشأن البلد المعني قبل إجراء المشاورات، وتسفر هذه المراجعة عن عقد اجتماع للتشاور بشأن السياسات، ترسل بعده مذكرة السياسات إلى الإدارة العليا للصندوق للموافقة

عليها. وبعد الموافقة على مذكرة السياسات، يتنقل الفريق إلى البلد لعقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة.

وبعد عودة الفريق إلى مقر الصندوق، يقوم الخبراء بإعداد تقرير يخضع مرة أخرى لمراجعة الإدارات، قبل أن ينظر فيه المجلس التنفيذي للصندوق.

من خلال متابعة الصندوق للدول الاعضاء بمقتضى المادة الرابعة من الاتفاقية المنشأة للصندوق يعمل الصندوق على جمع المعلومات، وتقديم التقارير، بشكل دوري مما يجعل العلاقة مع الحكومات تعرف في بعض الاحيان توتر، مما يضطر الصندوق إلى بحث على بدائل اخرى لجمع المعلومات عن طريق الاستعانة بمؤسسات مالية مانحة، مما يجعل مسالة الحكم الراشد فيه نوع من الاجبار، وتراه الحكومات تدخل في الشؤون الداخلية وافشاء اسرار هامة، خاصة ما تعلق منها ببعض المخصصات المالية للجيش مثلا.

[1] صندوق النقد الدولي، " تشجيع النمو الاحتوائي"، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2017 "، ص33.

المبحث الرابع: الحكم الراشد، الاهداف والقياس

هناك قضايا لا تكاد تنفك عن الحكم الراشد، لاتصالها المباشر من قبيل مكافحة الفقر والتنمية ومكافحة الفساد، وهي مقاصد وغايات للحكم الراشد، لأنه لا يمكن تصور وجود فقر مدقع وسط تنمية مستدامة وفساد مستشري وسط حكم راشد، فالحكم الراشد هو وسيلة لأهداف تنموية والحكم الراشد الذي لا يحقق تلك الأهداف، ينفي عنه صفة الرشد والجودة.

أولا: الاهداف والغايات

1-قضية التنمية:

قام البنك الدولي في سنة 1988 بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، بهدف تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر على التوجه إلى البلدان النامية لمساعدة على النمو الاقتصادي وتخفيض عدد الفقراء وتحسين حياة الناس، بالإضافة الى مساعدة الدول الأعضاء في ايجاد مناخ استثماري عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية وتقديم نصائح وخدمات استشارية لمساعدتها في تهيئة بيئة الاستثمار، وقاعدة بيانات

لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الى جانب إزالة العقبات في كل من الدول المتقدمة والدول النامية التي تعوق تدفق الاستثمارات[1].

يرى البنك الدولي أن رسالته تتمثل في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، في ثلاثة مجالات ذات أولوية: تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وزيادة الاستثمار – بقدر أكبر من الفاعلية – في البشر، وبناء القدرة على مواجهة أوضاع الهشاشة والصدمات والمخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي.

ضمن خطط تنموية في جميع قطاعات التنمية لكي تقوم البلدان بالاستثمارات و مساعدة الناس على الخروج من الفقر.[2]

من الطرق الممكنة لتخفيض العجز تعبئة مزيد من الإيرادات من خلال توسيع القاعدة الضريبية. تخفيض الإعفاءات ومكافحة التهرب الضريبي وتطبيق ضرائب أكثر تصاعدية على الدخل الشخصي، بالإضافة إلى تقليص فاتورة الأجور الباهظة في القطاع العام.

[1] بيوض محمد وعبيدات ياسين، " تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل – دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء–"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية، 08–09 ديسمبر 2014، ص210

[2] البنك الدولي، "مساندة البلدان المتعاملة مع البنك في المجالات ذات الأولوية"، بتاريخ (2018/12/21)،على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/supporting-clients

يرى الصندوق أن تضييق الفارق بين أجور القطاعين العام والخاص تساهم في دخول 27 مليون شابا سوق العمل في الخمس السنوات القادمة، علما بأن كثيرا من الشباب المؤهلين يفضلون البقاء دون عمل لفترات طويلة في انتظار توفر وظائف أفضل في القطاع العام[1].

تشجيع نشاط القطاع الخاص، من خلال تطوير أسواق رأس المال حتى يسهل على الشركات الحصول على التمويل اللازم لدعم المشاريع.

يشارك الصندوق والبنك معا، لتنفيذ جدول أعمال التنمية لعام 2030، بوضع مبادرات جديدة، لعمليات إقراض البنك الدولي التي تركز على التنمية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والاشتمال المالي، و في هذا الاطار قال **شون لاون** نائب مدير إدارة الاستراتجيات والسياسات والمراجعة بالصندوق إن "الصندوق، بعضويته العالمية ومهمته المتمثلة في تعزيز النمو والاستقرار الاقتصاديين، يمكنه المساهمة في جدول أعمال التنمية".[2]

شارك الصندوق والبنك في الجهد العالمي لدعم جدول أعمال التنمية، من خلال الالتزام بإطلاق مبادرات جديدة، ضمن نطاق اختصاص كل منهما، لدعم البلدان الأعضاء لتحقيق أهدافها للتنمية المستدامة. وتتعاون المؤسستان من أجل تقديم مساعدة لبلدانهما الأعضاء يشمل تقوية النظم الضريبية في البلدان النامية، ودعم ميثاق مجموعة العشرين مع إفريقيا – بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي – لتشجيع الاستثمار الخاص في إفريقيا[3]، يلاحظ أنه رغم ما ينشر عن الصندوق و البنك الدوليين حول التنمية، الا أن التنمية ما تزال بعيدة عن الكثير من الاقطار النامية .

2-قضية الحد من الفقر:

بدأ الصندوق والبنك الدولي في عام 1999، إعداد تقارير استراتيجية الحد من الفقر لتخفيف مديونية البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة هيبيك (HIPC). للإقراض الميسر التي يدعمها الصندوق والبنك الدولي، فقد اعتمد الصندوق والبنك الدولي معا في تخفيف اعباء الديون الخارجية، التي تثقل كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك من خلال المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون(HIPC) والمبادرة متعددة الأطراف، لتخفيف اعباء الديون (MDRI) وتعمل المؤسستان على مساعدة البلدان

[1] جهاد أزعور،" وقت التحرك العملي"، مرجع سابق.

[2] صندوق النقد الدولي، " أهداف التنمية المستدامة تمويل التنمية: دور الصندوق في جدول أعمال ما بعد عام 2015"، نشرة الصندوق الإلكترونية 8 يوليو 2015، ص3.

[3] صندوق النقد الدولي، "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، صحيفة وقائع الالكترونية، بتاريخ(2018/10/12)على الرابط:https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/07/27/15/31/IMF-World-Bank

منخفضة الدخل، على تحقيق اهدافها الإنمائية للحد من مشكلات المديونية في المستقبل، ويشترك خبراء الصندوق والبنك في إعداد التحليلات المعنية بمدى استمرارية تحمل الديون (DSF).

قام البنك الدولي بقياس خطوط الفقر في جميع أنحاء العالم باستخدام الخطوط المرجعية المحددة عند 1.25 دولار و 2 دولار في اليوم ، و هذا لمعرفة حجم الفقر في الدول و قياس مدى زيادته او نقصانه، ضمن مجال[1]

اعتمد المجلس التنفيذي للصندوق في السنة المالية 2008 أربعة اتفاقات بموجب "التسهيل والحد من الفقر" لكل من غينيا وليبريا ونيكاراغوا وتوغو، بلغ مجموع الالتزامات 424.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[2]

تعمل المؤسسة الدولية للتنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي، بتقديم قروضا ومنح بدون فائدة أو منخفضة الفائدة إلى أفقر 77 بلدا في العالم، 19.5 مليار دولار في السنة المالية 2017. وتعكس الزيادة في ارتباطات المؤسسة قوة الطلب على التمويل، فضلا عن جهود المؤسسة الرامية إلى رفع الموارد التمويلية وتوسيع خيارات التمويل للبلدان المقترضة.[3]

رغم ما ذكر من جهود الا أن الدراسات الحالية تشير إلى أن 17٪ من سكان العالم يعيشون تحت وطأة الفقر والجوع والمرض ونقص وسائل العيش، كانت هناك حاجة إلى أقل من واحد في المائة مما ينفقه العالم كل عام على الأسلحة لإدخال كل طفل في المدرسة عام 2000 ، ومع ذلك لم يحدث. يعيش مليار طفل في فقر ، ويعيش 640 مليون شخص بدون مأوى مناسب ، و 400 مليون منهم لا يحصلون على المياه المأمونة ، و 270 مليونًا لا يحصلون على الخدمات الصحية ، ومات 10.6 مليون في عام 2003 قبل أن يصلوا عمر 5 سنوات، كل مؤشرات الفقر هذه تدل ان الجهود المبذولة غير كافية [4]

لأسباب تتعلق ببعض السياسات المصممة في بلدان العالم الثالث غير مستدامة و تفاقم الفقر بدلا من حله ببساطة لأن مثل هذه السياسات لا تتفق مع ما يحتاج الفقراء إلى الهروب من مصيدة الفقر. هذا يخلق عدم فعالية وعدم كفاءة مثل هذه السياسات وفي النهاية عمقت الفقر أكثر.[5]

---

[1] Solomon Mwije**, CORRUPTION AND POOR GOVERNANCE ,The Major Causes of Poverty in Many Third World Countries** Uganda Christian University, mukono,2013,P2.

[2] صندوق النقد الدولي،" إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع "، مرجع سابق، ص 43.

[3] البنك الدولي ، "مجموعة البنك الدولي تساند البلدان النامية بنحو 59 مليار دولار في السنة المالية 2017"،بتاريخ(2017/10/15)،على الرابط:-https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/07/18/nearly-59-billion-in-world-bank-group-support-to-developing-countries-in-fiscal-year-2017

[4] Solomon Mwije**,** op.cit,P2.

[5] Solomon Mwije**,** op.cit,P12

3- قضية مكافحة الفساد:

يعتبر تعزيز مشاركة الصندوق في جهود محاربة الفساد، من خلال تشجيع الحوكمة الرشيدة في مجالات أساسية مثل الإدارة المالية العامة، والرقابة على القطاع المالي، ومكافحة غسيل الأموال.

تقول **كريستيان لاغارد**[1] مديرة صندوق النقد الدولي، من خلال دراسة تجريبية "ان ارتفاع مستوى الفساد مرتبط بانخفاض في النمو والاستثمارات والاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات الضريبية، فنجد أن تراجُع مراتب البلدان من المُئين الخمسين إلى المُئين الخامس والعشرين على أحد مؤشرات الفساد أو الحوكمة يرتبط بهبوطٍ قدره نصف نقطة مئوية أو أكثر في نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي للفرد، وانخفاض يتراوح بين 1.5% و2% في نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي. وتخلص الدراسة إلى أن الفساد والحوكمة الضعيفة يرتبطان بارتفاع عدم المساواة وانخفاض النمو الاحتوائي"[2]

يرى الصندوق ان الفساد يضعف قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب، ويشوه الإنفاق بإبعاده عن الاستثمارات ذات القيمة في مجالات مثل الصحة والتعليم والطاقة المتجددة وتوجيهه نحو المشروعات المهدرة للموارد التي تحقق مكاسب قصيرة الأجل.

الفساد بمثابة ضريبة على الاستثمار، نظرا لعدم اليقين بشأن ما يُطلب من رشاوى. والفساد يؤدي بالشباب إلى عدم الاستثمار في مهاراتهم وتعليمهم والفساد يضر بالفقراء، ويعوق الفرصة الاقتصادية والحركية الاجتماعية، ويقوض الثقة في المؤسسات، ويتسبب في تفكيك النسيج الاجتماعي. والفساد عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وحتى تصبح استراتيجيات مكافحة الفساد فعالة، يجب ان تتجاوز مجرد إلقاء الفاسدين في السجون، إذ أنها تتطلب إصلاحات تنظيمية ومؤسسية، أوسع نطاقاً. فالمؤسسات القوية والشفافة والمسؤولة هي أكثر من ضرورة.

يعمل الصندوق على اعادة النظر في مجموعة واسعة من المؤشرات – جودة مؤسسات الميزانية التي تُستخدم في فرض الضرائب والإنفاق وسلامة الرقابة على القطاع المالي، ونزاهة البنوك المركزية،

---

[1] كريستين لاغارد تشغل منصب مدير عام صندوق النقد الدولي ،و أعيد تعيينها في يوليو 2016 لمدة ثانية. وهي فرنسية الجنسية وسبق لها العمل وزيرا لمالية فرنسا اعتبارا من يونيو 2007 إلى يوليو 2011، وتتمتع السيدة لاغارد بخبرة عملية واسعة وتاريخ مهني بارز كمحام في الشؤون العمالية ومكافحة الاحتكار، 1999، والسيدة لاغارد حاصلة على درجات علمية من معهد العلوم السياسية في جامعة باريس .

[2] كريستين لاغارد،" تسليط الضوء على مخابئ الفساد و الحوكمة الضعيفة "، مدونة صندوق النقد الدولي،بتاريخ (2018/07/06)،على الرابط:-https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/04/22/blog-shining-a-bright-light-into-the-dark-corners-of-weak-governance-and-corruption

وشفافية تنظيم السوق وحياديته– والوضوح للجوانب التي تنطوي عليها سيادة القانون وتتطلبها سلامة الاقتصاد، وخاصة إنفاذ العقود، وملاءمة الأطر الموضوعة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مع اجراء تقييم مباشراً لمدى حدة الفساد.

يقول الصندوق انه يعمل على مكافح الفساد، بتشجيع البلدان الأعضاء على التطوع بطلب تقييم أطرها القانونية والمؤسسية من جانب الصندوق – لمعرفة ما إذا كانت تجرم الرشوة الأجنبية وتلاحقها قضائياً وما إذا كانت لديها الآليات اللازمة لوقف ممارسات غسل الأموال وإخفائها [1]

يعمل الصندوق على تشجيع الحوكمة الرشيدة، في مجالات أساسية مثل الإدارة المالية العامة، والرقابة على القطاع المالي، ومكافحة غسل الأموال، من خلال وجود االمؤسسات القوية والشفافة والمسؤولة عن استمرارية العمل دون فساد.

يشير الصندوق إلى ان سياسة الحوكمة التي يتبعها منذ عام 1997، سياسة جيدة بشأن صحة المبادئ التي تقوم على معالجة قضايا الحوكمة والفساد حين تؤثر على الاقتصاد الكلي، والدعوة للعمل مع المؤسسات الشريكة (وخاصة البنك الدولي) في مجالات خبرتها.

التقييم والنقاش لقضايا الحوكمة والفساد. وتنمية ومساعد البلدان الأعضاء على تقوية ما لديها من أطر تنظيمية ومؤسسات.

يقول الصندوق ان هدفنا هنا هو أن نتوخى الصراحة والدقة والشفافية والتجرد. وهذا بدوره يمنحنا مصداقية أكبر ويتيح لنا أداء مهمتنا بشكل أفضل[2].

4–قضية حقوق الانسان:

في عام 2006، أوضح المستشار العام روبرتو دانيو وجهة نظر البنك بشأن حقوق الإنسان بالقول إن حقوق الإنسان "في صميم مبادئ البنك الدولي. وفي الرأي القانوني بشأن حقوق الإنسان وعمل البنك الدولي، في قضايا حقوق الإنسان لها آثار اقتصادية، يمكن للبنك أن يأخذ اعتبارات حقوق الإنسان في ثلاث حالات:

– إذا طلب البلد المقترض من البنك أن يفعل ذلك.

– إذا كان لانتهاكات حقوق الإنسان أثر اقتصادي.

[1] كريستين لاغارد، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

– إذا كان انتهاك حقوق الإنسان سيؤدي إلى خرق الالتزامات الدولية المتعلقة بالبنك، بموجب قرارات ملزمة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[1]

يبدوا من خلال ما سبق ان موضوع حقوق الانسان، لا يشغل حيزا كبير في اجندة البنك أو الصندوق، رغم ان الحقوق الاقتصادية تدخل ضمن حقوق الانسان، خاصة ما تعلق منها بالحق في الغذاء والماء والدواء، والتعليم والصحة وكلها تعتبر من ضروريات الحياة للإنسان التي تحتاج الى اهتمام ومراعاة ضمن رسم السياسيات والبرامج، لكن بالنسبة للبنك والصندوق كثيرا ما يهملوا الابعاد الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان، ويقتصر اهتمامهما في حقوق الانسان على بعض الجزئيات ذات الطابع الاقتصادي التي من المحتمل ان تؤثر على صيرورة القطاع الخاص، حيث لم يتم تسجيل أي تدخل للبنك أو الصندوق ضد الشركات المتعددة الجنسيات التي جلت في معظم الدول النامية تلوث البيئة أو قطع الغابات التي كانت مصدر رزق المواطنين في افريقيا.

ثانيا: قياس وتكميم الحكم الراشد

وضع البنك الدولي مؤشرات لقياس الحكم الراشد والانتقال به من الاطار الكيفي إلى الاطار الكمي من خلال وضع مقاييس على النحو التالي:

هذه المؤشرات تعتبر بمثابة معايير لقياس الحكم الراشد داخل الدولة، وقد وضع البنك الدولي 22 مؤشرا لقياس الحكم الراشد.

12 منها يخص المساءلة و10 يخص جودة الإدارة، يتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم (من 0 الى100 درجة) لترتيب الدول حسب درجة صلاح الحكم.

مؤشر المساءلة يخص أربع مجالات:

(1– درجة انفتاح المؤسسات السياسية، 2– درجة المشاركة السياسية ونوعيتها، 3– درجة الشفافية ومدى تمتع الحكومة بالشرعية، 4– درجة المساءلة السياسية والتي تضم الحقوق السياسية وحريات الأفراد).

مؤشر جودة الإدارة: فيشمل:

(درجة الفساد، نوعية الإدارة، حقوق الملكية، احترام وتطبيق القانون، الإدارة المالية).

اطلق قسم البحوث في البنك الدولي في نهاية 1990، برنامجًا بحثيًا طويل المدى على مؤشرات الحكم، واوكل العملية البحثية إلى خبراء في الاقتصاد وفي مقدمتهم دانيال كوفمان آرت كراي وماسيمو ماستروزي، بمساعدة بابلو زويدو لوباتون.

[1] Nicole Maldonado, op.cit, p4

(Daniel Kaufmann, Aart Kraay et Massimo Mastruzzi, avec l'aide de Pablo Zoido-Lobaton)

تغطي المؤشرات اكثر من مئتي بلد بالاستناد إلى 350 متغير بهدف قياس جودة الحكم، وتقيس هذه المؤشرات ستة ابعاد رئيسية تتعلق بالمؤسسات وإدارة الحكم ودراسة الابعاد السياسية والاقتصادية والمؤسساتية. [1]

قدم البنك الدولي من خلال تطبيقات كوفمان وزملائه في البنك الدولي، طرق قياس للحكم الرشيد على مستوى دول العالم (Worldwide Governance Index)، ضمن مؤشرات على النحو الآتي. [2]:

1- مؤشر المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability):

يقيس مؤشر المشاركة والمساءلة مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام.

وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار، وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، مع ضمان حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يكون جميع المسئولين وصانعي القرار خاضعين للمحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

2- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence):

يقيس مدى قدرة مواطني دولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ووسائط الإعلام الحرة.[3]

كما يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب، أو استخدام العنف، كما تعني إستقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة. كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المُعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها.

---

[1] المنظمة العربية لمكافحة الفساد، **المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للاصلاح السياسي والاقتصادي في الاقطار العربية**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم –ناشرون، 2006، ص ص157، 158.

[2] Kaufmann D, Kraay. A, &Mastruzzi," The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues", (World Bank Policy Research Working Paper No. 5430). Washington، DC: The World Bank.p 11

[3] M.A. Thomas "What Do the Worldwide Governance Indicators Measure?" The Johns Hopkins University, USA European Journal of Development Research, 2009,p33.

3- مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness): يقيس هذا المؤشر جودة الخدمات العامة، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة.

أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية.

4- مؤشر جودة التشريع (Regulatory Quality): وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الافراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن ارساء قواعد العدالة بين افراد المجتمع. وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة كمايعبر عن مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح تنظميه فعالة من شانها دعم القطاع الخاص[1].

5- مؤشر حكم القانون (Rule of Law):

يقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، ومدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة والمحاكم، يعني أن الجميع، مسؤولين ومواطنين، يخضعون للقانون ، في أطار نصوص قانونية وضمان حق التقاضي, واستقلال القضاء، و تطبيق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة دون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تكون متفقة مع معايير حقوق الإنسان.

6- مؤشر مراقبة الفساد ومحاربته (Control of Corruption):

يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تقوض المكاسب الشخصية، وتحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم، بالإضافة الى عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم.

يؤكد البنك الدولي في تقاريره على المشاركة وإعادة إصدار الحسابات، الاستقرار المؤسسي، كفاءة المديرين العامين، جودة التنظيم، إنفاذ ومكافحة الفساد.[2]

[1] M.A. Thomas ,op.cit,p33.
[2] Daddi-addoun Nacer . Oudai Moussa, "ANALYSE DES PRINCIPAUX INDICATEURS DE GOUVERNANCE FINANCIERE DES PAYS DU MAGHREB ", La Revue des Sciences Commerciales Volume 15, Numéro 1, P168.

قدمت مؤشرات كوفمان وزملائه خطوة مهمة لقياس الحكم الراشد، من خلال تغطية واسعة لمجال الحوكمة، وهي متاحة لـ 209 دولة، وهي تسمح بإجراء تقييمات لمجالات الحكم

لكن تم توجيه نقد لمؤشرات كوفمان وزملائه، بسبب عيوب تعاني منها المؤشرات الإجمالية باعتبارها واسعة للغاية، من حيث تغطية مسالة الحكم.

لا تزال هناك هوامش خطأ كبيرة، خاصة بالنسبة للبلدان النامية، التي يوجد بها مصادر بيانات شحيحة، البيانات المحددة المستخدمة في المجموعات، غالباً ما تعاني من اختلافات مثل(أخذ العينات، الأسئلة، الأسلوب والإدارة)، مما يجعل المقارنات عبر البلدان غير دقيقة، إشكالية بعض المصادر غير متاحة للجمهور، ينظر البعض على أنها أقل صرامة من غيرها. يعطي نهج التجميع وزناً لمؤشرات معينة، حيث انتقد كل من أرندت وعمان (Arndt and Oman)، مؤشرات كوفمان واستخدامها. القضايا الرئيسية ذات الصلة لمناقشة سياسة المعونة هي:

أ- وقوع الجهات المانحة بالاعتماد على بعض النقاط الغامضة في بناء مؤشرات ذات قيمة حقيقية بسبب القياس نظراً لأن هامش الخطأ ذو قيمة معتبرة، وهناك احتمال بأن البلدان مستبعدة بشكل غير عادل.

ب- قد تتأثر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية بالنتائج (مثل أداء نمو البلد).

ت- يجب على المستخدمين عدم إنشاء مؤشر إجمالي واحد استنادًا إلى الأبعاد الستة المحددة بواسطة تلخيص أبعاد مختلفة جدا للحكم (مثل الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي) يمكن أن يؤدي إلى نتائج لا معنى لها.

لا تزال المؤشرات المستندة إلى تقييمات الخبراء تعاني إشكالية لأسباب منهجية، بالتركيز على مجموعة ضيقة من القضايا ويمكن أن يكون له انحياز أيديولوجي (مثل مؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة ارتيج)[1].

يساهم البنك الدولي في عملية تكميم الحكم الراشد، الا انه يلاحظ ان تصنيف البلدان في ضوء هذه المؤشرات قد عرف انتقادات كبيرة نتيجة اخطاء وتحيز في ترتيب الدول

لكن يمكن القول ان عملية القياس تعتبر انجاز مهم، يمكن للدول الاستفادة منه لتحسين اوضاع الحكم في حال كانت المعطيات صحيحة أو تصحيحها والرد على البنك في حال كان التصنيف مجحف أو غير حقيقي، لكنها تبقى مهمة رغم ما تحمله عملية القياس من اخطاء، يمكن ان يشكل للدول حافز لقياس مدى التقدم الدول على سلم الحكم الراشد.

[1] Julius Court and Verena Fritz with E. Gyimah-Boadi, **Good Governance، Aid Modalities and Poverty Reduction: Linkages to the Millennium Development Goals and Implications for Irish Aid Research project Working Paper 5 Measuring Governance: What Guidance for Aid Policy**?, London: Overseas Development Institute, August 2007,pp10,11,12

خلاصة الفصل:

الصندوق يهتم بالحكم الراشد في جوانب معينة ترتبط بالاقتصاد (البعد الاقتصادي للحكم الراشد) رغم ان الحكم الراشد يرتبط بعدة جوانب وأبعاد لا يستطيع الصندوق تغطيتها كلها، وهذا ما يضع الحكم الراشد في دائرة الشمول التي لا تستطيع منظمة واحدة أو هيئة حكومية بمفردها ان تغطي كل الجوانب، بالإضافة إلى ظهور ما يعرف بالتخصص نتيجة تعقد مجالات الحياة وتشعبها.

على مستوى الفواعل عملا صندوق النقد والبنك الدوليين، على تعظيم دور القطاع الخاص في الدول النامية من خلال سياسات الخصخصة وفتح المجال للاستثمار الخارجي على قدم المساواة مع القطاع الخاص الوطني، بإعطاء مساحة كبيرة لفاعل القطاع الخاص على حساب بقية الفواعل الاخرى (الحكومة، المجتمع المدني) التي لم تحظى في برامجه وسياساته بقدر كبير سوى تجنيد بقية الفواعل لخدمة القطاع الخاص.

الصندوق عادة من يفرض حلول نابعة من تسليط المزيد من الضرائب على المواطنين لتمويل العجز وهذا يعتبر إرهاق للمواطن، فبدل أن يتم تمويل العجز من خلال رفع وتيرة الإنتاج من خلال مشاريع منتجة تمتص البطالة وتقدم القيمة المضافة للاقتصاد وتحقق الرخاء الاجتماعي، يلجاء الصندوق إلى جيوب المواطنين من خلال الضرائب.

دعوة الصندوق والبنك الحكومة الى الانسحاب وعدم التدخل في الاقتصاد، والاكتفاء بالتنظيم والمراقبة ، بالإضافة الى ضرورة ابتعاد الدولة عن ممارسة الادوار الاجتماعية من خلال خفض الانفاق العام، و تجميد الأجور وغيرها، بالإضافة الى تجاهل المجتمع المدني والنقابات العمالية، كشريك أساسي في المسائل الاقتصادية ضمن قضايا الخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق بالدول النامية، كما يتجاوز الصندوق والبنك البرلمان في ابرام الاتفاقيات مع الدول النامية.

سياسات وبرامج الصندوق في اطار الحكم الراشد لم تكن في اطار حوار مفتوح مع كل الاطراف، خاصة وان الدولة لم تعد طرف وحيد في العملية، في علاقتها مع الصندوق والبنك.

اهتمام الصندوق والبنك الدوليين بمسألة الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين والتنمية كمخرجات للحكم الراشد، حيث عرفت هذه القضايا اهتمام خاص في أجندة وخطابات الصندوق والبنك

بالإضافة الى ادراج البنك الدولي مؤشرات تسمح بقياس الحكم الراشد و تصنيف الدول على سلم الحكم ضمن مؤشرات تغطى مختلف جوانب الحكم.

تحول الحكم الراشد الى مفهوم مؤدلج حسب الجهة التي تقف وراءه، يكاد يكون لكل منظمة أو هيئة مصلحة من تسويق الحكم الراشد حسب نموذج خاص، وبالتالي عمل الصندوق والبنك على انتاج نموذج لبرالي رأسمالي للحكم الراشد يعظم قوى السوق .

الحكم الراشد مفهوم ديناميكي يحتاج إلى اثراء فلابد من اضافة عنصر جديد يتمثل في التدرج في الانتقال من نموذج إلى اخر ومن إصلاح إلى أخر فهو ضروري لانتقال آمن وباقل الاضرار ويكون إنتقال راشد وهادى بعيدا عن الارتجال والتسرع المؤدي إلى الفوضى والفشل.

اهملا الصندوق والبنك مسالة التدرج في مسار الحكم، لان الحكم الراشد ليس قرار فقط يتخذ لقطف ثماره في المدى القريب أو حتى المتوسط، وانما هو مسار طويل يتطلب تهيئة البيئة المناسبة واعادة هيكلة على مستوى الفواعل والاطر والاليات لنقل المجتمع والدولة من وضع معين إلى وضع اخر افضل.

الفصل الثالث

موقع الحكم الراشد في الدول الإفريقية

في ظل سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين

تمهيد

المبحث الأول: الدول الافريقية وسياسات الصندوق والبنك الدوليين

المبحث الثاني: موقع فواعل الحكم الراشد في افريقيا

المبحث الثالث: آثار السياسات والبرامج على الدول النامية

المبحث الرابع: قياس الحكم الراشد في افريقيا

خلاصة الفصل

تمهيد:

يتم التركيز في هذا الفصل على الدول النامية الافريقية لاعتبارات الانتماء القاري لإفريقيا والامتداد الجغرافي للجزائر، بالإضافة إلى التركيز على قارة اغلب دولها نامية، وبالتالي تعتبر عينة حقيقية للدول النامية.

تم دراسة الدول الافريقية، من خلال تقسيم البنك الدولي للمناطق الجغرافية وبالتالي افريقيا هي موجودة حسب البنك الدولي بقسمين هما:

- الشرق الاوسط وشمال افريقيا
- القسم الثاني افريقيا جنوب الصحراء.

سيتم تناول البرامج والسياسات التي يقدمها الصندوق والبنك الدوليين، ضمن حزمة اصلاحية في اطار مشروطية مسبقة، لتقديم قروض ومساعدات، بالإضافة للوقف على حجم فواعل الحكم الراشد، ومدى تأثير السياسات والبرامج على حجم المديونية والفقر، ثم قياس الحكم الراشد في افريقيا، من خلال مؤشرات كوفمان و زملائه، بالإضافة الى مؤشرات أخرى داعمة لرصد مستوى الحكم الراشد في افريقيا خلال فترة زمنية معتبرة .

المبحث الاول: الدول الافريقية وسياسات الصندوق والبنك الدوليين

تمتلك الدول النامية مجموعة من الخصائص والسمات تميزها عن بقية الدول، كما تعتبر القارة الافريقية جزء من هذه الدول النامية، وتمتلك الحصة الاكبر، من حيث عدد الدول النامية وحجم الموارد .

أولا: خصائص الدول النامية[1]

يقصد بالدول النامية هي تلك الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض، ويطلق عليها ايضا دول العالم الثالث، وتسمى نامية على اعتبار انها تسير نحو التنمية بخطى بطيئة وتتميز بخصائص معينة تتمثل في ما يلي:

1- **خصائص اجتماعية:** انتشار الامية والفقر بمستويات معتبرة، انخفاض المستوى الصحي للسكان من قبيل ارتفاع معدل الوفيات في المواليد وارتفاع معدل عمالة الاطفال، غياب دور المراة في العمل الخارجي، زيادات سكانية عالية.

2- **خصائص سياسية:** تتميز انظمتها السياسية بالدكتاتورية و الشمولية، والتبعية لدول خارجية وغياب الديمقراطية الفعلية، عدم الاستقرار السياسي.

3- **خصائص ادارية:** انتشار الفساد الاداري، ضعف تكوين الاطارات القيادية مع نقص التنسيق، انتشار المحسوبية والرشوة.

4- **خصائص اقتصادية:** ضعف الانتاج الصناعي واللجوء لتصدير المواد الاولية، انتشار البطالة، الاعتماد على النشاط الزراعي أو الريعي، قلة المدخرات، التفاوت في توزيع الدخل، انخفاض الدخل القومي وسوء توزيعه، وضعف القطاع الخاص، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية مثل الطرق ووسائل الاتصال.

يصل عدد الدول النامية إلى 130 دولة، يشكلون 70% من إجمالي عدد سكان العالم، أما بالنسبة لإنتاج المحاصيل الزراعية في هذه الدول فتبلغ نسبته إلى حوالي 35% من الناتج العالمي، أما مجال الصناعة فلا يتعدى انتاجها سوى 7% من الإنتاج الصناعي العالمي.[2]

---

[1] مجدي الجعبري، **أثر العولمة على التنمية في الدول النامية "دراسة حالة جمهورية مصر العربية " العولمة الراسمالية واثرها على اقتصاديات الدول النامية**، عمان: الندوة العلمية الاولى لكلية الادارة والاقتصاد 24، 25مارس 2015 بالدانمارك، مركز الكتاب الاكاديمي، 2016، ص ص 136، 137.

[2] المرسال ،" ماهي الدول النامية؟ "، بتاريخ(17/11/2018)،على الرابط: https: //www.almrsal.com/post/429284

تقع اغلب الدول النامية جنوب الكرة الارضية، والدول المتقدمة تقع في الشمال، حسب ما تظهره الخريطة التالية:

الشكل (07): خريطة الدول النامية ملونة بالأخضر

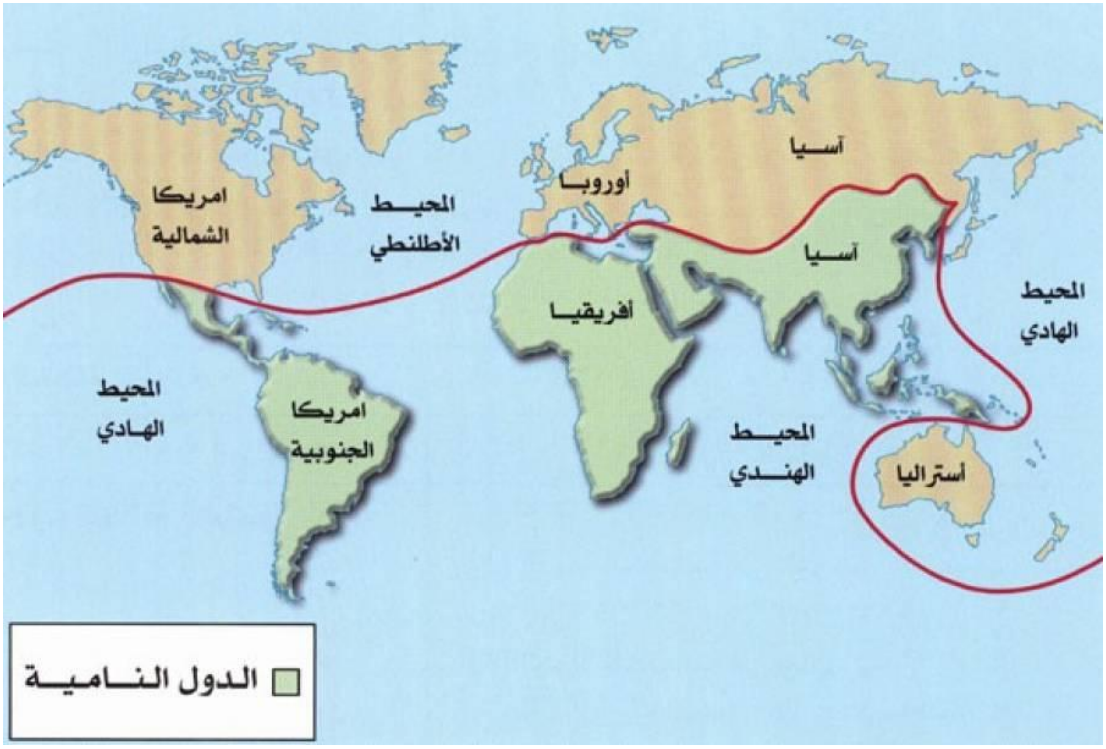

المصدر : https://mugtama.com/translations/item/79415-2018-11-28-16-23-00.html

من خلال الخريطة تبرز أفريقيا بشمالها و جنوبها ضمن الدول النامية، و هذا ما يجعل من دراستها كقارة نامية ضمن العينة الحقيقية .

ثانيا: تصنيف الدول النامية

هناك معايير في تصنيف الدول إلى نامية، أهمها[1]:

1- النظام الصحي: مستوى الخدمات الصحية في الدول النامية منخفض بشكل كبير، حيث ان معظم الدول الأفريقية (ما عدا دول شمال إفريقيا العربية) هناك طبيب واحد مقابل كل 1000 شخص، بينما هناك طبيبا واحدا مقابل أقل من 500 شخص في الدول الأوروبية، يستثنى دول الخليج العربي من الدول النامية من هذه الناحية.

[1] جمال خطاب، "معايير تصنيف "الدول النامية" وأهم المشاكل التي تعاني منها"، مجلة المجتمع الالكترونية ،بتاريخ(22/12/2018)،على الرابط: https: //mugtama.com/translations/item/79415-2018-11-28-16-23-00.html

بسبب فقر الدول النامية فإن ما تنفقه على الخدمات الصحية قليل جدا مقارنة مع ما تنفقه الدول المتقدمة، ولذلك فإن هناك نقصا في عدد المستشفيات وكميات الدواء، كما الفرد في الدول النامية لا يحصل على الرعاية الصحية الكافية ويتعرض إلى الكثير من الأمراض خاصة المعدية منها لأنه لا يحصل على التطعيم الأولي ضد هذه الأمراض.

2-النظام التعليمي: النظام التعليمي يعكس تقدم أي دولة، فكلما زاد إنفاق الدولة على القطاع التعليمي دل ذلك على تقدمها، وكلما كثرت نسبة المتعلمين في الدولة كان ذلك دليلا على تطورها.

مستوى التعليم في الدول النامية ،نجد أن 40% فقط من الأطفال في إفريقيا يحصلون على فرصة دخول المدارس وإنهاء المرحلة الابتدائية، بينما 100% من الأطفال في الدول المتقدمة بدخول المدارس وإنهاء المرحلة الابتدائية.

تعود نسبة غير المتعلمين العالية في الدول النامية، بسبب فقرها، فهذه الدول لا تملك الأموال اللازمة لبناء مدارس كافية لكل السكان، ولتوظيف المدرسين، وطبع الكتب الدراسية.

3-حجم التجارة: حجم التبادل التجاري بين الدولة والدول الأخرى دليل على تقدمها، فالتجارة مهمة جدا لكل دولة، بحيث تبيع الدول الفائض من إنتاجها من أجل أن تحصل على الأموال وتشتري بها ما ينقصها من الدول الأخرى.

إن معظم الدول النامية تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير نوع واحد من الإنتاج مثل النفط، النحاس، السكر، البن والقطن. فإذا كان سعر المادة التي تصدرها الدولة النامية عاليا، كالنفط مثلا، فإن ذلك يجعل الدولة غنية، في حين سعر السلع الاولية والزراعية منخفض، مقارنة بالسلع المصنعة، وهذا ينعكس على حجم اقتصاد الدولة ايجابا أو سلبا، واغلب الدول النامية هي مصدرة للمواد الاولية.

4-معدل الدخل القومي والدخل الفردي: يعتبر معدل الدخل القومي أحد المعايير التي يمكن عن طريقها تمييز الدول النامية عن الدول المتقدمة ما يعرف الدخل القومي بأنه مجموعة قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الدولة في السنة الواحدة، ويعادل معدل الدخل الفردي في الدول النامية 1/20 تقريبا من معدل الدخل الفردي في الدول المتقدمة[1].

ويعتبر هذا المعيار في تصنيف الدول إلى نامية أو متقدمة غير كافي لوحده، فمثلا معدل الدخل الفردي في دولة الإمارات العربية ودولة الكويت يقع ضمن أعلى خمس دول في العالم. ومع ذلك فإن

[1] جمال خطاب، مرجع سابق.

هاتين الدولتين لا تعتبران من الدول المتقدمة بل من الدول النامية لأنه، كما سبق ذكره. لا يعتمد اقتصادهما على القطاع الصناعي بل على تصدير النفط (اقتصاد السلة الواحدة الغير منتج).

يصنف البنك الدولي اقتصاديات البلدان إلى منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل اعتبارا من السنة المالية 2011 البلدان المنخفضة الدخل، متوسط الدخل السنوي للفرد فيها سنة 2010 عند 1005 دولار امريكي أو أقل، اما البلدان التي تنتمي للشريحة الدنيا المتوسطة الدخل 1006-3975 دولار.

البلدان الواقعة في الشريحة العليا من متوسطة الدخل تقع في المجال 3976-12275 دولار امريكي، أما البلدان المرتفعة الدخل فهي تلك الدول، التي يصل فيها متوسط الدخل السنوي للفرد ابتدأ من 12276 دولار امريكي. [1] و يظهر ذلك بوضوح في الجدول رقم(04)

[1] بيوض محمد وعبيدات ياسين، مرجع سابق، ص211

جدول (04) تصنيف دول منطقة افريقيا جنوب الصحراء حسب معيار الدخل

البلدان منخفضة الدخل اقل أو يساوي 1005 دولار امريكي	الشريحة الدنيا من بلدان متوسطة الدخل 3975-1006 دولار امريكي	الشريحة العليا من البلدن متوسطة الدخل 12275-3976 دولار امريكي
بنين، بوكينافاسو، افريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو، الكونغو لديمقراطية، اريتريا، اثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينا بيساو، زمبيا، زمبابوي، اوغندا، الطوغو، تنزانيا، الصومال، سيراليون، السنغال، روندا، موزنبيق، موريتانيا، مالي، مالاوي، مدغشقر، ليبيريا كينيا، جنوب السودان	انغولا-الكميرون- الراس الاخضر-كوت ديفوار-سوازيلاند-السودان-ساو تومي وبرينسي-نيجيريا ليسوتو	بوتسوانا-الغابون-سيشل-ناميبيا-موريشيوس-جنوب افريقيا

المصدر: *بيوض محمد، عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل - دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء-، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية08-09 ديسمبر 2014 ص211.*

من خلال الجدول رقم (04) يتبين ان الغالبية العظمى للدول الافريقية، تقع ضمن البلدان المنخفضة الدخل أي ان نصيب الفردي من الدخل السنوي أقل أو يساوي 1005 دولار، وعند قسمته على عدد ايام السنة 365 يوم نحصل على 2.75 دولار، بمعني ان الفرد نصيبه اليومي 2.75 دولار هذا في احسن الاحوال، والراجح انه دون هذه القيمة(باعتبار خط الفقر يسجل ارتفاع عدد الفقراء دون دولار في اليوم) وهذا مؤشر كاشف لمستوى الحكم الراشد في دول تقع اغلبها في منطقة الفقر.

ويتم تحديث هذه القيم في كل سنة مالية وهذا ما يوضحه الملحق رقم (04) الذي يشير إلى عتبات معدل الدخل لسنة 2017 كأخر سنة للدراسة.

ثالثا: طبيعة وموارد القارة ألإفريقية

تعتبر قارة أفريقيا ثاني أكبر القارات على الكرة الأرضيّة، حيث تأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد آسيا، وهي تحتوي على كميات هائلة من الموارد الطبيعيّة والمائيّة والمعدنيّة والبشريّة، تصنف جميع دولها من البلدان النامية. رغم موقعها الجيو استراتيجي، باعتبارها تتوسط قارات العالم، تبلغ حوالي ثلاثين مليون كم مربع، حيث يصل طولها من طرفها الجنوبي من رأس الرجاء الصالح إلى رأس الغيران في تونس قرابة ثمانية آلاف كيلومتر، ولها خطوط ساحلية طويلة ، إذ يبلغ مجموع طول شواطئها أكثر من ثلاثين ألف كيلومتر، يبلغ عدد سكان أفريقيا الحاليين 1.2982.668.262 نسمة، حسب تقديرات الأمم المتحدة لعام 2018م، ويمثل سكان قارة أفريقيا حوالي 16.64% من مجموع سكان العالم، حيث تبلغ الكثافة السكانية فيها 43 شخصاً وهذا يجعلها ثاني أكثر القارات من حيث تعداد السكان في العالم بعد آسيا.

توجد في قارة أفريقيا 54 دولة مستقلة ذات سيادة بحسب الأمم المتحدة، ويمكن تصنيف هذه الدول بعدة طرق، منها تقسيمها إلى دول حبيسة وبحرية وجزر، حيث تكونُ الدول الحبيسة هي الدول التي ليست لها أي شواطئ مطلّة على المحيط، سواء المحيط الهندي أو الأطلسي أو البحر الهادئ. وأما الدول البحرية فهي جميع الدول التي تقع على سواحل القارة، والجزر هي الدول التي تكونُ محاطة بالكامل بالمياه، أي من أربع جهات، وتُوجد في أفريقيا خمس دول جزرية، و15 دولة حبيسة، والباقي دول بحرية.[1]

يثمن تيري بانغي Thierry Bangui صاحب كتاب: "**سوء الحوكمة في وسط إفريقيا: لعنة الموارد الطبيعية أو عجز القيادة**"[2] ان افريقيا في احصاء لصندوق النقد الدولي هناك 20 دولة افريقية جنوب الصحراء تعد غنية من حيث الموارد الطبيعة، لكنها تعيش تبعية لتلك الموارد، حيث يحتل الكميرون المرتبة السادسة في الاحتياطي العالمي في مادة البوكيت وغير مستغلة، كما يعتبر الغابون المنتج الثاني للمنغنيز في العالم مع امتلاك 30 % من الاحتياطي العالمي، وبخصوص مادة الحديد تمتلك كل من (الغابون1مليار طن)(الكميرون 800 مليون طن)(الكونغو 500 مليون طن)، بالإضافة إلى تنوع بيئي نادر ة غابات استوائية ومناخ متعدد الفصول، وكميات معتبرة من الامطار على مدار السنة.

[1] شهيرة دعدوع،"عدد الدول في قارة أفريقيا"، موقع موضوع الالكتروني، بتاريخ (2018/11/03)، على الرابط: https: //mawdoo3.com :

[2] Thierry Bangui, "la mal gouvernance en Afrique central malédiction des ressources naturelles ou deficit leadership".LHarmattan، paris، 2015، p21.

رابعا: سياسات وبرامج صندوق النقد والبنك الدوليين

يوجد تنسيق بين برامج التثبيت للصندوق، وبرامج التكييف الهيكلي للبنك، يعرف التثبيت والتكيف الهيكلي والتصحيح الاقتصادي، على أنه مجموع العمليات المنظمة التي تهدف إلى التغيير في السياسات الاقتصادية بغية إزالة الاختلالات المحلية والخارجية من خلال التغيير في السياسات العامة كمرتكز نمو قابل للاستمرار[1].

يتبنى صندوق النقد الدولي عند تقديم القروض للدول النامية ما يسمى بالقاعدة الشرطية بمعنى التزام الدولة المعنية التي تطلب تسهيلاته بمجموعة من التغيرات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني والتي تعرف كبرامج إصلاح حيث أنها تنطوي على إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد القومي على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، وذلك بانتهاج الدولة المعنية لمجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادي والاجتماعي، ويعبر عن تلك الأهداف في صورة قيم لمعدلات الأداء الاقتصادي سواء داخليا (معدل عجز الموازنة معدلات التضخم، معدلات نمو العرض النقدي) أو خارجيا (معدلات عجز ميزان المدفوعات، مستوى المديونية الخارجية)[2].

وهي برامج تحاول تصحيح الاختلالات الناتجة عن الإفراط في الطلب المحلي والخارجي على المدى القصير والمتوسط بالتركيز على أدوات السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية أسعار الفائدة تخفيض قيمة العملة، الضرائب، فتح للقطاع الخاص وتقليص دور الدول في الأنشطة الاقتصادية، تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي من خلال3 محاور رئيسية هي:

المحور الأول: تخفيف العجز في ميزان المدفوعات

وذلك باعتماد الإجراءات التالية:

- تخفيض قيمة العملة.
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى ادني مستوى.
- تحرير عملية الاستيراد من القيود المفروضة عليها.

---

[1] حسن عبد الله العايد، **انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية**، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص207.

[2] فلة عاشور، **آثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر من 1994 حتى 2002**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية، 2005)، ص 49.

– إلغاء الاتفاقيات الثنائية.

المحور الثاني: مكافحة التضخم، ويشمل الإجراءات التالية:

– رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة.

– تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام.

المحور الثالث: تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، بمنح مزايا ضريبية لصالح رأس المال الأجنبي، لجذب رؤوس الاموال، من خلال تقديم تسهيلات ضريبية و غيرها.

تعتبر هذه المحاور هي السياسات الرئيسية التي يعتمدها كل من الصندوق والبنك في التعامل مع كل دول العالم النامية خاصة في اطار الاصلاحات الاقتصادية الرامية لتحسين الوضعية الاقتصادية.

خامسا: مشروطية البرامج والسياسات

يطلق مصطلح المشروطية على السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية التي يتوجب على أي دولة تطبيقها لكي تعتبر مؤهلة للإقراض، كما يمكن أن تأتي على شكل نصائح ما يسمى بالمشروطية المسبقة من خلال الشرط المسمى(pre –Qualification) ويطبق في حالة القرض الطارئ حيث يطلب من الدولة الإيفاء ببعض الالتزامات، ويطلب من الدولة التركيز على ما يلي[1]:

– ضبط الإنفاق الحكومي.

– تخفيض سعر العملة.

– تحرير التجارة وأسعار الفائدة.

رفع القيود عن دخول الاستثمارات الأجنبية.

– الإعفاءات الضريبية والجمركية للاستثمارات الأجنبية وحقها في تحويل الأرباح للخارج.

– تقديم المعلومات والإحصاءات للمستثمر الأجنبي.

ويلاحظ من هذه الشروط نوع من الإجحاف فعلى سبيل المثال تخفيض سعر العملة يؤدي إلى غلاء الأسعار وزيادة التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن والذي هو أساس التنمية.

أما تحرير التجارة فهذا يهدد الإنتاج الوطني بمنافسة شرسة، تفضي إلى رفع حجم البطالة خاصة في ظل الاقتصاديات النامية التي تحتاج إلى دعم حكومي وتصريف المنتوجات الوطنية داخليا لتحقيق

[1] ضياء الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، ص 30.

اكتفاء بينما فتح الباب دون قيود، لتتحول الدول النامية إلى أسواق هذا من شأنه تهديد البنية الداخلية للصناعة وإلى التدمير والكساد الاقتصادي.

يؤدي إتباع مثل هذه السياسات إلى رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع الموجهة لقوت المواطن البسيط وتوفير هذا الجزء من الدعم إلى خدمة الدين.

خصخصة القطاع العام الناجح وبيعه للقطاع الخاص أو المستثمر الأجنبي وتحويل تلك الأموال إلى خدمة الدين وهذا يؤدي إلى رفع البطالة ولا يصب في مصلحة التنمية إطلاقا.

تغيير دور الدولة لحساب الشركات المتعددة الجنسيات والمطالبة بعدم ممارسة مسؤوليتها تجاه المواطنين والفقراء.

إن شروط الإقراض تجعل القروض عبءً على الدول النامية، من خلال تقيدها لدور المؤسسات السياسية الوطنية وتحد من تطوير المؤسسات، بسبب صعوبة الوفاء بعشرات الشروط التي تصبح عائقا أمام صنع القرار فى عملية الإصلاح. لان فرض الإصلاحات المؤسسية على الدول بواسطة شروط تأتى من الخارج يجعل من عملية الاصلاح مشوهة، بل ينبغى تصميم هذه الإصلاحات وتطويرها من الداخل.

تواجه الدول النامية زيادة في عدد الشروط الهيكلية، حيث وصلت في أواخر التسعينات الى أكثر من اثنى عشر شرطا مختلفا لكل برنامج، مما يؤدي الى العجز عن الوفاء بتلك الشروط ، و منه إلى عزوف الدول النامية عن التفاوض بشأن القروض، بحيث إن الاشتراطات المفصلة لا تتيح للحكومات كثيرا من الخيارات عند تصميم سياسات الإصلاح، وتتحول بمثابة اعتداء على السيادة الوطنية[1].

لم تتمكن دولة مثل نيجيريا، من إدخال تحسين ملحوظ على أدائها الاقتصادي، كانت تعلق المفاوضات بسبب كثرة الشروط المفروضة عليها وقد بلغ متوسط الشروط التي فرضها البنك والصندوق سنة 1999 على 13 دولة أفريقية جنوب الصحراء 114 شرطا لكل دولة، وكان لتنزانيا النصيب الأكبر من هذه الشروط حيث بلغ عددها 150 شرطا، وثبت أنه من المستحيل أن تتمكن هذه الدول الأفريقية من تلبية هذا العدد من الشروط وأن تنجح فى نفس الوقت فى تحسين مستوى معيشة شعوبها بكفاءة[2].

[1] الكسندر شكولنيكوف وجون سوليفان، " شروط الإقراض الدولي بدائل برامج الإقراض الحالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، منتدى الحرية الاقتصادية الالكتروني، بتاريخ: (2016/12/14)،على الرابط: http: //www.mafhoum.com/press5/144E13.htm

[2] الكسندر شكولنيكوف وجون سوليفان المرجع سابق.

كما تحتاج الدولة الراغبة في التمويل، إلى شهادة حسن السلوك(certificate of Goode Policy)، حيث تعد ضرورية للحصول على القرض، وترد الدولة الراغبة في الحصول على القرض بما يسمى "**بخطاب النوايا**" حيث يتضمن هذا الخطاب قبول الدولة وموافقتها على الشروط المطلوبة، وهنا يأتي دور السياسة لتصبح تلك الشروط ضمن السياسة الوطنية لتفقد الدولة المقود والسيطرة والتحكم حيث تتغير جملة من التشريعات لتصب في خدمة تلك الشروط خاصة ما تعلق منها بسياسات الاقتصاد الوطني، حيث تطبق الدولة ما يعرف بالتكيف الهيكلي وتنتقل سلطة الدولة في تنظيم اقتصادها إلى غيرها حيث يتلقى مدير البنك المركزي الأوامر من إدارة الصندوق والبنك في واشنطن وليس من الدولة المعنية بالقرض.

يلعب الصندوق دورا مهما في المحافظة على مصالح الدول الخمس المسيطرة على الصندوق وإدارته وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في تطبيق رؤيتها في السياسات النقدية والاقتصادية وأسعار صرف العملات، مقابل عملتها والعمل على ربط هذه السياسات بمصالحها[1].

اتسمت المشروطية المرتبطة بالتمويل الخارجي، لتشمل ما يسمى بالاشتراطية المتبادلة بين الصندوق والبنك الدوليين، بمعنى ان الحصول على موارد مالية من احدى المنضمتين (الصندوق أو البنك)يتوقف على تنفيذ اشتراطية المنظمة الاخرى، بحيث الحصول على قرض للتصحيح الهيكلي من البنك الا بعد تنفيذ اشتراطية الصندوق والعكس صحيح، واتسعت المشروطية لتشمل المساعدات، كل هذا متوقف على شهادة الصحة الاقتصادية من صندوق النقد الدولي[2].

سادسا: تجارب دول أفريقية مع الصندوق والبنك الدوليين

1- تجربة تونس مع صندوق النقد الدولي:[3]

قدم صندوق النقد الدولي إلى تونس دفعة من القروض، جاءت نتيجة ايفاء الحكومة التونسيّة، بجملة من الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة من الصندوق عام 2013، واتسمت هذه العملية بالسرية التامة(تتناقض و الشفافية) وكانت تحتوي عددا من الشروط التي فرضت على الحكومة التونسية لتمكينها من القروض مقابل اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد التونسي وتصفية القطاع العام.

[1] حسن عبد الله العايد، مرجع سابق، ص197.

[2] خنفوسي عبد العزيز، **النظام الاقتصادي المعولم**، الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2017، ص ص41، 42.

[3] محمد سميح الباجي عكاز" قروض صندوق النقد الدولي: المال مقابل الطاعة العمياء "، موقع نواة الالكتروني، بتاريخ (2017/12/09)،على الرابط:https://nawaat.org/portail/2016/04/26

كشف رسالة نوايا مقدمة من الحكومة التونسية، موجهة لصندوق النقد الدولي وقعها محافظ البنك المركزي، الشاذلي العياري ووزير المالية إلياس فخفاخ، حيث تضمنت الوثيقة جدول زمني لبرنامج الإصلاحات الهيكلية لسنة 2013.

حملت الوثيقة أهم الشروط الواجب تنفيذها من طرف الحكومات التونسية للحصول على القرض وتتمثل في هذه الإصلاحات في ما يلي:

- رسملة البنوك العمومية.
- تدعيم استقلالية البنك المركزي.
- الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- مراجعة منظومة الدعم الحكومي.
- التحكم في كتلة الأجور ونفقات التسيير العمومية.
- المصادقة على مشروع قانون الاستثمار الجديد.
- إصلاح القطاع البنكي والمؤسسات المالية.
- المصادقة على مشروع الإصلاح الجبائي.

طبقت الحكومة التونسية، الخمس شروط الأولى، حيث تم المصادقة على رسملة البنوك العمومية في 06 أوت 2015، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في 13 نوفمبر 2015، وتقليص الدعم خصوصا على المحروقات وتجميد التوظيف في القطاع العام والضغط على حجم الأجور في ديسمبر 2015 [1].

الاصلاحات التي قامت بها الحكومة، تجاهلت انتقادات خبراء الاقتصاد التونسيين ومنظمات المجتمع المدني، حيث انصب اهتمام الحكومة على تنفيذ املاءات صندوق النقد الدولي بغرض الحصول على القرض، وإعداد مشاريع قوانين لاستكمال الإصلاحات المطلوبة، على غرار مشروع الاستثمار الجديد، مشروع إصلاح القطاع البنكي والمؤسسات المالية ومشروع الإصلاح الجبائي.

[1] محمد سميح الباجي عكّاز، مرجع سابق.

شكلت الشروط المفروضة على الدولة التونسيّة، ضغط كبير كادت ان تتسبب في تفجير الوضع الاجتماعي نظير انسحاب الدولة من دورها الاقتصادي وحماية الفئات الأكثر هشاشة إضافة إلى تسخير الموارد الاقتصادية لفائدة القطاع الخاص، من خلال ما يلي[1]:

أ- قانون رسملة البنوك العمومية: أثار هذا القانون ردود فعل رافضة من طرف منظمات المجتمع المدني وتواصل ضغط النواب في البرلمان للمطالبة بوقف رسملة البنوك وإعادة النظر في هذا الخيار، باعتباره قطاع استراتيجيّ يمثل 40% من حجم تداولات الاقتصاد التونسي.

وفي هذا الاطار اشار احد الخبراء وهو مراد حطاب أن عملية الرسملة ستكون على حساب الاستثمار العمومي، خصوصا مع اتجاه الدولة لضخّ 870 مليون دينار في هذه العمليّة. هذه الخطوة تعتبر هروبا من ضرورة البحث عن موارد للدولة، بالإضافة إلى تراجع الاستثمار العمومي قد يؤدي إلى تكريس حالة الركود الاقتصادي الشامل مع غياب استراتيجيّة اقتصادية وتنموية واضحة إضافة إلى تضخم المديونية بشكل مستمر.

ب- قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص: يقوم هذا القانون على تفويض الدولة للخواص بتنفيذ مشاريع البنية التحتية ومشاريع كبرى لضمان التمويلات الضرورية لها. بمعنى آخر ان تترك الدولة هذا الفضاء وتنسحب لصالح القطاع الخاص، وتوكل المشاريع التابعة للمؤسسات العمومية لشركات القطاع الخاص.

ت- تخفيض دعم المحروقات وتجميد الأجور: من خلال التوجه نحو تقليص نفقات الميزانية (ميزانية 2016) خصوصا على مستوى الانتداب في القطاع العمومي، من خلال حصر التوظيف أساسا في حدود خريجي مدارس التكوين (وزارات الداخلية والدفاع والعدل) وبعض القطاعات ذات الاولوية وتقليص حجم الاجور.

تخفيض دعم المحروقات إلى حدود 579 مليون دينار مقارنة بـ 1286 مليون دينار الواردة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

بالإضافة الى تخفيض قيمة الدينار التونسي الى ادنى مستوياته، حسب المرصد التونسي للاقتصاد يمارس صندوق النقد من خلال نماذجه الرياضية ضغط مستمر على البنك المركزي لتخفيض قيمة العملة، حيث فقد الدينار التونسي 49% من قيمته أمام الدولار في فترة توقيع القرض مع الصندوق في

[1] محمد سميح الباجي عكّاز، مرجع سابق.

شهر جوان 2013 و المراجعة الآخيرة لصندوق النقد الدولي في جويلية 2017، مما أدى الى خسارة الدولة الى ما يعادل 4.2 مليار دينار من العملة الصعبة ما بين سنتي 2016 و 2017 و في نفس الاطار يقول المرصد أن النماذج الرياضية التي يعتمدها صندوق النقد، تتغير باستمرار بشكل غير مفهوم[1] و هذا ما يوضحه الملحق رقم (05)

يبقى الصندوق هو المخول له تفسير ذلك، و هذا ينافي قيم الحكم الراشد القائم على الشفافية و الافصاح

وفي نفس الاطار أدى التخفيض في قيمة الدينار التونسي، إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة التي تستعملها المؤسسات المحلية (الصغرى و المتوسطة خاصة). وهذا ما يعني لهذه المؤسسات، ارتفاعا في كلفة الإنتاج وإضعافا لقدرتها الانتاجية أمام المنافسة القوية للشركات الأجنبية الكبرى، ما يؤدي الى الإفلاس والتوقف عن النشاط، و مثال ذلك اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ساهم إلى حد كبير، بين سنوات (1996 و2010)، في تدمير ما لا يقل عن 55 % من المؤسسات الصناعية الوطنية وفقدان ما يزيد عن 300 ألف موطن شغل[2].

عرفت جلسات التصويت في البرلمان، جدلا واسعا بسبب الرضوخ لإملاءات صندوق النقد الدولي، من خلال تجريد الدولة من أدواتها المالية وتضييق خياراتها للتمويل الذاتي.

عرفت هذه الاصلاحات تحذيرات بعض نواب البرلمان والخبراء الاقتصاديّين من الانعكاسات السلبية على السيادة الوطنية لما فيه من تسليم الاقتصاد المحلي للقطاع الخاص، وإلغاء الدور الاجتماعي للدولة لصالح الفئات الضعيفة والمتوسطة، بمعنى انسحاب الدولة من وظائف وادوار اجتماعية واقتصادية لصالح القطاع الخاص، من دون مراعاة التداعيات السياسية على الدولة.

اكد المرصد التونسي للاقتصاد فشل السياسة النقدية المدعومة من صندوق النقد الدولي، فشلا تاما اذ ان التضخم لا يعود إلى اسباب نقدية فحسب بل انه نتاج مباشرة للسياسات، التي فرضها صندوق النقد الدولي تخفيض قيمة الدينار والزيادة في نسبة الاداء على القيمة المضافة وفي اسعار المحروقات[3]

---

[1] المرصد التونسي للاقتصاد، " كيف يعتدي صندوق النقد الدولي على قيمة الدينار التونسي؟"، بتاريخ(2019/01/12)،على الرابط:-http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/20170823-da8-fmidevaluationdinar-ar_0.pdf

[2] مصطفى الجويلي، " لماذا يدفع صندوق النقد الدولي نحو مزيد من التخفيض قيمة الدينار"، موقع نواة الالكتروني، بتاريخ (2018/10/05)،على الرابط:- https://nawaat.org/portail/2017/04/21/

[3] المرصد التونسي للاقتصاد،" التضخم و نسب الفائدة: فشل صندوق النقد الدولي"، بتاريخ (2019/01/12)، على الرابط: https: //www.economie-tunisie.org/sites/default/files/20180814-datanalysis-18-ar.pdf

بحسب وزير المالية اعترفت الحكومة بثقل المديونية التي بلغت 46 ألف مليون دينار تونسي سنة 2015 لتستنزف 56% من الناتج المحلي الخام سنويا.

الإقبال على الاقتراض لتغطية تراجع أداء الاقتصاد المحلي والالتزام بتطبيق البرامج الخارجية دون الرجوع إلى الأسباب الهيكليّة والخيارات الكبرى أدى إلى الوقوع في المديونية وتوظيف جزء هام من المدخرات الوطنية والمحاصيل الجبائية، لتسديد خدمة الدين، وهو ما يتم على حساب تمويل المشاريع التنموية والاستثمارية، وتحسين ظروف الطبقات الهشة، لكن ما يلاحظ هو عدم اكتراث صندوق النقد الدولي بالفواعل المجتمعية كطرف ثالث في الحكم الراشد، وعدم اعطاء فرصة لإسماع صوت النقابات والبرلمان ضمن المشاركة وطرح البدائل الممكنة.

كما تجاهل الصندوق صوت المؤسسة التشريعية (نواب البرلمان)، كل هذا يضع صندوق النقد الدولي في دائرة تقويض الحكم الراشد الذي يرفع شعاره، بالإضافة إلى سياسة الاجبار التي ينتهجها عكس سياسة الاختيار والحوار والتي هي من صميم الحكم الراشد.

حملت التجربة التونسية مع صندوق النقد الدولي الكثير من السلوكات من جهة الصندوق في اطار رسم علاقة تبعية واملاء لشروط لا تقبل التفوض.

2-تجربة بتسوانا مع الصندوق والبنك الدوليين:

استقلت بتسوانا عام 1966، وكانت بلد شديد الفقر مثل إثيوبيا، كانت بلد زراعي يفتقر إلى المياه، وكانت له بنية تحتية بدائية، ما ساعد بتسوانا في ما بعد هو امتلاكها لمناجم الماس، لكن هذه الثروة غذت الفساد، بالإضافة الى احتفاظها بإجماع سياسي اعتمد على مفهوم واسع للوحدة الوطنية صاغته الحكومة من خلال عقد اجتماعي جديد بالتعاون مع مستشارين من الخارج من مؤسسات خاصة وعامة في الخارج مثل مؤسسة فورد، حيث ساعد ذلك في رسم رؤية مستقبلية للبلاد، حيث كان المستشارون أثناء عملهم مع الحكومة يشرحون طريقة العمل بصراحة ونزاهة وشفافية بغرض الحصول على دعم شعبي لتلك البرامج والسياسات، بالإضافة إلى المناقشات العلنية مع الوزراء وصناع القرار في بتسوانا، حيث ان عملية المستشارين تليها بتسوانا أهمية كبرى، حيث ان صندوق النقد الدولي طرح فكرة تزويد بنك بتسوانا المركزي بنائب للمحافظ، لم يقبل البنك المركزي العرض بشكل فوري بل طلب السفر لمقابلة هذا المستشار المقترح من قبل صندوق النقد، وبالفعل سافر محافظ البنك المركزي إلى واشنطن واجراء مقابلة مع المستشار المقترح ورحب بعدها بالفكرة.

وفي عملية اخرى سمح بنك بتسوانا لصندوق النقد باختيار شخص لمنصب مدير الابحاث، لكن مع مرور الوقت ثبت ان هذا الشخص غير جدير بالثقة، وتم الاستغناء عن خدماته.

وقعت بتسوانا في ازمة اقتصادية بسبب الجفاف بالإضافة إلى مشاكل في صناعة الماس، مما اوقع الميزان التجاري في عجز، ورفض صندوق النقد المساعدة لأسباب يقول انها تقنية.

لكن بتسوانا استعادت قوتها، عندما رأت ان احتياطها المالي يتناقص، دخلت بتسوانا في سياسة شد الحزام واجتازت الازمة بفضل الفهم الواسع للسياسات الاقتصادية الذي تطور عبر رصيد لسنوات، واتخذت هذا الاجراء بعد عملية اجماع واسعة مع مختلف الاطياف، ساعد ذلك على تماسك مختلف الشرائح الاجتماعية.

وفي هذا الاطار يعيب جوزيف ستجليتز على صندوق النقد عدم تدخله وقت الازمة في بتسوانا باعتبارها دولة كانت تطبق سياسة اقتصادية سليمة، دون فرض شروطه لمساعدة بتسوانا على الخروج من الازمة بشكل سريع.

استطاعت بتسوانا الوصول إلى مصاف الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، غير أنها لا تزال تكافح من أجل التصدي لتحديات الفقر وعدم المساواة وتفشي فيروس ومرض الإيدز على نطاق واسع بين سكانها (ثاني أكثر البلدان تضرراً منه على مستوى العالم)[1].

لعب المستشارون المستقلون عن صندوق النقد الدولي دورا كبير في نجاح بتسوانا، حيث استطاع احد المستشارين لعب دور كبير في اعادة التفاوض بشأن العقد بين بتسوانا وكارتل جنوب افريقي للاستثمار في مناجم الماس، حيث ان العقد القديم كان في عام 1969 دفع المستثمر الجنوب افريقي 20 مليون دولار مقابل امتياز لماس حقق للمستثمر 60 مليون دولار في ظرف 4 أشهر وهذا دفع بتسوانا إلى اعادة التفاوض بشأن العقد وتزامن ذلك مع اكتشاف لمنجم ماس جديد عزز من مداخيل الخزينة العامة للدولة.[2]

وافق البرلمان البوتسواني في 2017 على طلب منح قرض من 145 مليون دولار من البنك الدولي لتمويل المشروع المستعجل للأمن والتزويد بالمياه، بسعر فائدة منخفض وفترة سداد من 19 سنة

[1] البنك الدولي، " بوتسوانا تستثمر في الصحة و النقل و الطاقة" ،بتاريخ (2017/12/20)،على الرابط: http://web.worldbank.org/archive/website01321/WEB/0__CO-89.HTM

[2] جوزيف ستجليتز، **النظم الاقتصادية العالمية الجديدة العولمة وأثرها السلبي على الشعوب**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014، ص ص61، 64.

وفي هذا الاطار دعا رئيس بعثة الصندوق إنريكي جيلبارد، بتسوانا إلى إزالة العراقيل البيروقراطية وتبني سياسات ترتقي بالمنافسة وخصخصة الشركات العمومية غير الناجعة.

وحث جيلبارد على تحسين السياسات من أجل بناء القدرات ورفع القيود عن التأشيرات وتراخيص العمل لصالح العمالة الماهرة.

وفي ما يتعلق بمستوى تأثير الإنفاق الاجتماعي والضرائب أوضح صندوق النقد الدولي أن التحليل أثبت أن سياسة بتسوانا الجبائية، ساهمت في الحد من الفقر والفوارق الاجتماعية، من خلال الإنفاق الاجتماعي [1].

لكن ما يستشف من كل هذا، هو ان بتسوانا كانت دائما تنطلق من عملية بناء التوافق الداخلي مع الاعتماد على الاستشارة الداخلية والخارجية المستقلة، كما تنتقي ما يتناسب وظروفها الخاصة، كما حاولت الافلات من مشروطية الصندوق والبنك، من خلال تكييف الشروط في اطار الاجماع واحترام المؤسسة التشريعية لبلورة رؤية اقتصادية.

3-التجربة السودانية مع الصندوق والبنك:

بداية العلاقة الرسمية للصندوق مع السودان في عام 1978، حينما قدم دعما لميزان المدفوعات بدأت الحكومة سلسلة برامج تثبيت وبرامج إنعاش اقتصادي في عام 1978 بالتشاور مع المجموعة الاستشارية لصندوق والبنك شملت برامج التثبيت الفترة من 1978الى غاية 1983.[2]

كانت الإجراءات الموجهة في برامج الإنعاش على شكل سياسات مالية ونقدية، حيث شملت هذه الإجراءات تجميد الأجور، والحد من التوظيف الحكومي والتحكم في الإنفاق، بالإضافة لذلك برنامج الاستثمار العام، الذي حل محل خطة الحكومة السداسية للتنمية، صممته المجموعة الاستشارية للصندوق والبنك وركز على إعادة تأهيل ودعم المشاريع الزراعية القائمة، وتكملة المشاريع الجارية، أدت هذه الاصلاحات إلى الآثار التالية:

- تخفيض كبير شمل الإنفاق العام الخاص بالخدمات الاجتماعية، أي تراجع الدولة عن الدعم بنسب معتبرة لصالح الجبهة الاجتماعية.

---

[1] موقع قراءات افريقية، "صندوق النقد الدولي: بتسوانا تُحسن الاستفادة من ثروتها المعدينية"، بتاريخ(2019/01/06)،على الرابط :http: //www.qiraatafrican.com/home/new

[2] جعفر عثمان بخيت، **صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدين الأفريقي الأثر الاجتماعي والاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الخرطوم: كلية الآداب والترجمة، 2007)، ص93.

– تجميد الأجور والرواتب، ورفع القيود على أسعار السلع الأساسية، وهذا ينتج عنه ان مداخيل الاسر تتعرض لتاكل بفعل زيادة تكلفة الغداء مقابل تجميد الزيادات في الاجور.

– تخفيض العملة، المؤدي لزيادة الاسعار.

– انخفاظ دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي من "468" دولار في عام 1978 إلى "288" دولار في عام 1984.

– تراجع دخل المزارع، حيث انخفظ متوسط الدخل سنة 2007، بنسبة 30% مقارنة بسنة 1970

– ارتفاع ديون السودان التي قدرت ب 11بليون دولار، ولم يتمكن صندوق النقد الدولي من تحصيل دينه على السودان البالغة 110 مليون دولار[1].

أفرزت السياسات الاصلاحية لصندوق النقد الدولي مع السودان، هشاشة هذه السياسات التي عمقت مديونية عالية وتدني مستوى معيشي للسكان.

4- تجربة تنزانيا وغانا في مجال خصخصة المياه:

عملت تنزانيا خلال الفترة (1996-2003) على خصخصة قطاع المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي بدار السلام، استجابة لشروط صندوق النقد الدولي لمساعدة تنزانيا، لتخفيف اعباء الدين، حيث يعيش، حوالي 90% من سكان تنزانيا على اقل من دولارين في اليوم، ولا تتوفر مياه صالحة للشرب بشكل آمن لـ 38% من سكانها.

كانت البداية بخصخصة قطاع المياه في فيفري 2003 برعاية شركة بريطانية وخبرة المانية بعقد لمدة 10 سنوات مع مستثمر محلي، تحت اسم شركة سيتي ووتر سرفيس، لكن بعد الخصخصة بدل ان تتحسن الخدمة ازدادت سوء بالإضافة إلى ارتفاع اسعار المياه بصورة حادة، حيث فشلت الشركة عن توفير نصف احتياجات المجتمع من المياه، مما عقد الامور واضطرت تنزانيا لتوقيف الشركة المذكورة في 2005 والغي العقد ودخل الطرفين في نزاع رفع للبنك الدولي ثم للمحكمة البريطانية في لندن، وطلبت الشركة بالتعويض ما بين (20-25 مليون دولار)، فالخصخصة كانت شرط لتخفيف الديون، فتحولت إلى عبء وتعرض السكان إلى العطش وازمة صحية.

ومن خلال الضغط الذي مارسه المجتمع المدني في تنزانيا، من خلال القيام بحملات مناهضة لخصخصة المياه، ومن حسن حظ تنزانيا ان حصلت الدولة على التعويض وليس الشركة حيث حصلت

[1] جعفر عثمان بخيت، مرجع سابق، ص93.

تنزانيا على تعويض بـ 3 مليون جنيه استرليني، من خلال حكم صادر عن القضاء البريطاني كتعويض عن تدني الخدمات المقدمة من قبل الشركة.[1]

تحرك المجتمع المدني في غانا سنة 2001 والذي يضم جماعات النساء والمعلمين والعاملين في الصحة العامة وجماعات حماية البيئة والعمل معا تحت لواء ائتلاف غانا الوطني المناهض لخصخصة المياه، وهذا للوقف ضد مشروع خصخصة شركة غانا للمياه، الذي دعمه البنك الدولي بـ 150 مليون دولار لإعادة تجهيز الشركة الوطنية وخصخصتها، مع مطالبة البنك الدولي برفع تسعيرة المياه، حيث وصلت إلى 95% ويعتبر البنك الدولي ذلك أكثر ربحية في السوق العالمية وتقدم للعرض عدت شركات اجنبية (فيوليا، ساور، بايووتر)، رغم ان البنية الاجتماعية هشة، حيث 50% من السكان الغانيين يحصلون على اقل من دولارين في اليوم و40% يعيشون تحت خط الفقر، 35% منهم لا يحصلون على الماء النقي، 68% ليست لهم شبكات الصرف الصحي.

حيث بين مسح اجراه مركز التنمية الاجتماعية المتكاملة في غانا ان الاسر الفقيرة، تنفق ما بين (18-25%) من دخلها على التزود بالمياه، في حين يشجع البنك الدولي على زيادة تعريفة المياه في عمل غير انساني وغير مسئول [2]

كشفت هذه التجربة عن مدى التسرع الذي ينتهجه الصندوق في مجال الخصخصة، وفي خصخصة أهم شيء في الحياة وهو الماء، دون مراعاة الظروف الاجتماعية والفقر المدقع للسكان، هذا يدلل على الانحياز إلى القطاع الخاص الاجنبي، على حساب اكبر حق في الحياة وهو الماء، وبهذا يكون الصندوق وقع في مأزق اخلاقي انساني، لان جني الارباح لا يكون على حساب حياة الفقراء.

5-الخلافات بين اثيوبيا وصندوق النقد الدولي:

بعد صراع وحرب اهلية دامت قرابة 17 سنة من حكم النظام الماركسي لمانغستو هيلي مريم، انتهت بقيادة مليس زيناوي الحكم سنة 1991 عاشت الدولة ظروف صعبة، حيث بلغ مستوى الفقر في اثيوبيا مستويات قياسية، حيث وصل إلى 2 مليون شخص، وتدنى مستوى الدخل الفردي ليصل الى 110 دولار سنويا، وفي هذا الاطار يقول **جوزيف ستجليتز** ان مؤشرات النمو بعد حكم زيناوي بدأت الامور في التحسن، رغم عدم وجود تضخم الا ان الاسعار كانت في نزول، ورغم امتلاك البنك لأدلة تثبت ذلك

[1] جون ميدلي، **نهب الفقراء: الشركات عابرة القومية واستنزاف موارد البلاد النامية**، ترجمة: بدر الرفاعي: القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص126، 127.

[2] المرجع نفسه، ص126، 127.

حيث تذهب الاموال إلى الفقراء، من خلال استراتيجية داخلية لمساعدة المناطق الفقيرة في الريف، حيث الغالبية العظمى من السكان المقدرة بـ 80%، بالإضافة إلى اعتماد سياسة خفض الانفاق العسكري بشكل كبير وتوجيه الاموال إلى امتصاص الفقر واعادة بناء المدارس والمستشفيات، الا ان الصندوق علق مساعدته وقروضه إلى اثيوبيا، رغم الاداء الجيد للاقتصاد حسب شهادة ستجليتز، بحجة ان الصندوق غير مطمئن لوضع الميزانية، التي تعتمد بشكل كبير على مصدرين للتمويل (الضرائب والقروض الاجنبية).[1]

يرى البنك والصندوق ان مبررات تعليق المساعدات هي كالآتي:

– الاعتماد على المساعدات الاجنبية باعتبارها غير مستقرة، ويذهب خبير البنك الدولي جوزيف ستجليتز إلى ان الضرائب هي التي تعرف تذبذب وعدم استقرار، بعكس المساعدات التي اثبتت الاحصائيات والبيانات ثباتها واستقرارها.

– التسديد المبكر للقروض، حيث سددت اثيوبيا قرض لاحد البنوك الامريكية (رغم فوائده العالية) وهذا للتخلص من جزء من القروض التي اصبحت خدمة فوائدها تشكل هاجس مقلق للدولة.

الا ان الصندوق والخزانة الامريكية اعترضا على هذا السلوك الصحي و المؤشر الايجابي من اثيوبيا، ويبرر صندوق النقد هذا الاجراء باعتباره من جهة واحدة ودون اخذ اذن مسبق، ودعى إلى ضرورة التبليغ عن أي خطوة تقوم بها الدولة خاصة ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي والمالي.

رغم ان الصندوق لسنوات وهو يحمل شعار مبدأ المسؤولية والحكم على النتائج، وهذا عين ما اخذت به اثيوبيا في خطوة مسؤولة انطلاقا من استراتيجية وتخطيط مسبق ضمن برنامج تسديد ديونها.

في حين ترى اثيوبيا ان هذا الاجراء من قبل الصندوق هو نوع من الاستعمار المقنع والوصاية على جميع تصرفاتها، وهذا يقوض سيادتها كدولة كاملة السيادة، بينما يعتبر الصندوق ان هذا عمل فني بحت خلال زيارته مع نائب البنك الدولي سنة 1997، اعاب جوزيف ستجليتز (خبير سابق في البنك الدولي)، على صندوق النقد السياسات البيروقراطية المعقدة التي انتهجها مع اثيوبيا، ومن ضمن ما يوصي به الصندوق اثيوبيا، ان تقوم بتحرير السوق المالي عن طريق تجزئة المصارف الكبرى إلى بنوك صغيرة وفتح المجال للبنوك الاجنبية للدخول إلى السوق الاثيوبية، وهذا الاجراء ترى فيه اثيوبيا اضعاف للبنوك المحلية وعدم قدرتها على المنافسة الغير متكافئة، بالإضافة إلى ارهاقها بعملية التجزئة الغير

[1] جوزيف ستجليتز، **النظم الاقتصادية العالمية الجديدة العولمة وأثرها السلبي على الشعوب**، مرجع سابق، ص، 65.

مبررة، وهذه الخطوة في امريكا تحدث بطريقة عكسية حيث تتجمع البنوك في شكل اتحادات كي تكون قادرة على المنافسة، بالإضافة إلى دعوة الصندوق للبنوك الاثيوبية إلى تقديم قروض للشركات العالمية الكبرى، والاحجام عن دعم صغار المزارعين والاعمال الصغيرة.

في هذا الأمر اخذت اثيوبيا الدرس من كينيا التي طبقت وصايا صندوق النقد الدولي والقاضية بتحرير السوق المالية، لخفض اسعار الفائدة، وهذا ما ادى إلى فشل ما يقارب 14 نظام مصرفي في كينيا بين عامي (1993–1994) وفي الاخير ارتفعت اسعار الفائدة، مما دفع اثيوبيا إلى الخوف من تحرير اقتصادها الغير قادر على منافسة الشركات والمؤسسات الكبرى العالمية، والخوف من عودة المجاعة، بعدما بدأت ظروف المواطنين تتحسن.

رغم ان مبررات اثيوبيا تبدو منطقية، الا ان صندوق النقد الدولي، اعتبر اثيوبيا غير جادة بشأن الاصلاحات ومنه اتخذ قرار بوقف قروضه إلى اثيوبيا، بعد هذه الاحداث قام خبير البنك الدولي السابق جوزيف ستجليتز بجهود كبيرة مع زملائه لإقناع صناع القرار في الصندوق والبنك الدولي بالعدول عن هذا القرار الذي يفتقد إلى دراسة جادة من قبل البنك حسب ستيجليتز.

يتعرض صندوق النقد الدولي لانتقادات بحكم إجبار البلدان المتلقية على تبني إصلاحات للسياسات دون مراعاة الاختلاف في الوضع الاقتصادي وبيئة الأعمال والثقافة بين البلدان. وقد يؤدي التركيز على المدى القصير في حزمة التقشف إلى الإضرار بالتنمية الاقتصادية للبلدان التي تم إنقاذها على المدى الطويل.[1]

ما يستنتج من خلال هذا النوع من العلاقات بين الصندوق والبنك من جهة واثيوبيا من جهة ثانية، ان الصندوق والبنك يفتقران إلى الشفافية ونقص في تقديم المعلومة بالإضافة إلى صعوبة توصيل المعلومة إلى صناع القرار في البنك والصندوق نتيجة بيروقراطية معقدة كما اشار جوزيف ستيجليتزز[2].

يعتبر قرار تحرير السوق المالي لاثيوبيا خاطئا حسب ستجليتز، وتصلب الصندوق يوحي بنمط العلاقة بين الطرفين والتي تتسم بعلاقة تابع بمتبوع والتي لم ترتضيها اثيوبيا لنفسها، بالإضافة إلى غياب لغة الحوار والتشاور والشراكة التي هي من صميم الحكم الراشد، نمط العلاقة لا يوحي بوجود اطار للتعاون والتشاور بقد ما يوحي بوجود فرض امر واقع لعلاقة بين طرفين غير متكافئين وهذا ما يظهر من خلال سرعة اتخاذ القرار دون جولات للحوار، بالإضافة إلى عدم مشاركة فواعل داخلية في اثيوبيا وهذا ما يجعل من العلاقة بعيدة عن تكريس الحكم الراشد.

[1] Larry Li، Malick Sy، Adela McMurray، "Insights into the IMF bailout debate: A review and research agenda", Journal of Policy Modeling ,vol 37,891–914 University Melbourne، 9 October 2015،، p892

[2] Larry Li، Malick Sy، Adela McMurray,op.cit,p893

المبحث الثاني: موقع فواعل الحكم الراشد في افريقيا

أولا: الحكومة في افريقيا

السياسات المتبعة من طرف الحكومات الإفريقية بعد الاستقلال غلب عليها الطابع التميزي القسري فكانت الأنظمة الحاكمة توزع المناصب والمزايا المادية والرمزية على أبناء جماعاتها الإثنية على حساب أبناء الجماعات الأخرى، مع تكريس نمط الحكم الشخصي وقمع المعارضة واستئصالها، كسياسة "صمويل دو" في ليبيريا، و"موبوتو" في الكونغو الديمقراطية.

الدولة الحديثة في أفريقيا لم تظهر إلا كنسخة أفريقية للنظام الاستعماري من حيث تسلطية النظام، ذلك أن سيطرة نخبة معينة، على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى شخصنة السلطة السياسية وانتشار الفساد، كما أن الزعماء كانوا يمثلون غالبا مصالح دول أجنبية، في بلدانهم مبررين نظام الحزب الواحد وقمع المعارضة، بالحفاظ على الاستقرار وتنمية البلاد، معتمدين على الرشوة الدولية لتثبيت مراكزهم، مما أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات.[1]

دكتاتورية السلطة السياسية وانتشار الفساد، بخاصة في النخبة الحاكمة، لجأت الدولة الأفريقية في هذه الفترة إلى فرض الأيديولوجيا التي تقوم على ترابط كل من السياسة والاقتصاد، واحتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولا سيّما سياسة القمع، حيث تحولت الدولة إلى دولة سلطوية مبنية على شخصنة السلطة.

عرف بناء الدولة الوطنية في افريقيا أزمة، وذلك في شكل الرواسب التاريخية التي أنتجتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الاستعمار، والتي لم يراع فيها التنوع الإثني والقبليّ وخصوصية المجتمعات الإفريقية، بالإضافة إلى الصلات السياسية، والتبعية التي لا تزال تربط النُّظُم السياسية الإفريقية بسياسات الدول الاستعمارية.

هناك من يعتبر الدولة الإفريقية الحديثة ما هي إلاّ نسخة مشوّهة عن الدولة في الغرب، نظرا إلى تجاهلها للبيئة الإفريقية وخصوصياتها المحلية، وقد أثبتت السنوات التي تلت حقبة ما بعد الاستعمار فشل جميع أشكال المحاكاة في بناء نموذج الدولة على الطريقة الغربية.

[1] بن عائشة محمد الأمين، **الدولة الفاشلة في إفريقيا وسياسة ملء البطون**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية الاقتصادية والسياسية، بتاريخ (2019/03/02) على الرابط: https: //democraticac.de/?p=24830

حسب **جون وايزمان** (John Wiseman)[1] "النُّظُم السياسية الإفريقية، في مرحلة التحول نحو الديمقراطية تمّ التخلّي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدستورية في صورة الديمقراطية الشكلية، وهي ديمقراطية غير حقيقية"، أو ما يسميها ريتشارد جوزيف Richard Joseph باسم: «الديمقراطية الافتراضية»، ذلك أن الممارسة الواقعية أثبتت، أنّ هذا التحوّل لم يعكس ما جاء في القوانين والدساتير.

وفي هذا الاطار لم يسجل أي مساهمة تذكر من قبل الصندوق أو البنك الدوليين في مساعدة الدول الافريقية في نشر الديمقراطية من خلال دعم الدول التي تنتخب حكامها بطريقة ديمقراطية، بمساعدات أو قروض، والامتناع عن دعم الدول التي يحكمها نظام انقلابي، بل على العكس احيانا ما تتم الاشادة، مثل الحالة التونسية التي اشاد فيها صندوق النقد بمعدلات النمو المتزايدة خلال فترة زين العابدين بن علي (1987-2011)، والذي جاء عبر الانقلاب على بورقيبة، وبعد الاطاحة به في 2011، ظهر حجم الفساد المستشري ومعدلات الفقر الكبيرة، وهذه الاخطاء التي يقع فيها الصندوق والبنك الدوليين هو اهتمامهم بمعدلات النمو، على حساب شرعية السلطة المنتخبة وعلى حساب أثر ذلك النمو على شرائح المجتمع، ومستوى رفاه الشعب، كثيرا ما كانت معدلات النمو التي يرتكز عليها الصندوق أو البنك مضللة ولا تعكس المستوى المعيشي للشعوب.

يرى البنك الدولي ان البرلمانيون بوصفهم ممثلين ومنتخبين عن الشعب لهم دور عند وضع البرامج والمشاركة في البرامج الانمائية، ولهذا يقول البنك الدولي انه وسع من نطاق عمله مع الانفتاح مع البرلمانيين، من خلال طرح مبادرات، مثل وضع برنامج تجريبي للتواصل مع البرلمانيين الاوربيين كنموذج ضمن تسهيل العمل بين المشرعين والبنك الدولي، وهذا بهدف تعميق التفاهم وتبادل المعارف، بالإضافة إلى الى اطلاق مبادرة عالمية للبرلمانيين الشباب دون سن 45 سنة[2].

لكن ما يلاحظ هو ان البنك الدولي يحاول اطلاق المبادرات للتسويق لوجهة نظره، وتكوين البرلمانيين ضمن دورات ورحلات تكوينية، بهدف تحويل البرلمانيين إلى أداة في يده يضغط بها على الحكومة، ضمن الترويج لسياسته وبرامجه.

[1] John A.Wiseman، "Introduction: the movement towards democracy: Global، continental and state perspectives"، In. John A.Wiseman (Ed)، Democracy and Political Change in Sub-Saharan Africa، London and New York: Routledge، 1995، p10

[2] البنك الدولي، "التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2018"، ص 40، على الرابط:
http: //www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report

كان يفترض ان يقدم البنك الدولي برامجه وسياساته الاصلاحية إلى الدولة ويقوم بشرحها للحكومة والبرلمان معا، ويترك لهم الخيار في انتقاء البديل المناسب لهم، وان لا يوافق البنك أو الصندوق على أي قروض أو مساعدات الا بعد المصادقة عليها من البرلمان، في اطار تحمل المسؤولية بشكل جماعي ومراعاة للمشاركة الواسعة لكل السلطات، لا ان يملي توصياته في سرية احيانا، ويدير ظهره إلى باقي المؤسسات الرسمية أو الفواعل المجتمعية.

رغم ان البنك الدولي سجل جملة من الملاحظات بخصوص الشرق الاوسط وشمال افريقيا تتمثل في ان دول شمال افريقيا والشرق الاوسط من اكثر الدول الاشد مركزية بين جميع الدول النامية، حيث لا توفر للمواطنين معلومات كافية حول نشاطات الحكومة، وتعمل على تقييد حرية الصحافة، كما تعتبر المساءلة الداخلية ضعيفة نتيجة سيطرة السلطة التنفيذية، على باقي السلطات والفواعل الاخرى. [1]

يقوم صندوق النقد في اطار المالية العامة، بتقديم المشورة إلى الحكومات بشأن كيفية زيادة الارادات وإدارة المصروفات بفعالية، بما في ذلك سياسات الضرائب والجمارك، وإعداد الموازنة، وإدارة المالية العامة، وطريقة إدارة الدين المحلي والخارجي، وإدارة شبكان الامان الاجتماعي في اطار تحسين الخدمة العامة[2].

ساعد الصندوق في نيجيريا الحكومة على تنفيذ حساب موحد للخزينة يضم أغلب الوزارات الحكومية والهيئات الادارية التي تشترك في 98% من مصروفات الموازنة العامة، ومن خلال هذا التجميع في حساب موحد، مكن الدولة من جمع قدر هائل من الاموال قدرت ب 2% من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2015-2016) وهذا ما دفع بصندوق النقد الدولي بالقول إلى ان نيجيريا تعد من أكثر الدول ضبط لحسابات الخزينة العامة الموحدة شمولا على مستوى العالم.

بعد ابرام معاهدة السلام عام 2015 في مالي، ركز الصندوق جهوده من اجل الغاء مركزية اعمال المالية العامة، والذي كان شرط في اتفاقية السلام، وهذا عزز من تحديث نظام محاسبي للخزينة، بفضل جهود صندوق النقد الدولي.[3]

---

[1] وسيم حرب وآخرون، **اشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، مقاربة اصلاحية في خدمة حكم القانون**، سورية: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص220.

[2] صندوق النقد الدولي، "التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2017"، ص59. بتاريخ 03/10/ 2019على الرابط: https: //www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2017/eng/pdfs/IMF-AR17-Arabic.pdf

[3] المرجع نفسه، ص62.

يعمل صندوق النقد الدولى على تعميم المبادرة المعززة الخاصة بنشر البيانات والتي تهدف إلى تحسين جودة الإحصاءات الاقتصادية الكلية في 45 بلدا في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

تساعد هذه المبادرة على اكتشاف وتطوير مصادر جديدة للبيانات، مثل السجلات الضريبية الإدارية، لأغراض إعداد إحصاءات الحسابات القومية. وفي ظل تنفيذ النظام العام المعزز لنشر البيانات، تقوم عدة بلدان، لنشر البيانات، باستخدام منصة البيانات المفتوحة[1].

بالإضافة إلى توفير التدريب في مجال بناء القدرات وتعميم المعارف عمل الصندوق على انشاء مراكز اقليمية لتقاسم المعرفة حسب ما يوضحه الملحق رقم (07) حيث كان نصيب افريقيا خمس مراكز بالإضافة مركز لشرق الاوسط وشمال افريقيا، كل هذه المراكز لإفريقيا الهدف منها تجميع اكبر عدد من المعلومات حول افريقيا بهدف تعميم المعلومات، والاستفادة منها في التدخل عند الازمات أو توفير معلومات للشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في افريقيا.

هناك جهود تبذل من طرف الصندوق أو البنك في المجالات المحاسبية والمالية، لترشيد الاموال والنفقات، لكن الاشكال يكمن في ان الصندوق والبنك يركزان على الضرائب كمورد مالي للخزينة العامة، مما يشكل ضغط على الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل، دون التفكير في موارد أخرى تشكل دعم للخزينة. يطلب من الدولة منح استقلالية للبنك المركزي بمعنى ان يتلقى البنك المركزي الاوامر من الصندوق النقد الدولي، وهذا ما حدث مع تونس التي حصلت على قرض بمبلغ 2.8مليار دولار، بعد قيامها بسلسلة من الاجراءات، والتي منها رفع اليد عن البنك المركزي ومنحه استقلالية، بما يجعل العملة أكثر عرضة للتغيير ومنها التعويم وانخفاض سعر الدينار التونسي، بالإضافة إلى تعديل القانون المنظم للقطاع المصرفي كقطاع عام.

السلطة التشريعة لا تحضى بمناقشة سياسات وبرامج الصندوق والبنك الدوليين، بشكل كافي ولا يسمع لها في رفض السياسات والبرامج الاصلاحية التي يقدمها الصندوق أو البنك الدوليين.

يعمل صندوق النقد والبنك الدوليين، بإعادة هندسة دور الدولة وابعادها عن المجال الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، بالإضافة إلى تجريد الدولة من دورها الاجتماعي، وظيفة الحكومة حسب الصندوق والبنك توفير الاطار القانوني والتشريعي لصالح المستثمر الاجنبي.

[1] صندوق النقد الدولي، "التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2017"،مرجع سابق، ص66 .

اهتمام الدولة بتوفير البيئة الملائمة للاستثمار الأجنبي ومعاملة الشركات المتعددة الجنسيات على قدم المساواة مع القطاع الخاص المحلي، رغم اختلاف حجم القطاع وقوته المالية والتنظيمية، وهنا تصبح المساواة غير عادلة، وتميل الكفة لصالح المستثمر الخارجي وتعمل على تدمير القطاع الخاص المحلي، حيث يطلب من الدولة عدم تدخل في دعم الاسعار وتقليل الانفاق العام.

وبالتالي تحويل الحكومة إلى سلطة تنفيذية لقرارات وتشريعات خارجية صادرة عن الصندوق والبنك، وتجاوز البرلمان كمؤسسة تشريعية إلى مؤسسة للتصديق على الاصلاحات والبرامج والسياسات، دون تعديل جزئي أو كلي لمحتوى شرطية الصندوق والبنك.

يمكن القول ان الصندوق والبنك الدوليين كانت مساهمتهما في ترشيد الفاعل الحكومي كان ضمن الاطار المالي المحاسبي وفي اطار الضغط على الحكومات لنشر البيانات والاحصائيات المالية، وليس في اطار الدفع بالحكومات إلى الانفتاح على بقية الفواعل، كما تعامل الصندوق والبنك لم يكن اساس التعاون والحوار في اطار المشاركة، بل كان فيه نوع مع الاملاءات رغم انها تسمى توصيات، حيث لم يترك للحكومات مجال لاختيار البدائل وتقدم الاصلاحات والسياسات كحزمة غير قابلة للتعديل.

ثانيا: القطاع الخاص في افريقيا

يعتبر القطاع الخاص فاعل مهم في سياسات وبرامج الصندوق والبنك الدوليين وهو مدرج ضمن فواعل الحكم الراشد، لكن أثره على الدول النامية محل شك حسب الاتجاه الكلاسيكي الذي يرى ان الاستثمار الاجنبي له مزايا كثيرة، لكنها في صالح المستثمر الاجنبي اكثر منا في صالح الدولة النامية للأسباب التالية [1]:

– صغر حجم رؤوس الاموال الاجنبية المتقدمة إلى الدول النامية بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمار.

– تقوم الشركات الاجنبية بتحويل كل ارباحها إلى الدولة الأصلية بدلا من اعادة استثمارها في الدولة النامية.

– تنقل الشركات الاجنبية التكنولوجيا الغير ملائمة لمتطلبات التنمية الاقتصادية للدول النامية.

– تعمل الشركات الاجنبية لخلق انماط استهلاك لا تتلاءم والتنمية الشاملة في الدول النامية.

[1] جميلة الجوزي، **أسس الاقتصاد الدولي: النظريات والممارسات**، الجزائر: دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص ص233، 235.

– تتسبب الشركات الاجنبية في نزيف للكفاءات والعمل على استقطابها، نحو الشركات الأجنبية بسبب الاجور المرتفعة مقارنة مع الشركات الوطنية، بالإضافة إلى المنافسة الغير متكافئة، مما يسبب تدمير للشركات الوطنية سواء الخاصة أو العامة.

أما الاتجاه الثاني يرى ان طرفي العلاقة، الشركات الأجنبية والدول النامية مستفيد من هذا الاستثمار وتتمثل مكاسب الدول النامية في ما يلي[1]:

– الاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة

– خلق اسواق جديدة للتصدير وتنمية علاقات اقتصادية

– تقليل الواردات وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات للدولة.

– تدريب اليد العاملة والوصول بها إلى الاحتراف.

– نقل التكنولوجيا في مجالات الانتاج والتسويق وممارسة الوظائف الادرية.

– الحصول على رؤوس الاموال الاجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.

يبدو أن الاتجاه الاول أكثر دقة في مسالة ان المنافسة غير متكافئة وتميل بشكل واضح لصالح القطاع الخاص الاجنبي، لأسباب التي ذكرها الاتجاه الاول.

يُغفل الاتجاه الثاني حجم الفائدة التي يتحصل عليها المستثمر الاجنبي، ويغفل عن الآثار الاجتماعية التي تترتب عن عجز القطاع الخاص المحلي عن المنافسة مع قطاع اجنبي اقوى.

الشركات الكبرى لا تسمح بتقديم تكنولوجية للدول النامية الا في اطار ضيق ومحدود وان حصل وتدرب العاملين واثبتوا كفاءتهم فانه يتم استقطابهم وتشغيلهم لصالح الشركة ويغادرون بلادهم مع الشركة الاجنبية ليصبحوا جزء منها.

بالإضافة إلى معاناة معظم الدول النامية من ازمات بنيوية شاملة بسبب اختلال هيكلي بين الطلب والعرض، ويعود ذلك إلى تراكم الديون الخارجية وفشل برامج التنمية الاقتصادية، وهذا ما يدفع الدول النامية إلى العودة بشكل مستمر لطلب القروض من صندوق النقد والبنك الدوليين لمعالجة الاختلالات والوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي.[2]

[1] جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص ص233، 235.

[2] سعد محمد الكواز، سمير حنا بهنام، "أثر التغيير الهيكلي في التجارة الدولية لعينة مختارة من الدول النامية للمدة 1985–2008"، مجلة تنمية الرافدين العدد 101، مجلد العراق: جامعة الموصل 32، 2010، ص45.

تعتبر سياسات التقشف المالي، وفتح الحدود وعمليات الخصخصة في اكثر من 70 دولة مدينة في العالم الثالث وشرق أوربا افقدت هذه الدول السيادة الاقتصادية، وسلطة الرقابة على السياسات الجبائية واجبرت الدول على تنظيم المصارف المركزية ورفع اليد عنها والتخلي عن مؤسسات عامة مهمة، جعل من الدولة امام وصاية اقتصادية في شكل حكومة موازية، ليست مسؤولة امام المجتمع، بل تأخذ أوامرها من سلطات الصندوق والبنك الدوليين

يصر صندوق النقد الدولي، على أن اقتصاد الظل غير الرسمي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يمثل حوالي 50٪ إلى 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي، هو نتيجة للتدخل الحكومي.[1]

كما يرى البنك الدولي ان الشركات الإفريقية تواجه بعض العراقيل التنظيمية حيث. يحتاج رجل الاعمال الافريقي إلى انفاق 54٪ من دخله السنوي من أجل بدء عمل تجاري أو اقتصادي، لأسباب ضريبية أو رشى تستهلك 47٪ من أرباح الشركة في المتوسط، بحيث تعتبر هذه النسبة محبطة للقطاع الخاص، وتشكل تحدي امام نمو الاستثمار المحلي. [2].

يصر البنك الدولي على أن زيادة الضرائب ضرورية، باعتبارها مصدر مهم للتنمية، لكن في ظل تبني بيئة أعمال معادية لن يؤدي إلا إلى القليل لحل قضية الطابع غير الرسمي والنمو المتضائل للاقتصاد، لا يمكن أن تساعد الضرائب العالية الشركات على خلق فرص العمل والازدهار، وبسبب الضرائب العالية واللوائح المرهقة، يضطر الأفارقة إلى الاستثمار بأُطر غير رسمية، وهذا السلوك هو خسارة للطرفين الدولة والمواطن معا، فلا الدولة تستفيد من ضرائب القطاع الخاص كمصدر لتمويل الخزينة، ولا رجل الاعمال المحلي يمكنه تطوير مشاريعه.

حسب منظمة الاونكتاد (unctad) لم تحرز الدول الافريقية في الفترة (2007 إلى 2011) تقدم ملموس في مجال التجارة الاقليمية، حيث بلغ متوسط حصة الصادرات بين الدول الافريقية في السلع من مجموع صادرات السلع 11%، مقارنة بالدول النامية الاسيوية التي بلغت 50% ودول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 21%، و70% في اوربا.[3]

---

[1]CPMPETITIVE ENTERPRISE INSTITUE, "World Bank And IMF Get African Development Wrong, Again",(14/02/2018),available at: https: //cei.org/content/world-bank-and-imf-get-african-development-wrong-again

[2]عبد الرحمان زيبري رمضان، **العولمة والبنى الوظيفية الجديدة للدولة**، الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2013، ص57.

[3] الامم المتحدة، "مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الستون"، جنيف 2013، ص3، على الرابط: https: //unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb60d4_ar.pdf

وهذا ما يكشف المستوى الحقيقي للتجارة في افريقيا الذي بقي دون المطلوب، نظرا لمستوى التنمية والتجارة البينية وهذا راجع لعوامل الانتاج التقليدية والغير مواكبة للتطور والتقدم التكنولوجي.

وفي أغلب الحالات يتم اسناد المشاريع المربحة في إفريقيا، للشركات الأجنبية المعروفة، اما الشركات المحلية نادراً ما كانت تحصل على العقود المربحة.[1]

فرضت الخصخصة على الدول النامية من قبل المؤسسات المالية الدولية، كشرط من شروط تقديم القروض والمساعدات، خصوصا ضمن ما يسمى بتمويل برامج الإصلاح الهيكلي، من قبل البنك والصندوق وهذا ما أشارت إليه **ماري شيرلي** واحدة من خبراء البنك الدولي بقولها:

" إن تصفية المشروعات العامة غير القادرة على الاستمرار قد أصبح شرط من شروط الاقتراض لأغراض التكييف الهيكلي، على سبيل المثال في بورندي ومالاوي وبنما وتيلاندا، أما في توغو فقد قام البنك بدعم عملية تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة عن طريق ما يسمى الإقراض لدعم السياسات وكذلك بتقديم المعونة الفنية، وفي دول متنوعة الأوضاع مثل الكونغو وجاميكا والفلبين وتركيا يدعم البنك الاستعدادات الجارية لبرامج نقل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، ويساعد في تحديد المشترين المحتملين لهذه المشروعات، كما يساعد في مفاوضات البيع وفي دول افريقية متعددة، يقوم البنك بتدبير الأرصدة التي سوف تمكن المشترين من القطاع الخاص المحلي للمشروعات العامة من الحصول على قروض لإصلاح أوضاع هذه المشروعات "[2].

هذا الكلام ينطوي على جملة من التدابير والإجراءات التي تقتضي متابعة مرحلة الخصخصة من الألف إلى الياء، من طرف البنك وهذا يعزز من فرص بيعها إلى المستثمر الخاص الأجنبي، وتصفية تلك المؤسسات بأسعار رمزية بسبب تخفيض في قيمة العملة وتؤثر عملية الخصخصة على العمال، حيث تعمل على رفع وتيرة تسريح العمال، وارتفاع معدلات البطالة، وتدفع نحو مزيد من ترجع القدرة الشرائية وتحرير الأجور.

تعامل الصندوق والبنك الدوليين مع موضوع الخصخصة، من زاوية ايدولوجية ضيقة تقوم على مبدأ الخصخصة السريعة، من خلال وضع سلم للدرجات يتم تنقيط الدول وفق السلم في اطار تحفيز

[1] Nations unies, Mesurer lacorruption en Afrique:prendre en compte la dimension internationale, RAPPORT SUR LA GOUVERNANCE EN AFRIQUE IV,Commission économique pour l'Afrique Addis-Abeba, Éthiopie,2016,p83.

[2] ضياء الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005، ص29.

الدول على الانتقال السريع من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق[1] من خلال ثنائية حصرية وكأنه لا يوجد خيار ثالث، لكن بالمحصلة لم تجني الدول النامية النتائج التي وعدت بها من قبل الصندوق والبنك، بل عمقت نفور لفكرة الخصخصة من اساسها، بالإضافة إلى اهتزاز الثقة بين الطرفين.

لقد طرح كل من البنك والصندوق عديد البرامج والسياسات لكنها لا تخرج كلها عن فلسفة اقتصاد السوق والحد من تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، ورفع كل أشكال الدعم الاجتماعي وتحويل دور الدولة من الممارسة إلى الحارسة.

لم يقم البنك أو الصندوق الدوليين بالمساهمة في بناء القطاع الخاص في الدول النامية الافريقية، حيث بقيت مؤسسات القطاع الخاص في افريقيا ضعيفة وغير قادرة على المنافسة والتصدير، وفي اسواء الاحوال عدد منها تدهورت أو اندثرت بفعل تحرير التجارة و إستقطاب الاستثمار الاجنبي، الذي سمح بدخول الشركات المتعددة الجنسيات ومزاحمة القطاع الخاص المحلي، في منافسة غير متكافئة، كان يفترض ان يتم دعم القطاع الخاص وتقويته، ثم الانفتاح يكون بشكل تدريجي وفي قطاعات محددة، في إطار شراكة بين القطاع الخاص المحلي والاجنبي، لكن ما حدث هو العكس تماما، حيث عمل الانفتاح في الاسواق إلى إضعاف القطاع الخاص المحلي بدخول تلك الشركات ومنه سرعة خروجها أو تحويل أرباحها إلى الخارج غير مستفيدة منها الدولة النامية، رغم ان البنك والصندوق يحملان لواء الخصخصة والانفتاح في إطار لبرلة الدولة والحياة العامة.

رغم اعتبار القطاع الخاص رافد من روافد الحكم الراشد، الا أن مساهمة الصندوق والبنك الدوليين في خصخصة المؤسسات الاقتصادية كانت تتسم بالتسرع، والانحياز للقطاع الخاص الاجنبي أكثر منه بناء قطاع خاص مستقر يساعد الدولة ويحقق التنمية.

ثالثا: المجتمع المدني في افريقيا

يعيش المجتمع المدني في افريقيا جنوب الصحراء وضع هشا وضعفا عاما، بسبب الفقر والتخلف، وعدم الاستقرار، ويفتقد للتنظيم العام و يتسم بالفوضى.[2]

مع التسليم بوجود اختلافات بين الدول، لكن بوجه عام المجتمع المدني يعاني من اشكالية قيامه على أسس عرقية وقبلية وعدم قبوله لمكونات الدولة، وهذا ما يجعل من المنضمات الدولية تحجم عن

[1] حاتم حميد محسن، **تناقصات العولمة**، سورية: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص58.

[2] هوارد ج، ويارد، **المجتمع المدني: النموذج الامريكي والتنمية في العالم الثالث**، تر: ليلي زيدان، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة في الثقافة العالمية، 2007، ص ص46، 47.

دعمه ومساندته، نظرا لقيامه على أسس تتنافى ومبادئ الدولة الحديثة، وهذا مؤشر على هشاشة الدول الافريقية التي عجزت عن افساح المجال لتشكيل مجتمع مدني حديث، فالولاء للقبلية والعرق مؤشر ضعف الدولة في افريقيا.

تبرز مشكلتان تعترض سبيل المجتمع المدني في افريقيا جنوب الصحراء تتمثل في ما يلي[1]:

– المستوى المنخفض للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، يؤثر ذلك على المجتمع المدني من حيث القابلية للاستمرار.

– أسباب سياسية تعود إلى غياب نظم ديمقراطية، لان وجود مجتمع مدني قوي هو نتيجة لوجود مناخ سياسي يتسم بالديمقراطية، فمن بين 48 دولة افريقية، ليست سوى 8 دول افريقة جنوب الصحراء، فقط يتميز نظامها بأنظمة شبه تعددية أو هجينة (أي في طريقها إلى الديمقراطية الكاملة) وهي: (بوتسوانا، مالاوي، مالي ناميبيا، نيجيريا، السنغال، جنوب افريقيا، تنزانيا)

– الغالبية من النظم الإفريقية هي انظمة استبدادية، كثيرا ما تضع العراقيل في طريق المجتمع المدني أو تحوله إلى منظمات رسمية تابعة للدولة أو تعمل على تدميره من الداخل بإثارة الصراعات داخله.

يبقى المجتمع المدني غريب عن البيئة الافريقية، ولم يتم تسجيل أي تقوية للمجتمع المدني من الدولة كشريك اساسي أو من صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين، لم تحمل تقاريرهم أي اشراك للمجتمع المدني في جوالات الحوار حول الاصلاحات التي تتم في الدول الافريقية.

بل على العكس تماما تم تسجيل عدت تحركات مناهضة لسياسات البنك والصندوق من بعض منظمات المجتمع المدني رغم ضعفها.

لكن لا يعني ان المجتمع المدني غير موجود، حيث انه وفي بعض الدول الإفريقية استطاعت النقابات العمالية والمهنية إسقاط الأنظمة التسلطية المتهالكة.

فقد نجحت جمعية المحامين والنقابين في كينيا من إسقاط رئيس الدولة عن طريق انتخابات فاز بها زعيم النقابات، وفي زامبيا نجحت حركة زامبيا من أجل الديمقراطية في الوصول إلى الحكم سنة 1990، وسقط نظام حكم الحزب الواحد في مالاوي على أيدي الجماعات المدنية، وعرفت إفريقيا سقوط نحو ثلاثة عشر رئيسا خلال النصف الأول من التسعينات.[2]

---

[1] هوارد ج، ويارداً، مرجع سابق، ص 47.

[2] خير الدين عبادي، **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا 1990–2010**، رسالة ماجيستر غير منشورة(جامعة الجزائر3: قسم العلوم السياسية، 2011)، ص51.

يرى كل من الباحثين Debiel و Sticht أن هناك أربع تفسيرات رئيسية لتزايد وتعاظم أعداد وأدوار منظمات المجتمع المدني التي ارتفع عددها على المستوى الدولي من 6000 منظمة في عقد الستينيات إلى 26000 منظمة في عقد التسعينيات ويرجع هذا التزايد إلى الاسباب التالية[1]:

1- إن المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة، التي قدمت منذ التسعينيات حوافز مهمة لإنشاء وتطوير منظمات غير حكومية جديدة، وتعزيز دور المنضمات المهتمة بالتنمية وحقوق الإنسان والمرأة والبيئة.

2- الدور المتعاظم لوسائل الإعلام وسرعة انتقال المعلومة عبر التقنيات الإلكترونية والمعلوماتية الحديثة عزز من دور المجتمع المدني وعمل على تشبيكه ضمن مسارات العولمة.

3- تراجع دور الدولة التقليدي في مجال الخدمات العامة (صحة، تعليم، رعاية...)

من خلال المشروع الليبرالي العالمي الجديد الداعي لتخفيض أنشطة الدولة في المجال العام، ساعد على تزايد نشاط المجتمع المدني.

4-عملت الإصلاحات الاقتصادية التي يمليها كل من البنك الدولي وصندوق النقد العالمي ومنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، من لعب منظمات المجتمع المدني لعب أدوار ومهام جديدة في مجال الخدمات والرعاية الاجتماعية.

كل الاسباب السالفة الذكر ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في بروز فاعل جديد للساحة إلى جانب الدولة، رغم ان ذلك يبقى مرهون بالفعالية وحجم المساحة التي تمنح له من طرف الدولة.

يقول **روبرت زوليك**، ان البنك الدولي يقوم بجهود لإنشاء تعاقد مع منظمات المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص في أفريقيا، وذلك بغرض الدفاع عن الشفافية ومراقبة العقود وتنفيذها، بما في ذلك عقود الامتياز المتعلقة بالصناعات الاستخراجية[2].

يرى زوليك ان المجتمع المدني الفعال يمكنه مراقبة إجراءات إعداد الموازنات، ويطلب الحصول على المعلومات وينشرها، كما ينتقد الأجهزة الإدارية الحكومية، ويحمي الملكية الخاصة، وأن يتابع تقديم الخدمات. و يمكن للمجتمع المدني أن يصر على احترام حقوق المواطنين[3].

---

[1] خير الدين عبادي المرجع السابق، ص59.

[2] روبرت ب. زوليك، **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: عقد اجتماعي جديد من أجل التنمية**، معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، بتاريخ (2019/01/02) على الرابط :

http: //www.albankaldawli.org/ar/news/speech/2011/04/06/the-middle-east-and-north-africa-a-new-social-contract-for-development

[3] روبرت ب. زوليك، مرجع سابق.

ورغم ما يبدو من الادوار التي يقوم بها البنك الدولي في التعاون مع منظمات المجتمع المدني، الا ان هناك مناطق احتكاك كبيرة تصل إلى صراعات بين البنك الدولي والصندوق من جهة والنقابات العمالية من جهة اخرى، حيث ثبت في اكثر من موقف، انحيازهم للقطاع الخاص اكثر من أي فاعل اخر على حساب بقية الفواعل الاخرى، وهذا ما يجعل من النقابات العملية كفاعل مدني، في مواجهة مع البنك والصندوق الدوليين.

رغم ان البنك الدولي يعمل على اشراك النقابات العمالية، في مناقشة اوراق استراتيجية خفض الفقر، والتي ترى فيها النقابات محاسبة للحكومات والمؤسسات المالية العالمية، كالصندوق والبنك، لكن ما تعيبه النقابات على الصندوق هو عدم اعطائها الوقت الكافي للمناقشة بالإضافة إلى نقص المعلومات الضرورية والشفافية في الافصاح عن البيانات سواء من قبل الحكومات أو من قبل الصندوق، لاقتراح بدائل ملائمة، مع عدم ادماج توصياتها في الصياغة النهائية للأوراق الخاصة باستراتيجية خفض الفقر.

ورغم كل ذلك الا ان النقابات العملية في زامبيا استطاعت إلى حد ما لعب دور مهم، من خلال المشاركة في وقت مبكر من خلال ممثلين عن النقابة العمالية في عدد من القضايا، مثل الخصخصة الضمان الاجتماعي ونظام الاجور، حيث شكل موضوع الخصخصة قضية خلافية بين النقابة وصندوق النقد الدولي، باعتبار الخصخصة قد أدت في السابق إلى زيادة معدلات البطالة.

وبالتالي استطاعت النقابة في زامبيا توقيف مشروع الخصخصة وتم صياغتها في الاوراق النهائية لاستراتيجية خفض الفقر، وهذا ما دفع الحكومة إلى استثناء أي خطط اخرى للخصخصة، في عام 2002، على الرغم من توصيات صندوق النقد الدولي.[1]

لكن النقابة فشلت في تمرير توصياتها بشأن الضمان الاجتماعي وتعديل نظام الاجور.

كما لا يمكن انكار دور البنك الدولي في عقد مشاورات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في اطار مسوح أو مقابلات أو ضمن ورشات عمل ونقاشات في موائد مستديرة وهذا الانفتاح على فواعل الحكم الراشد يعتبر عمل ايجابي، حيث انه وفق دراسة للبنك الدولي تم التشاور مع المجتمع المدني في 50 من اصل 68 استراتيجية خفض الفقر للدول بين عامي (2005-2006).

[1] الاتحاد الدولي للنقابات، **تحدي المؤسسات المالية الدولية: معلومات واستراتيجيات عملية لمشاركة نقابات العمال مع المؤسسات المالية الدولية**، بلجيكا: 2008، ص ص، 17، 15.

كما ثمنت النقابات مسالة الالتقاء مع بعثات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي للصندوق، وسمح لها بطرح افكارها ووجهات النظر حول قضايا اجتماعية واقتصادية، وهذا بعد ان طلبت النقابات ذلك وليس بمبادرة من الصندوق، وكانت البداية الاولى عام 2000. [1]

بسبب النقد المتزايد من نقابات العمال، أقر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن نموذج النمو الذي يعتمد على السوق الحرة بشكل صرف ليس الخيار الافضل والمناسب بصفة دائمة وهذا ما جعل من الصندوق والبنك بالتصدي لمشكلات منظمات المجتمع المدني، بما فيها نقابات العمال [2].

إلا أن بعض النقابات تطرح فكرة، استحالة تغيير طريقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأن المؤسسات المالية الدولية لا تخضع لأي نوع من المساءلة إلا من الحكومات القوية، التي تسيطر على مجالسها التنفيذية. ويرون بضرورة بناء ضغط مدروس ضد المؤسسات المالية الدولية، خاصة فيما يتعلق بإقناع هذه المؤسسات بأن عليها أن تتبنى وجهة نظر أشمل للتنمية عوضا ان تعمل ضمن برامج بعيدة عن مشاركة المجتمع المدني ونقابات العمال، وتتهم النقابات هذه المؤسسات باستمرارها في تقويض المعايير الاجتماعية ومعايير التوظيف التي كافحت النقابات لأجل تامينها.[3]

وفي هذا الاطار يؤكد الاتحاد الدولي للنقابات على تجاهل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عديد الدول لوجهات نظر المنظمات العمالية، حيث فرضت برامج التكيّف الهيكلي على الدول النامية إلى درجة تأجيل النقاش حول المناهج البديلة.

وما يحصل حسب الاتحاد الدولي للنقابات هو " أن يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بزيارة الدول التي تسعى للحصول على قروض ويمكث فيها لبضعة أيام للقاء الحكومة ومجتمع الأعمال ثم يعود الكادر أدراجه إلى واشنطن على الفور – تاركا وراءه الحكومات لتروج شروط القروض التي تم التفاوض عليها لدى شعوبها." [4]

انتقدت نقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني سياسات المؤسسات المالية الدولية وعواقب تبني توصيات سياسة المؤسسات المالية الدولية، التي تقول بأن برامجها ضمن مقاسا واحداً يناسب الجميع

[1] الاتحاد الدولي للنقابات، مرجع سابق، ص ص، 22، 18

[2] المرجع نفسه، ص5.

[3] المرجع نفسه، ص6.

[4] المرجع نفسه ص4.

جاءت بنتائج كارثية على الطبقة العاملة والفقراء، فقد قمعت الحركات النقابية التي حاولت أن تجادل في سبيل إيجاد نهج مختلف أحيانا وكانت تهاجم بشكل دائم وتتهم بأنها غير واقعية.[1]

لكن ما تعيبه النقابات على الصندوق والبنك الدوليين، اعتمد سياسة الحوار بدل سياسة الشراكة، حيث انه في كثير من الاحيان تعقد الجلسات الحوارية، دون ادماج توصيات المجتمع المدني ضمن الاصلاحات المقدمة للحكومات وفي هذا نوع من الالتفاف على مطالب أحد الفواعل المهمة في الحكم الراشد.

كل ذلك يدعو إلى التشكيك في نوايا الصندوق والبنك بشأن المساهمة في تفعيل وتقوية الدور الرقابي للنقابات كجزء من المجتمع المدني والذي يعتبر احد الفواعل المهمة في الحكم الراشد.

رغم ان صندوق النقد والبنك الدولي انطلاقا في مشاورات سنوية مع المجتمع المدني، لكنها تبقى بعيدة عن تللك المنظمات الفاعلة رغم ضعفها في الدول النامية، كما يبقى المجتمع المدني الفاعل الاقل اهتماما من قبل الدولة، أو من قبل الصندوق والبنك، في الدول النامية بشكل عام.

[1] الاتحاد الدولي للنقابات، مرجع سابق، ص9.

المبحث الثالث: آثار السياسات والبرامج على الدول النامية

خلفت برامج وسياسات الصندوق والبنك، آثار سلبية على مسار التنمية في دول النامية بأفريقيا، تمثلت في العديد من الأعراض، التي تعيق الحكم الراشد وفي مقدمتها المديونية المتزايدة والفقر.

أولا: تصاعد المديونية الخارجية

في نهاية الستينات من القرن الماضي كان حجم المديونية الخارجية للدول النامية منخفض نسبيا وبالتالي لم تكن المديونية خلال تلك الفترة تمثل مشكلة ذات أهمية بالنسبة للدول النامية، إلا أنه ومع مرور الوقت، ارتفعت مديونيتها الخارجية بدرجة كبيرة بلغت عام1981 م ما يقارب 673.2 مليار دولار أمريكي بينما لم تكن تتجاوز عام1970 م 67 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعني أن 1981م ارتفعت أكثر من عشرة أضعاف.

ثبت في المراحل التاريخية لعلاقة المقرضين والدائنين خلال العقود الثلاثة السابقة إن هذه العلاقة اتجهت اتجاه سلبي، حتى تطورت في شكل أزمة الديون لتعلن المكسيك في أوت 1982 بأنها لن تستطيع تنفيذ التزاماتها المالية الخارجية، وتبعتها 30 دولة من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا لتتحول إلى أزمة عالمية[1].

هذا راجع حسب الخبراء إلى سياسات الإقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة حيث كان لسياسات الإقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة دور رئيسي في زيادة حجم الديون الخارجية للدول العربية المدينة حيث توسعت بعض البلدان العربية في الاقتراض، وأخذت تعتمد بشكل متزايد على التدفقات الميسرة وغير الميسرة حيث أدى الاتجاه إلى الاقتراض التجاري قصير الأجل وبفوائد مرتفعة إلى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول العربية، وصل حجم الديون الخارجية للدول العربية، معدلات مرتفعة منذ نهاية السبعينات.

حيث وصل حجم الديون الخارجية العربية حوالي 155.67 بليون دولار عام 1994 وصلا إلى 188مليار دولار عام 2003 مقارنة بـ 72.7 بليون دولار عام 1985. أظهرت بعض المؤشرات والناتج المحلي خدمة الديون مما يعكس مدى الاضطراب الواضح في مدفوعات الدول العربية الخارجية[2] وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

[1] محمد بوحديدة، **النظام المالي الإسلامي**، الجزائر: كليك للنشر، 2011، ص135.

[2] بلقاسم العباس، **ادارة الديون الخارجية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2000، ص20.

الشكل رقم (08): تطور مديونية البلدان النامية بالمليار دولار خلال الفترة 1982-2000.

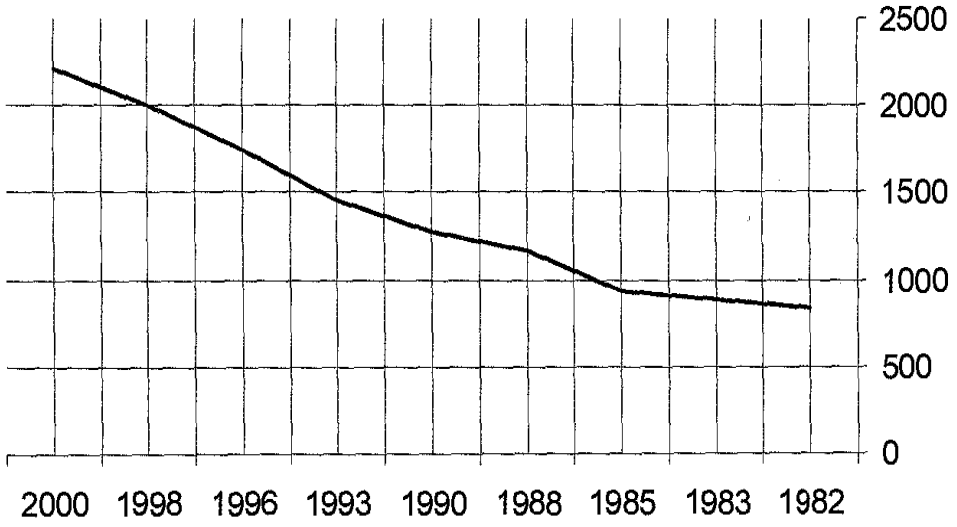

المصدر: هيثم عجام، على محمد سعود، المديونية الخارجية للدول النامية، الأردن: دار الكندي للتسير والتوزيع، ص119.

نلاحظ من خلال هذا الرسم البياني أن حجم المديونية في ازدياد متسارع وهذا يدلل على أن الدول النامية دخلت مأزق، في ظل تسارع وتيرة المديونية.

إن أغلب الدول النامية ومنها البلدان العربية، التي لجأت إلى تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية وبدعم من المؤسسات الدولية الدائنة الصندوق والبنك الدولي عانت من معدلات بطالة كبيرة، أصبحت تهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي.

ترجع هذه المعدلات إلى عدة عوامل منها على سبيل المثال:

- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول، نتيجة لتطبيق سياسات انكماشية تتضمنها هذه البرامج خاصة في المراحل الأولى منها، مما أدى إلى خفض الطلب المحلي المؤدي بدوره إلى المزيد من حدة الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى تراجع الطلب.
- تأثير عمليات خصخصة المؤسسات العامة وتقليص عدد العمال بها، قبل انتقالها إلى الملكية الخاصة، وكذلك تراجع الحكومات عن خلق فرص جديدة للعمل بحجة الضغط على الإنفاق العام وتقليص عجز الموازنات العامة، بالإضافة إلى الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وهي شروط ضرورية يفرضها الصندوق والبنك الدوليين مقابل تقديم القروض إعادة جدولتها، ومن بين أسباب ارتفاع الديون[1]:

[1] فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، اطروحة دكتورا غير منشورة، (جامعة الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، 2006)، ص144.

– قصر آجال هذه القروض مما يطرح مشكلة تسييرها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

– الارتفاع الكبير لخدمة الديون فزيادة أسعار الفائدة أثرت بشكل كبير ومباشر في قيمة خدمة الدين إن رفع أسعار الفائدة بمقدار 1% يعني زيادة تكلفة خدمة الدين بمقدار يصل إلى 4 مليار دولار سنويا[1].

– إعادة جدولة الديون الخارجية وهو الحل التقني الأكثر استعمالا، وهو من بين الحلول التي يقترحها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والدائنون عموما، فإعادة الجدولة هي تقنية لإعادة صياغة الديون القديمة في جداول جديدة، مع إعادة تشكيل شروط الدين وتأجيل السداد.

فإعادة الجدولة تعتبر من الحلول القديمة والمتجددة التي كانت تطبق قبل 1982 لإعادة تنظيم الديون، يمكن أن تشتمل على تأجيل المستحقات الأولية، سواء الأصل وهو رأس المال فقط، أو الأصل والفوائد التي بلغت الاستحقاق خلال مدة محددة. [2]

يتم التفاوض على مستوى ناديين مختلفين، ويختلف النادي باختلاف نوع الدين. ففي نادي باريس يكون التفاوض حول الديون العمومية، أما في نادي لندن فالتفاوض يكون يشمل الديون التجارية ودراسة كل الصعوبات والمشاكل المتعلقة بالديون الخاصة، ودائما تكون إعادة الجدولة، مصحوبة بشرطية صندوق النقد الدولي، المتمثلة في تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي، متبوع ببرنامج التصحيح الهيكلي، وحتى تقبل الأطراف الدائنة التفاوض مع البلد المدين حول إعادة جدولة الديون لا بد أن تقبل البلدان المدينة المعنية، بإعادة الجدولة بالبرنامجين المذكورين.

والجدير بالذكر أن من شروط اتفاقيات نادي باريس القاضية بإلغاء بعض الديون لأشد البلدان فقرا هو ارتباط الدول المدينة بصندوق النقد الدولي والالتزام بشروطه السياسية والاقتصادية القاسية، ودون الدخول في التفاصيل الفنية، فإن إعادة جدولة مبلغ معين لمدة 15 سنة، يؤدي إلى دفع ضعف هذا المبلغ على الأقل في نهاية هذه المدة، ناهيك عن كون الدولة المدينة لا تستطيع أن تقدر بدقة المبلغ الذي ستدفعه فعلا في فترة التأجيل، لأن أسعار الفائدة قد تكون متغيرة، أي غير محددة مقدما لارتباطها بأحوال السوق، فعلى سبيل المثال فإن 35% من القروض الخارجية التونسية عقدت بأسعار فائدة متغيرة.

لقد اضطرت الدول المدينة إلى التفاوض بشأن تأجيل ديونها مما أدى إلى تراكمها وارتفاع الفوائد، وكذلك إلى إتباع سياسات تقشفية في مختلف الميادين، وبالتالي انقلبت الحلول إلى مشاكل إضافية ودخلت البلدان المدينة في حلقة مفرغة.

[1] محمد بوحديدة، المرجع السابق، ص 137.

[2] المرجع نفسه، ص 138.

بلغت نسبة نجاح برامج البنك في الدول الفقيرة أقل من 33% من مجموع الحالات ومن المحتمل أن تظل الدول الفقيرة التي تتلقى هذه البرامج فقيرة وألا يتمكن عدد كبير من هذه الدول من تسديد ديونها، وليست هذه النتيجة مفاجئة، وخاصة إذا علمنا أن الديون الرسمية على 42 دولة من الدول الفقيرة بلغت أكثر من 170 بليون دولار أمريكي ويقدر ما تسدده الدول الفقيرة المثقلة بالديون في الوقت الحالي بنحو 8 بليون دولار سنويا[1].

مرت المديونية بمراحل في الدول الافريقية، تم رصد المديونية خلال اغلب فترة الدراسة، وتم تقسيمها إلى ثلاث فترات متلاحقة.

الفترة الاولى خلال (1990-2001)

الجدول رقم (05): تطور حجم الدين الخارجي للدول النامية الافريقية والشرق الاوسط خلال الفترة (1990-2001) الوحدة مليار دولار

المنطقة/السنوات	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2001
افريقيا جنوب الصحراء	190.26	192.78	212.44	231.12	228.39	211.18	203.92
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	180.81	187.69	207.66	197.19	189.32	180.70	142.34

المصدر: الباحث بالاستناد إلى بيانات من مرجع: عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وازمنة المديونية (الاسباب والحلول)، الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2014، ص ص162-164

نلاحظ من الجدول رقم (05) ان مديونية افريقيا جنوب الصحراء عرفت ارتفاع، حيث قفزت من 190.26 سنة 1990 إلى 231.12 سنة 1996 وسجلت في 2001، 203.92 مليار دولار، نفس الأمر بالنسبة لشمال افريقيا والشرق الاوسط، لكن بشكل اقل رغم ان المديونية تراجعت إلى 142.34 في 2001 لكن ليست بشكل كبير مقارنة بصعودها في سنة 1994، والسبب في دول شمال افريقيا والشرق الاوسط يعود إلى أسعار النفط والتي عادة ما تستغل في امتصاص المديونية عندما تعرف اسعار ارتفاع، لكن تعاود المديونية الصعود بمجرد تراجع اسعار النفط.

[1] الكسندر شكولنيكوف وجون سوليفان، مرجع سابق.

ويظهر بشكل اكثر وضوح في الشكل رقم (09)

الشكل رقم (09) يبين حجم مديونية الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (1990-2001)

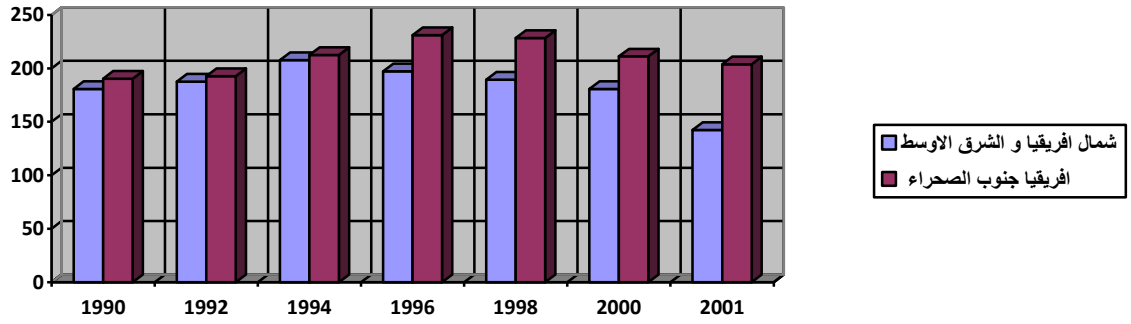

المصدر: الباحث من خلال تفريغ بيانات الجدول السابق

الفترة الثانية (2002-2007)

الجدول رقم (06):تطور حجم الدين الخارجي للدول النامية الافريقية والشرق الاوسط خلال الفترة (2002-2007) الوحدة مليار دولار

المنطقة/السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
افريقيا جنوب الصحراء	212.73	230.40	239.13	216.25	173.52	193.76
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	149.69	159.95	170.15	148.88	141.31	151.30

المصدر: الباحث بالاستناد إلى بيانات من مرجع: عزيزة بن سمينة بنت عمارة، الدول النامية وازمنة المديونية (الاسباب والحلول)، الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2014، ص ص162-164

يتبين من الجدول رقم (06) ان المديونية في افريقيا جنوب الصحراء ترجعت قليلا من 212.73 سنة 2002 إلى 193.76 سنة 2007 وسجلت اعلى نسبة لها سنة 2004 بمقدار 239.13، بعكس دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا التي عرفت زيادة، حيث سجلت 149.69 سنة 2002 وبلغت سنة 2007 ما قيمته 151.30 مليار دولار.

ويتضح ذلك جليا في الشكل رقم (10)

الرسم البياني رقم (10): يبين حجم مديونية الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2002-2007)

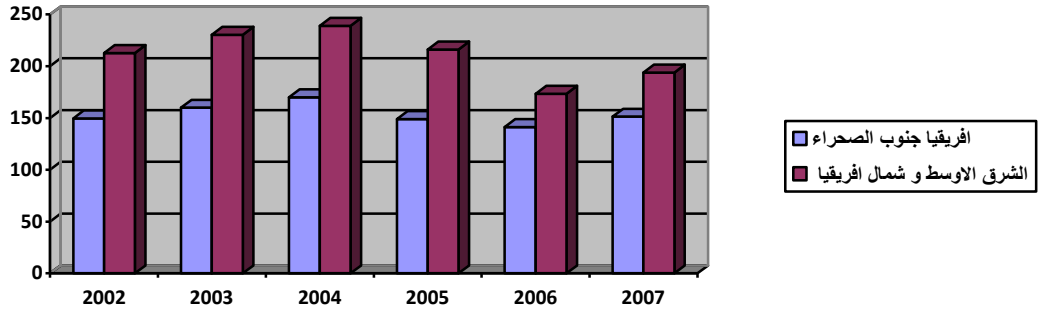

المصدر: الباحث بالاستناد احصائيات البنك الدولي لسنة 2017

ج- الفترة الثالثة: (2010-2015)

الجدول رقم (07): تطور حجم الدين الخارجي للدول النامية الافريقية والشرق الاوسط خلال الفترة (2002-2007) الوحدة مليار دولار

المنطقة/السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
افريقيا جنوب الصحراء	282.9	312.7	352.6	377.6	4001	416.3
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	168.1	165.8	172.9	190.9	189.4	197.5
المصدر: الباحث بالاستناد لإحصائيات البنك الدولي						

يكشف الجدول رقم (07) ان حجم المديونية في افريقيا جنوب الصحراء ارتفع بشكل كبير خلال هذه الفترة، من 282.9 سنة 2010 إلى 416.3 خلال سنة 2015.

ونفس الأمر بالنسبة للشرق الاوسط وشمال افريقيا بقيت المديونية في زيادة بشكل اقل مما هي عليه في افريقيا جنوب الصحراء، لكن بشكل عام يدل على ان المديونية في الدول الافريقية مرتفعة وبقيت في ازدياد، وهذا ما يظهره الرسم البياني رقم (11).

الرسم البياني رقم(11): يبين حجم مديونية الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2002-2007)

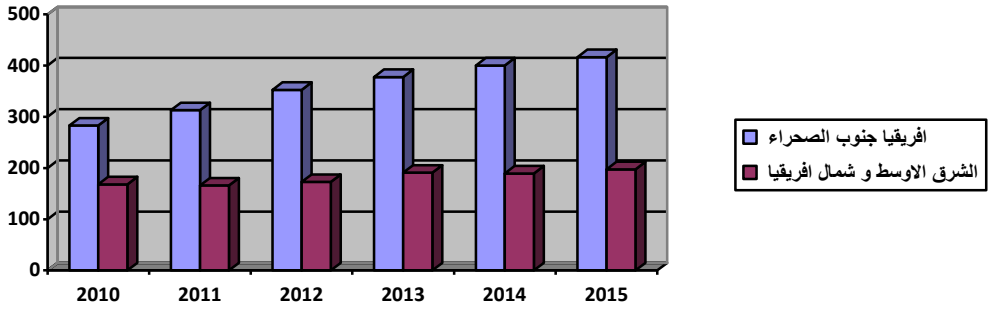

المصدر: الباحث بالاستناد احصائيات البنك الدولي لسنة 2017

تعتبر الديون الخارجية لإفريقيا بشكل عام كبيرة من حيث حجمها، بالإضافة إلى ان هذه الديون بقيت شبه مستقرة مع ارتفاع طفيف أو نزول بسيط، رغم مرور عدت سنوات ابتدأ من 1990 إلى غاية 2015 أي حوالى 25 سنة أي ربع قرن الآخير وافريقيا مكبلة بديون كبيرة رغم جهود هذه الدول لتخفيض قيمتها، الا ان خدمة الديون وأسعار الفائدة هي من ابقت هذه الديون في مستويات ثابة أو أكثر، وهذا مؤشر على ضعف الحكم في الدول النامية الافريقية بشكل عام، رغم وجود بعض الدول التي قطعت شوط في تخفيض ديونها، فقد تجاوز متوسط الدين العام فى أفريقيا جنوب الصحراء 50% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 2017، وفقاً لمعهد التمويل الدولى.[1] وهذا ما يظهره الملحق رقم (06)

يمكن اعتبار الديون الخارجية مؤشر على قوة الحكم الراشد أو ضعفه، فالمديونية العالية كثيرا من ترهن مستقبل التنمية، باعتبار جزء كبير من موارد الدولة تذهب لخدمة الدين، وتضطر الدول إلى اعادة جدولة ديونها مع نادي بارس للديون العمومية أو نادي لندن للديون الخاصة.

يعمل البنك والصندوق الدوليين بعد تقديم القروض إلى الدول النامية لممارسة الضغط على الدول في سبيل استرجاع الاموال بفوائد معتبرة، دون الاخذ بعين الاعتبار حجم الفوائد التي تجنيها الدول المتقدمة من خدمات القروض، وهذا ما شكل تبعية للدول النامية إلى الصندوق والبنك مقابل اعادة جدولة الديون بشروط معينة في اطار اصلاحات اقتصادية، تنتهك السيادة الوطنية للدولة، تحت مسميات حوكمة

[1] سعد محمود الكواز، سمير حنا بهنام، " أثر التغيير الهيكلي في التجارة الدولية لعينة مختارة من الدول النامية للمدة 1985-2008"، العراق: مجلة تنمية الرافدين، العدد 101، مجلد32، جامعة الموصل، 2010، ص45.

السياسات وترشيد الانفاق العام، والدفع بالشركات الكبرى للدول المتقدمة صاحبة القروض لأخذ مكان لها في اسواق الدول النامية، مقابل قروض، وتكييف لقوانين الاستثمار الاجنبي.

حسب الدراسات لم تؤد برامج الصندوق إلى تخفيف حدة المديونية بل أدت إلى العكس، ففي 36 دولة نامية طبقت فيها هذه البرامج انتقل ثقل مديونيتها الخارجية قياسا بالناتج المحلي الإجمالي من 82% في منتصف الثمانينيات إلى % 154 في منتصف التسعينيات. [1]

أما في الدول النامية المدينة التي لم تطبق هذه البرامج فقد انتقل ثقل المديونية من 56% إلى 76 % في الفترة نفسها.

تقود إعادة الجدولة إلى ارتفاع كلفة الدين، فعندما يؤجل مبلغ معين لمدة محددة، على الدولة أن تدفع فوائد إضافية عند حلول مواعيد استحقاق الديون المؤجلة إذ تسري الفوائد طوال فترة التأجيل.

ثانيا: مستويات الفقر في الدول الافريقية

من خلال إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 2000 ما زال يعيش 783 مليون بليون شخص في فقر مدقع، في المناطق النامية على أقل من 1.9 دولار يوميا،و يشكل سكان افريقيا جنوب الصحراء 42% منهم تحت خط الفقر العالمي المقدر ب1.9 دولار يوميا.[2]

تنتمي الغالبية العظمى ممن يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا إلى منطقتين: جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، غالبا ما توجد معدلات الفقر العالية في البلدان الصغيرة والهشة وتلك التي تعاني من النزاعات، هناك واحد من كل أربعة أطفال دون الخامسة من العمر في العالم يعاني من قصر القامة مقارنة بعمره.

ورغم سعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشاركة الصندوق والبنك وكل زعماء العالم إلى الأهداف التالية[3]:

– تخفيض نسبة الفقر عند الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار، بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030.

[1] الطاهر برباص ، مرجع سابق، ص ص، 87، 88

[2] الامم المتحدة، "أهداف التنمية المستدامة "، بتاريخ(2018/03/18)على الرابط: http: //www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/

[3] الامم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق.

– إستحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.

– ضمان الحق في الحصول على الموارد الاقتصادية، للرجال و النساء و حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل للمشاريع الصغيرة الصغر.

– بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من الصعوبات المتعلقة بالمناخ وغيرها من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.

– حشد موارد و مصادر متنوعة، عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، لتنفيذ البرامج والسياسات الرامية للقضاء على الفقر بجميع أبعاده.

– وضع أطر سياسية سليمة، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار.

في اول جانفي 2016، بدأ رسميا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية، وستعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ.

هذا يدلل على أن التنمية لم تعرف طريقها بعد إلى العالم النامي وعليه أن ينتظر 15 سنة أخرى هذا إذا تمت ترقية الفقير من 1.25 دولار إلى دولارين ليصبح بذلك من يعيش على 2.5 دولار ليس بفقير.

يقابله تزايد إخفاء واقع الفقر العالمي بالتلاعب بالإحصائيات، حيث قدر البنك الدولي إن 18% من سكان العالم الثالث بالغي الفقر و33% فقراء كما حدد البنك بشكل تعسفي خط الفقر الأعلى بقيمة واحد دولار دخل الفرد أي أن من يحصل على أكثر من 2 دولار ليس بفقير وهذا لإعطاء مؤشر عن

انخفاض الفقر، والتلاعب في إحصاءات الدخل غرض مفيدا هو تصوير الفقراء في البلدان النامية أنهم أقلية أو للتغطية عن أرقام كبير للفقر[1].

إن آثار سياسة تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي فرضها الصندوق والبنك على الدول النامية كشرط لإعادة التفاوض في ديونها الخارجية، منذ بداية الثمانينات إلى إفقار مئات الملايين من الناس، وفي تناقض مع روح إتفاقية بروتن وودز التي قامت على إعادة البناء الاقتصادي وثبات أسعار الصرف الرئيسية، أسهم برنامج التكيف الهيكلي إلى حد كبير في زعزعة العملات الوطنية، وتدمير اقتصاديات الدول النامية.

انهارت القوة الشرائية الداخلية، وظهرت المجاعات وأغلقت العيادات والمدارس، وحرمان مئات من الأطفال الحق من التعليم الأولي، وأدت الإصلاحات في عديد من مناطق العالم النامي إلى إنتشار الإمراض والأوبئة مثل السل والملاريا والكوليرا.

رغم أن البنك يحاول مكافحة الفقر وحماية البيئة فإن دعمه للمشاريع الكهرومائية والزراعية، والصناعية الضخمة قد عجل بنزع الغابات وتدمير البيئة مما أدى إلى تشريد مئات الملايين من الناس كان الوضع في العالم الثالث في حالة اليأس من سياسات الصندوق والبنك حيث كانت مناهضة لسياسات الصندوق والبنك في مناطق عدة من العالم:

قمع المظاهرات بقسوة في كركاس سنة 1989 إلى حد إعلان حالة الطوارئ وإرسال وحدات نظامية من المشاة والبحرية إلى مناطق الأكواخ فوق التلال لمحاربة التمردات المناهضة للصندوق التي اشتعلت نتيجة زيادة أسعار الخبز بنسبة 200%، وأطلقت النيران حيث قتل نحو 200 شخص في الأيام الثلاثة الأولى.

وتذكر الأرقام غير الرسمية ان أكثر من 100 شخص قتلوا في تونس، في جانفي 1984 في ما يعرف اضطرابات الخبز التي قام بها الشباب العاطلون احتجاجا على ارتفاع الأسعار.

نفس الأمر في نيجيريا عام 1989 اضطرابات مضادة لبرنامج التكيف الهيكلي التي أدت إلى غلق ستة جامعات في البلاد، وفي المغرب أدت إضرابات عامة مناهضة لبرامج وسياسات الصندوق والبنك[2].

---

[1] ميشيل تشوسودوفيسكي، **عولمة الفقر**، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، مصر: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2012، ص37.

[2] المرجع نفسه، ص26.

بحسب تقرير البنك الدولي ان "عدد الأفارقة الذين يعيشون في فقر مدقع زاد بشكل كبير منذ عام 1990، من 280 مليون نسمة يعيشون على الأقل ب 1.25 دولار في اليوم عام 1990، إلى330 مليون سنة 2012.

حسب مدير مجموعة البنك الدولي، جيم يونغ كيم ان غانا التي تنتمي إلى الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل والتي يبلغ عدد سكانها 26 مليون نسمة تمكنت من تقليص معدلات الفقر من 53 في المائة عام 1991 إلى 21 في المائة عام 2012. إنها واحدة من عدة بلدان أفريقية التي أوفت بأحد الأهداف الإنمائية للألفية والخاص بتقليص معدلات الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام 2015. اليوم، تضم غانا 2.2 مليون فقير معدم – يعيشون على أقل من 1.9 دولار في اليوم.

قال **أليسيتر ديماتي** الذي يرأس قسم العلاقات الخارجية والمسؤولية الاجتماعية للشركات لدى بلو سكايز "إن أفريقيا لا تحتاج إلى مساعدات ومنح فقط، بل تحتاج إلى وظائف مستقرة."[1]

أصبح الفقر المدقع يمثل مشكلة بالنسبة لقارة أفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام لأسباب تتعلق حسب البنك الدولي، باعتماد افريقيا على الصناعات الاستخراجية والتي لا تساهم الا بشكل ضئيل في دخل الفقراء، وانتشار الصراعات والكوارث الطبيعة مثل الجفاف.

يعتبر التقرير المعنون بـ" الفقر في افريقيا متجه نحو الإرتفاع" « Poverty in a rising Africa»، أن هذ الارتفاع يرجع لضعف المعلومات الإحصائية في البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء. لكن البنك الدولي يخفي احدى الجزئيات وهي ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، واستمرار التفاوت في القارة، هي نتائج مباشرة لسياسات تقليص من الفقر الموصى بها من قبل نفس المؤسسة منذ سنوات التسعينات.

يدلي البنك العالمي بملاحظتين بمثابة اعتراف بالفشل، إن وتيرة تقليص الفقر جد بطيئة في البلدان الأكثر هشاشة ثم إن سكان الدول الغنية بالموارد الطبيعية هم أسوأ حالا من حيث مؤشرات الرفاه البشري،

لكن الفقر لا يقاس فقط بمقدار الدخل أو السعرات الحرارية المستهلكة فقط، بل بمدى الحصول على الخدمات العمومية الأساسية، المياه والصرف الصحي والكهرباء والصحة والتعليم والنقل والخدمات. فهذه الخدمات اليوم تمت خصخصتها إلى حد كبير، مع إعطاءهم الأولوية لسداد الديون والنمو، يدير البنك العالمي والقادة الأفارقة ظهورهم لأي أي هدف يسعى للقضاء على الفقر على مستوى القارة.

[1] البنك الدولي، إنهاء الفقر في أفريقيا الناهضة، بتاريخ (2017/03/02)،على الرابط:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2015/10/16/ending-poverty-in-a-rising-africa

والشعوب، بالمقابل، تقاوم من أجل بدائل أخرى على أساس إلغاء الديون، وإعادة توزيع الثروة والمساواة الاجتماعية.

في دراسة لـ فرنسيس ستيوارت حول أثر سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي على الفقر والمديونية، فتبين لها أن نسبة مصاريف خدمة الدين ارتفعت بنحو 55.26% (من 48.31% إلى 85.39%) في الدول التي طبقت برامج الصندوق والبنك المشروطة بتعديلات التكييف الهيكلي للاقتصاد.

أما الدول التي لم تطبق تلك البرامج فإن نسبة خدمة ديونها على مجمل، المصاريف نقصت بنسبة 5.92%.

أشارت ستيوارت إلى مشكلة مهمة تعاني منها معظم الدول المدينة وهي أن خدمة الدين تأخذ الحصة الأكبر من موازنة الدولة نحو % 40 على حساب مصاريف الدولة الأخرى في مجالات كالتنمية، التعليم والصحة. فبدلاً من أن يساهم قرض الصندوق أو البنك الدوليين في ازدياد النمو في الدولة المدينة، أصبح يشكل عبئا تسعى الدولة للتخلص منه، مما ادى إلى عودة الدول المدينة إلى الاستدانة من جديد والدخول في حلقة مفرغة.[1]

وعلى الرغم من النتائج السابقة، فإن الصندوق والبنك يصران على سلامة سياسات التكيف الهيكلي من الناحية الفكرية والنظرية، ويرجعان فشل هذه السياسات، إلى عدم التزام الدول النامية لهذه السياسات، بتطبيقها بصورة تضمن فعاليتها، إضافة إلى عوامل خارجية كالجفاف وشروط التبادل التجاري.

هناك من يرى بان البنك الدولي يضع ارقام ومؤشرات إحصائية تعتبر مرجعية، ثم يعمد إلى تحليلها وصولا إلى تنبؤات وتقديرات تعمم ويستند عليها في بناء برامج وسياسات، لكن السؤال المطروح هو كيف وصل البنك الدولي إلى تلك الارقام الاحصائية، ويرى اصحاب هذا الرأي ان تلك الاحصائيات هي عبارة عن تمارين مكتبية تجرى في واشنطن دون أي جهد.

يعاب على البنك الدولي قضية التلاعب بمؤشر الفقر لإخفاء الارقام الرهيبة حول الزيادة المذهلة للفقر من خلال تحديد خط الفقر عند دولار واحد ثم دولار وتسعين جزء من الدولار (1.90دولار)، وهذا يعتبر تلاعب بخط الفقر، في حين نجد ان الولايات المتحدة الامريكية حددت خط الفقر عام 1960 الذي تم احتسابه من خلال تكلفة غذاء دنيا مضروبة في ثلاثة، لمراعاة المصروفات الاخرى بمبلغ 11 دولار

[1] الطاهر برباص، مرجع سابق، ص145.

امريكي يوميا[1]، اذا كان هذا في سنة 1960 فما بالك اليوم ونحن على اعتاب 2020 ومزال البنك الدولي يضعه عند (1.90 دولار سنة 2017) لينطلق في عملية احصائية في تحديد فئة الفقراء والتي تقع في 1.90 دولار أو أقل، ليقول بعدها ان مستوى الفقر قد انخفض، وهذا غير معقول وفيه استخفاف، وكان من يحصل على 2 دولار أو حتى 5 دولار ليس فقير،، يعتبر مؤشر الفقر من المؤشرات التي تحتاج إلى مراجعة من قبل البنك الدولي، حتى يعطي صورة حقيقية، تساعد في حل اشكاليات الفقر.

ثالثا: شهادات مناهضة للصندوق والبنك الدوليين

رغم عمليات الإصلاح ومحاولة التكيف، التي عرفها كل من البنك والصندوق منذ النشأة إلى اليوم، إلا إن ذلك لم يعفيه من المسؤولية، بسبب سياسته تجاه الدول، ويستعرض هذا المبحث أهم الشهادات التي تناولت الصندوق والبنك بالنقد.

1-شهادة جوزيف ستيجليتز[2]:

كانت هذه الشهادة من أكبر الخبراء في البنك الدولي، حيث يؤكد جوزيف ستيجليتز "إن اتخاذ القرار داخل الصندوق يستند إلى خليط غريب من الايدولوجيا، والاقتصاد السيئ، إلى عقيدة جامدة تكاد لا تستر المصالح الخاصة التي وراءها، وان وصفة واحدة كانت تفرض أن تعمل البلدان بموجبها، ولم يكن المطلوب آراء مختلفة، كان النقاش الصريح والمفتوح لا يحظى بالتشجيع".

ويضيف ستيجليتز "إن إتقان العمل السري كان كبيراً إلى حد كان الصندوق معه يخفي قسماً كبيرا من المفاوضات وبعض الاتفاقات عن اقتصاديي البنك الدولي، حتى في أثناء القيام بمهام مشتركة، ورغم الكثير من الكلام عن الانفتاح والشفافية، مازال الصندوق لا يعترف رسميا بـ«الحق في المعرفة» هذه الحرية الأساسية للمواطن".

بالإضافة إلى «السرية» في اتخاذ القرار، يضع الصندوق إمام البلد المستهدف أهدافا محددة بدقة تسمى «شروطاً»، فكل عقد قرض ينص على شروط أساسية، ويوضح على الأقل إن القرض قد منح بشرط أن يسدد عموما وفق رزنامة معينة.

كما كشف ستجليتز ان هذه الرزنامة التي يعتمدها الصندوق أضحت اليوم مجافية للأفكار التي كانت وراء إنشاء الصندوق، والتي وضعها الاقتصادي الأمريكي (كينز) الذي كان يشدد على نواقص

[1] محمد يحي السعيدي، "البنك الدولي ...رؤية من الداخل"، مجلة شؤون العصر، السنة العاشرة، العدد 22، مارس 2006، ص ص 10، 11.

[2] جوزيف ستكليتز، **العولمة ومساوئها**، تر: عبد القادر حلمي، بغداد: بيت الحكمة، 2003، ص 10.

السوق، وعلى دور الدولة في خلق فرص عمل، بينما أصبحت رزنامة الصندوق اليوم تعتمد على التحرير، والتخصيص وتدعم حرية السوق. ولكن متى ولماذا تبدلت أفكار الصندوق".

أما حول سياسات التكييف الهيكلي فيقول ستجليتز "أدت سياسات التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وهي سياسات مصممة لمساعدة البلدان على التكيف للازمات والاختلالات المستمرة إلى حدوث مجاعة واضطرابات في بلدان عديدة....وحتى عندما أديرت بطريقة لتحقيق النمو برهة وجيزة، غالبا ما كانت المنافع تذهب بشكل غير متناسب إلى الأغنياء وترك أولئك الموجودين في الطبقات الدنيا أحيانا يتمرغون في مهاوي الفقر المدقع".

ويضيف خبير البنك الدولي السابق فيقول " المشاكل التي تواجه البلدان النامية شاقة وصندوق النقد الدولي غالبا ما كان يستدعى في المواقف المتفاقمة عندما يواجه البلد أزمة، ولكن علاجاته غالبا ما كان مآلها الفشل"[1] إن هذا الكلام من خبير اقتصادي و واحد من الخبراء الذين زاروا الكثير من دول العالم الثالث للوقوف على أوضاع هذا العالم المتخلف، بالإضافة إلى انه كان قريب من مركز صنع القرار في البنك الدولي وهو شاهد من داخل مؤسسات بروتن وودز وصور كيف ان وصفات الصندوق والبنك عمقت الفقر وكيف ان هذه السياسات قد حادت عن الأهداف الحقيقية، وإن تصورات كينز لبنية النظام المالي العالمي لم تكن بهذا الشكل المشوه.

2-شهادات مماثلة:

وبالإضافة إلى شهادات الهيئات المؤهلة في الشمال كما في الجنوب التي تعترف علنا بفشل سياسات التنمية في معظم الدول النامية كثيرة نذكر منها ما يلي[2]:

أ- **شهادة هالس هانسن:** مستشار لدى وزارة التنمية النرويجية، حيث يصنف سنوات الثمانينيات "كعقود للفشل" مضيفا بأن "الفقراء في البلدان الفقيرة عانوا من الوصفات والتوجيهات السياسية للدول الغربية... إن هؤلاء الفقراء هم الذين يؤدون ثمن الفقر الدائم و لا مساواة لا تعمل هنا إلاّ على تعميق ذلك بفقدان أغلبهم لوظائفهم أو أجورهم التي تتقلص وتتجمد كنتيجة للحضور المكثف للخصخصة التي ينشرها الغرب.

[1] جوزيف ستجليتز، **العولمة ومساوئها**، مرجع سابق، ص 12.

2 المهدي المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى**، الجزائر: شركة الشهاب، 1991، ص48.

ب-الفاتيكان: في فيفري 1988 نشرت موسوعة لجون بول الثاني خصصت لمسألة التنمية تعرض من بين نصوصها فقرتين: "لا يمكننا إنكار الوضعية الراهنة للعالم فيما يتعلق بالتنمية التي تعطي انطباعا سلبيا، و بخصوص المديونية (الأداة. المستعملة لتحقيق التنمية) بدأت تتحول إلى آلية ذات نتائج مضادة"

ت-الحكومات الإفريقية: من خلال تقرير المؤتمر الاقتصادي لوزراء الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية الذي سلم لرؤساء الدول المجتمعين في أول قمة اقتصادية لمنظمة الوحدة الإفريقية بلاغوس سنة 1980،جاء في هذه الشهادة "بتحليل نتائج استراتيجيات التنمية المتبعة إلى الآن من طرف الدول الإفريقية أوضح المندوبون أن كل هذه الاستراتيجيات لم تعمل إلاّ على شد أفريقيا إلى حالة التخلف والتبعية للخارج".

ث-ستيفان هيس: السفير المنتدب للتعاون والتنمية في الحكومة الفرنسية سنة 1981 يقول": إنّ الشيء الأكيد هو أننا لم نعرف كيف نساعد العالم الثالث للخروج من التخلف، لقد جرب الغرب كل نماذجه تغلغلت جاذبيتها إلى العمق، حتى داخل القارات "المحمية"، فحضورنا التجاري والاقتصادي والعسكري والسياسي كان يؤخذ بكل حرارة من طرف المسؤولين والنتائج كانت سلبية" .

ج-المهدي المنجرة (خبير اقتصادي مغربي) حيث يقول:" إن نماذج التنمية أبانت عن فشلها في كل دول العالم الثالث سواء كانت هذه الدول اشتراكية أو ثورية أو عسكرية أو إصلاحية أو ليبرالية لا نجد واحدة منها طبقت نموذجا تنمويا ولم يفشل لأنها كلها نماذج فرضت علينا".[1]

د-ادم ليرك يصف سياسة البنك الدولي فيقول " في جميع الحوارات، تم توجيه اهتمام ضئيل إلى السجل التعس للمساعدات السابقة أو إلى الإشراف خلال الخمسين السنة الماضية للبنك الدولي على تدفقات مالية بقيمة500 ألف مليون دولار من الدول الصناعية، حسب تقدير البنك فإن أقل من مشروع واحد من كل ثلاثة من مشاريعه التي نفذها في الدول الأكثر فقرا أعطى نتائج مُرضية وقابلة للاستدامة.

ففي العام 2001، كانت اثنتان وأربعون دولة محتاجة تتحمل عبئا قدره 175 ألف مليون دولار على شكل ديون رسمية من الواضح أنها لن تستطيع تسديدها، كما لم تستفد منها بشيء، إلا الهبوط بنسبة 25% في مستوى معيشتها منذ عام1980 "[2].

هـ-سونغو فيرا (Vera Songwe) الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعضو مجلس استشاري في مؤشرات إبراهيم للحكم الإفريقي (IIAG)، وفي هذا الاطار تشير: "لن تكون أفريقيا قادرة على اغتنام

[1] المهدي المنجرة المرجع السابق، ص49.

[2] عبد القادر تومي، **العولمة من الاقتصاد الى الايدولجية**، الجزائر: دار هومه، 2009، ص121.

فرص التحول التي غالبا ما تسلط عليها من الأطر الإنمائية الإقليمية والعالمية إذا استمرت أوجه قصور الحكم، على الرغم من صعوبة قياس الحوكمة الجيدة وتكاليفها إلا أن هناك أدوات مثل مؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية (IIAG) الذي يوفر مؤشرات وتحليلات مفيدة لتقييم مدى جودة أداء الدول في معالجة أوجه القصور"[1].

تعتبر هذه الشهادة من سونغو فيرا على ظرورة النهوض بالحكم بعيدا عن الاطر والنماذج القياسية الخارجية والتي تسلط على الدول النامية، كما تشير إلى صعوبة قياس الحكم الراشد وتكاليفه الباهضة.

بشهادة هؤلاء، فشلت الجهود الإنمائية التي بذلت في تحقيق التنمية المنشودة ومن ثم زادت حدة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في معظم الدول النامية، ومظاهر الفشل على مدى ما يقرب من نصف قرن، لا يمكن إنكارها، وهي شهادات إدانة للصندوق والبنك، وهذا راجع إلى ان كلاهما كانا يتنصلان من المسؤولية، بالإضافة عدد من المآخذ والتحفظات على سياسات وأداء البنك وصندوق النقد الدولي منها ما يلي[2]:

لا يقدم البنك الدولي إلا القليل لتنمية المشروعات الصناعية وهي حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية في الدول النامية ويركز فقط إلا على القطاع الفلاحي والطاقة والبنية الأساسية.

فرض إصلاحات هيكلية تصب في مصلحة الجهات الدائنة وتضمنت خفض هائل في الإنفاق الاجتماعي وعمليات خصخصة مكثفة وإزالة الرقابة على الاقتصاديات والأسواق المحلية مع إعطاء أفضلية للمنتجين متعددي الجنسيات على المنتجين المحليين، وكانت نتائج هذه التوصيات سيئة للغاية، حيث وجد الصندوق نفسه، ما بين عامي 2007 و2008، مشرفاً على الإفلاس نتيجة لفقدانه شرعيته كلياً بسبب فشل حلوله الاجتماعية [3].

يرجع كل هذا الى السياسات الاصلاحية التي يدعمها البنك الدولي و الصندوق ،بعيدا عن حوار مفتوح مع كل الشركاء الداخليين للدولة بما فيهم المؤسسات الرسمية و في مقدمتهم المؤسسة التشريعية.

[1]VERA SONGWE, "Rule of Law, Transparency & Accountability are key to improving public governance in Africa",(02/02/2019),available at: http://mo.ibrahim.foundation/news/2019/rule-law-transparency-accountability-key-improving-public-governance-africa/

[2] أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسويت الإختلال في ميزان المدفوعات**، بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2013، ص210.

[3] عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص172.

المبحث الرابع: قياس الحكم الراشد في افريقيا

أولا: مؤشرات البنك الدولي

يتضمن مؤشر الحكم العالمي (WGI) مؤشرات الحوكمة الإجمالية، والفردية لأكثر من 200 بلد وإقليم خلال الفترة 1996 – 2017، لستة أبعاد للحوكمة والتي تتمثل فيمايلي[1]:

- الصوت والمساءلة.
- الاستقرار السياسي وغياب العنف.
- فعالية الحكومة.
- الجودة التنظيمية.
- قواعد القانون.
- السيطرة على الفساد.

وتجمع هذه المؤشرات الإجمالية بين وجهات نظر، عدد كبير من المشاركين في الاستقصاء على مستوى الشركات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية. وهي تستند إلى أكثر من 30 مصدر، ضمن البيانات الفردية التي تنتجها مجموعة من معاهد المسح، ومراكز الفكر، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، وشركات القطاع الخاص.

يتم تجميع البيانات من عديد المصادر كما يقول البنك الدولي والتي منها[2]:

- استطلاع الشركات عبر الأقطار، مسح القدرة التنافسية العالمية، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية،
- استطلاعات الأفراد عبر الدول، استطلاع جالوب العالمي، مقياس الفساد العالمي للقارات Afrobarometer ،Latinobarometro
- تقييمات الخبراء من تصنيف المخاطر التجارية
- الوكالات: Global Insight، خدمات المخاطر السياسية.
- وحدة الاستخبارات الاقتصادية.
- تقييمات الخبراء من الحكومات والمنظمات غير الحكومية

[1] World bank, " The Worldwide Governance Indicators",(2019/02/10), available at: http: //info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home/

[2] Daniel Kaufmann & Aart Kraay, " Worldwide Governance Indicators vs Afro-Pessimism: Lessons from an empirical perspective on governance in Africa countries", Background Handout for Presentation at the Center for Global Development Seminar, Jurys Hotel، Wash. DC, November 28th, 2007, available at: https: //www.cgdev.org/sites/default/files/archive/doc/events/11.28.07/CGD_WGI_Africa_Presentation.pdf

• مراكز الفكر: المراسلون بلا حدود، مؤسسة التراث، فريدوم هاوس، مؤسسة بيرتلسمان، منظمة العفو الدولية، آيركس، النزاهة العالمية، جامعة بينغهامتون الدولية.

• البنوك والمؤسسات المالية: البنك الدولي، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، بنك التنمية الأفريقي، بنك التنمية الآسيوي، وزارة الخارجية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية[1]

وأما هذه المؤشرات التي ينتجها البنك الدولي لقياس مستوى وموقع الحكم الراشد، في العالم عموما والدول النامية تدخل في هذا الاطار.

يكشف هذا المبحث مستوى مؤشرات الحكم الراشد في الدول النامية الافريقية على خلال اغلب سنوات الدراسة:

1-مؤشر الاستقرار السياسي:

يقيس هذا المؤشر زعزعة استقرار الحكومات بوسائل غير دستورية أو عنيفة و مدى تقييد قدرة المواطنين على التغيير[2]، بالإضافة إلى قياس العنف السياسي ،التوترات، الصراعات المسلحة وكذلك الانقلابات.

شكل رقم (12) مستوى مؤشر الاستقرار السياسي للدول النامية الافريقية خلال الفترة (1996--2017)

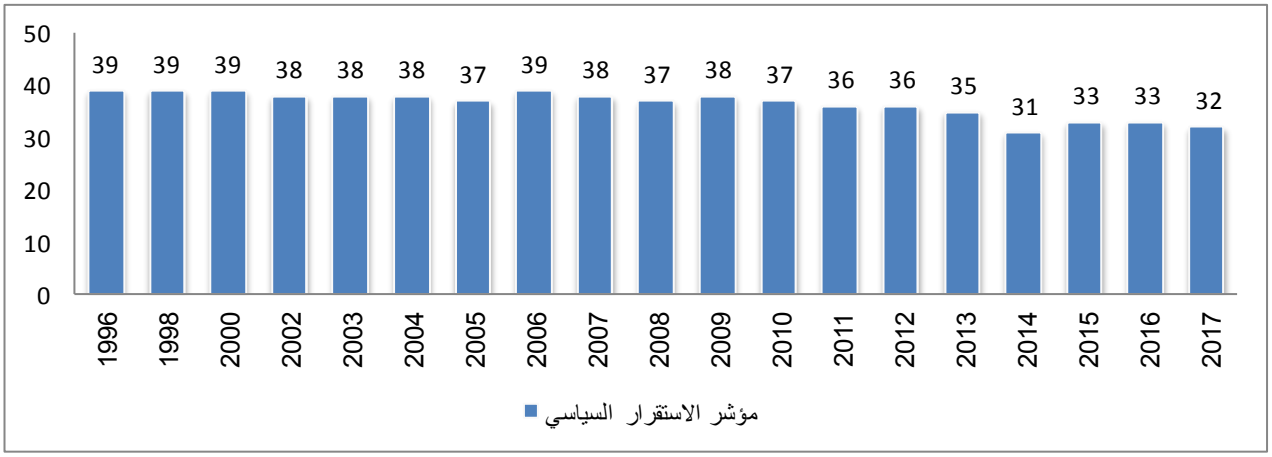

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتبين من خلال الشكل رقم (12) ان مؤشر الاستقرار السياسي في الدول النامية الافريقية، لم يتجاوز قيمة 39 من المئة كأعلى قيمة مسجلة له سنتي: 2006 و1996 وهي قيمة ضعيفة وسجلت

[1] Idem.

[2] فوزية بن عثمان، **دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الانسان**، الجزائر: دار النشر جيطلي،2017،ص41.

ادنى قيمة سنة 2014 بقيمة قدرها 31 واخر سنة 2017 سجلت المؤشر قيمة 32 من المئة، وهذا يدلل على ان الاستقرار السياسي في الدول النامية الافريقية لم يتجاوز نسبة 50 % لأسباب تتعلق بطبيعة الانظمة الحاكمة وطريقة وصولها للسلطة عن طريق الانقلابات، بالإضافة إلى حركات التمرد وهشاشة الفعل الديمقراطي بالمنطقة الافريقية عموما.

2-مؤشر المساءلة والصوت:

يقيس مدى امكانية اختيار المواطنين، من يمثلهم من خلال انتخابات نزيهة وشفافة، تنتج مؤسسات منتخبة، تحترم صوت المواطن، و مدى قدرتهم على مسآلة صانع القرار في مختلف المستويات(مركزي، محلي)[1].

شكل رقم (13) مستوى مؤشر المساءلة والصوت للدول النامية الافريقية خلال الفترة (1996--2017)

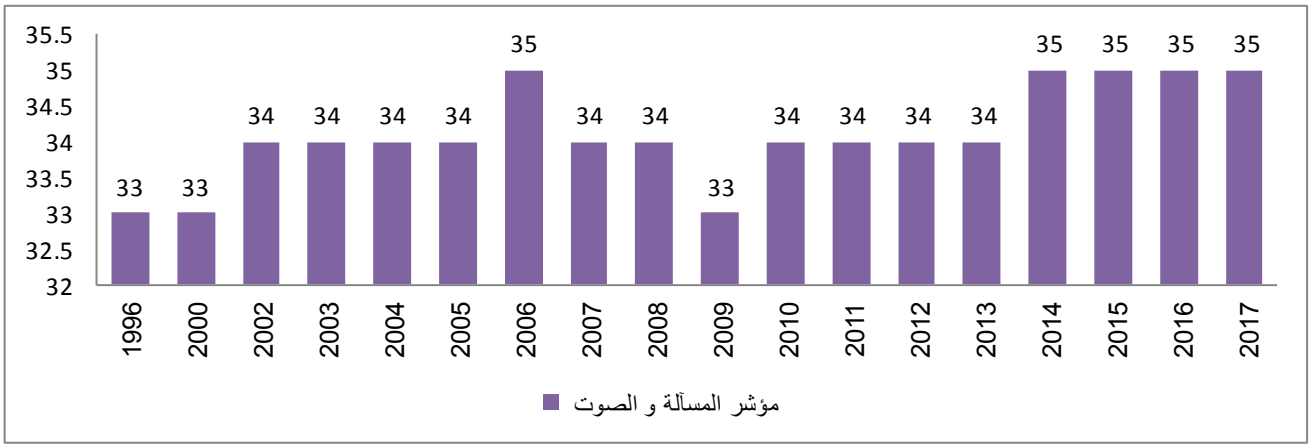

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يظهر من خلال الشكل رقم (13) ان اعلى قيمة مسجلة في مؤشر المساءلة والصوت كانت 35 بالمئة، في السنوات الاخيرة (2014-2015-2016-2017) بالإضافة إلى سنة 2006، في حين سجلت اقل قيمة قدرها 33 من المئة في سنوات (1996-2000-2009) وهي قيم متقاربة تدلل على ان قضية المساءلة والصوت متدنية ولم تتجاوز النصف، لأسباب متعلقة بالبيئة الافريقية الغير مستقرة سياسيا كما بين المؤشر السابق المتعلق بالاستقرار السياسي.

[1] فوزية بن عثمان، مرجع سابق، ص41.

3- مؤشر فعالية الحكومة:

يقيس نوعية تقديم الخدمات العامة ، و جودة جهاز الخدمة المدنية، بالإضافة الى مدى مقدرة الحكومة على الاستجابة بكفاءة وفعالية لحاجيات المجتمع، من خلال الالتزام بوضع سياسات ناجعة[1].

شكل رقم (14) مستوى مؤشر فعالية الحكومة للدول النامية الافريقية خلال الفترة (1996-2017)

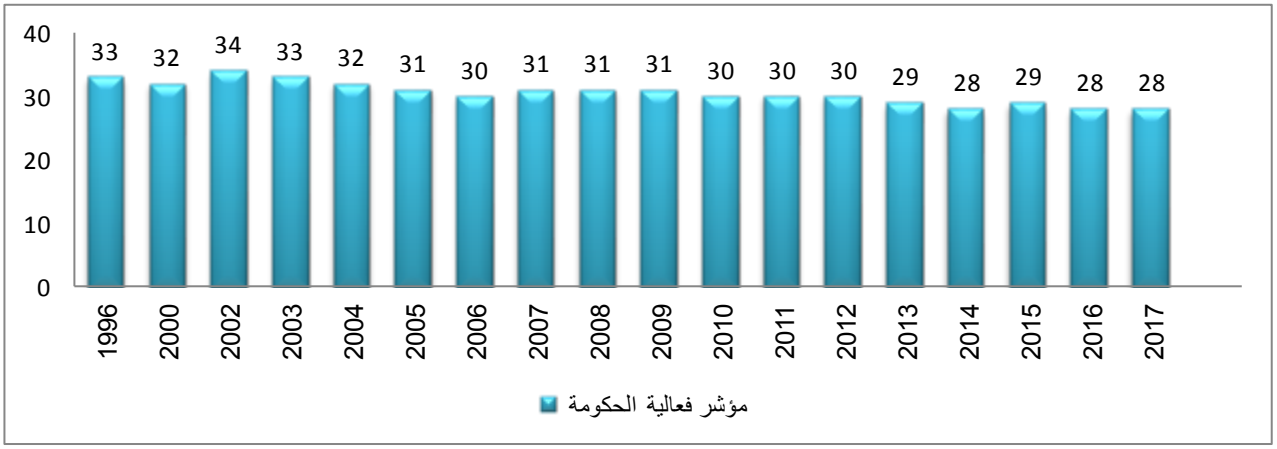

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يبدو من خلال الشكل رقم (14) ان مؤشر فعالية الحكومة سجل اعلى قيمة عند 34 % سنة 2002، في حين سجلت ادنى قيمة له عند 28 % في السنتين الاخيرتين (2016-2017) والتي كان يفترض ان يكون تقدم، لكن يبدو ان مؤشر فعالية الحكومة سجل تراجع، لكن بالمجمل تعتبر قيم مؤشر فعالية الحكومة ضعيفة، فهي لم تتجاوز نسبة 50 % كقيمة متوسطة، وهذا يعكس تشابك وارتباط المؤشرين السابقين (الاستقرار السياسي والمساءلة والصوت)، لأنه لا يمكن تصور حكومة فعالة دون بيئة مستقرة سياسيا ودون تعزيز المساءلة.

[1] فوزية بن عثمان، مرجع سابق، ص41.

4- مؤشر حكم القانون:

يقيس هذا المؤشر مدى تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية واحترام القانون، و مدى ثقة المواطن والمتعاملين في انفاذ العقود و استقلالية المحاكم[1].

شكل رقم (15): مستوى مؤشر حكم القانون في الدول النامية الافريقية خلال الفترة (1996-2017)

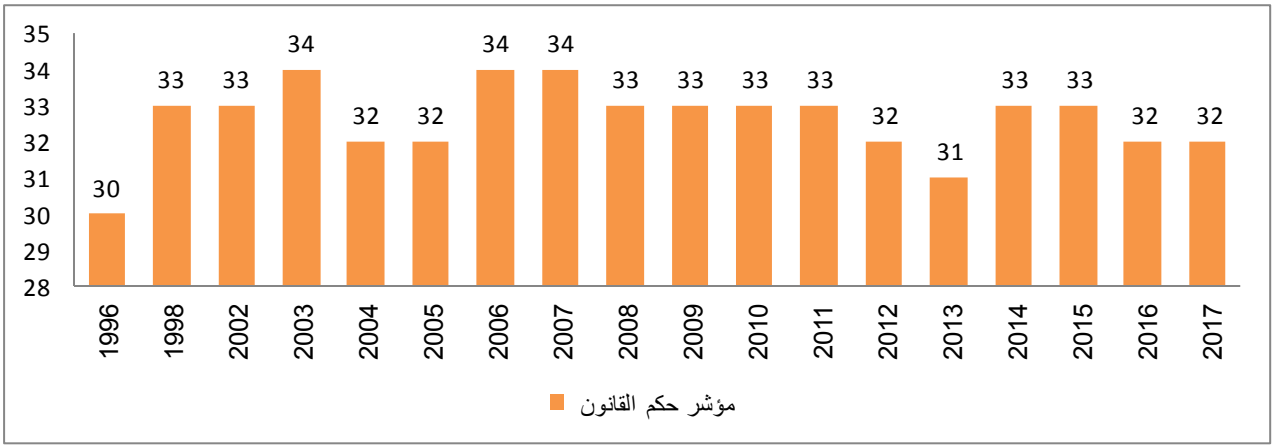

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتبين من خلال الشكل رقم (15) ان مؤشر حكم القانون سجل ادنى قيمة له سنة 1996 بقيمة قدرها 30 % في حين سجل احسن قيمة سنوات (2003-2006-2007) بقيمة قدرها 34 % وتراجع في السنتين الاخيرتين (2016-2017) بقيمة قدرها 32%.

لكن بالمجمل هي قيم ضعيفة مقارنة بالقيم المتوسطة والتي تقع في مجال 50%، وهذا يعطي انطباع ان حكم القانون كقيمة من قيم الحكم الراشد ما تزال تعرف ضعف، في التطبيق والممارسة والاحتكام إلى القانون في الدول النامية الافريقية.

[1] فوزية بن عثمان، مرجع سابق، ص42.

5-مؤشر جودة التشريعات:

يقيس هذا المؤشر مدى نجاح السلطة التشريعية في جودة صياغة القوانين واللوائح التشريعية، ومواكبتها للتطورات التي تعيشها الدولة، بالإضافة الى جودة اللوائح التنظيمية التي تسمح بتفعيل نشاط القطاع الخاص.[1]

شكل رقم (16) مستوى مؤشر جودة التشريعات في الدول النامية الافريقية خلال الفترة (1996-2017)

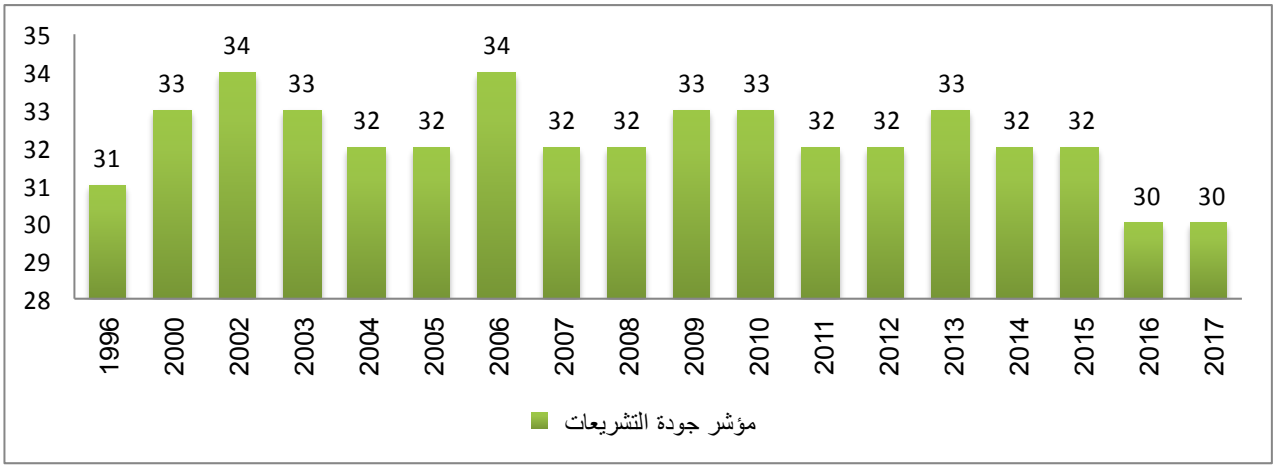

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتبين من خلال الشكل رقم (16) ان مؤشر جودة التشريعات سجل ادنى قيمة له في السنتين الاخيرتين (2016-2017) بقيمة قدرها 30 %، والتي من المفترض ان تكون افضل من بقية السنوات الاخرى، في حين سجل احسن قيمة سنتي (2002-2006) بقيمة قدرها 34 %

لكن بالمحصلة هي قيم ضعيفة مقارنة بالقيم المتوسطة والتي تقع في مجال 50%، مما يعني ان التشريعات التي تصدر من الدول الافريقية النامية ماتزال عاجزة عن استيعاب مكونات الحكم الراشد.

[1] فوزية بن عثمان، مرجع سابق، ص41.

6-مؤشر مراقبة الفساد

يقيس هذا المؤشر درجة استشراء الفساد في الادارات العمومية، بالإضافة إلى قياس مدى فساد المسؤولين الكبار وتوظيف المرافق العمومية للمصالح الخاصة، وقدرة الدولة على مكافحة الفساد، بالإضافة الى استحواذ النخبة و أصحاب المصالح على مقدرات الدولة.[1]

شكل رقم (17) يبين مستوى مؤشر مراقبة الفساد في الدول النامية الافريقية خلال الفترة (1996-2017)

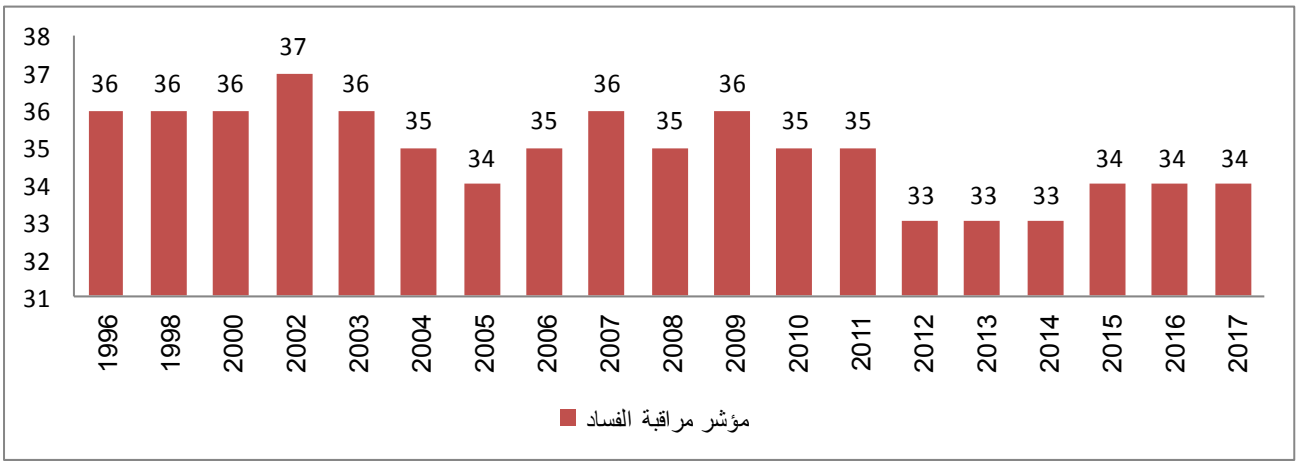

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتبين من خلال الشكل رقم (17) ان مؤشر مراقبة الفساد سجل أدنى قيمة له في السنوات الاخيرة (2012 إلى غاية 2017) بقيمة تتراوح بين 33--34 %، والتي من المفترض ان تكون افضل من بقية السنوات الاخرى، في حين سجل احسن قيمة سنة (2002) بقيمة قدرها 37 %

وهذا يدلل على ان مراقبة الفساد ضعيفة، وتعرف نوع من الانفلات في السنوات الاخيرة، وهذا راجع إلى ضعف حكم القانون والى صياغة تشريعات ذات جودة تغلق الباب على أي شبة من شبهات الفساد.

[1] فوزية بن عثمان، مرجع سابق، ص42.

7-المؤشر التجميعي للحكم الراشد:

تم قياس الحكم الراشد من خلال تجميع للمؤشرات الستة السابقة، حيث تم اختيار خمس سنوات متباعدة لرصد قيم الحكم الراشد في الدول النامية الافريقية.

شكل رقم (18) يبين مستوى المؤشر التجميعي للحكم الراشد في الدول النامية الافريقية خلال خمس سنوات متفرقة ضمن المجال (1996-2017)

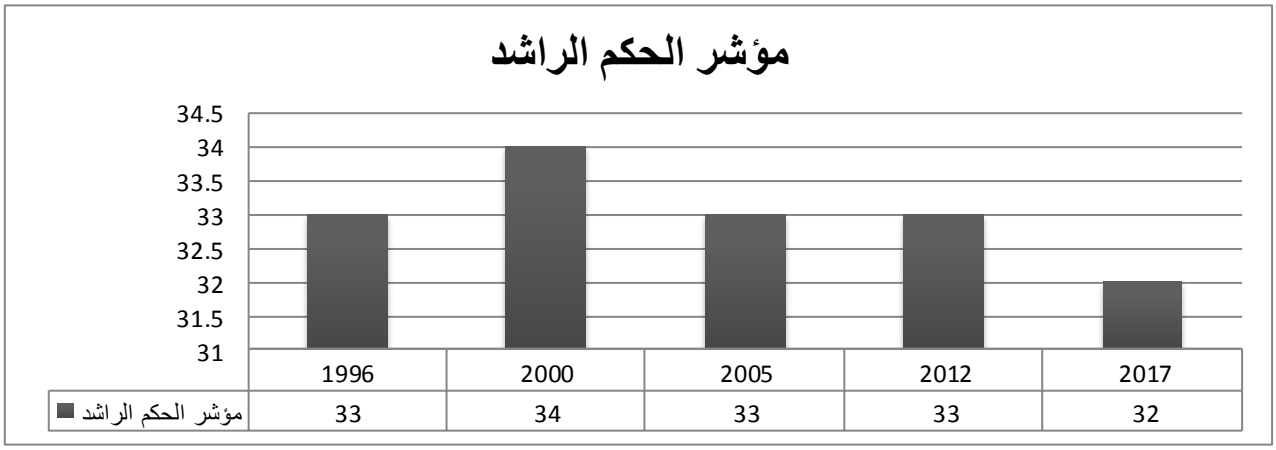

حساب مؤشر الحكم الراشد بتجميع مؤشرات الحكم الراشد الستة وقسمتها على عدد المؤشرات	WGI= (PS+GE+VA+RL+RQ+CC)÷6

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتبين من خلال الشكل رقم (18) ان الحكم الراشد بقي يراوح مكانه، ان لم نقل تراجع في اخر سنة للدراسة وهي سنة 2017 بقيمة قدرها 32% وكانت احسن سنة له هي سنة 2000 بقيمة قدرها 34 %.

تعتبر قيم ضعيفة ودون المتوسط، وهذا يعني ان الحكم الراشد في الدول النامية الافريقية بشكل عام يحتل مراتب متواضعة، تعكس مستوى متدنى للحكم الراشد بالدول النامية الافريقية.

بعد مؤشرات البنك الدولي، والتي أظهرت هشاشة الحكم الراشد بإفريقيا وبقائه في مستويات ضعيفة أي بمعنى آخر ان البنك الدولي يعترف بضعف الحكم الراشد في افريقيا، رغم انه في اغلب الاحول ما يحمل المسؤولية لطرف واحد هو الدول النامية، دون ان يقتسم معها جزء من المسؤولية.

ننتقل إلى مؤشرات أخرى، لضمان اكتمال الصورة حول الحكم الراشد في افريقيا.

ثانيا: مؤشرات الديمقراطية في افريقيا

مؤشر الديمقراطية هو مؤشر أعدته شركة "إيكونوميست إنتليجنس يونيت"[1] والتي مقرها المملكة المتحدة تقوم بقياس حالة الديمقراطية في 167 دولة، منها 166 دولة ذات سيادة و164 دولة عضو في الأمم المتحدة.

تم إنتاج المؤشر لأول مرة في سنة 2006، مع تحديثات لعامي 2008 و2010 ويستند المؤشر إلى 60 مؤشرا مجمعة في خمس فئات مختلفة من حيث قياس التعددية والحريات المدنية والثقافة السياسية، يصنف المؤشر البلدان كواحد من أربعة أنواع من الأنظمة: ديمقراطيات كاملة، وديمقراطيات معيبة، وأنظمة هجينة، وأنظمة استبدادية، هذا ما يوضحه الشكل(19)

الشكل (19): تصنيف الدول من حيث مستوى الديمقراطية

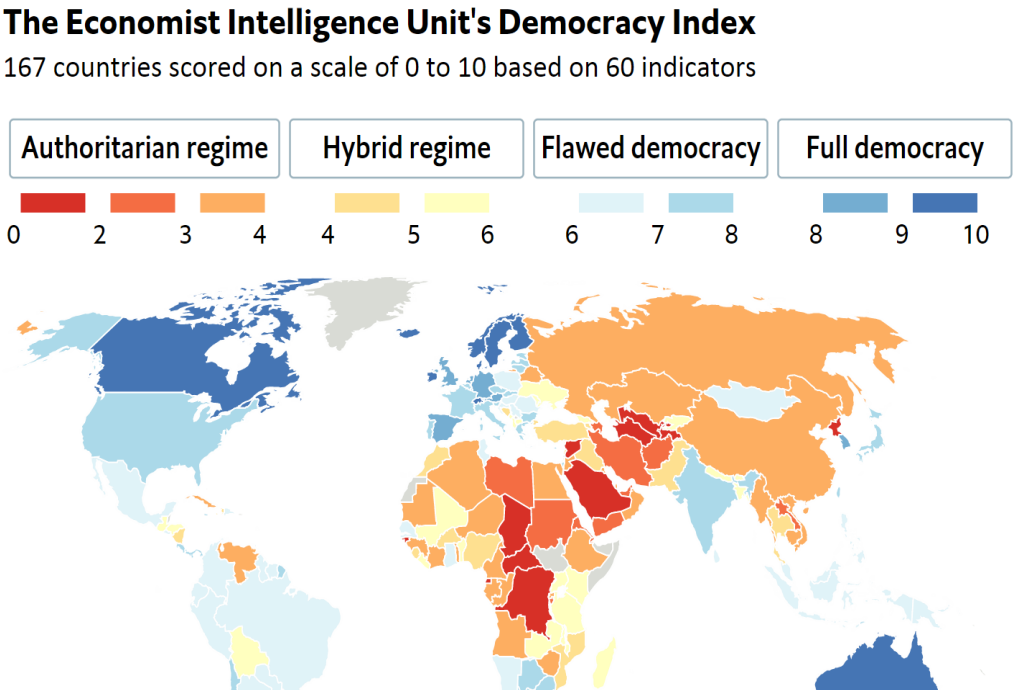

تبين الخريطة ان اغلب الدول الافريقية حسب منظمة الايكونميست انتلجنس لمؤشر الديمقراطية ان القارة الافريقية أغلب دولها النامية ذات أنظمة تسلطية (Authoritarian régime) وقيمة المؤشر لا تتجاوز 4 من 10، وفي احسن الاحوال هي انظمة هجينة (Hybrid régime)

[1]Wikipedia The free Encyclopedia, " Democracy Index",(11/02/2018),available at: https://en.wikipedia.org/wiki/Democracy_Index

وللتفصيل اكثر تم رصد قيم مؤشر الديمقراطية خلال فترة زمنية ضمن فترة الدراسة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (08) قيم مؤشر الديمقراطية خلال الفترة (2006-2017)

Rank	Region	Countries	2006[4]	2008[12]	2010[3]	2011[13]	2012[2]	2013[14]	2014[15]	2015[6]	2016[16]	2017[17]
1	Northern America	2	8.64	8.64	8.63	8.59	8.59	8.59	8.59	8.56	8.56	8.56
2	Western Europe	21	8.60	8.61	8.45	8.40	8.44	8.41	8.41	8.42	8.40	8.38
3	Latin America and the Caribbean	24	6.37	6.43	6.37	6.35	6.36	6.38	6.36	6.37	6.33	6.26
4	Asia and Australasia	28	5.44	5.58	5.53	5.51	5.56	5.61	5.70	5.74	5.74	5.63
5	Central and Eastern Europe	28	5.76	5.67	5.55	5.50	5.51	5.53	5.58	5.55	5.43	5.40
6	Sub-Saharan Africa	44	4.24	4.28	4.23	4.32	4.33	4.36	4.34	4.38	4.37	4.35
7	Middle East and North Africa	20	3.54	3.48	3.52	3.62	3.73	3.68	3.65	3.58	3.56	3.54
	World	**167**	**5.52**	**5.55**	**5.46**	**5.49**	**5.52**	**5.53**	**5.55**	**5.55**	**5.52**	**5.48**

Full democracies ديمقراطية كاملة	Flawed democracies ديمقراطية معيبة	Hybrid regimes نظام هجين	Authoritarian regimes نظام استبدادي	نوع النظام
8.01-10	6.01-8	4.01-6	0-4	قيم المؤشر
				اللون المخصص

المصدر: **https://en.wikipedia.org/wiki/Democracy_Index**

نلاحظ من خلال الجدول ان الدول النامية الافريقية جنوب الصحراء(sub-saharan Africa) اخذت اللون الاصفر ضمن الانظمة الهجينة (Hybrid regimes) والتي تتراوح فيها قيم مؤشر الديمقراطية ضمن المجال (4.01-6) واخذت في اغلب السنوات إلى غاية 2017 قيم قريبة من 4 وهو اقل قيمة عند الانظمة الاستبدادية (Authoritarian regimes)

في حين دول شمال افريقيا والشرق الاوسط(Middle East and north Africa) كانت مصنفة ضمن الانظمة الاستبدادية باللون الاحمر، بسبب ان العديد من الانتخابات ليست حرة ولا نزيهة،

التغييرات السلمية والديمقراطية للسلطة لا تزال ضعيفة نسبيا. ما يقرب من 20 من رؤساء الدول في افريقيا جنوب الصحراء والشرق الاوسط وشمال افريقيا، بقوا في منصبهم لأكثر من عقد من الزمن، في حين 10 منهم بقوا في السلطة لأكثر من عقدين. محاول العديد من رؤساء الدول، تغيير الدساتير ضمانا لهم بالبقاء في المنصب لأطول مدة ممكنة.

في حين أن 23 دولة – تعتبر" استبدادية "، وتصنف 12 دولة على أنها "أنظمة هجينة".[1]

عرفت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضعف عام في درجات الديمقراطية، حيث استمر المناخ السياسي في التراجع إلى حالته السلطوية ما قبل 2011.

دول المنطقة تقع في فئة "النظام الاستبدادي"، ولم يتم تصنيف أي منها على أنها كاملة الديمقراطية، تصنف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنها أكثر المناطق قمعا في العالم، يظهر ذلك من خلال الجدول السابق رقم(08) الذي يبين دول المنطقة باللون الاحمر

بقيت النتائج مستقرة إلى حد كبير في عام 2015 في البلدان ذات الأنظمة الاستبدادية منذ فترة طويلة، وانتقلت تونس من كونها "نظام هجين" إلى "ديمقراطية معيبة" في عام 2014[2].

خلصت ورقة بحثية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، إلى أنه من الصعب وجود دولة تطبق الحكم الراشد بشكل تام، وإنما هناك اختلاف بين الدول في التعامل مع المبادئ وتطبيقاتها ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام السياسي والاجتماعي لكل دولة، باعتبار المبادئ الدولية للحكم الراشد هي، مبادئ مرنة وتأخذ بالاعتبارات والاختلافات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية لكل دولة[3].

وفقا لتقرير للبنك الدولي، فإن معظم دساتير وأنظمة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتبنّى تشريعات تكرس مبادئ المساواة والحرية والشفافية ودعم الرفاهية للمواطنين، يبقى الاشكال في وضع تلك التشريعات موضع التنفيذ، هو التحدي الأكبر الذي يواجه الحكم الراشد[4].

[1] The Economist Intelligence Unit," Democracy Index 2015 Democracy in an age of anxiety", A report by The Economist Intelligence Unit,p40,(06/08/2018),available at: https: //www.yabiladi.com/img/content/EIU-Democracy-Index-2015.pdf,p40.

[2] op.cit,p35.

[3] United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UNESCAP), «What is Governance? », (02/01/2018),p3,available at:
http: //www.unescap.org/pdd/prs/ProjectActivities/Ongoing/gg/governance.pdf.

[4] بسام عبد الله البسام، "الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة العربية السعودية"، بحوث اقتصادية عربية العددان 67-68، 2014، ص 198.

ثالثا: مؤشر الشفافية في تسيير الموازنة العامة

تقع الدول الاقل شفافية في مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008 في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بمعدل 24 من اصل 100، وفي جنوب الصحراء الافريقية بمعدل 25 من اصل 100 على مؤشر الموازنة المفتوحة[1].

ويشير مشروع شراكة الموازنة المفتوحة (IBP) إلى ان اسواء الدول في مجال الموازنة المفتوحة، هي دول من ذوات دخل متدني، وتعتمد على المساعدات الخارجية أو دول ريعية، كما تمتاز بديمقراطية ضعيفة أو تحكمها أنظمة متسلطة.

يشير مشروع شراكة الموازنة المفتوحة، إلى ان اغلب الدول تقريبا تنشر موازنة سنوية، بعد قيام البرلمان بالمصادقة على الموازنة، لكن الاشكال في عدم نشر الموازنة المصادق عليها في الدول النامية وهو ما يحول دون اطلاع المواطنين عليها ومراقبتها ومتابعة تطبيقها، وبالتالي تبقى بعيدة عن مراقبة المواطنين يعرضها إلى وقوع شبهة الفساد في هذه الدول.

الشكل (20): خريطة العالم لمؤشر الموازنة المفتوحة لسنة 2015

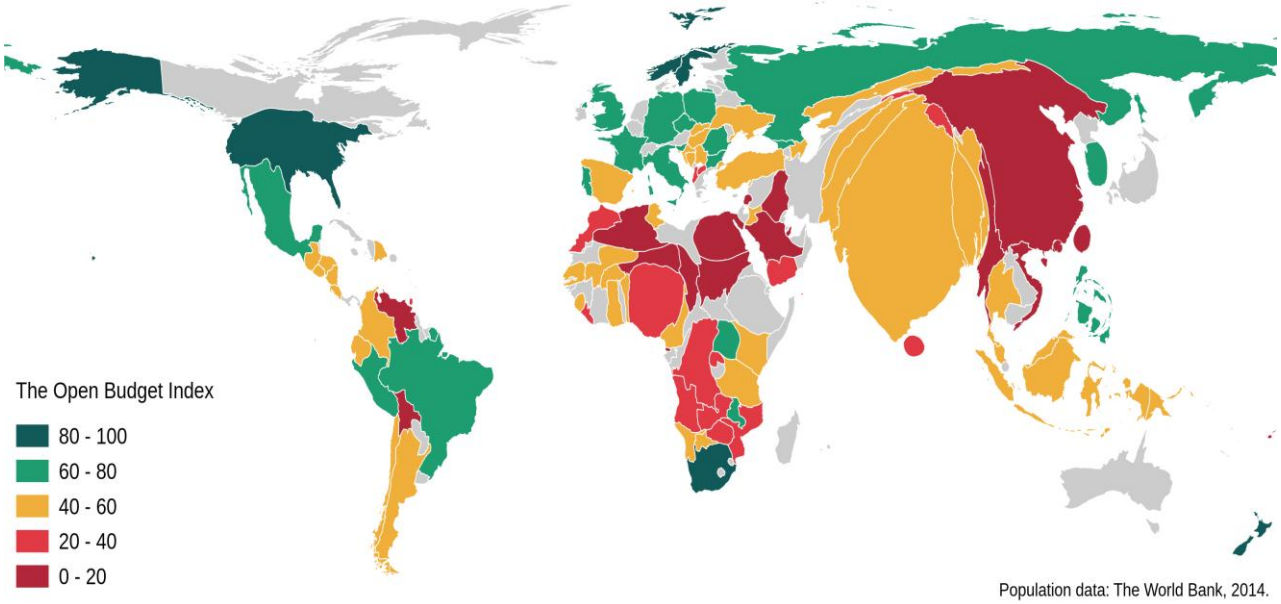

المصدر: موقع المؤسسة العالمية للموازنة المفتوحة https://www.internationalbudget.org/2015/10

[1] مشروع شراكة الموازنة الدولية، "مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008"، بتاريخ(2019/02/02)،على الرابط: www.openbudgetindex.org

نلاحظ من خلال الخريطة ان الدول الافريقية ملونة بالأحمر الغامق والفاتح أي ان اغلب الدول تقع في مرتبة متدنية أي اقصى قيمة مسجلة سنة 2015 بقيمة قدرها 40 %، مع وجود بعض الدول تقع في مراتب متوسطة باللون الاصفر لكن الغالبية العظمى هي في مراتب متدنية في مؤشر الموازنة المفتوحة.

ويظهر ذلك بوضوح في الملحق رقم (07)، الذي يبين ان اغلب الدول الافريقية تقع في المراتب الاخيرة من حيث شفافية الموازنة العامة، مع عدم احتساب الدول التي باللون الأخضر باعتبارها دول غير نامية مثل جنوب افريقيا.

رابعا: مؤشر التنافسية العالمي

مؤشر التنافسية العالمي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي (Global Competitiveness Index(GCI)) في عام 2005، والذي يعرف التنافسية، "على أنها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدول"، ويتم احتساب النتائج عن طريق جمع البيانات على المستوى المحلي في 12 فئة تعتبر ركائز التنافسية، وتعطي صورة شاملة عن القدرة التنافسية لبلد" . [1]

الركائز الـ 12 هي: المؤسسات، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطوير السوق المالي، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، وتطور الأعمال، والابتكار[2].

يشير تقرير التنافسية العالمية لسنة 2017/2016 ان اغلب الدول الافريقية احتلت مراتب ضعيفة ضمن مؤشر التنافسية العالمي، جاءت جل الدول النامية في مؤخرة الترتيب، وهذا ما يبرزه الملحق رقم (08)

هذا يدلل على ان الدول النامية، لم تكن تمتلك قطاع خاص قوي، يمكنها من المنافسة بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية في الدول النامية غير مستقرة نتيجة عدم تشكل مؤسسات اقتصادية تنظم المجال الاقتصادي، حيث حلت روندا في المرتبة 52 من ضمن 138 بلد الذين شملهم المسح في تقرير 2017/2016 متبوعة ب بوتسوانا في المرتبة 64 والمغرب في المرتبة 70 وحلت ناميبيا في المرتبة 84 والجزائر في المرتبة 87 وتونس في المرتبة 95 وهي مراتب متقدمة للقارة الافريقية، لكن اغلب الدول الافريقية حلت في المراتب الاخيرة ابتدأ من المرتبة 108 التي كانت من نصيب الغابون إلى ذيل الترتيب

[1] Klaus Schwab, " The Global Competitiveness Report 2016–2017", WORLD ECONOMIC FORUM, Switzerland, p4,2016.

[2] المرجع نفسه.

حلت الدول الافريقية والى غاية المرتبة ما قبل الاخيرة 133.ممثلة في دولة الموزنبيق وكانت قبلها مباشرة (سيراليون 132)، (ليبيريا131)، (الكونغو الديمقراطية 129) (مدغشغر 128)، (نجيريا 127) (زمبابوي 126)، (مالي 125)، (البينين 124) إلى غاية المرتبة 108 كما ذكرنا في البداية.

وفي هذا الاطار أوضح الرئيس التنفيذي لمنتدى الاقتصاد العالمي **كلاوس شواب(Klaus Schwab)**، أن "القدرة على الابتكار ستكون السمة الأساس والمحددة للقدرة التنافسية العالمية في شكل تدريجي، وستُصبح المواهب أكثر أهمية من رأس المال، وعليه يخرج العالم من عصر الرأسمالية إلى عصر الموهبة"، وأكد أن "الدول التي تستعد للثورة الصناعية الرابعة وتعزز نُظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ستكون الفائزة في سباق التنافسية العالمي"[1].

ولم تحقق القدرة التنافسية لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تغييرا في المتوسّط على مدى العقد الماضي، في حين استمرت مجموعة من الدول في التحسن ، ولكن ذلك غير كافي مقارنة بعدد الدول الافريقية.

خامسا: مؤشر الهشاشة العالمي لإفريقيا

المؤشر السنوي العالمي لـ **الهشاشة** لعام 2016، ويقيس الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري لـ178 دولة حول العالم، وفقًا لعدة معايير تحدد ترتيب الدول.

يعتمد المؤشر العالمي للهشاشة على عدد من المعايير التي يُحدد من خلالها ترتيب الدولة، على أن تكون الدولة التي حصلت على درجة عالية هي من الدول الأكثر هشاشة، وفي المقابل، تكون الدولة التي حصلت على درجة متدنية هي من الدول الأقل هشاشة.

وتُحسب الدرجات بناءً على 12 معيارًا، على أن تأخذ كل دولة درجة من صفر إلى 10 في كل معيار على حدة، ويكون التقييم قائمًا على المجموع الإجمالي لما تحصل عليه الدولة في كل المعايير مجتمعة، لتكون أعلى درجة إجمالية هي 120،و تتضمن المعايير التالية:

[1]Klaus Schwab, opcit, p 25.

الجدول (09): معايير القياس في المؤشر على الترتيب

معايير القياس	
1-الضغوط الديموغرافية.	7-شرعية السلطة.
2-اللاجئون والمشردون داخليًا.	8-الخدمات العامة.
3-التنمية الاقتصادية المتفاوتة.	9-حقوق الإنسان ودور القانون.
4-المظالم الجماعية.	10-الأجهزة الأمنية.
5-هجرة الكفاءات خارج الدولة.	11-انقسام النخب.
6-الفقر والهبوط الاقتصادي.	12-التدخل الخارجي.

المصدر: الباحث بالاستعانة بـ موقع http://eosc-yemen.org

من خلال المعايير 12 المذكورة يتبين حجم التداخل والارتباط بينها وبين مؤشرات الحكم الراشد، فالهشاشة توحي بوجود حكم سيء والعكس صحيح، فالتدخل الخارجي والفقر والهبوط الاقتصادي وضعف دور القانون...الخ كلها طاردة لبيئة تسمح بنمو و تطور الحكم الراشد.

احتلت الدول الافريقية المراتب الاولى لسنة 2016 من حيث الهشاشة، حسب ما يوضحه الجدول رقم (10)

جدول رقم (10): يبين ترتيب بعض الدول الافريقية في مؤشر الهشاشة العالمي

الدولة	الرتبة	قيمة المؤشر
الصومال	01	114
جنوب السودان	02	113.8
أفريقيا الوسطى	03	112.1
السودان	04	111.5
تشاد	07	110.1
الكونغو الديمقراطية	08	110.0
ليبيا	25	96.4
موريتانيا	28	95.4
مصر	38	90.2
جيبوتي	39	89.7
جزر القمر	57	83.8
الجزائر	76	78.3
تونس	88	74.6
المغرب	89	74.2

المصدر: https://www.sasapost.com/world-index/

من خلال الجدول يتبن ان الدول الافريقية تعاني هشاشة كبيرة، حيث احتلت المراتب الاولى من حيث الدول الاكثر ضعفا في مجال الحكم، وهذا مؤشر اخر يدلل على وجود ضعف كبير في الحكم الراشد بالدول النامية الافريقية والتي احتلت المراتب الاولى، من حيث الهشاشة.

سادسا: مؤشرات محمد ابراهيم لقياس الحكم الراشد في افريقيا[1]

أصدرت مؤسسة رجل الأعمال السوداني–البريطاني "محمد إبراهيم", تقريرَها لعام 2018م لـ"مؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية"(Ibrahim Index of African Governance) أو (IIAG)، والذي يصنف الدول الإفريقية حسب ممارسات الحكم الراشد فيها، والتي تشمل إنجازات التنمية وحقوق الإنسان.

حسب المؤسسة، فإن الحكم هو " توفير السلع والخدمات العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يَحِقُّ لكل مواطن أن يتوقعها من دولته، وتتحمل الدولة مسؤولية تقديمها لمواطنيها".

تم بناء مؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية على قياس السلامة وسيادة القانون في الدول الإفريقية، ومشاركة المواطنين ومستوى التقدم في حقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية المستدامة والتنمية البشرية كمؤشرات للحكم الرشيد.

كما أن كل هذه المجالات أو الفئات المذكورة تحوي فئاتٍ فرعية، ما جعل المؤشرات المستخدَمة لتحديد أفضل الدول الإفريقية من حيث الحكم الجيد تبلغ 100 مؤشر.

ويشير التقرير إلى أن قارة إفريقيا بطيئة في مجال الحكم العام وخاصة فيما يتعلق بتلبية احتياجات السكان، فقد سجلت القارة في عام 2017 ما قيمته 49.9 نقطة في الإدارة العامة، مما يعني أن هناك بُطئًا في مستوى التحسُّن في هذا المجال. بينما سجل مؤشر الفرص الاقتصادية المستدامة أدنى مستواه بـ 44.8 نقطة في المئة. وسجلت التنمية البشرية أعلى درجة بنسبة 52.8 نقطة, والمشاركة وحقوق الإنسان والسلامة وسيادة القانون بـ 49.2 و52.6 على التوالي.

1–أفضل 10 دول إفريقية على مؤشرات الحكم الراشد:

أظهرت 34 دولة فقط تحسن وفق تقرير المؤشر. وكانت الدول الخمس في المراكز العشر الأولى حسب نقاطها التراكمية في جميع المؤشرات هي: موريشيوس (79.5 نقطة/ المركز الأول)، سيشيل (73.2/ المركز الثاني), ساحل العاج (71.1/ المركز الثالث), ناميبيا (68.6/ المركز الرابع) وبوتسوانا (68.5/ المركز الخامس).

[1] حكيم نجم الدين، "الدول الإفريقية الأفضل حسب مؤشر "مو إبراهيم للحكم الرشيد" لعام "2018"، موقع قراءات أفريقية، بتاريخ(2018/11/12) على الرابط: http://www.qiraatafrican.com

والخمس دول الثانية، هي: غانا (68.1), جنوب إفريقيا (68.0), رواندا (64.3), تونس (63.5), والسنغال (63.3) التي تتمتع باستقرار سياسي نسبيًّا، ويُتوقع أن يرتفع نموُّها الاقتصادي من 6.8% تقريبا في عام 2017م إلى 7 في المائة في عام 2018 بحسب بنك التنمية الإفريقي.

تعتبر ساحل العاج الدولة الأكثر تقدم من بين جميع الدول الإفريقية، حيث صعدت من المرتبة 41 إلى 22 من بين 54 دولة بتحقيق 54.5 نقطة. لتُسَجِّل اليوم معدلات نُمُوّ اقتصاديّ سنويّ بلغتْ نحو 10 في المئة.

أما كينيا (59.8) فقد صعدت ثماني نقاط من المركز التاسع عشر إلى الحادي عشر، لأنها مستمرة في التعافي من الفوضى التي أعقبت الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في عام 2017. وصعدت المغرب (58.4) من 25 إلى 15 ليعتبر بذلك المغرب بالاقتصاد الأكثر تنافسيَّة في شمال إفريقيا من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي.

2–دول إفريقية متعثرة من حيث الحكم:

اظهر التقرير أن 18 دولة شهدت تدهورًا في حُكمها، حيث كان أكبر تدهور في ليبيا التي سجلت 28.3 نقطة أي بانخفاض (15.6–) من نقاطها السابقة، لأسباب معروفة بأحداث الربيع العربي وسقوط نظام معمر القذافي، و دخول البلد في الفوضى.[1]

وبحسب المؤشر فإن قائمة الدول الاسواء من حيث الحكم، تمثلت في: أنغولا (المركز الـ45), تشاد (المركز الـ46), الكونغو الديموقراطية (المركز الـ47), غينيا الاستوائية (المركز الـ48), السودان (المركز الـ49), جمهورية إفريقيا الوسطى (المركز الـ50), إريتريا (المركز الـ51), ليبيا (المركز الـ52), جنوب السودان (المركز الـ53) والصومال (المركز الـ54).

ومن الملاحظ أن الصومال حلت في المركز الأخير بتسجيل 13.6 نقطة، حيث لا تزال الدولة تعاني آثار الحرب الاهلية خلال السنوات الماضية، متبوعة في ذلك بجنوب السودان التي قسمتها الصراعات بتسجيل (19.3 نقطة). [2]

في حين حافظت الإدارة العامة بالقارة الافريقية في المتوسط على مسار تصاعدي معتدل على مدار العقد الماضي حيث يعيش 3 من كل 4 مواطني إفريقيا (71.6٪) في بلد تحسنت فيه الإدارة.

[1] حكيم نجم الدين، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

لكن هناك انخفاضا في أداء الفرص الاقتصادية المستدامة على مدى السنوات العشر الماضية في 25 بلدًا والتي تمثل 43.2 في المائة من مواطني إفريقيا.

يشير التقرير من جانب آخر انه ليس هناك علاقة قوية بين حجم اقتصاد الدولة وأدائها في الفرص الاقتصادية المستدامة. ففي عام 2017م سجلت أربع دول من أصل 10 دول ذات أعلى ناتج محلي إجمالي في القارة، أقل من المتوسط الإفريقي للفرص الاقتصادية المستدامة، وهي: الجزائر وأنغولا ونيجيريا والسودان. وفي نفس الوقت صعد اثنان من أصغر الاقتصادات في القارة وهما سيشيل وكيب فيردي إلى المركزين الخامس والسادس الأعلى في توفير الفرص الاقتصادية المستدامة لمواطنيهما.

عرفت مؤشرات التعليم في27 بلدًا، تدهورًا في السنوات الخمس الأخيرة، مما يعني أن نتائج التعليم تزداد سوءًا بالنسبة لأكثر من نصف عدد الشباب في إفريقيا (البالغ 52.8 في المائة من عدد السكان).[1]

يمكن القول ان مؤشرات محمد ابراهيم للحكم الراشد ، تقدم صورة اخرى عن افريقيا إلى جانب مؤشرات البنك الدولي حول الحكم الراشد في افريقيا، وهذا ما يعزز الفرضية المطروحة حول المؤشرات المتواضعة للحكم الراشد في إفريقيا والدور الضعيف الذي يلعبه الصندوق والبنك الدوليين في ترميم أنظمة الحكم التي انهكتها الصراعات وضعف التنمية كدليل، على ان الحكم لم يكن راشدا إلى الحد الذي يمكن معه الانتقال إلى تنمية قوية تلبي طموحات شعوب القارة.

ما يزال الاقتصاد الافريقي عرضة للنهب والتبعية للاقتصاديات الكبرى والشركات القوية التي لا يستطيع القطاع الخاص المحلي مجارتها، وبالتالي تحولت المنافسة إلى مجرد ترف نظري روج له الصندوق والبنك الدوليين تحت مسميات اقتصاد السوق، وتحرير التجارة من كل القيود الجمركية والتشريعية، تعرضت السيادة الاقتصادية في الدول الافريقية إلى تبعية للقروض التي يقدمها الصندوق والبنك الدوليين في اطار مشروطية.

[1] حكيم نجم الدين، مرجع سابق.

خلاصة الفصل:

تركت سياسات الصندوق والبنك الدوليين آثار سلبية على دول النامية الافريقية، حيث نتج عن تلك البرامج والسياسات تصاعد في المديونية إلى درجة العجز عن أداء فوائد القروض نهيك عن القرض وما يثير الانتباه في سعر الفائدة هو تحول البنك والصندوق إلى مؤسسات ربحية عوض أن تكون مؤسسات تعاونية استشارية وفنية حسب قانونها الأساسي، بالإضافة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، في ظل المديونية العالية والعجز التجاري، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن وتفشي الفقر.

إختلفت مساهمة الصندوق والبنك الدوليين في ترشيد الفواعل، من فاعل إلى آخر، ففي الفاعل الحكومي عمل الصندوق البنك على تحجيم دور الحكومة والعمل على تجاوز البرلمان كمؤسسة تشريعية دعوة الحكومة لرفع اليد على البنوك المركزية في افريقيا، حتى يستطيع البنك المركزي تلقي الاوامر من صندوق النقد الدولي ، بالإضافة الى مسألة خفض قيمة العملة، و دعوة الحكومة إلى تكييف قوانينها وتشريعاتها وفق رؤية اقتصاد السوق.

بخصوص فاعل القطاع الخاص، حضي هذا الفاعل باهتمام خاص باعتباره محرك السوق ويستطيع لعب ادور مهمة في الدولة، لكن ما لوحظ هو التسرع في سياسيات الصندوق والبنك في مجال الخصخصة، وتحرير الاسواق للقطاع الخاص الاجنبي، ادى إلى تدهور القطاع الخاص المحلي، بالإضافة إلى فقدان الدولة لمؤسسات عمومية اقتصادية ناجحة، لصالح المستثمر الاجنبي .

بخصوص الفاعل الاجتماعي، عمل البنك والصندوق على الانفتاح على النقابات العمالية في اطار ضيق ومحدود جدا، بغرض المشاركة أكثر منه لغرض المساهمة في صياغة سياسات وبرامج تحمل بصمة المجتمع المدني، كما عرفت العلاقة توتر في عدة حالات بين الطرفين، وبالتالي اتسمت العلاقة بالشك وقلة الثقة، ومساهمة الصندوق والبنك في تفعيل المجتمع المدني ضعيفة ولا تعكس قيمة الشراكة والحوار، بقدر ما عكست الاحتواء والسيطرة، من قبل الصندوق والبنك الدوليين.

قدمت مؤشرات البنك الدولي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى، صورة عن الحكم الراشد في الدول النامية الافريقية، الذي يبدو أنه مزال ضعيفا وبعيدا عن المأمول، كما عكست هذه المؤشرات هشاشة وضعف وعدم ملائمة نموذج الصندوق والبنك الدوليين في الدول النامية الافريقية، نظرا لما أفرزته تلك السياسات والبرامج الاصلاحية من مديونية وفقر، وتبعية، كما يمكن اعتبار حجم الدين الخارجي ضمن مؤشرات الحكم الراشد، باعتبار الدين الخارجي كاشف للحكم الراشد.

الفصل الرابع

إصلاحات بروتن وودز والحكم الراشد في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: الجزائر ومستوى فواعل الحكم الراشد

المبحث الثالث: مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد:

يتناول هذا الفصل دولة الجزائر ذات الانتماء القاري لإفريقيا و البعد المغاربي والعربي، باعتبار الجزائر احدى الدول النامية الافريقية و التي تمتلك موقع استراتيجي هام من خلال وقوعها ضمن مجال حيوي بالإضافة الى قدرات طبيعية و بشرية، تؤهلها الى مصاف الدول المتقدمة و قدرتها على احتلال مراتب متقدمة في سلم الحكم الراشد.

الوقوف على محطات اصلاحية ضمن مسار طويل بداية من انضمام الجزائر لصندوق النقد الدولي ثم الى البنك الدولي، ثم ابرام عدة اتفاقيات نتيجة عدة ازمات اقتصادية وسياسية والدخول في ترتيبات اصلاحية، بطلب من الصندوق والبنك الدوليين، ثم رصد مستوى فواعل الحكم الراشد من خلال الاصلاحات المطلوبة، باعتبار حزمة السياسات والبرامج تدخل ضمن قالب الصندوق والبنك الدوليين للحكم الراشد.

كما تم قياس الحكم الراشد في الجزائر من خلال مؤشرات البنك الدولي التي انتجها كوفمان وزملائه ودعمها بمؤشرات اخرى تتناول جوانب كاشفة للحكم الراشد، لرصد موقع الجزائر في سلم الحكم الراشد.

المبحث الأول: مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

تقع الجزائر في شمال القارة الافريقية تتوسط بلدان المغرب العربي، تمتد على مساحة بحجم قارة تقدر ب2381741كم^{2}و هي اكبر بلدان إفريقيا مساحة، يبلغ طول حدودها البرية حوالي 6000 كم مجاورة لـ7 دول (ليبيا–تونس، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا، النيجر، مالي)، تمتلك شريط ساحلي طوله 1200كم، وتضاريس متنوعة وأهمها (الساحل وهو اكثر المناطق خصوبة، الهضاب والسهول، صحراء شاسعة بمساحة 2مليون تقريبا)، بلغ عدد سكان الجزائر 42,2 مليون في شهر جانفي 2018.

تقدر المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر بحوالي 84146.7 كم 2 أي ما يمثل 3.53% من المساحة الاجمالية، مساحة الغابات بحوالي 42163.8 كم 2 ومساحة المراعي 328372.3كم².[1]

تمتلك الجزائر خزان من الموارد الطاقوية والطبيعة وموقع جيواستراتجي يمكنها من الوصول إلى مراتب متقدمة في سلم التنمية والحكم الراشد.

أولا: الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والصندوق

1–ملامح الوضعية الجزائرية قبل الاصلاحات[2]: بعد الاستقلال انتهجت الجزائر، سياسة التخطيط المركزي بسبب انتمائها للمنظومة الاشتراكية التي تعتمد بشكل كبير على تركيز شديد للدولة، باعتبارها الفاعل الوحيد المهيمن على كل مناحي الحياة، وهذا ما انعكس على البيئة الجزائرية وأفرز مايلي:

– هيمنة القطاع العام على التنظيم الاقتصادي، وسيطرة الدولة على قطاع المحروقات.

– ضعف و هامشية القطاع الخاص وقلة دوره وتبعيته إلى القطاع العام.

– سياسات عامة إجتماعية تتميز بالاعتبارات السياسية (الدولة الاجتماعية) أمام حضورها القوي في القطاعات المختلفة، كالصحة والتعليم والنقل والسكن ودعم الأسعار، وغيرها من وجوه الحماية الاجتماعية.

– تنظيم إداري شديد المركزية.

– تنظيم سياسي يتسم بهيمنة رئيس الجمهورية وضعف السلطة التشريعية.

– مجتمع مدني ضعيف بعيد عن قضايا السياسات العامة للدولة.

---

[1] باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية: حالة الطريق السيار شرق غرب**، رسالة ماجيستير، غير منشورة، (جامعة الجزائر3: قسم العلوم الاقتصادية، 2011)، ص22

[2] صالح بلحاج، "مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات بالجزائر"، دفاتر السياسية والقانون، العدد الحادي عشر جوان 2014، ص88.

فالجزائر من خلال انتمائها للمعسكر الاشتراكي، وبالإضافة إلى انها دولة نفطية، فقد هيمنة الدولة على كل مناحي الحياة، بعيدا عن بقية الفواعل الاخرى التي بقيت تمارس ادوار هامشية، نظرا إلى هشاشة بنائها المؤسسي وحداثة تشكلها.

لكن لم يمنع من إرتباط الجزائر بصندوق النقد الدولي، بعد استقلالها مباشرة وحصولها على عضوية داخل الصندوق والبنك الدوليين.

2-علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي:

إنضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في 26 سبتمبر 1963، قدرت حصتها في ذلك الوقت بقيمة 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، لترتفع إلى 941.4 مليون وحدة في أوت 1994.

حيث بلغت حصة الجزائر في عام 2018 من حقوق السحب الخاصة 1959.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، يمثل الجزائر في صندوق النقد الدولي، محافظ بنك الجزائر وذلك في مجلس المحافظين الذي ينعقد سنويا[1]

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، للحصول على قروض خاصة مع انخفاض أسعار البترول في سنة 1986 وذلك وفق شروط يضعها الصندوق في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي[2].

نظرا لتطور المديونية الخارجية، بسبب تمويل التنمية من خلال القروض التي أخذت منحى تصاعدي, حيث ارتفعت من 6 مليار دج سنة 1974, الى 13.3 مليار دج سنة 1976 ثم 20 مليار دج سنة 1978 لتصل عند 26 مليار دج في سنة 1979.

وجدت حكومة السيد مولود حمروش في 21 سبتمبر 1989 اربعة تحديات كبيرة تتطلب ابرام اتفاقية ستندباي التي ترعها المؤسسات المالية العالمية.

ولحل هذه الازمة عملت الحكومة على أربعة محاور:

- العمل على وقف التراجع الاقتصادي وبعث النمو من جديد.
- البحث عن حل عاجل لأزمة المديونية الخارجية.
- السعي لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.
- وضع آليات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلم الاجتماعي.

---

[1] International Monetary Fund , 2017 ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE,STAFF REPORT, AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE, DIRECTOR FOR ALGERIA,(20/12/2017) available at: https: article-iv-consultation-with-algeria

[2] فلة عاشور، مرجع سابق، ص61.

رغم أن حكومة السيد مولود حمروش لم تعمر طويلا (17شهر) غير أن هذه الفترة مكنت الحكومة من تقديم 40 مشروع قانون إصلاحي، كان النصف الأول منه متعلق بالشق الاقتصادي في اطار ما يعرف ب "سياسة الانعاش الاقتصادي"، بإضافة إلى القيام بتشريعات تتعلق بفتح المجال للحريات السياسية.[1]

ابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع صندوق النقد والبنك العالمي من أجل الحصول على تمويلات تسمح بتغطية جزء من إحتياجات التمويل الخارجي، مع بداية سنة 1988 تشكل أول وفد للتفاوض مع البنك الدولي حول برنامج التصحيح، و بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1989، بعقد اتفاقيتين سريتين حول ما يعرف بشرطية صندوق النقد الدولي، حيث تعتمد شرطية الترشيد والاصلاح الاقتصادي إلى جملة من السياسات تتمثل في ما يلي[2]:

- خفض عجز الميزانية، زيادة اسعار السلع والخدمات، خفض عجز ميزان المدفوعات، رفع أسعار الفائدة، خفض الدعم، التحكم في كمية النقود المتداولة، تجميد الزيادة في الأجور.
- حددت شرطية الصندوق ب12 بندا تبين مدة اتفاقية التثبيت وطبيعتها وشروط السحب ومقاييس الانجاز وحسن الاداء وكلها سياسات تصب في إرساء وتكريس قواعد السوق.

تميزت مرحلة الذهاب إلى الصندوق، تدهور الحسابات الخارجية، تآكل الاحتياطات الأجنبية، بطئ النمو، ضعف معدلات الادخار وتصاعد معدلات التضخم[3].

فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر في نهاية 1988 مجموعة من الإجراءات بقصد معاجلة الإختلالات كشرط للحصول على القروض.

عرفت سنة 1988 أحداثا صعبة على الاقتصاد الجزائري، استغلت الجزائر أقساط القرض والمقسمة إلى أربعة أقساط بحيث كل قسط يمثل % 25 من حصة الدولة.

أما الأقساط الكبيرة تحتاج تضمينها مشروطية الصندوق وهذا ما يطلق عليه بالاتفاق الإستعداد الائتماني[4] عقدت الجزائر عدة اتفاقات من هذا النوع مع الصندوق تمثلت في ما يلي:

---

[1] فلة عاشور، مرجع سابق، 2005، ص 60.

[2] عبد الرحمان تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع الآفاق**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص64.

[3] الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 36، 34.

[4] المرجع نفسه، ص ص 194، 193

أ- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (1989/05/31 إلى 1990/05/30):

أرسل وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي رسالة الرغبة التي أكدت فيها الحكومة الجزائرية على إلتزامها بالتحولات الليبرالية التي ترتكز على برنامج الصندوق، وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات التي أبرمتها مع صندوق النقد الدولي.[1]

حصلت الجزائر على قرض بمبلغ 155,7 مليون وحدة (ح س خ) من صندوق النقد الدولي على اقساط، من نوع الاستعداد الائتماني (stand-by) في 31 ماي 1989 ، جاءت الاصلاحات حسب شروط صندوق النقد الدولي على الشكل التالي:

- إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري.
- إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
- منح الاستقلالية لخمسة بنوك تجارية, أنشئت بنوك جديدة (بنك البركة، بنك الاتحاد).
- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي للدولة على المواد السلع.

تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري، بالإضافة إلى تحفيز الصادرات والواردات من خلال ما يلي:

- تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار وتحرير الأسعار.
- تقليص حجم الموازنة العامة.
- تجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- معالجة عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

حسب تقرير الصندوق لسنة 1989 لم تأتي الاصلاحات بنتائج ايجابية للأسباب التالية:

1- امتناع السلطات الجزائرية عن إجراء ترتيبات شاملة نصح بها الصندوق تتعلق بإعادة جدولة الديون مع نادي باريس ونادي لندن مما أدى إلى وقف التمويل المبرمج للجزائر.

2- انكماش الواردات بسبب نقص التمويل المبرمج لسنة 1991.

---

[1] جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية، والاستراتيجيات البديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، اطروحة دكتورا غير منشورة (جامعة باتنة: قسم العلوم الاقتصادية، 2017)، ص138.

3- إرتفاع اسعار الصرف، أدى إلى ارتفاع تكاليف لوازم الانتاج المستورة وأدى ذلك إلى ارتفاع أعباء الدين الخارجي.

بالإضافة إلى عدم إشراك النقابات العمالية كطرف في الاتفاق بحيث لم تكن مستعدة لتخفيض الاجور بسبب إنخفاض قيمة الدينار، مع غياب شبكة ملائمة للأمان الاجتماعي، وهذا ما دفع بالحكومة إلى زيادة معتبرة في الاجور عام 1992[1].

ب- الاتفاق الثاني مع الصندوق والبنك الدوليين (03 جوان 1991---1992/03/30)[2]:

بموجب إتفاق البرنامج الاستعدادي الثاني حصلت الجزائر على قرض قدره 300 مليون وحدة (وحدة حقوق سحب خاصة) ما يعادل 404 مليون دولار توزع على أربعة أقساط قيمة كل قسط 100 مليون دولار، جاء لإستكمال برنامج التعديل - **أبرم في سرية تامة** - في مقابل القيام بالإصلاحات التالية:

- تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات.
- إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في إتخاذ القرارات على أساس قواعد السوق.
- إصلاح نظام الاجور وتغيير سياسة الدعم .
- توقف الدولة عن التمويل المباشر للبناء والسكن.
- الغاء التمييز التفضيلي، بين القطاع العام والخاص في منح المشاريع.
- ترشيد الاستهلاك والإدخار عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات
- تحرير التجارة الخارجية، و تقديم أسعار صرف مرنة للدينار مقابل العملات الاجنبية.
- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتنشيط القطاع الخاص لإحداث تنويع في الصادرات لتقوية الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية.

تم إبرام اتفاق التثبيت الاقتصادي الأول والإتفاق الإستعدادي الثاني (Stand-by crédit) في سرية تامة[3] وهذا يعتبر مخالف لمبادئ الحكم الراشد التي تركز على تعزيز قيمة الشفافية، والحق في نشر المعلومات وسهولة الوصول اليها.

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص ص 69، 70.

[2] المرجع نفسه، ص71

[3] الهادي خالدي، مرجع سابق، ص195

عرفت هذه الاصلاحات إرتفاع المديونية الخارجية من 18.4 مليار دولار إلى 26.5 مليار دولار سنة 1993.[1]

عزمت حكومة السيد سيد احمد غزالي التي جاءت في 04جويلية 1991بعد سقوط حكومة السيد مولود حمروش على تصفية المؤسسات العاجزة التي لا يرجى انعاشها استجابة لأهداف البنك الدولي المتمثلة في خصخصة المؤسسات العمومية.

المطالبة بتحرير الاسعار كشرط مسبق لدعم الاصلاحات الاقتصادية وظهور ما يسمى بالشبكة الاجتماعية كنوع من التعويض للفقراء بدعم مباشر يذهب للفقراء حيث قدرت بحوالي 14 مليون شخص ورصد لها مبلغ مالي عام 1992 قدره 24.6 مليار دج وبفعل هذه الآلية الغت الحكومة دعم الاسعار إبتدأ من جوان 1992 باستثناء الحليب والخبز والدقيق[2].

عمل الصندوق والبنك على دفع الجزائر اللجوء لإعادة الجدولة كاعتراف بفشل السياسيات المنتهجة، لكن الجزائر رفضت ذلك وإختارت الاصلاحات على مراحل في حال ظهور تملل اجتماعي وليس دفعة واحدة في إطار ما يسمى عند الصندوق والبنك "العلاج بالصدمة".

وتستند الجزائر إلى رفض إعادة الجدولة للأسباب الآتية:

- الجزائر تعاني مشكلة سيولة نقدية وليست مشكلة ديون.
- توقع الجزائر بإرتفاع اسعار البترول في سنة 1992 ومنه إرتفاع الصادرات إلى 3 مليار دولار.
- تعتبر الجزائر أن أزمة المديونية هي أزمة ظرفية.

ورغم سرد التبريرات الا ان الصندوق والبنك رفضا منح الجزائر تمويلات إستثنائية، ورغم ذلك رفض الدائنين التفاوض على إعادة الجدولة في جزء من الديون حتى لا تفلت الجزائر من مشروطية الصندوق الداعية إلى إعادة جدولة شاملة.[3]

ت- الاتفاق الثالث برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994- مارس 1995).

عقد هذا الإتفاق بشكل علني على عكس الإتفاقين السابقين اللذان تم تنفيذهما في سرية تامة، وقد تم إعداد هذا البرنامج في إطار إعادة الجدولة للديون الخارجية، بهدف إعادة بعث التنمية وتحقيق معدل نمو

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص69

[2] المرجع نفسه، ص، 79.

[3] المرجع نفسه، ص80

للناتج الداخلي وإحداث برنامج للإصلاحات الهيكلية، ضمن العمليات التالية[1]:

- تحرير التجارة الخارجية عن طريق إلغاء أي شكل من أشكال الاحتكار المفروضة.
- تخفيض المديونية الخارجية، بالإسراع في تسديد الديون المستحقة.
- إدخال نظام الشبكة الاجتماعية في المنفعة العمومية.
- رفع معدلات الفائدة وتقليص وتيرة التوسع النقدي.
- تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 40.17 %(1دولار =360دج)
- الضغط لتخفيض عجز الموازنة إلى 0.3% من الناتج الخام خلال فترة البرنامج.
- التقليص من الكتلة النقدية، كشرط أساسي، و ضروري.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون[2]
- إدخال معدل فائدة 3.5% على قروض البنك المركزي الموجهة للحكومة.
- إدخال احتياطي بنسبة 3% على الودائع البنكية بفوائد 11%.
- وضع قانون جديد للاستثمار، يسمح بالمشاركة الأجنبية في رأس مال البنوك المحلية
- انشاء وكالة وطنية للاستثمار.

دفعت هذه السياسات الاصلاحية إلى إستقلالية مؤسسات عمومية وطنية من بين 66 مؤسسة، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، حل 88 مؤسسة عمومية محلية وعرض 5 فنادق عمومية للبيع،في حين التزمت الجزائر بمجموعة الاصلاحات التي جسدت القطيعة مع التوجه الاشتراكي والتي منها[3]:

- تحرير الاسعار، اصلاح المالية العامة، تخفيض عجز الموازنة من خلال تخفيض النفقات واصلاح ضريبي شامل بغرض زيادة موارد الدولة، القيام بعملية إصلاح السياسة النقدية بإصدار قانون للنقد والقرض رقم (90-10)، تقليص التضخم وتحرير اسعار الفائدة وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الواردات بتخفيض التعريفة الجمركية إلى 45% في عام 1997.

---

[1] فلة عاشور، مرجع سابق، ص ص74، 76.

[2] نجاة مشمس، **فعالية السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم (دراسة حالة الجزائر1986-2004)**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية، 2004.)، ص173.

[3] شلغوم عميروش، **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2011)**، سلسلة كتب المستقبل العربي، الجزائر اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص ص440، 441.

– الغاء العديد من القيود المتعلقة بالإستيراد.

– تصدير كل المنتوجات بإستثناء الموارد ذات القيمة التاريخية والآثارية، إنشاء صناديق خاصة بترقية الصادرات، وتخفيض قيمة الدينار الجزائري.

ث– الاتفاق الرابع برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995 – مارس 1998)[1]:

تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية إضطرت الجزائر، مرة اخرى إلى صندوق النقد الدولي للدخول في إطار برنامج التعديل الهيكلي، تضمن هذا الاتفاق استفادة الجزائر من الدعم المالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لإعادة جدولة ديونها التي مست أكثر من 15 مليار دولار، وتخفيض معدل خدمة الدين لحوالي 53.3% من عائدات الصادرات سنة 1994، والتي ارتفعت مرة ثانية لتصل إلى 84% سنة 1995، مما اضطرت الجزائر إلى طلب إعادة جدولة الديون العمومية و الخاصة، مع نادي باريس لحوالي 7مليار دولار، و3.2 مليار دولار للديون الخاصة مع نادي لندن.

تنفيذ الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي ألزمها القبول بشروط صندوق النقد الدولي فيما يخص إحداث تغيير على مستوى الاقتصاد الكلي تمثلت في مايلي:

– مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية.

– تشجيع الإدخار والحد من توسيع الاستهلاك.

– وضع الحكومة لآليات فتح شبكة للحماية الاجتماعية.

– تحرير الأسعار، بتخفيض دعم السلع ذات الاستهلاك الواسع.

– إقامة سوق صرف ما بين البنوك.

– إلغاء الدعم للمنتجات الطاقوية والغذائية وإصلاح أسعار الدعم للزراعة

– توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بخفض الإعفاءات.

– مراجعة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة

– إصلاح التعريفة الجمركية.

– الشروع في إصلاح الوظيف العمومي بهدف تقليص العمالة الزائدة

– مراقبة سير عملية تمويل نظام التأمين على البطالة، فحص بالتعاون مع البنك الدولي وتصفية المؤسسات العمومية المفلسة.

---

[1] سميرة طالبي، **واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بصندوق النقد الدولي(1986–1989)**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2002)، ص131.

– إعداد الحكومة لمشروع قانون حول الخصخصة.

يمكن القول ان الاصلاحات التي حملها الصندوق والبنك للجزائر كانت تقوم على الفرض والاجبار والعلاج بالصدمة، دون الالتفات إلى ما تتركه من آثار على الجانب الاجتماعي وما قد تحدثه من اضطرابات سياسية واعمال عنف وتخريب تهدد استقرار و أمن البلاد.

تعتبر حزمة الاصلاحات التي يقدمها الصندوق والبنك، غير قابلة للنقاش والتعديل وعدم ترك حرية الاختيار للجزائر ما يناسبها من إصلاحات ضمن أجندة طويلة المدى تراعى التدرج والخصوصية.

وهذا ما دفع الصندوق والبنك إلى وقف التمويل أو اعادة الجدولة للديون في الاتفاق الاول والثاني.

نلاحظ كذلك استعجال الصندوق والبنك الاصلاحات القائمة على عملية الهدم والبناء مباشرة، أي هدم نسق وتقاليد من المعاملات والمؤسسات إلى بناء نمط جديد على انقاض القديم والانتقال من اقتصاد الدولة القائم على التخطيط المركزي إلى إقتصاد السوق القائم على تضخيم القطاع الخاص وتحجيم الدولة، أي انسحاب فاعل الدولة في مقابل تمدد فاعل القطاع الخاص.

لا يعير الصندوق والبنك في إصلاحاته أي اعتبار للآثار الاجتماعية، بل بقي أسير مصطلحات إقتصادية مثل النمو بدلا التنمية وميزان المدفوعات بدل التوازن الاجتماعي، مع عدم الاكتراث للآثار السياسية التي يمكن أن تحدث نتيجة ثورة المجتمع على السلطة بسبب الاصلاحات القاسية.

عند تمرير قانون المالية لسنة 1998، أشار رئيس الحكومة السيد احمد أو يحي إلى نواب الشعب عند مناقشة قوله " **لن تحذف منه ولا فاصلة، وانا مستعد للذهاب إلى حجب الثقة عن الحكومة** " [1]وهذا تحدي للبرلمان أمام الحكومة، حيث اضطرت الحكومة تحت ضغط شروط صندوق النقد الدولي أن تجبر البرلمان على تمرير قانون المالية دون المساس بأي بند من البنود، وتمت المصادقة الشكلية، وهي شبيهة بالتشريع بأوامر رئاسية بين دورتي المجلس الشعبي الوطني.[2]

نلاحظ من خلال هذا السلوك، هو تهميش المؤسسة التشريعية في صناعة القرار وعدم ممارسة صلاحياتها والتهديد بحلها، وهذا يتنافى والحكم الراشد القائم على المشاركة والشفافية والمحاسبة ومنه الاجماع في صناعة القرار، ثم تحول الأمر إلى تمرير القوانين في شكل أوامر رئاسية خلال عطلة البرلمان.

[1] عباس كاضم، جياد الفياض، صباح قاسم الامامي، مرجع سابق، ص306.

[2] المرجع نفسه، ص306.

يفترض في صندوق النقد الدولي أن يعطي أهمية قصوى للبرلمان باعتباره يحوي اصوات الشعب يلعب دوره في رسم السياسات العامة، وليس تجاوزه واسكات صوته، وهذا ينافي الحكم الراشد الذي يرى في صناعة القرار، مراعاة كل الفواعل من خلال ميزتي التوافق والاجماع.

وفي هذا الاطار يقول الكسندر شكوليتكوف وجون د سوليفيان " ان شروط الاقراض تجعل القروض عبء على الدول النامية، باعتبارها تقيد دور المؤسسات السياسية الوطنية، وتحد من تطوير المؤسسات الديمقراطية لان الوفاء بعشرات الشروط، اصبحت عائقا امام صناع القرار في عملية الاصلاح، لأنه ليس من الممكن فرض الاصلاحات المؤسسة على الدول بواسطة شروط تأتي من الخارج، بل ينبغي تصميم اصلاحات داخلية"[1].

ويعتبر خبراء عراقيين ان برامج الصندوق والبنك المستندة إلى علم الاقتصاد الحديث ووفق الياته المجردة الراهنة التي تعتمد نظرية التحليل الحدي ونظرية التوازن، وآلية السوق والعرض والطلب، قد ثبت قصورها في فهم الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.[2]

وهذا يؤكد اهمية ترك الحرية لاختيار الاصلاحات المناسبة، والتي تكون محل اجماع وتوافق جميع الفواعل داخل الدولة، وليس عبر الاجبار الخارجي لشروط اصلاحية تنتهك سيادة المؤسسات السياسية.

ثانيا: متابعة صندوق النقد والبنك لمسار الاصلاحات في الجزائر

رغم تسديد الجزائر لديونها الا ان العلاقة مع الصندوق بقيت مستمرة، في إطار ما تكرسه المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق مع الدول الاعضاء التي تلزم الدول قبول مراقبة الصندوق للسياسات المالية والنقدية وتقديم المشورة الفنية حول مسائل الاقتصاد.

استمر اتباع الجزائر لتوصيات الصندوق والبنك الدوليين حتى بعد الازمة الاقتصادية وتسديد الجزائر لديونها، في اطار ما يعرف بمشوارت المادة الرابعة التي تكرس المشورة والمراقبة للدول الأعضاء وهذا ما يبينه الملحق رقم (09).

استمرت مراقبة ومتابعة الصندوق والبنك لعملية الاصلاحات في الجزائر من خلال الزيارات المتكررة للجزائر من خلال خبراء الصندوق.

[1] عباس كاضم، مرجع سابق ، ص440.

[2] المرجع نفسه، ص404.

قام فريق من صندوق النقد الدولي يقوده السيد جان–فرانسوا دوفان بزيارة إلى الجزائر امتدت من الفترة من 27 فبراير إلى 12 مارس 2018، لعقد مناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة[1] التي ينص عليها الاتفاق المنشئ لصندوق النقد التي تعطيه الحق في عملية المراقبة والحصول على المعلومات الاقتصادية والمصرفية، من سلطات البلدان الاعضاء، حيث تم تسجيل ملاحظات بالإضافة جملة من التوصيات[2]:

تواجه الجزائر تحديات بسبب هبوط أسعار النفط منذ أربع سنوات. ورغم ما حققته من ضبط مالي كبير في عام 2017، فلا يزال العجز كبيرا في المالية العامة والحساب الجاري، انخفاض الاحتياطيات بمقدار 17 مليار دولار أمريكي لتبلغ 96 مليار دولار أمريكي (باستثناء حقوق السحب الخاصة)، تباطأ النشاط الاقتصادي بشكل عام، رغم استقرار النمو في القطاع الغير هيدروكربوني. وانخفض التضخم من 6.4% في 2016 إلى 5.6% في 2017.

أجرت السلطات عملية ضبط مالي في الفترة 2016–2017، وانتهاج استراتيجية طويلة الأجل لإعادة صياغة نموذج النمو الجزائري، كما اتخذت عددا من الإجراءات لتحسين مناخ الأعمال وبدء إصلاح دعم الطاقة والسماح بنشأة سوق لعقود العملات الأجنبية.

يرى فريق صندوق النقد الدولي أن الجزائر لا تزال أمامها فرصة لتحقيق التوازن بين الإصلاح الاقتصادي والنمو. فالدين العام المنخفض نسبيا والدين الخارجي القليل يسمحان لتقوية المالية العامة بصورة تدريجية، وينبغي ضبط أوضاع المالية العامة لتعديل مستوى الإنفاق بما يتلاءم مع انخفاض مستوى الإيرادات، لكن ذلك يمكن تحقيقه بوتيرة متدرجة دون اللجوء إلى التمويل النقدي من البنك المركزي.

ويتطلب هذا الاستعانة بمجموعة متنوعة من خيارات التمويل، منها:

– إصدار سندات دين محلية بأسعار السوق.

– عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص.

بيع بعض الأصول، بالإضافة إلى الحصول على قروض خارجية لتمويل مشروعات استثمارية.

[1] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي .ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي .

[2] صندوق النقد الدولي، "خبراء الصندوق يختتمون زيارة مشاورات المادة الرابعة لعام 2018 إلى الجزائر"، بتاريخ(2018/03/20)، على الرابط:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/03/12/pr1882-imf-staff-completes-2018-article-iv-visit-to-algeria

– تدعيم الضبط المالي وزيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية عبر توسيع القاعدة الضريبية (الحد من الإعفاءات وتعزيز جباية الضرائب)،

– خفض نسبة النفقات الجارية من الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا.

– إجراء خفض تدريجي في سعر الصرف مع بذل جهود للقضاء على سوق الصرف الموازية. و أن يظل البنك المركزي مستعدا لتشديد السياسة النقدية إذا لم يتراجع مستوى التضخم.

– القيام بإصلاحات هيكلية لإنشاء اقتصاد متنوع، بقيادة القطاع الخاص والحد من الاعتماد على الريع .

– الحد من الروتين الإداري، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وتعزيز الحوكمة، الشفافية والمنافسة، وفتح الاقتصاد بدرجة أكبر أمام الاستثمار الأجنبي، ورفع كفاءة أسواق العمل

– تشجيع زيادة مشاركة الإناث في سوق العمل، وتعزيز فعالية السياسات الاقتصادية.

– تعزيز إدارة المالية العامة، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتقوية الإجراءات الاحترازية والاستعداد للأزمات.

– تركيز السياسات التجارية على تشجيع الصادرات بدلا من إخضاع الواردات لحواجز جمركية تشويهية.[1]

– ضرورة إتباع الجزائر لمسار الإصلاحات، لتحقيق التنوع الاقتصادي بدلا من إعتمادها بشكل شبه أساسي على إنتاج النفط، ولمواجهة الصدمة النفطية الكبيرة، يجب اتباع ما يلي:

– ترشيد النفقات العامة، حيث أضعفت الصدمة النفطية، قدرة الدولة على مواصلة التمويل بنفس الوتيرة.

– ضرورية تحقيق نمو متنوع، محوره القطاع الخاص، وأن يكون أقل تبعية للمحروقات.

استجابة الجزائر حسب الصندوق من خلال ما جاء في تقرير زيارة الوفد في اطار المادة الرابعة سنة 2017 حيث تم الاتفاق حول مايلي[2]:

وافقت السلطات على اجراء إصلاحات هيكلية واسعة، لكن ان تتم بشكل تدريجي وبخطى ثابتة، مثل قانون الاستثمار الجديد، ومسودة قانون حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وقانون جديد يهدف إلى تبسيط الإجراءات والحد من التأخير الإداري، ضمن الأطر المؤسسية والقانونية يجب ان تتكيف بشكل جيد مع اقتصاد السوق.

كما خفضت الجزائر من نسب الدعم الموجه لبعض المواد، مثل الوقود، ويتجه تدريجيا نحو الدعم (النقدي) الموجه إلى الفئات الهشة مباشرة، بدلا من دعم المواد الاستهلاكية، باشرت الجزائر إصلاحات

[1] صندوق النقد الدولي، "خبراء الصندوق يختتمون زيارة مشاورات المادة الرابعة لعام 2018 إلى الجزائر"، مرجع سابق

[2] IMF, " IMF Country Report No. 17/141. 2017 ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE;STAFF REPORT; AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE DIRECTOR FOR ALGERIA, Washington, D.C. 20431 2017, P20.

لترشيد الإنفاق العام (التقشف) وتجميد مشروعات كبرى للبنية التحتية، لمواجهة صدمة انهيار أسعار النفط التي أدت لتراجع عائدات البلد كثيرا، وهذا ما يشير إليه الملحق رقم (10).

قال **دوفان** في حديث لمدونة صندوق النقد الدولي إنه " أمام الجزائر فرصة للتركيز على اجراء إصلاحات أساسية وإعادة بناء اقتصاد وفق نمط أكثر ديمومة" مضيفا أن الجزائر بإمكانها "تقليص تبعيتها للعائدات النفطية وتنويع اقتصادها...".[1]

يمكن القول ان الاصلاحات التي قامت بها الجزائر كانت بتوجيه ومراقبة من الصندوق والبنك الدوليين وفي اطار مشروطية الاصلاح للحصول على قروض.

لكن يلاحظ ان الجزائر لم تطبق تلك السياسات والبرامج بشكل تام، اذ مازلت الجزائر تعمد إلى دعم السلع الاستهلاكية، والقيام بالتحويلات الاجتماعية للفئات الهشة، نلاحظ ان النظام السياسي الجزائري يحاول مسك العصا من الوسط، من خلال ممارسة نوع من التوازن بين الجبهة الداخلية ومؤسسات الصندوق والبنك، على اعتبار ان اتباع سياسات وبرامج الصندوق والبنك يمكن ان تتسبب للنظام في خلق فوضى وعدم استقرار.

يؤدي تطبيق سياسات البنك، والصندوق بشكل صارم حسب الجزائر إلى تراجع القدرة الشرائية بسبب تخفيض قيمة الدينار، وتؤدي الخصخصة إلى تسريح اعداد كبيرة من العمال، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفقر، استقلالية البنك المركزي عن سلطات البلد، وارتهانه في يد الصندوق والبنك وهذا فيه انتقاص لسيادة الدولة، المساواة بين القطاع الخاص الاجنبي المهيكل والقوي والذي يمتلك موارد مالية كبيرة والقطاع الخاص الوطني الهش والضعيف، في اطار المنافسة اللامتكافئة يؤدي إلى تدمير وشل القطاع الخاص الوطني.

الدفع بالدولة للانسحاب من الحياة الاقتصادية فيه مخاطر كبرى في الدفع بالأسعار إلى الارتفاع وبالمقابل تجميد الاجور حسب الصندوق والبنك يحمل تناقض كبير يؤدي إلى الدفع بأعداد هائلة إلى البطالة و الفقر.

ثالثا: الحكم الراشد في الإصلاحات التشريعية الجزائرية

يظهر موقع الحكم الراشد ضمن النصوص والتشريعات الجزائرية، من خلال ما يلي:

[1] IMF, " IMF Country Report No. 17/141. 2017 ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE;STAFF REPORT; AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE DIRECTOR FOR ALGERIA" opcit.

ورد مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في الفصل الاول المتعلق بالمبادئ العامة في المادة الثانية.

حيث عرفت الحكم الراشد بأنه "هو الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل للمصلحة العامة في اطار من الشفافية"[1].

تناولت المادة 11 من القانون المذكور مجال تسيير المدينة من خلال تطوير انماط التسيير العقلاني من خلال الوسائل الحديثة، بالإضافة إلى دعم الخدمة العمومية بالأساليب الحديثة وتحسين نوعيتها.

يتبن مما سبق ان المشرع الجزائري دعى إلى تطوير اساليب الخدمة العمومية، لتستجيب لحاجيات المواطن، في اطار ما يعرف بفعالية الحكومة وقدرتها الاستجابية، ويظهر بشكل أكثر تفصيل على مستوى الدستور، والتشريعات المنظمة للاستثمار.

1- على مستوى الدستور:

عرف الدستور الجزائري في التعديل الاخير منه 2016 مواد جديدة تتضمن مواكبة الجزائر للتطورات الدولية، من خلال اصلاحات دستورية تتماشى ومقتضيات المرحلة.

حيث نص الدستور في الفصل الرابع، المتعلق بالحقوق والحريات في المادة 35 على عمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة.

في حين نصت المادة 36 (جديدة) " تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل، تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات".

تكرس المادة 35 والمادة 36 على تعزيز موقع المرأة في محاولة للمساواة بين الجنسين التي دعى اليها البنك الدولي ضمن سياسة المساواة بين الرجل والمرأة، التي تعتبر من أهم خصائص الحكم الراشد الذي يدعو إلى تعزيز المساواة بشكل عام.

أما المادة 43 التي تنص على " حرّيّة الاستثمار والتجارة معترف بها، وتمارَس في إطار لقانون، تعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال، وتشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-06، المؤرخ في 21محرم عام 1327الموافق ل 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد15، الصادرة بتاريخ 20فبراير 2006، المادة 2، ص15.

الاقتصادية الوطنية، تكفل الدولة ضبط السوق، ويحمي القانون حقوق المستهلكين، ويمنع القانون الاحتكار والمنافسة غير النزيهة."

حيث تركز هذه المادة على ابراز قيمة القطاع الخاص، كفاعل من فواعل الحكم الراشد، من خلال افساح المجال للاستثمار وتحسين بيئة الاعمال، ويعتبر القطاع الخاص أهم فاعل من فواعل الحكم الراشد في منظومة الصندوق والبنك، في اطار البعد الاقتصادي للحكم الراشد.

ونصت المادة 50 (جديدة) على " حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تُقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، لا يمكن استعمال هذه الحرية للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم، نشر المعلومات والأفكار والصور والآراء بكل حرية مضمون في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية، لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية".[1]

حملت هذه المادة حرية ناقل المعلومة (الاعلام) للمساهمة في ايصال حق من حقوق المواطن، بالإضافة إلى ممارسة نوع من الرقابة على الشأن العام، وحق من حقوق المجتمع المدني للمشاركة في بلورة وصنع القرار.

تنص المادّة 51 (جديدة) على "الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن، لا يمكن أن تمس ممارسة هذا الحق بحياة الغير الخاصة وبحقوقهم وبالمصالح المشروعة للمؤسسات وبمقتضيات، الأمن الوطني".

تضمنت الحق في الحصول على المعلومة، وهذا يعزز الشفافية كرافد من روافد الحكم الراشد، والبنك الدولي يدعو إلى ضرورة توفير المعلومة، حتى يتمكن الفرد أو المجتمع المدني من ممارسة حقه الرقابي أو المطلبي في تلبية حقوقه، بالإضافة إلى ان البنك يحتاج إلى المعلومات من الدول للقيام بالدراسات والاحصائيات ونشر الوثائق الخاصة بالدول.

تنص المادة 54 من دستور 2016" حقّ إنشاء الجمعيّات مضمون، تشجّع الدّولة ازدهار الحركة الجمعويّة، يحدّد القانون العضوي شروط وكيفيّات إنشاء الجمعيّات."

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " قانون رقم 16 – 01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري"، الجريدة الرسمية عدد14 المؤرخة في 27 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 07 مارس2016، ص11.

تناولت هذه المادة الحق الذي يكفله الدستور للمجتمع المدني في إقامة كيانات جماعية لخدمة أهداف مجتمعية.[1]

كما نص دستور 2016 على مكافحة الفساد في إطار إنشاء هيئة وطنية من خلال ما جاء في المادتين:

المادة 202 " تؤسس هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وهي سلطة إدارية مستقلة توضع لدى رئيس الجمهورية. تتمتع الهيئة بالاستقلالية الإدارية والمالية"[2]

استقلال هذه الهيئة مضمون من خلال أداء أعضائها وموظفيها اليمين، ومن خلال الحماية التي تكفل لهم الحماية من الضغوط أو الترهيب أو التهديد أو الإهانة أو الشتم أو التهجم أيّا كانت طبيعته، التي قد يتعرضون لها خلال ممارسة مهامهم.

المادة 203 " تتولى الهيئة على الخصوص مهمة اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد، تكرس مبادئ دولة الحق والقانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الممتلكات والأموال العمومية، والمساهمة في تطبيقها"

ترفع الهيئة إلى رئيس الجمهورية تقريرا سنويا عن تقييم نشاطاتها المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، والنقائص التي سجلتها في هذا المجال، والتوصيات المقترحة عند الاقتضاء"[3]

كان يفترض لضمان استقلالية لجنة مكافحة الفساد ، أن تكون مستقلة عن السلطة التنفيذية، حتى لا تفقد استقلاليتها باعتبارها أكثر سلطة تحوم حولها شبهة الفساد هي السلطة التنفيذية.

يعتبر دستور 2016 تتويج لمرحلة من الاصلاحات، لكن تبقى اشكالية الفجوة بين موقع النصوص الدستورية من الواقع والممارسة، بحيث يكون الواقع والاثار التي يتركها النص في المجتمع و الدولة، لأنه هناك من يجعل من النصوص مجرد شكليات موجهة إلى الاستهلاك الخارجي والواقع يثبت أو ينفي ذلك، بشكل عام عرف التعديل الدستوري 2016 جملة من الاصلاحات التي تصب في صميم الحكم الراشد، رغم انها غير كافية و تحتاج الى آليات و طرق لوضعها موضع التنفيذ الجاد.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " قانون رقم 16 – 01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري"، مرجع سابق ص12.

[2] المرجع نفسه، ص35.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16 – 01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري ، مرجع سابق ص35.

2- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار[1]:

لمسايرة التوجهات الجديدة للاقتصاد، صدرت العديد من النصوص التشريعية وانشاء الهيئات المشرفة على عملية الاستثمار منها:

- صدور المرسوم التشريعي رقم (12-1993) لعام 1993 الداعي إلى ضرورة تسهيل اجراءات الاستثمار وتحويل الارباح للخارج، بالإضافة إلى انشاء وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز يشرف على الاستثمار.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ووزارة المساهمة وترقية الاستثمار.
- إبرام الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف التي تتعلق بتشجيع وضمان الاستثمار والتي بلغت 52 اتفاقية في ماي 2001 وبلغ الازدواج الضريبي 31 اتفاقية.[2]

كل هذه الجهود المبذولة محاولة من الجزائر لتوفير مناخ وبيئة مواتية لاستقطاب الاستثمار الاجنبي، بذلك تكون الدولة الجزائرية، قد دخلت بشكل مباشر في ارساء قواعد السوق وتميزت بما يلي:

- تحرير نظام الاستثمار والغاء التشريعات السابقة مثل قانون 13/82 وقانون 13/86 المتعلقين ب شركات الاقتصاد المختلط.
- نظام صاحب الامتياز والبائع بالجملة كمرحلة نحو الاستثمار الاجنبي
- إنطلاق مجلس النقد والقرض في تقديم تصاريح قرارات المطابقة و الاعتماد.
- صدور قانون ترقية الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 05أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، حيث يتناول تحسين الشروط المتعلقة بجذب الاستثمار.
- واستقبال رؤوس الاموال الاجنبية، واللجوء إلى التحكيم الدولي، ومبدأ حرية الاموال من والى الخارج، انشاء الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارات (APSI).[3]

على مستوى النصوص الدستورية والتشريعات، هناك إهتمام متزايد بموضوع الحكم الراشد، وهذا يبرزه الانفتاح على بقية الفواعل ومحاولة لتنظيم وتقنين العلاقة بين الاطراف الاخرى.

[1] شلغوم عميروش، مرجع سابق، ص441.

[2] المرجع نفسه، ص441

[3] عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص89.

رابعا: آثار اصلاحات وبرامج وسياسات التصحيح الهيكلي على الجزائر

1- المستوى السياسي:

إذا كانت القروض المشروطة بإصلاحات راشدة في آجال قصيرة جدا، وتتجاهل التدرج في الاصلاح، وتهمل الخصوصية التي تميز كل قطر عن غيره، يجعل من هذه الاصلاحات تتحول إلى هاجس مقلق للدولة وعبء على ميزان المدفوعات ما يؤدي في النهاية إلى إرتفاع المديونية وتراجع الاستقرار الاقتصادي يعتبر هذا النوع من الاصلاحات لا يصب في خانة الحكم الراشد.

ونتج عن ذلك تعاقب فشل وسقوط الحكومات تبعا في آجال زمنية قصيرة:

- حكومة السيد مولود حمروش 9 سبتمبر 1989— 05جوان 1991
- حكومة السيد سيد احمد غزالي 05جوان1991—08/جويلية/1992
- حكومة السيد بالعيد عبد السلام 08/جويلية/1992 -21اوت1993
- حكومة رضا مالك 21 اوت 1993—11 افريل 1994
- مقداد السيد مقداد سيفي 11 افريل 1994—31 ديسمبر 1995.
- حكومة احمد اويحي 1995/12/31—15 ديسمبر 1998
- حكومة اسماعيل حمداني 15ديسمبر 1998—23 ديسمبر 1999
- احمد بن بيتور 23 ديسمبر 1999-27 أوت 2000

يلاحظ سقوط الحكومات نتيجة لظروف اقتصادية غير مستقرة، انعكس على الوضع السياسي للبلاد من خلال الاتفاقيات يتبين ان عملية الاصلاحات التي اتبعتها الجزائر، كانت تسير في اتجاه اقتصاد السوق والخروج من نظام الاقتصاد الموجه، وكانت كل الاتفاقيات متشابهة من حيث خطة الاصلاحات من خلال تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وترك الأمر للسوق وتعظيم دور القطاع الخاص المحلي والاجنبي.

2- **المستوى الاقتصادي:**

نتج عن تلك الاصلاحات آثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي منها:

- تراجع متوسط الاستهلاك الفردي خلال (1985-1991) بنسبة 20%.
- ارتفاع اسعار السلع للفترة (1987-1992) بمتوسط سنوي 20%.
- ارتفاع حجم البطالة سنة 1992 إلى 1.5 مليون بطال منهم (20.000 بمستوى جامعي، 55000 بمستوى فني عال).

– ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى 25 مليار دولار بسبب قصر مدة التسديد(اقل من 4 سنوات) والتي شكلت ضغط على الدولة وابطئت عملية الاصلاح فعوض ان تتجه الدولة إلى التنمية والاصلاح، تدخل في سباق مع الزمن لتسديد الديون أو تضطر بعد ذلك إلى الدخول في ترتيبات جدولة الديون التي من يذهب الجزء الاكبر من مداخيل الدولة للديون، وهذا يشكل عبء وضغط داخلي وخارجي على الدولة، كل هذا يعيق عملية التنمية ويشكك في تكريس الحكم الراشد، بالإضافة إلى نتائج سلبية على المؤشرات الاقتصادية نذكر منها:

– تخفيض قيمة سعر الصرف بمعدل 260% سنة 1991 مقارنة بسنة 1985

– تزيد وارتفاع اسعار السلع والخدمات.

– تسجيل تراجع الاقتصاد الجزائري.

– ارتفاع العجز المالي حيث بلغ سنة 1992 قيمة 425 مليار دج.

– ارتفاع المديونية الخارجية من 18.4 مليار دولار إلى 26.5 مليار سنة 1993

– انكماش الواردات بنسبة 20%، حيث لم تحقق جزء من التمويل الخارجي المخطط لسنة 1991.[1]

– ارتفاع اسعار الصرف مما ادى إلى ارتفاع تكاليف لوازم الانتاج المستوردة وارتفاع اعباء الدين الخارجي.

– تراجع متوسط الاستهلاك الفردي (1985–1991) بنسبة 20%

– ارتفاع اسعار السلع للفترة (1987–1992) بمتوسط سنوي قدره 30%

– ضعف استغلال الارضي الزراعية، حيث لا تتعدى 7.5 مليون هكتار أي ما يعادل 3% من مساحة التراب الوطني فقط[2]

اصبح الدين يستهلك 70 % من قيمة الصادرات الوطنية، فتتجه الدولة إلى تسديد الديون عوضا تفرغها إلى الاصلاح والتنمية، أي بقاء الدولة في نفق المديونية وتصبح الدولة تابعة لمن يقرضها، وتحولها إلى عامل مساهم في اقتصاد غيرها على حساب اقتصادها.

3–نتائج وآثار رفع سياسة الحماية: ينتج عن سياسة رفع الحماية الآثار التالية:

– تقليص سيادة الدولة الوطنية، من خلال انسحابها من ممارسة سلطتها على الاقتصاد

– حماية مصالح الشركات الاجنبية ولو على حساب المصلحة العامة والبيئة ،حماية المستهلك والعمال ومنع السلطات العمومية من اصدار أي قرار أو تشريع يحول دون حرية عمل الشركات، أي تهدف برامج

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص87.

[2] المرجع نفسه، ص69.

وسياسات الصندوق لجعل الدول النامية مجرد تابع يتكيف مع الايدولوجيات الرأسمالية، بدل من التكييف مع وضعها الاقتصادي الداخلي ومتطلبات شعوبها.

– اجبار الاقتصاديات النامية على التحول القسري إلى اقتصاديات ليبرالية، داعمة للقطاع الخاص، رغم عدم وجود قطاع خاص بالمفهوم الغربي الرأسمالي، مما يؤدي إلى انسياب الموارد للقطاع الخاص الهش دون مردود جيد. [1]

– الدفع نحو تبني سياسية انكماشية، حيث تزداد نسبة البطالة، وينخفض مستوى الاستهلاك والانفاق وتتراجع معدلات النمو.

– تدخل الصندوق في السياسية الداخلية للبلدان من الناحية الاقتصادية، من خلال اجبار الدولة على رفع الدعم على الاسعار والمواد الاستهلاكية، وهذا يؤدي إلى حدوث اضطرابات اجتماعية خطيرة، تؤدي إلى توسع رقعة الفقر ومنه إلى زعزعة استقرار الدولة.

– تخفيض قيمة العملة، يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات بالعملة الصعبة وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج والاستثمار ومنه ارتفاع تكاليف المعيشة.

– الغاء القيود وتحرير التجارة والغاء المعاملة التفضلية للمستثمر المحلي، يجعل من المنافسة مع المستثمر الاجنبي المدرب والكفء غير متكافئة مع نظيره المحلي، وهذا يرهن الاقتصاد الوطني لصالح المستثمر الاجنبي الذي يمكن ان يغادر في أي لحظة، ناهيك عن تحويله لأرباحه خارج الدولة بشكل مستمر وسريع وهذا يحمل مخاطر مدمرة على الاقتصاد الوطني[2].

وفي نفس السياق انتقد محافظ بنك الجزائر السابق **محمد لكصاسي**، في كلمة له بتاريخ 2007/10/20 أمام اللجنة النقدية والمالية للصندوق، الذي اشار إلى ان هيكل الصندوق غير قابل للبقاء بسبب الاجراءات المتبعة، واعرب عن رفضه القاطع للمساعدة التقنية لصندوق النقد على انها مدفوعة الاجر، واشار إلى ان الاصلاحات حتى تكون لها نتيجة ايجابية يجب ان تدرج ضمن صيغة بسيطة وشفافة تؤدي إلى نتائج مرجوة، دون ان تؤدي إلى انتقاء أو تعديلات اضافية، بالإضافة إلى تعديل التمثيل الضعيف لبعض المناطق، خاصة شمال افريقيا والشرق الاوسط.

---

[1] ----، **محاكمة العولمة**، ج2، ترجمة: رجب بودبوس، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر (د.س.ن)، ص10.

[2] يوسف حسين يوسف، **تاثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية على اقتصاد الدول**، القاهرة: المركز الدولي للإصدارات القانونية، 2012، ص ص 82، 83.

ما يلاحظ ايضا ان السير في فلك الصندوق والبنك الدوليين له بداية وليست له نهاية، الا اذ امتلكت الدولة زمام المبادرة بعيدا عن برامج وسياسيات الصندوق والبنك التي يبدوا ظاهرها فيه الرشد وباطنها تبعية مستمرة وهذا ما تم لمسته الجزائر من خلال الاتفاقيات الاصلاحية المبرمة، لكن ما ان تتحسن اسعار النفط حتى تتخلص الجزائر من تبعيتها للصندوق والبنك، لكن مع تراجع الاسعار تعود الجزائر إلى طلب القروض، التي يقدمها الصندوق والبنك في اطار شروط إصلاحية لا تنتهي وبشكل تعسفي بعيدا عن لغة الحوار والتشاور مع الدولة وشركائها.

4- معضلة الفساد في الجزائر:

ألزم صندوق النقد الدولي الدول الاعضاء بمناسبة تقريره المؤرخ في افريل 2001 بضرورة مكافحة عملية تبيض وغسيل الاموال واقترح الصندوق عدة آليات وتتمثل في ما يلي[1]:

- اقتراح قوانين محلية واخرى دولية لوضع حد لهاته الجريمة وتوقيع العقوبات لمرتكبيها.
- تكثيف التعاون الدولي في مجال محاربة تبيض الاموال.
- إلزام المصارف المؤسسات المالية بضرورة معرفة هوية ومصادر أموال زبائنها.
- وضع انظمة جديدة لرصد الاموال المشبوهة ومراقبة حركتها.

قامت الجزائر بإنشاء الاجهزة المختصة بمكافحة الفساد، حيث تم تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومقاومته، سنة 2006 التي تتمحور مهامها حول اقتراح سياسات وتدابير للوقاية من الفساد، وإعداد برامج للتوعية من مخاطر الفساد، بالإضافة إلي جمع المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منه والتقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية.

انضمت هذه الهيئة (الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومقاومته) إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تأسست سنة 2008، لتضاف بذلك 42 وزارة وهيئة أخرى في المنطقة العربية، التي تشكل آلية إقليمية تشاركية، فريدة من نوعها لتنمية القدرات وتبادل المعلومات ومناقشة السياسات التي تدخل في اختصاصها.

ورغم الانخراط في الاتفاقيات الدولية حول مكافحة الفساد، الا ان هناك شبهات فساد حول اتهامات بدفع شركات أجنبية رِشى ضخمة إلى شخصيات سياسية وموظفين كبار جزائريين، في مشروع الطريق السيار « شرق – غرب » الذي يربط البلاد، لضمان الحصول على العقود، وهو مشروع بكلفة 12 مليار

[1] الجيلاني عجة، **قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية من اشتراكية التسيير الى الخوصصة**، الجزائر: دار الخلدونية، 2006، ص ص 581، 582.

دولار أمريكي يمتد على مسافة 1200 كيلومترا، وكشف التحقيق ان هناك رشى وعمولات يشمل أجهزة أمنية في البلاد ومسؤولين بارزين في وزارة الأشغال العمومية.

بالإضافة إلى فضيحة فساد أخرى في 2010 شملت شركة سوناطراك النفطية المملوكة للدولة، مما دفع الأمر برئيس الجمهورية السيد **عبدالعزيز بوتفليقة**، بتجميد كل العقود التي وقعت في ديسمبر 2009 وفبراير 2010، مع سوناطراك، بسبب الاشتباه بحالات فساد ومحاباة.

ظهرت فضيحة الفساد التي تتعلق بشركة سوناطراك المملوكة للدولة الجزائرية، عندما حقِق القضاء الايطالي مع **باولو سكاروني**، رئيس شركة « إيني الإيطالية » للنفط والغاز المملوكة للدولة، في شبهة تقديم رشوة ب 265 مليون دولار للفوز بعقود مع سوناطراك الجزائرية[1].

بالرغم من ان الجزائر عضو في اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ 2004، واعتمدت قانونا للوقاية من الفساد في 2006 وفي نفس السنة، أنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، مع تسجيل تأخر في تعيّن رئيس الجمهورية للأعضاء اللجنة السبعة إلى غاية سنة 2010، وهذا يطرح علامات الاستفهام عن سبب التأخر لمدة 4 سنوات.

لم تحقّق هذه اللجنة أية نتائج حتى الآن، فمعظم الالتزامات في مجال مكافحة الفساد بقيت فارغة ولم تتلقَّ الدعم الضروري من الدولة.

وفي مؤشر الفساد لعام 2012 الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، يصنّف الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاعات حلت الجزائر في المرتبة 105 من بين 176

وفي المرتبة 12 من بين 17 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في حين سجّلت الجزائر مراتب دنيا منذ سنة 2003 في المرتبة 88 ثم استمر التراجع لتصل إلى اسوأ مرتبة في 2011 للمرتبة 122[1].

ووفق دراسة أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي حول القدرة التنافسية العالمية، يتعرض النظام القضائي الجزائري إلى تأثير من مسؤولين وأفراد نافذين، وشركات، وتصنّف الدراسة الجزائر في المرتبة 123 من أصل 144 دولة في مجال استقلالية القضاء.

[1] Khaled Menna، " Governance of public finance in Algeria and the challenges of transparency"، MPRA Paper No. 85741، posted 10 April 2018 08: 48 UTC، 2016، p10 Online at: https: //mpra.ub.uni-muenchen.de/85741/ MPRA Paper No. 85741، posted 10 April 2018

[2] Idem ، p11.

يوصف القضاء في الجزائر بأنه غير مستقل، ويتميز بالعجز في تحديد المسؤوليات، وإذا حدّدها فهو لا يجرؤ على العمل بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين، التي عادة ما تكون غامضة يسهل تأويلها وتحويرها، خاصة في حالة الفساد المؤسساتي الكبير.

حرّك القضاء الايطالي قبل الجزائري الدعوى القضائية ضد مسؤولين جزائريين كبار في قضية الرشاوي التي تورطت فيها الشركة الايطالية ايني مع سوناطراك[1].

بالإضافة إلى ضعف فعالية المجتمع المدني في كشف جرائم الفساد، بسبب قلة الوسائل وشح الموارد، مع وجود العوائق الإدارية والقانونية، التي حالت دون حريته في كشف قضايا الفساد الكبرى والتي أصبح الخارج يسهم في تحريكها قبل الداخل، رغم محاولة السلطات العمومية مكافحة الفساد وتبييض الأموال، من خلال إنشاء خلية المعالجة والاستعلام المالي والتعديلات المتكررة على قانون الصفقات العمومية.

حسب الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، حصلت الجزائر على المرتبة الـ88 من بين 168 بلدا، وهو ترتيب متدن و"ليس مفاجئا، فالتنقيط الذي حصلت عليه الجزائر والمرتبة 88، هي نفس مرتبة سنوات 2014 و2013، كما حصلت على المرتبة 17 أفريقيا والتاسعة عربيا.

وأكد حجاج أن الجزائر ومنذ 12 عاما لم تسجل تقدما في سلم مكافحة الفساد، ويرجع ذلك الى غياب إرادة سياسية رغم المصادقة على اتفاقيات الفساد وسن القوانين المكافحة للفساد

حيث صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2014، وسنها لقانون 20 فبراير 2006 المتعلق بمكافحة الفساد، وأنشاء العديد من الأجهزة والآليات الخاصة بمكافحة الفساد، تتمثل في مجلس المحاسبة، وخلية معالجة المعلومة المالية، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، إلى جانب الديوان الوطني لقمع الفساد والمفتشية العامة للمالية. [2].

وفي الوقت الذي تشهد فيه المحاكم الجزائرية معالجة العديد من القضايا المرتبطة بالفساد، وشملت كبرى الشركات الاقتصادية، أشهرها قضية شركة سوناطراك النفطية، يشكك متابعون في جدية السلطة في معالجة هذه القضايا.

---

[1] Khaled Menna، op.cit، p12

[2] ياسين بودهان،" تصنيف الجزائر في سلم الفساد..تأكيد و استنكار"، موقع الجزيرة الالكتروني، بتاريخ (2017/06/20)، على الرابط: http: //www.aljazeera.net/news/ebusiness

وبرأي البرلماني الأسبق والعضو المؤسس للأكاديمية الجزائرية لمكافحة الفساد عز الدين جرافة، فإن "هذا الترتيب لا يشرف بلدا بحجم الجزائر"، معتبرا أن ذلك مؤشر على أن الفساد لا يزال ينخر مؤسسات الدولة الجزائرية، وتحول لـ"ورم سرطاني يدمّر المجتمع الجزائري ومؤسساته".

يضيع التهرب الضريبي على الجزائر ما قيمته 1.8 مليار دولار سنويا، بالإضافة الى سرعة تغير القوانيين التي توفر بيئة خصبة للتهرب، كما تم تسجيل تهرب المؤسسة التشريعية من الاقتطاع الضريبي للبرلمانيين ،حيث قدر البرلماني بن خلاف النائب خسائر خزينة الدولة طيلة أربع عهدات نيابية بدءا من عام 1997 بنحو 545 مليون دولار بسبب عدم قيام إدارة المؤسسة التشريعة باقتطاع الضريبة من أجور النواب البالغ عددهم 606 أعضاء. [1] بمعنى ان المؤسسة التشريعية بهذا السلوك هي تقوم بشراء ذمم البرلمانيين الذين يفترض فيهم ممارسة سلطة الرقابة على المال العام .

حسب دراسة للبنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر والتي شملت 562 مؤسسة خاصة وطنية وأجنبية، أكد رؤساء المؤسسات الذين تم استجوابهم ان الفساد يعتبر العائق الكبير بالإضافة إلى العائق المالي (الوصول للقروض)، وقدر البنك الدولي ان المؤسسات تنفق حوالي 6% من رقم اعمالها رشوة لتسهيل الحصول على امتيازات ومشكلة الحصول على العقار الصناعي وتفشي الاقتصاد الغير رسمي[2].

يقصد بالاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الغير رسمي أو الاقتصاد الموازي هو اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل غير المصرح بها.

ومن الآثار السلبية التي يتركها الاقتصاد الموازي ما يلي:[3]

1- تخفيض حصيلة الضرائب، بسبب التهرب الضريبي.

2- يزعزع الاستقرار الاقتصادي، من خلال تشوه المعلومات، زيادة معدلات البطالة، تخفيض معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم.

3- ترك اثر سلبي على توزيع الموارد.

---

[1] عبد الحميد بن محمد، " خزينة الجزائر محرومة من ضرائب البرلمانيين"، موقع الجزيرة الالكتروني، بتاريخ (2017/06/20)، على الرابط: http: //www.aljazeera.net/news/ebusiness

[2] زوين ايمان، مرجع سابق، ص133

[3] أسيا بلخير، مرجع سابق، ص ص233، 234 .

ويقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ما نسبته 26,9%، وهي نسبة معتبرة، تضر بالاقتصاد الوطني، حيث لا تستفيد منها الدولة، كما انها تعتبر مضرة بسيادة الدولة من حيث بسط قوانينها وانفاذها على ترابها الوطني، وهذا يدفع إلى مزيد من التهرب الضريبي وعدم المساواة بين جميع المواطنين، رغم الاصلاحات التي اتبعتها الجزائر الا ان الاثار كانت سلبية على كل الاصعدة، وكادت ان تعصف باستقرار البلد، بالإضافة الى استشراء الفساد، ولم تعكس النصوص الدستورية التي اتسمت الى حد ما بالانفتاح على فواعل الحكم الراشد، نتيجة الفجوة الموجودة بين النصوص و الممارسة.

المبحث الثاني: الجزائر ومستوى فواعل الحكم الراشد

تمهيد:

يقوم الحكم الراشد على فواعل ثلاث، وقف الصندوق والبنك الدوليين مواقف متباينة من كل فاعل، ولهما رؤية وتصور تجاه الحكومة بدعوتها للانسحاب، وعلى العكس تماما مع القطاع الخاص، وتميز بالغموص مع المجتمع المدني.

أولا: الضغط على الحكومة كفاعل راشد (التراجع و الانسحاب)

يعتبر الحكم الراشد حسب خبراء صندوق النقد الدولي الاطار الجديد لدور الدولة الذي تعرض لازمة مفاهيم، من دور الدولة الحارسة التي تقوم بمهام المحافظة على النظام العام، يتحول بفعل أزمة النظام الرأسمالي إلى تدخل الدولة في الاقتصاد ليتحول إلى دولة الرفاه، ومع تحسن ظروف الرأسمالية يتعين على الدولة الانسحاب من الحياة الاقتصادية[1].

أي ان الدولة حسب الصندوق لها دور حماية القطاع الخاص وتسهيل عمله، تتدخل في الازمات التي يتسبب فيها القطاع الخاص، وتنسحب حينما يتماثل القطاع الخاص للشفاء وتستقر حالته، في حين لا يحاسب القطاع الخاص على تراجع مستواه أو تسببه في الازمات.

بدأت فكرة الدولة المنتجة تستهوي البلدان النامية حديثا من خلال انشاء قطاع عمومي مهيمن على الحياة الاقتصادية وظهور ما يسمى بالدولة المقاولة والجزائر احدى هذه الدول بفضل الريع، ثم التفكير في الاستغناء عن دور الدولة المقاولة وتبني دور جديد حسب مقتضيات وشروط النظام الراسمالي وانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، وترك المبادرة لرأسمال خاص بعد التوقيع على اتفاق التعديل الهيكلي، ونتج عن ذلك الحاق الضرر بالسلم الاجتماعي بعد تجريد الدولة من الوظيفة الاجتماعية، واعادة هندسة وظائف أدوار اخرى لها، من خلال اسلوب تبني الحكم الراشد، الذي يقوم على العناصر التالية:

- لا مركزية التنمية الاقتصادية والقرار الاقتصادي.
- تحسين سير التنظيم السياسي والاداري للدولة.
- استقلالية السلطة القضائية واصلاح لقطاع العدالة.
- اشراك جميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

[1] الجيلاني عجة، **قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية من اشتراكية التسيير الى الخوصصة**، الجزائر: دار الخلدونية، 2006، ص466.

- التوافق حول خيارات التنمية.
- ضمان الشفافية في تسيير الشأن العام.
- إصلاح هياكل الدولة وتبسيط اجراءات التسيير.
- ترشيد الانفاق العام واشراك المواطن في عملية التسيير.
- عقلنة وترشيد الموارد البشرية.
- إحترام حقوق الانسان والحريات العامة.
- مكافحة الرشوة والفساد.
- تسريع عملية الخصخصة وفتح مجال الاستثمار الداخلي والخارجي.

يقتضي مفهوم الحكم الراشد الليبرالي، تحول جذري وعميق للهياكل والبنى الاقتصادية وتحقيق تفاعلات جديدة من قبيل اتاحة حرية التبادل والمنافسة وازالة الحواجز الجمركية لغرض احداث تنمية.

عملت الجزائر على إنشاء لجنتين وطنيتين هما:

1-لجنة وطنية لإصلاح العدالة: تم انشائها بموجب مرسوم رئاسي رقم 243/99 في 1999/10/19 يتضمن احداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة وتضطلع تشخيص وضع العدالة وتقديم مقترحات للإصلاح حسب الجريدة الرسمية رقم 71 مؤرخة في 11/26/ 2000. [1]

2-لجنة وطنية لإصلاح هياكل الدولة: وقد انشئت هذه اللجنة بمقتضى مرسوم رقم 2000/372 المؤرخ في 2000/11/22 المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 2000/372.

-انشاء المجلس الاعلى للبيئة المستدامة: بموجب مرسوم رئاسي رقم 465/94 مؤرخ في 1994/12/25 يقوم بـ:

- وضع استراتيجية في مجال البيئة وترقية التنمية المستدامة ،وتقييم الوضع البيئي بشكل دوري ومستمر
- اقتراح مشاريع قوانين متعلقة بالبيئة والتنمية.

يعتبر موضوع الاصلاحات الادارية والقضائية، بالإضافة إلى انشاء هياكل جديدة، يدخل في صلب اعادة هندسة أدوار وظائف جديدة للدولة في اطار الترشيد والعقلنة.

ادى اعتماد الجزائر على النفط كمورد شبه وحيد، إلى تكون اقتصاد احادي الجانب، ذو السلة الواحدة وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية على غرار ما حدث في سنة 1986،

[1] الجيلاني عجة، مرجع سابق، ص3.

بسبب تراجع اسعار البترول وحدوث الازمة المالية العالمية سنة 2008، مما تسبب في عجز لميزان المدفوعات وهذا ما جعل من البنك الدولي يشخص حالة الجزائر.

في تقرير للبنك الدولي سنة 2006 وضع نقاط هامة وحساسة بشان الحكومة الجزائرية [1]:

- الرخاء المالي الذي عرفته الجزائر في السنوات الاخيرة، تسبب في تعطيل الاصلاحات الهيكلية.
- وتيرة الاصلاحات في الدولة النفطية ضعيفة مقارنة بغيرها، بسبب أسعار النفط.
- عدم إستثمار الاصول المالية والفوائض المتراكمة في إقامة مشاريع استثمارية.
- إحتكار القروض في ايدي اقلية، سواء من حيث الفئات أو من حيث القطاعات.

أكد البنك الدولي على تأثير ملكية القطاع العام للبنوك، في عملية توجيه القروض والتأثير في كفاءة القطاع المصرفي ككل وقدرته على دراسة المخاطر وسوء تخصيص الاموال، للاستفادة منها وهي نفس ملاحظات البنك الدولي من ان 80% من العائدات النفطية لا تخضع للرقابة البرلمانية أي لا تدرج ضمن الموازنة العامة[2].

الاقتصاد الجزائري ريعيا نظرا لضعف مردودية القطاعات الغير بترولية في المساهمة في الاقتصاد الوطني، حيث يساهم القطاع الصناعي بنسبة 5% من الناتج الداخلي الخام وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 95% من القطاع الصناعي والذي يتسم بالهشاشة والرؤية المحدودة، ويمثل 83% من اقتصاد الدولة، تجارة التجزئة والخدمات حيث لا يمثلان قيمة مضافة ويعتمدان بشكل كبير على الواردات.

بالإضافة إلى اعتماد الجزائر على تدعيم قائمة طويلة من السلع ذات الاستهلاك الواسع، حسب البنك الدولي وهذا يشكل عبء على ميزانية الدولة وتزامن ذلك مع تهريب تلك السلع إلى دول الجوار[3].

ينظر البنك الدولي إلى القطاع العام في الجزائر، بأنه تهيمن عليه الذهنيات، رغم ان أجوره المتدنية، الا أنها جذابة للاهتمام العام وينظر لها على انها أكثر احتراما، ويعتبر البنك الدولي ان القطاع العام يستقطب الكفاءات العلمية وذوي الرتب العالية وهذا يؤثر سلبا على تحفيز النمو الاقتصادي الذي لا

---

[1] شهرزاد زغيب، حكيمة حلمي، " الاقتصاد الجزائري مابعد النفط: خيارات المستقبل"، الجزائر اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (64)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص402.

[2] المرجع نفسه، ص403.

[3] نصر الدين عيساوي، " تقلبات اسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الريعية، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جوان 2016، ص60.

يستفيد من هذه الطاقات البشرية الهائلة، التي يمتصها القطاع العام، كما سجل البنك الدولي ارتفاع نسبة التشغيل في قطاع الخدمات والإدارة وهما قطاعان غير منتجان بشكل مباشر.[1]

ينظر كل من الصندوق والبنك الدوليين إلى دور الحكومة كفاعل من فواعل الحكم الراشد في الجزائر مثل بقية الحالات الاخرى، من خلال انتقاد الحكومة في اعتمادها على النفط كمورد وحيد، ويطلب من الحكومة الانسحاب الكلي من إدارة الاقتصاد، والاكتفاء بتوفير البيئة المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية بالخصوص، ومساواتها مع مؤسسات القطاع الخاص الوطني.

يلاحظ ان الجزائر مازالت تنظر إلى الاصلاحات الهيكلية، والسياسات والبرامج المدعومة من الصندوق والبنك الدولي بنوع من الشك والتباطؤ، بدليل ان الجزائر تطبق تلك السياسات والبرامج بانتقائية وتحاول الجزائر السير ببطء في حالة حاجتها الشديدة إلى القروض، وسرعان تتراجع في اقرب فرصة لارتفاع اسعار النفط.

يتعامل البنك والصندوق مع الدولة كسلطة تنفيذية فقط، دون ان يخص السلطات الاخرى بتوصيات تكرس الرشادة المطلوبة، بل انه يوجه توصياته ونصائحه إلى السلطة التنفيذية دون ان يطلب منها البحث عن توافق مع البرلمان كسلطة تشريعية، لان السلطة التشريعية معروف عنها انها ربما تعارض سياسات وبرامج ترى فيها مزيد من الضغط على المواطنين، كما لا يمكن لممثل الشعب ان يختار أو يوافق على سياسات أو اصلاحات تؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن أو تدفع لمزيد من البطالة، من خلال خصخصة المؤسسات التي تعمل على تقليص اعداد العمال لتحقيق الربح باقل التكاليف.

ثانيا: ترقية وتعزيز القطاع الخاص (التمدد و الانتشار)

إنصب الاهتمام بالقطاع الخاص باعتباره الفاعل الاكثر أهمية، لدى صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال الدعوة إلى عملية الخصخصة، التي لم تكن حديثة العهد في الجزائر، فقد ظهرت في عدة أشكال ومست قطاعات عديدة، قبل أن تصل إلى المؤسسة العمومية، وظهرت لأول مرة في بداية الثمانينات مع صدور القانون 84/81 المتعلق بالتنازل عن الأملاك العمومية للخواص بأسعار رمزية، ثم تعديله بالقانون 86/ 03 المؤرخ في 04 فبراير 1986 والذي وسع دائرة التنازل لتشمل الأملاك العقارية التي دخلت في الاستغلال ابتدأ من سنة 1981 ثم تبع ذلك في المجال البنكي والمالي القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد

[1] مبروك ساحلي، "عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل بالجزائر، الجزائر اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل"، سلسلة كتب المستقبل العربي (64)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص389.

والقرض الذي نص على استقلالية البنك المركزي، وانشاء السوق المالي وتفعيل العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية، ثم ظهور قانون 10/93 المتعلق ببورصة القيم المنقولة.

تم الشروع الفعلي في عملية الخصخصة وعلى نطاق واسع تجسدت مع قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي سمح لأول مرة، ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسييرها لصالح مسيرين خواص.

وتعزز ذلك بالمرسوم رقم 22/95 المؤرخ في 26 اوت 1995 ثم عدل بالقرار رقم 10/96 في جانفي 1996 حيث بين طرق الخصخصة والفروع المعنية ومختلف الاجراءات المتعلقة بهذه العملية، ثم جاء الأمر 04/01 المؤرخ في 20 اوت 2001 لتتوسع الخصخصة لتشمل كافة اوجه النشاط الاقتصادي[1].

يلاحظ ان الجزائر عرفت سنوات التسعينات حركة نشطة على مستوى التشريعات في المجال الاقتصادي، ويدخل هذا في اطار الاصلاحات التي يدعمها الصندوق والبنك الدولي في اطار دخول الجزائر في اقتصاد السوق الداعية إلى ضرورة إعادة تشكيل الإطار القانوني والإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ضمن الدخول في عمليات سريعة تمثلت في ما يلي[2]:

– الإصلاح الاقتصادي والدخول إلى اقتصاد المؤسسة قانون 10 /90 المؤرخ في 14 فريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

– مرسوم تنفيذي رقم 37 / 91، المتعلق بتحرير التجارة الخارجية في فبراير 1991.

– مرسوم تنفيذي رقم 12/ 93 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار وانشاء مكتب وحيد على المستوى الوطني سمي بوكالة الترقية ودعم الاستثمار في سنة 1994.

– اختيار الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية سنة 1994.

– إصدار قانون الخصخصة سنة 1995.

كل هذه الخطوات عجلت بإصدار قانون جديد للاستثمار وهذا في جوان 2001 الذي نص على:

– عدم تمركز نشاط للوكالة الوطنية لدعم وترقية ومتابعة الاستثمار وهذا بخلق مكاتب جهوية

– إنشاء مجلس وطني للاستثمارات.

---

[1] محمد زرقون، " إنعكاسات إستراتجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية"، مجلة الباحث عدد، 07،2010، ص ص 154، 155.

[2] يحياوي سمير، **العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للدول العربية حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، 2005)، ص149–153

– إمضاء الحكومة على عقود أجنبية.

– المساواة مابين المستثمرين الخواص المحليين والأجانب، وكذا تحديد أجال لدراسة ملف القرض ب يوم 60 يوم، اصدر القانون رقم 18 –01 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001 ويهدف إلى تحقيق[1]:

– تشجيع ظهور مؤسسات جديدة

– رفع مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي

– تشجيع الإبداع والابتكار

– تشجيع عملية التصدير للمنتوجات والخدمات الوطنية.

– تسهيل نشر المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يلاحظ ان الجزائر في هذه السنوات عملت على إصلاحات، نتيجة دخول الدولة في ترتيبات اقتصاد السوق، نظرا لشروط الصندوق والبنك الدوليين الداعية، الى اتباع سياسات وبرامج تقوم على دعم وتقوية القطاع الخاص في اطار الحكم الراشد الذي يقوم على ثلاثية الفواعل، التي يعتبر القطاع الخاص أهمها بالنسبة للصندوق والبنك من توفير بيئة تشريعية تتمثل في ما يلي:

1– **قانون النقد والقرض (90–10) لسنة 1990:** هو قانون خاص بالنقد والقرض، جاء لتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، يسمح هذا القانون بمعالجة ملفات الاستثمار على مستوى بنك الجزائر، ويهدف إلى وضع نظام بنكي بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك الأخرى كموزعة للقروض، حيث حدد هذا القانون العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وجسد بذلك ولأول مرة شعار (الباب مفتوح)، حيث تتميز طبيعة هذه العلاقة بميزتين[2]:

أ– في المجال المالي: الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وكذا المساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، كما نص على حرية إنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة.

ب– في المجال الاستثماري: يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر، وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية.

---

[1] يحياوي سمير، مرجع سابق، ص149–153

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90–10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية عدد 16 المؤرخة في 18 أفريل 1990 .

وقد أقر هذا القانون أربعة مبادئ تمثلت فيما يلي[1]:

- حرية الاستثمار.
- حرية تحويل رؤوس الأموال.
- تبسيط وتسهيل عملية قبول الاستثمار.
- تطبيق الضمانات الواردة في الاتفاقية الدولية التي وقعت عليها الجزائر.

كما تضمن قانون النقد والقرض رقم 10/90 تنظيم في المجال النقدي[2]:

- ارجاع الوظائف التقليدية للدينار الجزائري.
- استقلالية البنك المركزي.
- تخفيض تمويل الاقتصاد من الخزينة.
- ارجاع الديون المتراكمة على الخزينة تجاه البنك المركزي وفق جدول زمني مدته 15 سنة ابتدأ من تاريخ صدور القانون.
- اعطاء الصبغة التجارية للبنوك.
- وضع مجلس النقد والقرض كأعلى هيئة للسلطة النقدية.
- إعطاء مكانه هامة للسياسة النقدية لضبط اقتصادي، تحت اشراف البنك المركزي والذي اصبح ابتدأ من صدور هذا القانون بـ "بنك الجزائر".
- طريقة تعيين محافظ البنك من خلال مرسوم رئاسي لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة يتمتع البنك المركزي بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ورأسمال مكتتب من طرف الدولة.
- فتح المجال لإنشاء بنوك أو مؤسسات مالية أجنبية بالجزائري
- انشاء لجنة للرقابة المصرفية، مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والانظمة المصرفية ولها صلاحيات تسليط عقوبات على المخالفين.
- يعتبر هذا القانون نقلة نوعية في اطار تعزيز التحول نحو توفير بيئة مواتية لاقتصاد للسوق.
- عمل المرسوم التشريعي لسنة 1993 مسايرة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ سنة 1988. بإنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإرساء قواعد اقتصاد

[1] كمال عليوش قربوع، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1999، ص13.
[2] محمد زرقون، مرجع سابق، ص 154.

السوق، والانتقال من سياسة الاقتصاد المركزي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح الباب للرأسمال الخاص الوطني والأجنبي، [1]

2- المرسوم التنفيذي 94-321 المتعلق بمناطق التوسع الاقتصادي والمناطق الحرة.

ويشمل انشاء مناطق لممارسة النشاط الاقتصادي بشكل حر وفيها نوعين هما:

- مناطق التوسع الاقتصادي: إن الهدف الأساسي من تكوين مناطق التوسع الاقتصادي هو الوصول في المدى القصير أو المتوسط إلى تكوين بعض المناطق المشتملة على عناصر ذات طابع اقتصادي مالي ضريبي، ووجود الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية.

المناطق الحرة: حدد المرسوم التنفيذي 94-320 التي عرفت بأنها "مساحات مضبوطة الحدود، تمارس فيها أنشطة صناعية أو تجارية أو خدمية، ويمكن أن تكون أراضي الأساس بالقرب من مطار أو ميناء أو منطقة صناعية"[2].

الهدف من اللجوء إلى المناطق الحرة هو ترقية الصادرات من المنتوجات المصنعة، والحصول على العملة الصعبة بالإضافة إلى خلق مناصب عمل ونقل التكنولوجيا، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي للبلد المضيف.

وفي الجزائر تم تهيئة ميناء جيجل ليؤدي المهمة، لكن في أواخر سنة 2004 ألغت الحكومة هذه المناطق الحرة، لأن دورها أصبح ليس مهم نظرا لترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبذلك فإنها ستخفض الضرائب إلى أقصى الحدود حيث تصبح الجزائر كأنها منطقة حرة كبيرة، لأنها ستخضع إلى شروط المنظمة العالمية للتجارة.

3-تسريع الخصخصة:

إن الهدف من الإصلاحات هو إعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الدولة ومن جهة أخرى وضع آليات تشريعية، تسمح للدولة بتسهيل عمل القطاع الخاص، من خلال توفير بيئة تشريعة، مثل اصدار القانون المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية رقم: 95-12 الصادر في 26 أوت 1995، وكذا القانون المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة الصادر في 6 أكتوبر 1995، وحسب هذين القانونين، فتحت الدولة المنافسة بشكل مباشر، في عدة قطاعات منها

[1] كمال عليوش قربوع، مرجع سابق، ص16.

[2] المرجع نفسه، ص31.

السياحة، النقل، الخدمات، الصناعات التحويلية والصناعات الميكانيكية. لكن أبقت على قطاع المحروقات كقطاع خاص بالدولة تتدخل فيه مباشرة[1].

أوضح رئيس المجلس الوطني للخصخصة في تقرير صدر يوم 08 ماي 1998، أن نسبة نجاح العملية لم تتعدى 25% وفي نفس الشهر أعدت قائمة بـ89 مؤسسة للبيع، ومنذ بداية عملية الخصخصة تأسست 1033 مؤسسة.

كما صدر القانون الجديد للخصخصة بواسطة الأمر رقم 01-04 بتاريخ 20 أوت 2001 والمتعلق بالمؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصخصتها، والهدف الأساسي لهذا الأمر مواجهة ثقل اتخاذ القرار الذي يتسبب في ثقل عملية الخصخصة منذ 1995[2].

يلاحظ ان عملية الخصخصة عرفت تذبذب تشريعي بسبب صدور العديد من القوانين لمعالجة مشكلة الخصخصة، وبقي الاطار التشريعي يحاول مواكبة الاصلاحات المشروطة بحذر وهذا ما نلمسه من خلال التعديلات التشريعية المستمرة، في مسار الخصخصة، فتح رأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية كانت بصفة جزئية، حيث جاءت استجابة لضغوطات المنظمات المالية العالمية[3].

ورغم ذلك قطعت الجزائر شوط في عملية الخصخصة وهذا ما يظهره الشكل (21)

الشكل (21): حصيلة برنامج الخصخصة في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

Tab.12: ***Répartition des Personnes Morales par année de création et secteur juridique au 31 / 12 / 2017***

Année de création	Secteur Juridique						TOTAL	%
	Privé National	Privé Etranger	Ste Mixte	Public Etranger	EPE Nationale	Autre Public*		
Avant 2007	87 039	381	57	14	607	2 667	**90 765**	**51,93**
2007	4 707	14	2	-	-	37	**4 760**	**2,72**
2008	6 370	16	-	2	-	36	**6 424**	**3,68**
2009	6 127	8	1	1	-	44	**6 181**	**3,54**
2010	5 740	5	-	-	-	53	**5 798**	**3,32**
2011	7 078	8	2	-	-	37	**7 125**	**4,08**
2012	7 491	8	4	-	4	33	**7 540**	**4,31**
2013	8 619	16	5	2	-	33	**8 675**	**4,96**
2014	9 561	34	-	-	1	16	**9 612**	**5,50**
2015	8 832	30	4	-	-	14	**8 880**	**5,08**
2016	9 183	15	-	-	-	27	**9 225**	**5,28**
2017	9 762	21	-	-	-	18	**9 801**	**5,61**
Total	**170 509**	**556**	**75**	**19**	**612**	**3 015**	**174 786**	**100**

* Autre public: Voir définition dans la page 2.

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء متوفر على الرابط: http://www.ons.dz/IMG/pdf/persmorS2_17.pdf

[1] Ahmed Ben HALIMA, **système bancaire algérien**، Alger: édition Casbah، 1997, P50

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر، رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بالخوصصة وإدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 47-01، المؤرخة في 22 أوت 2001.

[3] Tabani Amel, **Privatisation des entreprises publiques économiques en Algérie**, Alger: Edition Belkiese, 2006, p126.

نلاحظ من خلال هذا الجدول رقم (21) ان عملية الخصخصة تسير بشكل تصاعدي تماشيا مع توصيات الصندوق والبنك الدولي للإسراع في خصخصة المؤسسات، بحيث نجد ان حصيلة الخصخصة قدرت سنة2007 ب 4760 مؤسسة خاصة، ثم ارتفع العدد في السنوات الأخيرة 2017/2016 إلى9225/ 9801 مؤسسة بشكل عام ليصل العدد اجمالا الى 174786 مؤسسة مجموع كل السنوات، كل هذا يدل على ان القطاع الخاص يسير نحو التطور والتمدد، رغم الهيمنة البترولية على موارد الدولة.

بلغ عدد الشركات ذات الشخصية القانونية التي لها رقم تعريف إحصائي(NIS) : 174.786 وحدة في 31 ديسمبر 2017، حسب الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

يشير الديوان الوطني للإحصاء انه خلال عام 2017، تم انشاء 269 شركة مقارنة مع العام 2016 بزيادة حوالي 3 ٪،وهذا يدلل على ان القطاع الخاص كفاعل يعرف حركية، داخل الجزائر رغم عدم استقرار التشريعات المنظمة له.

عملت الجزائر على تضمين قانون الاستثمار جملة من المبادئ المشروطة:

– مبدأ الشفافية: تقوم على نشر وتوفير المعلومات المتعلقة بالاستثمار ومحيطه، بحيث يجب أن تكون متوفرة بشكل عادي دون تمييز من خلال توفير حرية الاستثمار، وتوفير الحماية بقوة القانون، بالإضافة إلى عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين.

–مبدأ تسهيل حركة رؤوس الأموال: عن طريق حرية تحويل الفوائد الناتجة عن الاستثمار من خلال توفر حرية التحويل وحرية دخول العملة الصعبة إلى الأسواق.

–مبدأ الاستقرار: ويقوم على ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية، لبلد ما مع مختلف دول العالم، من خلال تقديم الضمانات حول عدم نزع الملكية، وعدم الاستيلاء والتأميم، تحويل رأس المال والعملة الصعبة.

ويستفيد المستثمر المحلي أو الأجنبي من أحد النظامين المنصوص عليهما في الأمر المتعلق بالاستثمار الصادر في 20 أوت 2001 والمتمثل في الحصول على امتيازات جبائية وجمركية وتتمثل فيما يلي[1]:

أ– تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالسلع والخدمات التي تدخل في إنجاز الاستثمار.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47–01 الصادرة في 22 أوت 2001، المواد: 11–29–30–31.

ج- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية، المتعلقة بالمقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار العيني.

د- الإعفاء طيلة مدة تقدر أدناها بسنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري وأصبحت حاليا المدة تقدر بعشر سنوات .

بالإضافة إلى تقديم امتيازات للاستثمار الاستثنائي والمتمثل في الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، التي تستعمل تكنولوجيا متطورة والتي من شأنها ان تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تنمية مستديمة، بمنحها مزايا وامتيازات خاصة:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق قيمة التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادة في رأس المال.
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل في إنجاز المشروع.
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية، بالنسبة للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية في إطار الاستثمار لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- يبدو من خلال هذا القانون سعي الدولة الجزائرية إلى توفير بيئة مواتية وجاذبة للاستثمار ومتماشية مع إلى حد ما مع الاصلاحات التي ينادي بها الصندوق والبنك الدوليين.
- كما أصبحت السياسة النقدية في الجزائر منذ قانون النقد والقرض 90-10 متغير أساسي في الاقتصاد بعدما كانت مهمشة ومجمدة خلال جميع أطوار المرحلة الاشتراكية. وقد تجسدت السياسة النقدية بشكل فعلي منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1994-1998[1].
- أوصى صندوق النقد الدولي الدولة الجزائرية بتحديد تاريخ نهاية الخصخصة في سنة 1999 وهو التاريخ الذي لم يحترم من قبل السلطات نظرا لعدم تحضير العملية والضغوط الاجتماعية والسياسية القوية في تلك

[1] سمير آيت يحيى، " فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد رقم 01 العدد 02 - 2015،على الرابط: http: //www.univ-chlef.dz/ref/?article -

الفترة وتعرض الجزائر لضغوط الشركاء الاجتماعيين والاحزاب السياسية الذين نددوا ببيع القطاع العام بثمن بخس وخضوع الحكومة لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين.

– لجأت الحكومة إلى عمليات خصخصة غير مباشرة، واستعمل الخصخصة الصامتة من خلال بيع المؤسسة للعمال.

– عرف الخطاب السياسي بالتردد وعدم الثبات حول الخصخصة، والحكومة لم يكن لديها رؤية واضحة ولا مذهب بشأن الخصخصة[1].

أشار البنك الدولي في دراسة اجراها حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى ان 34.3% من مدراء المؤسسات يدفعون من 6 الى7% من رقم اعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات التفضيلية.

يساهم القطاع الخاص في دول العالم المتطور ما بين 70 % إلى 85 % من إجمالي الناتج المحلي، في حين مزال القطاع الخاص في الجزائر غير مساهم بفعالية في الاقتصاد الوطني حيث لم تتجاوز نسبة مساهمته 50%.

ويرجع تباطؤ القطاع الخاص في صنع قيمة مضافة، في الاقتصاد الجزائري نتيجة سوء مناخ الاستثمار الذي مزال يصنف الجزائر في مراتب متأخرة في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار[2].

يمكن القول ان عملية الاتفاق مع المستثمر الاجنبي هي التي تحدد مقدار المكاسب التي تحققها الدولة لصالحها فالمستثمر الاجنبي يطلب من الدولة التخفيف من الاجراءات البيروقراطية وتحسين مناخ الاستثمار من خلال تعديل القوانين الخاصة بالعمل.

في حين ان الدولة تتضرر من عملية التحويل السريع ولكتلة كبيرة من الاموال والارباح خارج الدولة دون ترشيد، وهذا يقتضي ترشيد هذه العلاقة والوصول بها ضمن تشريعات تكفل مصالح الطرفين، بعيدا عن الحرية المطلقة للقطاع الخاص والانسحاب التام للدولة بدعوى دعه يعمل اتركه يمر التي ينادي بها الصندوق والبنك الدوليين ضمن النهج الليبرالي والرأسمالي.

---

[1] غرداين عبد الواحد، **خوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية**، اطروحة دكتوره غير منشورة، (جامعة وهران: قسم العلوم الاقتصادية، 2013) ص ص 53، 56

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، شعيب بونوة ، " دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، عدد07، 2009– 2010، ص147

4-الأعمال المصرفية وسوق الاعمال في الجزائر:

تصنف الجزائر في المرتبة 174 من أصل 189 دولة في سهولة الحصول على الائتمان، وهي مرتبة متأخرة جدا، وهذا ما دفع ببعثة الصندوق ان أوصت بتعزيز المنافسة في القطاع المصرفي، وتعزيز حقوق الدائنين، وتحسين انفاذ إجراءات الديون.

إصلاح نظام الضمان لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تحتاج إلى فتح الشركات الكبيرة المملوكة للدولة والبنوك للمشاركة في القطاع الخاص الذي من شأنه أن يساعد على زيادة المنافسة وتطوير أسواق رأس المال.[1]

حاولت الجزائر الاستجابة حسب الصندوق من خلال ما جاء في تقرير زيارة الوفد سنة 2017 حيث تم الاتفاق حول الاتي:[2]

القيام بإصلاحات هيكلية واسعة، تشمل قانون الاستثمار الجديد، ومسودة قانون حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون جديد، يهدف إلى تبسيط الإجراءات والحد من التأخير الإداري، مع مراعاة الأطر المؤسسية والقانونية التي يجب ان تتكيف بشكل جيد مع اقتصاد السوق.

لا تزال البنوك العمومية رغم قلة عددها مقارنة بإجمالي عدد البنوك في الجزائر، تسيطر على السوق المصرفية الجزائرية بأكثر من 86% سواء من حجم الودائع الكلي أو من إجمالي حجم القروض، وهذا إلى غاية سنة 2013، رغم تناقص هذه النسبة بشكل تدريجي.

وفي نفس الاطار يطالب البنك الدولي الجزائر، بوضع حد لسيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية، من خلال خصخصة القطاع المصرفي العمومي في الجزائر، وذلك من أجل بعث توازن بين تركيبة القطاعين العام والخاص، وبالتالي بعث المنافسة بينهما، بما يفيد تطوير الجهاز المصرفي.

فكرة خصخصة بعض البنوك العمومية، طرحت منذ عدة سنوات، حيث كانت هناك ضغوط خارجية مورست على الجزائر، لفتح رأس مال البنوك العمومية، وخصخصتها لإعادة التوازن إلى السوق المصرفية الجزائرية، التي تسيطر عليها تلك البنوك، فمن بين المقترحات التي تقدم بها صندوق النقد الدولي للإصلاح

[1]International Monetary Fund, "IMF Executive Board Concludes 2016 Article IV Consultation with Algeria", STAFF REPORT, Washington D.C, 2016, P19.

[2] International Monetary Fund, "IMF Executive Board Concludes 2017 Article IV Consultation with Algeria", STAFF REPORT, Washington D.C, 2017, P20.

المالي بالجزائر الإسراع في خصخصة بنكين عموميين يتمتعان بصحة مالية جيدة، وإعطاء مهلة خمس سنوات لخصخصة البنوك العمومية المتبقية:[1]

رغم أن قانون النقد والائتمان لسنة 1990 قد فتح مجال الشمولية في العمل المصرفي أمام البنوك الجزائرية، الا ان هذه البنوك تركز في تمويلها على التجارة الخارجية، نظرا للأرباح وقلة المخاطرة فيها، على حساب تمويل الاستثمارات المنتجة.

لا تزال أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية متأخرة، ولا يزال الاعتماد كبيرا على استعمال النقود القانونية في المعاملات، عوض الشيكات والبطاقات البنكية، وهذا رغم محاولات تطبيق العديد من برامج العصرنة لأنظمة الدفع في الجزائر، بالشراكة مع مؤسسات أجنبية، بالإضافة إلى ضعف نسبة التغطية المصرفية في الجزائر والتي تبقى الأضعف تقريبا، في بلدان حوض المتوسط والبلدان العربية.

ثقل الإجراءات الإدارية في معالجة ملفات القروض، صفة تميز البنوك الجزائرية، رغم محاولات تقليص الفترة الزمنية للمعالجة، مع ارتفاع نسبة المساهمة الشخصية في قروض الاستثمار.

تعاني البنوك الجزائرية من مشكلة فائض السيولة، بسبب السياسات الحكومية في طبع كميات كبيرة من النقود للرفع المستمر للأجور وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، وهو ما أدى إلى تزايد المدخرات، وتحولها إلى ظاهرة هيكلية لدى البنوك.

– تأخر الجزائر عن تطبيق معايير بازل 3 للخدمات المصرفية، حيث بقيت تطبق معايير بازل 1، رغم أن البنوك في العالم بما فيها البلدان العربية قد بدأت تطبيق معايير بازل 3 منذ بداية سنة 2013 [2]

بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد، الا ان تصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضية المشاكل البيروقراطية وضعف مناخ الاستثمار أصبح تبني مبادئ الحوكمة يطرح بإلحاح، الأمر الذي دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت بـ"لجنة الحكم الراشد"[3].

---

[1] سليمان ناصر، آدم حديدي، "تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد02 جوان، 2015 ص24.

[2] سليمان ناصر آدم حديدي، مرجع سابق، ص26.

[3] أمال عياري، أبوبكر خوالد، "تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، (جامعة بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية، يومي 06-07 ماي 2012)، ص21.

هناك من يعتبر ان تأسيس هذه اللجنة موجها لإرضاء أطراف خارجية، وهذا من خلال التباطوء والتردد في التعامل مع الاصلاحات، وهناك من يعتبرها بداية الإحساس بأهمية تبني هذه المبادئ التي أصبحت من المعايير العالمية في تقييم الدول، لكن يبدو ان عدم الاقتناع هو الأمر المرجح.

يبدو ان الصندوق والبنك لا يشعر بالرضى عن الجزائر، في المجال المصرفي، الذي يعتبر بالنسبة للجزائر تركه للقطاع الخاص، الذي له حرية تحويل الاموال من والى الخارج بسهولة ويسر أمر في غاية الخطورة، في حين يرى البنك و الصندوق ان الاقلاع الاقتصادي لا يمكن ان يتم دون منظومة مصرفية خاصة و بعيدة عن تدخل الدولة.

يبدو من خلال العلاقة ان الصندوق والبنك يهدفان إلى جعل القطاع العام والدولة ككل في حالة تبعية إلى القطاع الخاص، خاصة اذا علمنا ان القطاع الخاص المحلي هش وضعيف وغير قادر على منافسة القطاع الخاص الاجنبي، ومنه يعني تسليم قيادة الاقتصاد إلى الشركات المتعددة الجنسيات والتبعية إلى الصندوق والبنك الدوليين.

ثالثا: فاعل المجتمع المدني في الجزائر

عرفت الجزائر مفهوم المجتمع المدني في الثمانينات من القرن الماضي، حيث بدأ الحديث عن مفهوم المجتمع المدني في الوقت الذي كان يشهد فيه النظام السياسي الجزائري أزمة شرعية في مؤسساته السياسية، بعد سيطرة الدولة على كل مفاصل الحياة العامة، حيث إرتباط مفهوم المجتمع المدني بالحديث عن الإنتقال الديمقراطي،رغم أن مفهوم المجتمع المدني في الجزائر يعبر عن مفهوم رسمي أكثر منه مفهوما مدنيا أو مستقلا عن المؤسسات الرسمية للدولة.

استعان النظام السياسي الجزائري بالهيئات والنقابات للخروج من الأزمة الاقتصادية و السياسية للنظام الأحادي، القائم من خلال اشراك فاعلين إجتماعيين جدد[1].

وبصدور دستور1989 الذي نص على منح الحرية، للتنظيمات النقابية واستقلاليتها عن أي وصاية سياسية أو سيطرة حزبية.

[1] عبد الناصر جابي، "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق"، الجزائر: مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، عدد 15، فيفري 2007، ص6.

ثم جاء دستور 1996 الذي نص على أن "الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين[1]"، ثم فتح المجال لتكوين الأحزاب، النقابات، الجمعيات، إلا أن مفهوم المجتمع المدني في الجزائر ارتبط أكثر بالجمعيات التي أطرت هذا الفضاء الجديد بكل التنوع الذي عرفته[2].

فالجزائر تسن القانون الخاص بالجمعيات والتنظيمات المدنية اعترافا منها بقيمة المجتمع المدني، الا انها في الوقت نفسه تضع القيود القانونية والإدارية، للسيطرة على هذه الجمعيات أوحلها أو الحد من مجال حريتها، مما يجعلها في تبعية دائمة للأطر الرسمية.[3]

تواجه مؤسسات المجتمع المدني ضعف ثقافة المشاركة، حيث تواجه تنظيمات المجتمع المدني ثقافة لا تشجع على المشاركة وهذا يعيقها على أداء عملها بشكل جيد.

تشير الاحصائيات الموجودة على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ان عدد الجمعيات الوطنية بلغ 948 جمعية، في حين بلغ عدد الجمعيات المحلية المعتمدة 108940 حسب احصائيات ديسمبر 2018.

وبعد إصدار قانون الجمعيات 31/90 الصادر في 04 ديسمبر 1990 ظهر 60 حزب بالإضافة إلى العشرات من الجمعيات وقد بلغ عددها في فترة قصيرة أكثر من اثني عشر ألف جمعية، ليبلغ تعددها في سنة 2000 حوالي 56500 جمعية محلية و1000 جمعية وطنية، وحسب جرد 31 ديسمبر 2010 بلغ عددها 1005 جمعية وطنية و88700 جمعية محلية[4]، كما أبقى قانون الجمعيات لسنة 2012 على حق وزارة الداخلية، في سحب التراخيص من أي جمعية، بالإضافة إلى الموارد المالية والهبات والاعانات من أي هيئة خارجية ماعدا تلك التي تربطها إتفاقية تعاون.

ظهور أغلبية الجمعيات عند صدور قانون 4 ديسمبر 1990 إلى غاية 1995 مقارنة بالفترة ما قبل 1990 ، جلها من الجمعيات الرياضية وهيئات أولياء التلاميذ، والجمعيات الاجتماعية.

---

[1] أيمن إبراهيم الدسوقي، " المجتمع المدني في الجزائر : الحقرة، الحصار، الفتنة "، مجلة المستقبل العربي، مركز دارسات الوحدة العربية، عدد 259، سبتمبر 2000، ص 64.

[2] عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص 9.

[3] صالح زياني، " موقع مؤسسات المجتمع المدني في ادارة التنمية المحلية في الجزائر "، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، عدد 16، 2007، ص ص 265، 266.

[4] شاوش اخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بسكرة: قسم علم الاجتماع، 2015)، ص118.

نشأت الأغلبية العظمى من الجمعيات بعد سنة 1990 وفق منحى تصاعدي ،رغم الوضعية الأمنية الصعبة التي عانت منها الجزائر.

أزمة المشاركة الجمعوية نتيجة لرفض الدولة التخلي عن تدخلها في تسيير المجتمع، ورفض الاعتراف بمختلف الشرائح الاجتماعية، وإشراكهم في المشاريع الإنمائية المحلية من جهة، وبروز المصالح الفردية لمسؤولي الجمعيات، وتضاربها مع أهدافها من جهة أخرى.

أظهرت دراسة مغاربية أن نسبة المشاركة الجمعوية في الجزائر بلغت 5% فقط، بينما وصلت 11 %في المغرب، وتتراوح ما بين 38% و42% في فرنسا على سبيل المقارنة، إذ تنشأ سنويا 80.000 جمعية جديدة في فرنسا[1]، بمعنى أن هناك ضعف مشاركة، للجمعيات في الشأن العام بالجزائر

هناك تراجع لعدد كبير من الجمعيات بعد سنة 1995 وكذا الموت البطيء لعدد معتبر منها أو فور نشوئها مباشرة، مما يدل على ضعف ثقافة وتقاليد أشكال التنظيمات الجماعية وركود العمل السياسي والمدني والاجتماعي، في المجتمع بعد ثلاثة عقود من الإيديولوجيا الشعبوية.[2]

يمكن القول ان منظمات المجتمع المدني في الجزائر تمارس نشاطات موسمية وتتعلق بأهداف محدودة بالإضافة إلى حصولها على المساعدات المالية من طرف الدولة، وهذا يرهن فاعليتها واستقلالها، باستثناء بعض النقابات الحرة التي تمارس دور الدفاع على العمال في السنوات الاخيرة، مثل نقابات الصحة والتربية التي تطالب بتحسين شبكات الاجور، ويعتبر هذا النوع من المنظمات مناهض لبرامج الصندوق والبنك الدوليين، وبالتالي يجعل من الصندوق والبنك الدوليين يتجاهلها، ولا يضغط على الحكومة من أجل ترك مساحة اوسع لممارسة نشاطها، نظرا لمناهضتها مسائل الخصخصة وبيع المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، بالإضافة إلى مناهضة النقابات لقضية البطالة وتسريح العمال، وتجميد الاجور وكلها مواضيع تتعارض فيها أهداف ومرامي النقابات الحرة والمستقلة مع أهداف وإصلاحات الصندوق والبنك.

أما الاحزاب السياسية التي تعتبر عن البعض أحد فواعل المجتمع المدني فان الصندوق والبنك الدوليين يرون فيها شأن داخلي ليس من اختصاصهم، حيث يرى البنك الدولي ان التدخل في الشأن السياسي ليس من صميم عمل البنك الدولي.

---

[1] عزاوي حمزة، **الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي**، ص15،بتاريخ (2018/04/12)على الرابط: https: //www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-18-N3.pdf

[2] المرجع نفسه،ص15.

رابعا: المساواة بين الجنسين ودعم فرص عمل المرأة[1]:

تعتبر الجزائر حسب البنك الدولي، واحدة من البلدان الأدنى من حيث معدلات مشاركة المرأة في العمل في العالم، وهذا ما يترك نسبة كبيرة من القوى العاملة المنتجة المحتملة، غير مستغلة ويمثل خسارة كبيرة من الناتج المحتمل للاقتصاد الوطني.

يوصي البنك بإدماج المرأة في سوق العمل، وان تعمل الحكومة على خلق فرص العمل في القطاع الخاص، والذي هو جزء من أهداف الحكومة، والمساهمة في زيادة الفرص للنساء مع التزام الحكومة بتطبيق المبادئ المنصوص عليها في الدستور، يساعد على أحراز تقدم في بعض المجالات، على سبيل المثال زاد عدد النساء في البرلمان بشكل ملحوظ.

يرى البنك الدولي، بضرورة توظيف النساء في القطاع العام لضمان المساواة مع الرجال من خلال:

- توفير ساعات عمل أكثر مرونة وتحسين ظروف النساء .
- تحفيز النساء على الخروج للعمل وتوفير رعاية الطفل والنقل العام.
- تقييم التكاليف والفوائد الاجتماعية والاقتصادية لهذه التدابير.
- العمل على تطبيع عمل المرأة في الخطاب العام للمساعد في تغيير المواقف الاجتماعية.
- النساء لم يحققن تقدم متناسب في التوظيف على الرغم من التقدم القوي في التعليم.
- النساء أكثر احتمالا لإكمال التعليم الثانوي وأداء أفضل من الرجال في الاختبارات الدولية.
- نصف الشابات (الذين تتراوح أعمارهم بين 15–24) غير موجودات في التعليم أو العمل أو تدريب.

تعتبر نتائج سوق العمل بالنسبة للمرأة الجزائرية، أسوأ من الرجل في البلدان المجاورة، وتشارك 17% فقط من النساء، في القوى العاملة (مقابل 25 % في المتوسط)، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

معدلات البطالة عند النساء 20.7 % من نظرائهم من الذكور 9.4 % والفجوة بين الجنسين في زيادة البطالة مع مستوى التعليم.

[1] مبروك ساحلي، **عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل بالجزائر**، الجزائر اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (64)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص389.

أظهرت دراسة حديثة وجود فجوة إجمالية شاملة في الأجور لصالح المرأة ولا فرق كبير بين أجور الرجال والنساء حسب مستوى التعليم، كما تميل النساء اللواتي يعملن إلى الحصول على وظائف ذات جودة أفضل.[1]

اللوائح الجزائرية تدعم المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، يبقى الاشكال في الحواجز الثقافية التي تفسر جزئيا انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، مع تسجيل أن النساء ينسحبن من سوق العمل بمجرد وصولهن إلى أواخر الثلاثينات.

على الرغم من الزيادة البطيئة في مشاركة المرأة في القوى العاملة بمرور الوقت، الا ان هناك انخفاض في المشاركة تبدأ في الفئة العمرية (30–34سنة).

هذا يشير إلى أنه بمجرد أن تبدأ العائلة (متوسط العمر يتراوح عند الزواج بين 25 إلى 30 بالنسبة للنساء الجزائريات، ومتوسط العمر عند الولادة الأولى 32) في التشكل مع ظهور المولود الاول، تتوقف المرأة عن العمل لأسباب تتعلق برعاية الطفل والاسرة.

يرى البنك الدولي ان عمل المرأة في الجزائر من خلال تقليل الفجوات بين الجنسين على مدى فترة خمسين سنة، يمكن ان يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 40 في المئة بحلول عام 2040.

رغم ان الجزائر تسجل ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والاسلاك، مثل التربية والتعليم أكثر من 60% والصحة 60% والقضاء أكثر من 36.82%

يبلغ التعدد العنصر النسوي في الوظيفة العمومية 489.285 أي ما نسبته 29.5% من التعدد الاجمالي، بالإضافة إلى انشاء مرصد شغل المرأة، على مستوى الشركة الوطنية للمحروقات (سوناطراك) سنة 2002.

يلاحظ ان الجزائر من اجل متابعة نصائح البنك الدولي حول المساواة بين الجنسين في العمل، عمدت إلى فرض نظام الحصص أو الكوته، الخاصة بالمرأة في الوزارات والبرلمان واستطاعت المرأة الوصول إلى الاجهزة الامنية والشرطية وحتى العسكرية، ورغم ذلك مزال ينظر للجزائر انها ما زلت دون المستوى المطلوب في تحقيق المساواة.[2]

يلاحظ اهتمام البنك الدولي بعمل المرأة ومساواتها بالرجل، حيث ينظر البنك إلى المساواة في إطارها الضيق والداخلي، في حين لا يعير أي اهتمام للمساواة في مستويات أوسع، مثل المساواة بين الدول في

[1] مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص390.

[2] مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 91.

صنع القرار داخل المنظمات الدولية، خاصة في الصندوق والبنك، الذي تهيمن فيه الولايات المتحدة الامريكية أكثر من غيرها من بقية الدول، أو المساواة بين الطبقات الاجتماعية .

عدم الاهتمام بمسالة الشغل والتفكير في امتصاص البطالة المتزايدة التي تتسبب فيها بعض سياسته من قبيل خصخصة المؤسسات، دون الاهتمام بمصير عشرات العمال، وغلق المؤسسات المفلسة منها دون البحث في أسباب إفلاسها، بمعنى ان المساواة يجب ان ينظر اليها على كل المستويات، دون حصرها في الجنسين فقط.

المبحث الثالث: مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر

تعتبر المؤشرات عملية قياسية لجملة من المؤشرات الفرعية، التي تقيس جانب من جوانب الحكم الراشد وتشكل في الآخير محصلة لقيمة الحكم الراشد في الجزائر، من خلال مؤشرات البنك الدولي التي أصدرها بشأن الجزائر، وذلك للوقوف على مستوى الحكم الراشد.

سيتم التركيز على المؤشرات التي يصدرها البنك الدولي، بالإضافة إلى مؤشرات بعض المنضمات الاخرى حول الجزائر لرصد التحول خلال الفترة 1996-2017، والمقارنة بين مختلف السنوات.

أولا: مؤشر الاستقرار السياسي

يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو سقوطها، بوسائل غير مشروعة أو غير دستورية، بالإضافة إلى قياس العنف السياسي والتوترات الاثنية والصراعات المسلحة وكذلك الانقلابات العسكرية[1]، فالاستقرار السياسي يجب ان يكون منشئه اليات التداول السلمي على السلطة ونزاهة الانتخابات، أي ان الاستقرار السياسي يأتي من خلال مؤسسات سياسية شرعية ومنتخبة تحترم ارادة الشعب.

يرصد هذا الجدول(11) تتبع مسار الاستقرار السياسي خلال فترة زمنية (1996-2017)، باستثناء سنوات(1997-1999-2001)التي لم يصدر بشان هذه السنوات أي ارقام من البنك الدولي، وتم الاعتماد على بيانات البنك الدولي لمعرفة مدى مساهمته في تعزيز وتكريس الحكم الراشد.

[1] شعبان فرج، مرجع سابق، ص214.

جدول رقم (11) مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة (1996-2017)

	السنة	درجة الحوكمة Governance score (2.5- إلى 2.5)	الرتبة المئوية Percentile Rank (0 إلى 100)
مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف Indicator Political Stability and Absence of violence/Terrorism	1996	-1.78	5.32
	1998	**-1.88**	**4.79**
	2000	-1.43	10.05
	2002	-1.63	6.88
	2003	-1.75	5.53
	2004	-1.36	10.68
	2005	**-0.92**	**20.39**
	2006	-1.13	15.46
	2007	-1.15	14.01
	2008	-1.09	14.90
	2009	-1.20	13.27
	2010	-1.26	11.85
	2011	-1.36	10.43
	2012	-1.33	9.48
	2013	-1.20	12.80
	2014	-1.19	9.52
	2015	-1.09	11.90
	2016	-1.10	12.38
	2017	-0.96	14.96

المصدر :الباحث بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) ان مؤشر الاستقرار السياسي، تدهور في سنة 1998، الذي وصل الى 4.79 من المئة، بحكم العشرية السوداء و توقيف المسار الانتخابي، ودخول البلاد في دوامة العنف المسلح، في حين عرف هذا المؤشر تحسن في سنة 2005 ليصل إلى نسبة 20.39 من المئة، وهي نسبة ضعيفة وتراجع في سنة 2012 إلى 9.48 وبقي الأمر في تدني، لكن سنة 2017 سجلت

14.96، أي أقل من 2005 التي تعتبر افضل السنوات في هذا المؤشر، كان يفترض ان يسجل المؤشر تحسن في السنوات القليلة الماضية بحكم انتهاء العشرية السوداء، وهذا ما يوضحه بشكل اكثر الرسم البياني التالي: يلاحظ حدوث تذبذب وتراجع في مؤشر الاستقرار السياسي.

الشكل (22): رسم بياني يمثل مؤشر الاستقرار السياسي للجزائر

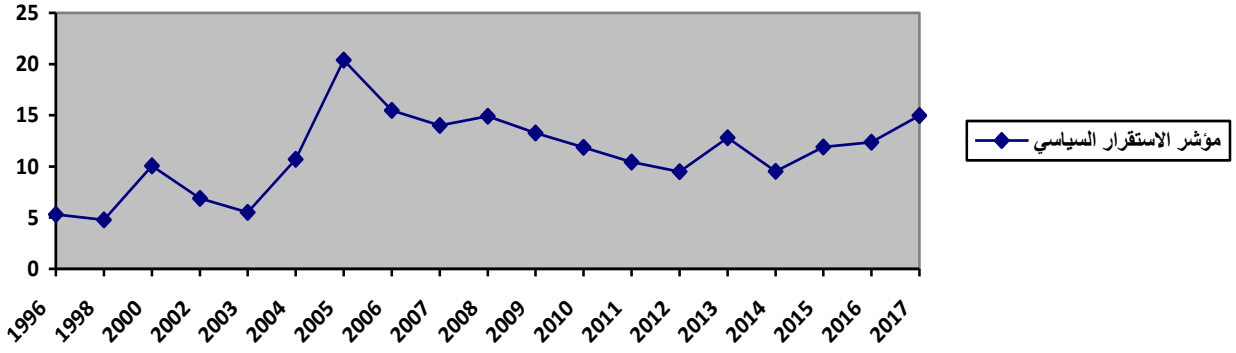

المصدر : الباحث من خلال تفريغ الجدول السابق رقم (11)

والخريطة التالية في الشكل (23) تبين بوضوح تصنيف الجزائر في مرتبة منخفضة(very low) ضمن المجال (10-25) من حيث الاستقرار السياسي، بسبب عدم استقرار المؤسسات وسجل الانتخابات الجزائرية، الذي تحوم حولها الشكوك من حيث النزاهة ونسب المشاركة.

الشكل (23): خريطة مستوى الاستقرار السياسي لسنة 2007

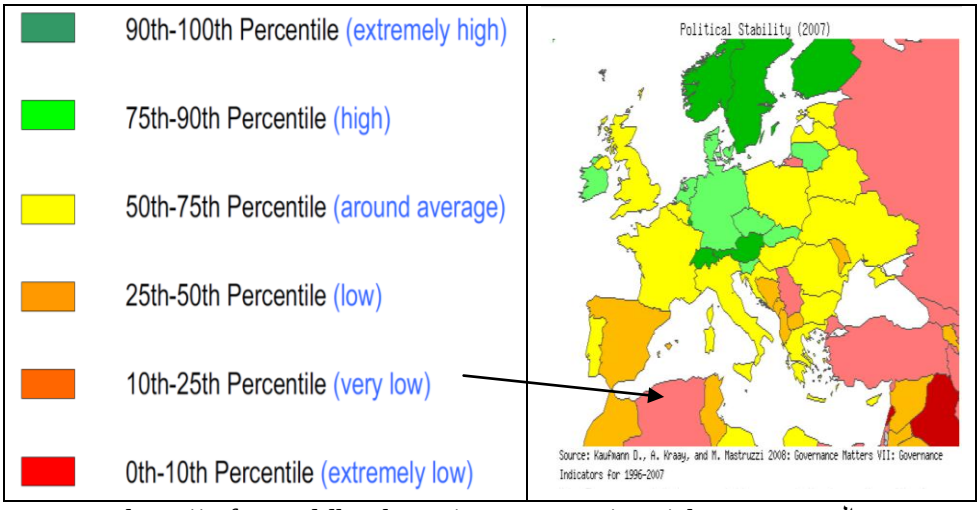

المصدر: http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

رغم رفع حالة الطوارئ في مارس2011، بعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني بالأغلبية، على الأمر الرئاسي المتضمن رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ يوم 9 فيفري من سنة 1992، وكان يوم 23 مارس يوما لترسيم القرار عبر الجريدة الرسمية، و دخوله حيز التنفيذ.

كان لقانون رفع حالة الطوارئ العديد من الايجابيات في الحياة العامة للمواطن الجزائري، غير أن المسيرات والاعتصامات باختلافها سواء كانت سياسية أو عمالية نقابية، بقيت محظورة خاصة بالعاصمة، لأسباب لا تختلف كثيرا عن مبررات حالة الطوارئ.

و في هذا الاطار علق مصطفى بوشاشي، رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، في تقييمه لمرور ستة أشهر على قرار رفع حالة الطوارئ، بأنه " لا يوجد أي نتائج جراء اللجوء إلى القيام برفع هذا الإجراء كون الحقوق التي كانت مقيدة مازالت على حالها ولم يتغير أي شيء منها، حيث ما يزال النشاط الجمعوي يخضع لوصاية الإدارة أكثر مما هو حق قائم بذاته". [1]

وأضاف مصطفى بوشاشي أن "ورغم رفع حالة الطوارئ ما تزال الحقوق والحريات المختلفة للمواطنين غائبة في الوقت الذي كان فيه المواطنون يظنون أن بعد رفع حالة الطوارئ سيتمتعون بهذه الحقوق والحريات طبقا للقانون وما ينص عليه الدستور، إلاّ أنه خاب ظنهم وتبخرت آمالهم ولا يوجد مجال للحديث أو اعتماد أحزاب سياسية جديدة أو جمعيات ومنظمات وطنية ولا حرية التظاهر السلمي أو القيام بمسيرات سلمية أو عقد مناظرات في أماكن عمومية".

وخلص مصطفى بوشاشي إلى أن "رفع حالة الطوارئ كان موجها للخارج وليس للداخل والرسالة التي كانت موجهة في زمن الثورات العربية، هو أن الجزائر قررت فتح مرحلة جديدة تتمثل في مباشرة إصلاحات سياسية عميقة وجذرية، باستشارة كل الأطراف السياسية، لكن ما يحدث هو عكس ما يفعله النظام الحالي" الذي حسبه "لم يتغير وهي طبيعته كونه يتصرف دوما خارج المؤسسات"[2].

اذن ورغم رفع حالة الطوارئ، لم يتم تسجيل أي تحسن في مؤشر الاستقرار السياسي، بسبب العديد من الاحتجاجات العمالية في قطاع الصحة والتعليم على وجه الخصوص.

---

[1] مالك رداد، "رفع حالة الطوارئ في الجزائر.. ما الذي تغيّر ؟"، موقع جزايرس الالكتروني،بتاريخ (2017/04/02)،على الرابط:https://www.djazairess.com/alfadjr/189772

[2] مالك رداد، مرجع سابق.

ثانيا: مؤشر فعالية الحكومة:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على الاستجابة بفعالية لتحقيق حاجيات الشعب

جدول رقم (12) مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة (1996-2017)

	السنة	درجة الحوكمة Governance score (-2.5 إلى 2.5)	الرتبة المئوية Percentile Rank (0 إلى 100)
	1996	-1.09	13.11
مؤشر	1998	-0.83	19.69
فعالية الحكومة	**2000**	**-0.96**	**14.87**
	2002	-0.60	31.12
Indicator Government Effectiveness	2003	-0.91	31.12
	2004	-0.57	34.48
	2005	**-0.47**	**39.22**
	2006	-0.47	38.05
	2007	-0.57	32.52
	2008	-0.63	31.07
	2009	-0.58	35.41
	2010	-0.48	38.76
	2011	-0.56	36.02
	2012	-0.53	35.07
	2013	-0.53	35.07
	2014	-0.48	35.10
	2015	-0.50	35.58
	2016	-0.54	35.58
	2017	-0.60	30.29

المصدر: الباحث بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (12) ان أعلى نسبة سجلت سنة 2005 بقيمة 39.22 من المئة، بسبب دخول الجزائر في برنامج الانعاش الاقتصادي الذي تبنته سنة2001، وادى ذلك إلى تراجع مستويات الفقر والبطالة، ورغم ذلك لم يتجاوز ال50 من المئة، وكانت اقل نسبة مسجلة سنة 1998 بقيمة قدرها 14.87 بسبب العشرية السوداء، في حين سجلت سنة2017 نسبة قدرها 30.29 أي تسجيل تراجع عما تحقق في سنة2005.

ويعزز ذلك الرسم البياني التالي:

الشكل (24): رسم بياني يوضح مؤشر فعالية الحكومة خلال (1996-2017) للجزائر

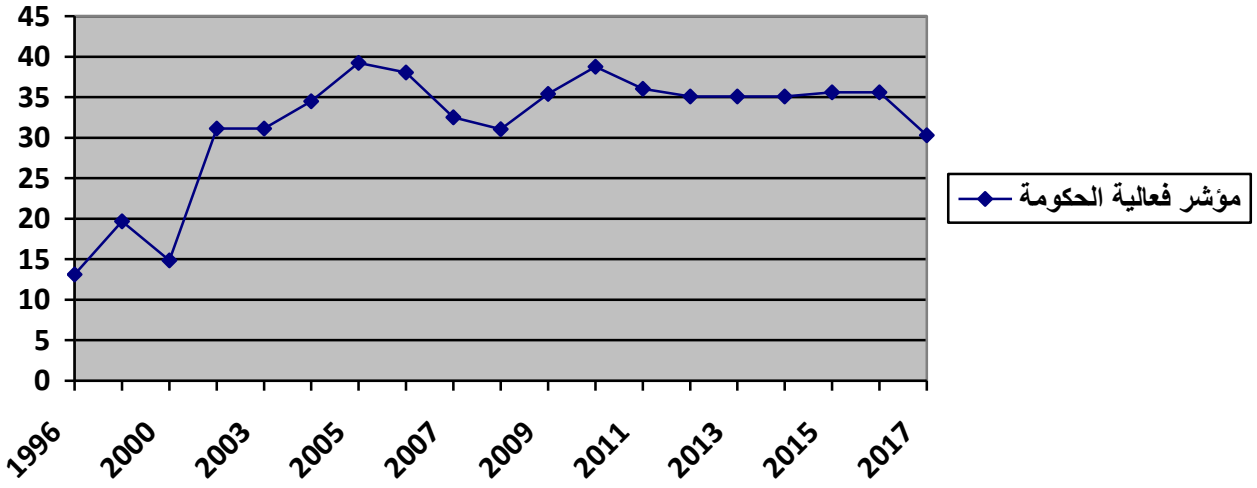

المصدر: الباحث بعد تفريغ الجدول السابق رقم (12)

من خلال الرسم البياني يلاحظ تطور في المؤشر الخاص بفعالية الحكومة، يتبعه تدهور بطئ، وهذا ما تثبته الخريطة التالية التي صنفت الجزائر في خانة الدول المنخفضة من حيث مؤشر فعالية الحكومة.

الشكل (25): خريطة مستوى فعالية الحكومة لسنة 2007.

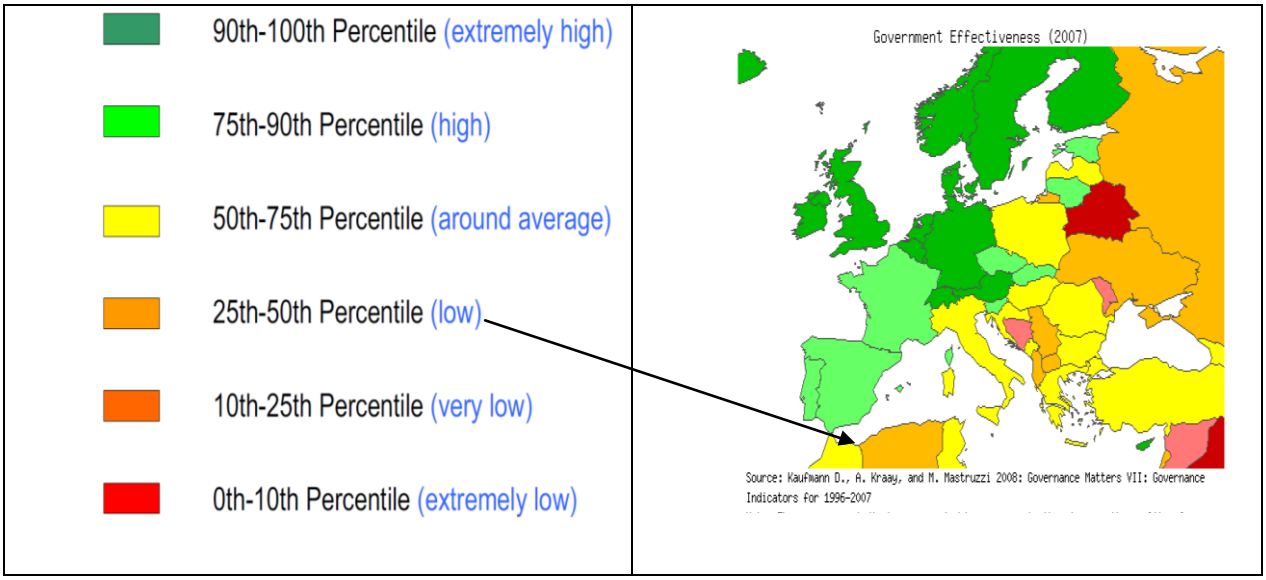

المصدر : http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

يلاحظ تصنيف الجزائر في مؤشر فعالية الحكومة لسنة 2017، في خانة المنخفض بقيمة ضمن المجال (50-25)

ثالثا: مؤشر الصوت والمساءلة

بحسب البنك الدولي يقيس هذا المؤشر "التمثيل والمساءلة " مدى قدرة المواطنين، على اختيار من يمثلهم من خلال انتخابات نزيهة وشفافة، تفضي إلى استقرار سياسي نتيجة مؤسسات منتخبة ومستقرة.

بالإضافة إلى قدرة الشعب على مسآلة المسؤولين، من خلال ممثليه في البرلمان أو بشكل مباشر على المستوى المحلي، وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والاعلام الحر.[1]

وللوقوف على مستوى هذا المؤشر تم رصد قيم المساءلة والصوت في الجدول التالي:

[1] شعبان فرج، مرجع سابق، ص205.

جدول رقم (13) مؤشر الصوت والمحاسبة خلال الفترة (1996-2017)

	السنة	درجة الحوكمة Governance Score (2.5- إلى 2.5)	الرتبة المئوية Percentile Rank (0 إلى 100)
مؤشر الصوت والمساءلة Indicator voice and Accountability	1996	1.17-	14.50
	1998	**1.24-**	**12.44**
	2000	1.11-	14.43
	2002	1.04-	18.91
	2003	1.08-	18.91
	2004	0.80-	23.56
	2005	**0.72-**	**25.48**
	2006	0.92-	22.60
	2007	0.98-	20.19
	2008	0.98-	20.67
	2009	1.04-	17.54
	2010	1.02-	18.48
	2011	1.00-	20.19
	2012	0.91-	22.54
	2013	0.89-	23.49
	2014	0.82-	25.12
	2015	0.84-	24.63
	2016	086-	23.65
	2017	0.90-	23.15

المصدر: الباحث بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) ان هذا المؤشر، سجل أقل قيمه له في سنة 1998 نتيجة الظروف الامنية المتدهورة، في حين شكلت سنة 2005 و2014 احسن سنتين، حيث سجل افضل قيمة له بلغت 25.12/25.48 من المئة أي ربع المئة وهذا يدلل بوضوح ضعف مؤشر الصوت والمسآلة، ومنذ ذلك الحين والى غاية 2017 لم يسجل تطور ايجابي على صعيد هذا المؤشر، ويظهر ذلك بوضوح في الرسم البياني التالي:

الشكل (26): رسم بياني يوضح مؤشر الصوت والمحاسبة للجزائر

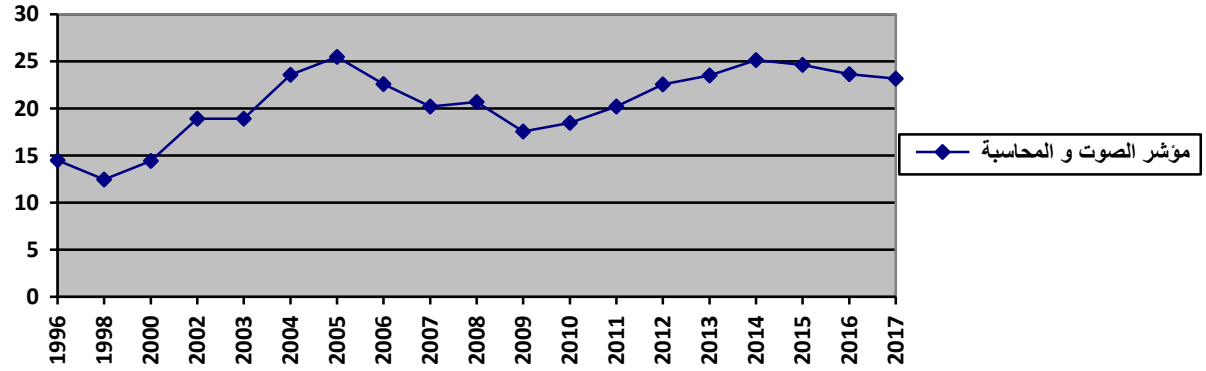

المصدر: الباحث من خلال تفريق الجدول السابق رقم (13)

ويظهر جلي في الخريطة التالية والتي صنفت فيها الجزائر في خانة الدول المنخفض جد(very low) في مؤشر الصوت والمساءلة، صمن المجال (10-25)

الشكل رقم (27): خريطة مستوى الصوت والمحاسبة لسنة 2007.

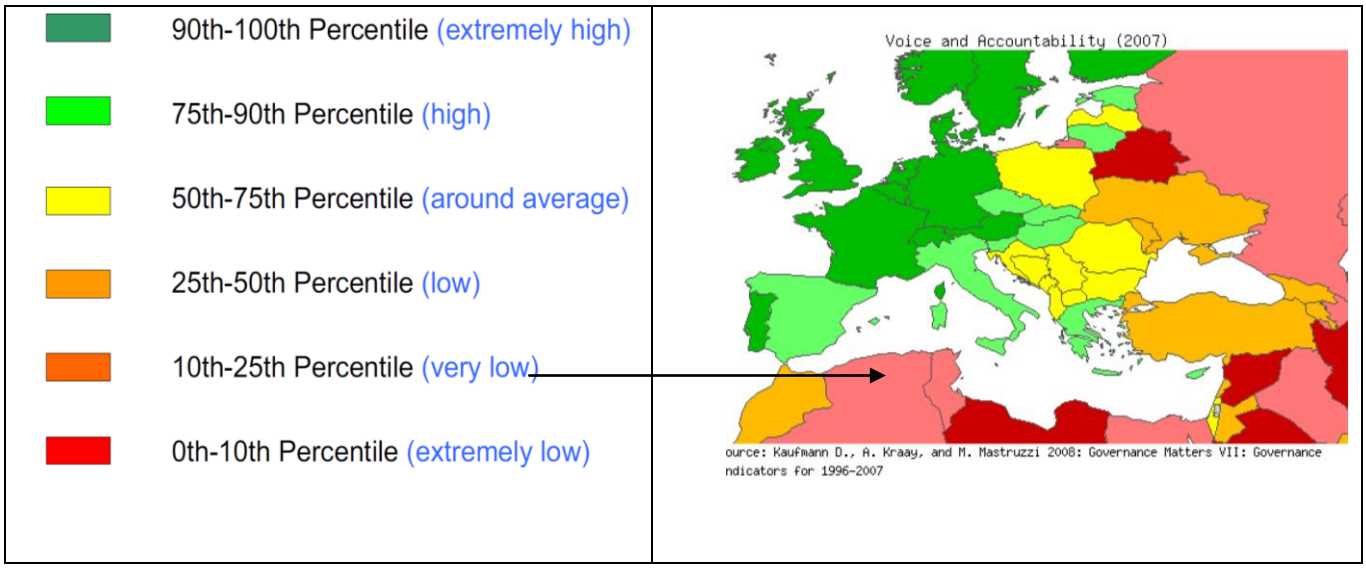

المصدر: http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

وتظهر المساءلة والمحاسبة من خلال الممارسات الديمقراطية في الاختيار الحر والتمثيل الحقيقي في المؤسسات لصوت الشعب وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

جدول رقم (14) مؤشرات الديمقراطية في الجزائر

مؤشر الديمقراطية لسنة 2017	المرتبة	الاجراءات الانتخابية التعددية	اداء الحكومة	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	الحريات المدنية
Democracy Index 2017	167/128	2.58	2.21	3.89	5.00	4.12
تتراوح رتبة الدولة من ناقص 10درجات (الاقل ديمقراطية) إلى 10 درجات (الاكثر ديمقراطية)						

Source: A report by The Economist Intelligence Unit.Democracy Index 2017.Free speech under attack Unit.p8

من خلال الجدول رقم (14) يبين أهم المؤشرات المعتمدة والمتمثلة في الاجراءات الانتخابية، اداء الحكومة ، المشاركة السياسية، بالإضافة إلى الثقافة السياسية ، الحريات المدنية، المشكلة لمؤشر الديمقراطية، يبين بوضوح رتبة الجزائر 128 من 167 دولة كنتيجة حتمية للقيم المتواضعة لمؤشرات الديمقراطية، و يظهر ذلك التدهور حتى في بقية السنوات و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (15) مؤشر الديمقراطية للسنوات 2006-2017

2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
3.17	3.32	3.44	3.44	3.83	3.83	3.83	3.95	3.56	3.56
تتراوح رتبة الدولة من ناقص 10درجات (الاقل ديمقراطية) إلى 10 درجات (الاكثر ديمقراطية)									

المصدر: The Economist Intelligence Unit Limited 2018p15

يلاحظ من خلال الجدول رقم (15) ان مؤشر الديمقراطية اقل من المتوسط وبقي مستقر في القيمة 3 من 10 في بقية السنوات وهذا حسب منظمة ايكونميست انتلجنسي وهو مؤشر متدني رغم تحسن الظروف الامنية، حيث عرفت الجزائر العديد من الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية، كمظهر من مظاهر الديمقراطية، الا ان المؤشرات الحقيقية للدمقراطية كمؤشر صحي على رشادة الحكم ماتزال تعرف قيم متواضعة.

رابعا: مؤشر حكم القانون: يقيس هذا المؤشر مدى انفاذه القانون وفعاليته، ومستوى تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية على مستوى القطر الجزائري.

جدول رقم (16) يبين قيم مؤشر حكم القانون خلال الفترة (1996-2017)

	السنة	درجة الحوكمة Governance score (-2.5 إلى 2.5)	الرتبة المئوية Percentile Rank (0 إلى 100)
مؤشر حكم القانون Indicator Rule of Law	1996	-1.22	12.56
	1998	**-1.16**	**12.50**
	2000	-1.21	11.88
	2002	-0.63	33.17
	2003	-0.59	31.68
	2004	**-0.62**	**33.49**
	2005	-0.75	28.23
	2006	-0.71	27.75
	2007	-0.77	24.88
	2008	-0.74	25.48
	2009	-0.79	23.22
	2010	-0.78	26.54
	2011	-0.81	24.41
	2012	-0.77	26.76
	2013	-0.69	30.99
	2014	-0.77	24.04
	2015	-0.87	18.75
	2016	-0.86	18.75
	2017	-0.86	19.23

المصدر: الباحث بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول (16) ما يلي:

سجل مؤشر حكم القانون ادنى مستوى له سنة 1998 بقيمة قدرها 12.50 من المئة بسبب العشرية السوداء، التي عرفت احداث دموية وعنف مسلح عطل بشكل كبير تفعيل القانون، في حين كانت سنة 2004 هي أحسن سنة، حيث سجل مؤشر حكم القانون، أعلى مستوى له بقيمة 33.49 من المئة بسبب اجراء انتخابات رئاسية في ظروف حسنة وتحت اشراف 130 مراقب دولي.

لكن المؤشر بعد هذه السنة لم يسجل تحسن لأسباب عديدة أهمها:

– نسبة الامتناع عن التصويت في الانتخابات التشريعية 2007 والتي بلغت 65% وهي رسالة من الشعب للسلطة بتراجع الثقة في العملية الانتخابية.

– التعديل الدستوري لسنة 2008 الذي قلص من مبدأ التدول السلمي على السلطة، بسبب اقرار الغاء تقيد فترات الترشح لمنصب الرئاسة، مع إمكانية انتخاب الرئيس لأكثر من عهدتين.[1]

ويظهر بشكل اكثر وضوح من خلال الشكل التالي:

الشكل (28): رسم بياني يوضح مؤشر حكم القانون للجزائر

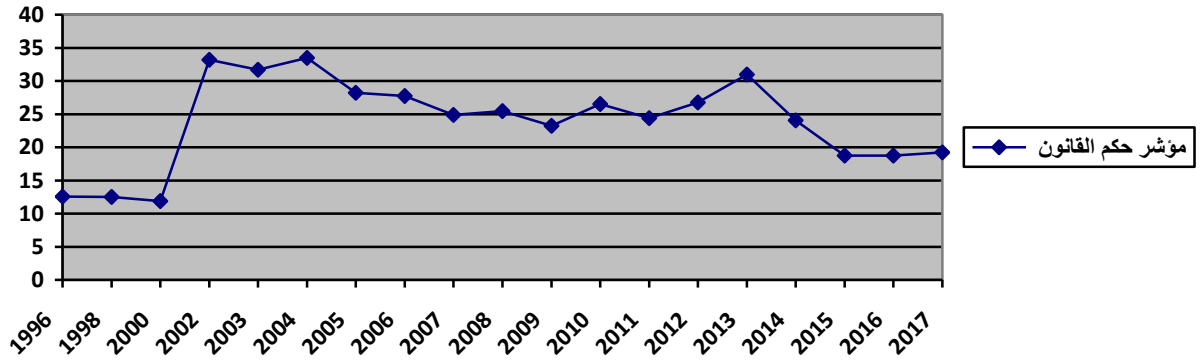

المصدر: الباحث من خلال تفريق الجدول السابق رقم (16)

التذبذب في مؤشر حكم القانون وتسجيل تراجع، حيث لم يتجاوز عتبة 50 من المئة، بل بقي دون المستوى، وهذا يتبين من خلال الخريطة الاتية التي صنفت الجزائر في المستوى المنخفض(low).

[1] شعبان فرج، مرجع سابق، ص 215.

الشكل (29): خريطة مستوى حكم القانون لسنة 2007

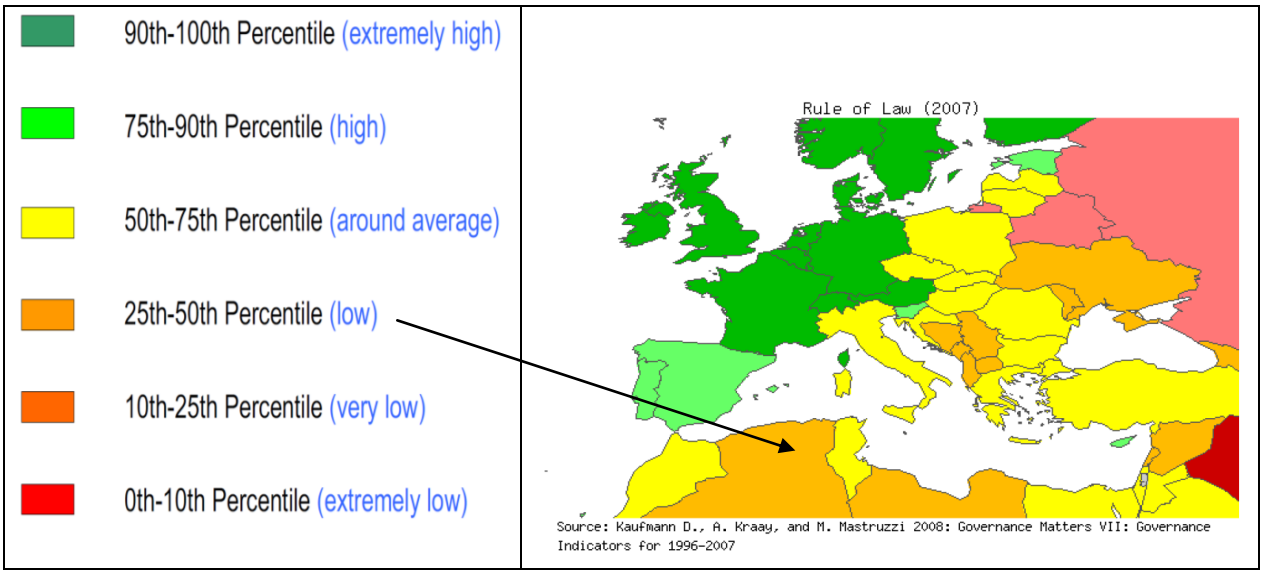

المصدر : http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

خامسا: جودة التشريعات

يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة الحكومة على صياغة قوانين ولوائح تشريعية تتماشى وظروف المجتمع وتلبي حاجياته، بالإضافة إلى درجة مرونة القوانين ومواكبتها للتطورات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية.

جدول رقم (17): مؤشر جودة التشريعات

	السنة	درجة الحوكمة Governance score (-2.5 إلى 2.5)	الرتبة المئوية Percentile Rank (0 إلى 100)
مؤشر جودة التشريعات Indicator Regulatory of Quality	1996	-0.91	20.11
	1998	-0.74	22.80
	2000	-0.71	23.08
	2002	-0.58	29.59
	2003	-0.52	32.14
	2004	-0.54	30.05
	2005	**-0.38**	**42.65**
	2006	-0.57	29.41
	2007	-0.62	27.18
	2008	-0.79	21.36
	2009	-1.07	12.92
	2010	-1.17	9.57
	2011	-1.19	9.95
	2012	-1.28	9.00
	2013	-1.17	11.85
	2014	**-1.28**	**8.17**
	2015	-1.17	10.58
	2016	-1.17	10.10
	2017	-1.20	10.58

المصدر: الباحث بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي

يلاحظ من خلال الجدول رقم (17) ان اعلى نسبة كانت سنة 2005 بقيمة قدرها 42.65 من المئة، وكانت اضعف نسبة مسجلة في سنة 2014 بقيمة قدرها 8.17 من المئة، في حين سجلت في 2017 قيمة قدرها 10.58 وهذا يدلل بوضوح مدى تراجع مؤشر جودة التشريعات في الجزائر وهذا راجع لأسباب عديدة أهمها:

– العراقيل الادارية والتشريعية كصعوبة الحصول على أوعية عقارية في المناطق الصناعية

– نقص اللوائح التنظيمية الخاصة بسوق العمل، وعدم جدوى الاطار القانوني والقضائي، وهذا ما أشارت اليه تقارير النزاهة العالمية التي سجلت الجزائر 42 نقطة من اصل 100 نقطة سنة2007 حيث وصفت المنظمة ان مستويات الجزائر ضعيفة في مجال الخصخصة.

يمكن القول ان التشريعات الجزائرية مثبطة للمستثمر الخارجي، وهذا ما جعل هذ المؤشر يسجل تراجع، ويظهر ذلك بشكل اكثر وضوحا في الرسم البياني الآتي:

الشكل (30): رسم بياني يوضح مؤشر جودة التشريعات للجزائر

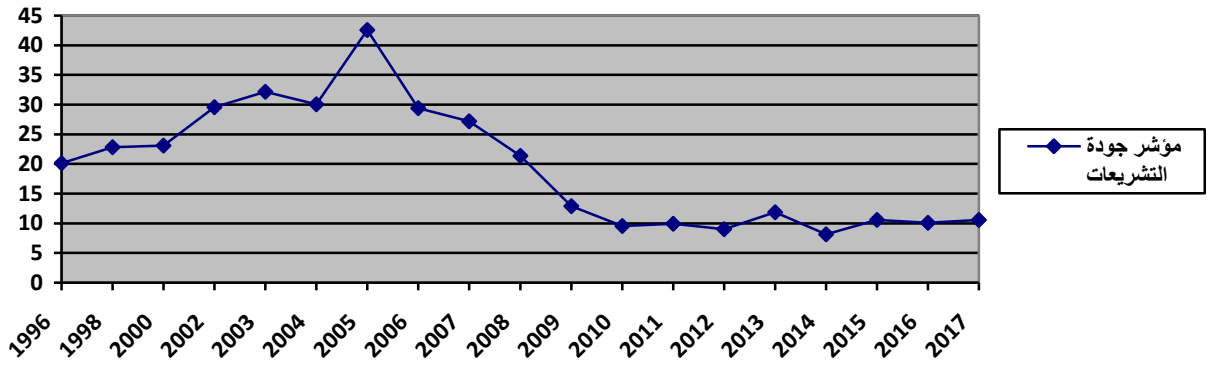

المصدر: الباحث من خلال تفريق الجدول السابق رقم (17)

يظهر الرسم البياني في الشكل (30) التراجع السريع في مؤشر جودة التشريعات في سنوات 2007–2008–2009 ثم عرف ثبات و استقرار في قيم متدنية لم تتجاوز 10.58 في السنوات الاخيرة للدراسة.

الشكل (31): خريطة توضح مؤشر جودة التشريعات للجزائر

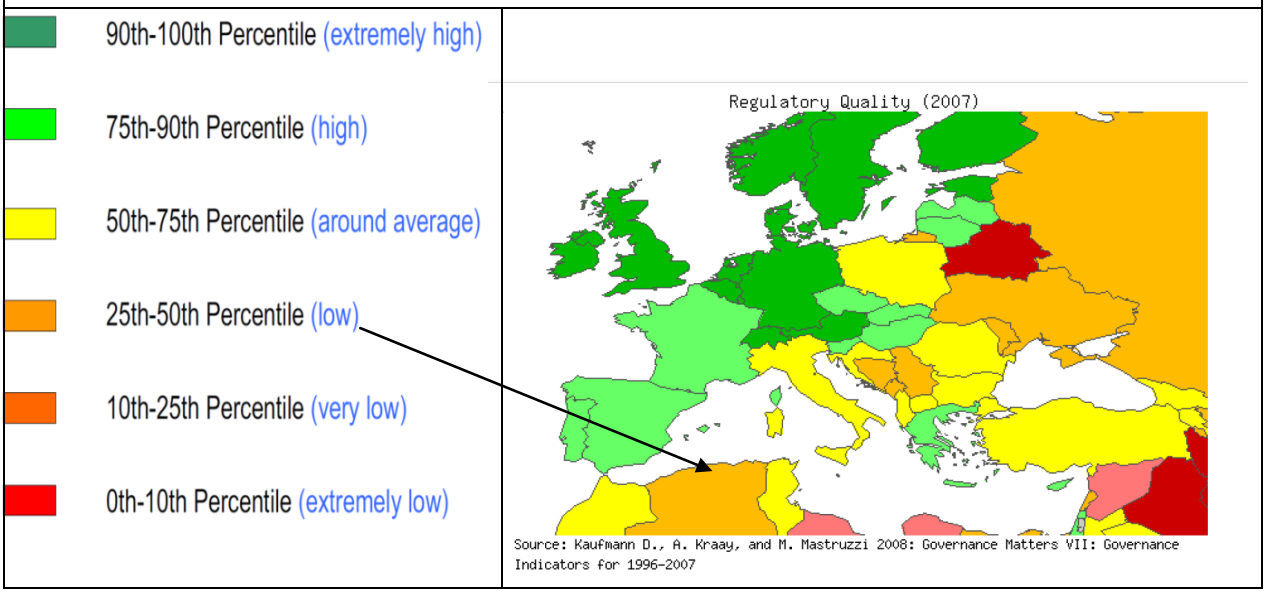

المصدر : http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

من خلال الخريطة صنف كوفمان وزملائه الجزائر في مؤشر جودة التشريعات لسنة 2007 في خانة المنخفض أي في المجال (25-50) من المئة.

سادسا: مؤشر مراقبة الفساد

يقيس هذا المؤشر مدى استشراء الفساد في الادارات العمومية، بالإضافة إلى قياس مدى فساد المسؤولين الكبار، وتوظيف المرافق العمومية للمصالح الخاصة، ومدى سيطرة الدولة على الفساد.

ويظهر الجدول التالي مستوى مؤشر مراقبة الفساد في الجزائر

جدول رقم (18) يبين مؤشر مراقبة الفساد في الجزائر خلال الفترة (1996-2017)

	السنة	درجة الحوكمة Governance score (-2.5 إلى 2.5)	الرتبة المئوية Percentile Rank (0 إلى 100)
مؤشـــر مراقبـــة الفساد Indicator Control of Corruption	1996	-0.57	33.33
	1998	-0.88	22.16
	2000	**-0.94**	**18.78**
	2002	-0.88	23.23
	2003	-0.69	28.79
	2004	-0.68	27.80
	2005	**-0.48**	**40.00**
	2006	-0.52	36.59
	2007	-0.56	34.47
	2008	-0.59	33.01
	2009	-058	33.49
	2010	-0.52	36.67
	2011	-0.54	35.07
	2012	-0.50	37.44
	2013	-0.47	39.34
	2014	-0.60	32.21
	2015	-0.66	28.85
	2016	-0.69	27.40
	2017	-0.61	30.29

المصدر: الباحث بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي

يلاحظ من خلال الجدول رقم (18) ان سنة 2000 كانت قد سجلت اخفض نسبة بقيمة قدرها 18.78 من المئة في مؤشر التحكم ومراقبة الفساد، بينما كانت اعلى نسبة مسجلة في سنة 2005 بقيمة قدرها 40 من المئة، في حين لم تسجل في سنة 2017 سوى 30.29 من المئة

في المحصلة يبقى سجل الجزائر في مجال التحكم في الفساد متواضع، ويظهر بشكل اكثر وضح في الرسم البياني الاتي:

الشكل (32): رسم بياني يوضح مؤشر مراقبة الفساد في الجزائر

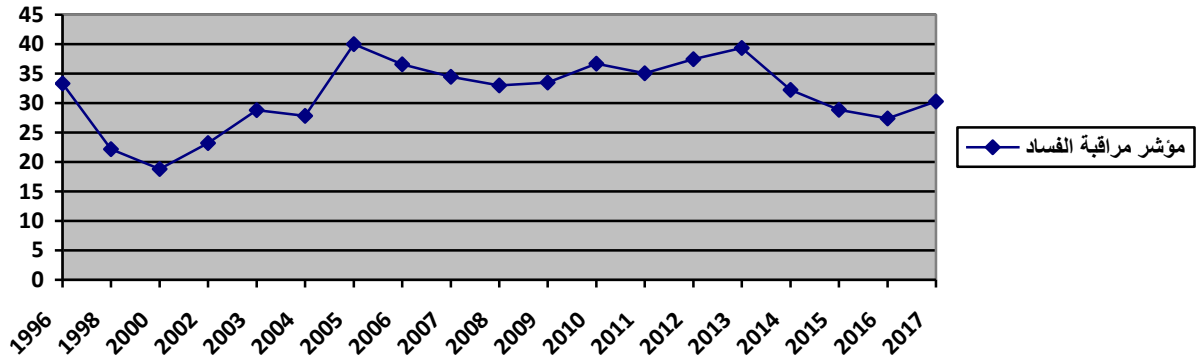

المصدر: الباحث من خلال تفريغ الجدول السابق رقم (18)

يوضح الرسم البياني رقم (32) يلاحظ أن مؤشر مراقبة الفساد عرف تذبذب بعد تحسن في سنوات 2005-2013-2010 ثم تراجع في السنوات الاخيرة للدراسة عند قيم 30 من المئة.

الشكل (33): خريطة مستوى مراقبة الفساد لسنة 2007

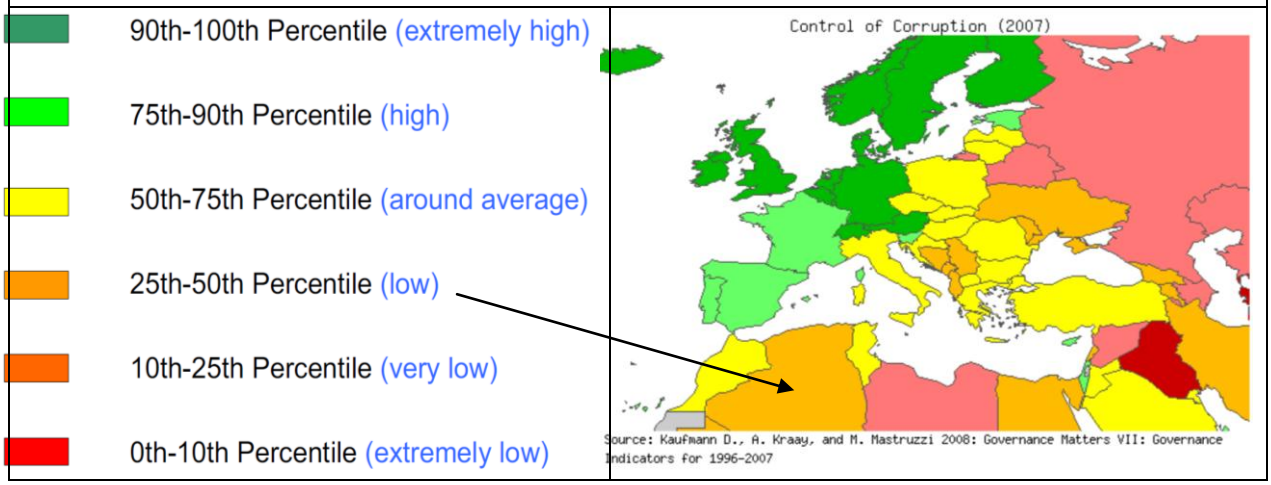

المصدر: http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

ويعزز ذلك الخريطة التي تبرز احتلال الجزائر للمرتبة منخفض خلال المجال (25-50%) لسنة 2007.

سابعا: مؤشرات الشفافية في تسيير المالية العامة

يفسر ذلك مقدار سماح الحكومات لشعوبها، بحرية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالموازنة العامة، حيث تسجل الجزائر نتائج ضعيفة في مسآلة شفافية الموازنة العامة، في استطلاع مبادرة الموازنة المفتوحة[1] لسنة 2010 حصلت الجزائر على قيمة 13 من أصل 100.

رغم نصّ الدستور الجزائري على أن يراقب البرلمان موازنة الحكومة، حيث وضعت قوانين المالية في السنوات الاخيرة دون ان تخضع لتدقيق مالي.

مجلس المحاسبة في الجزائر لا يسمح له بتفتيش سجلات الضرائب الخاصة بالنفط والغاز، بالإضافة إلى ان سوناطراك لا تنشر التقارير المالية المدققة. [2]

صنف مؤشر (مراقبة الإيرادات) لسنة 2011 الذي يقيم شفافية العائدات في 41 دولة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، الجزائر في المرتبة (41/38) أي تقريبا في ذيل الترتيب خلف كل دول النفط الغنية بالموارد[3].

على الرغم من مجهودات الحكومة الجزائرية في تعزيز الشفافية، من خلال اصدارها لقانون تسوية الميزانية لسنوات 2008-2009-2010 بفارق زمني يقدر بثلاث سنوات متأخر عن توصية صندوق النقد الدولي، فان سجل الجزائر في مؤشر الموازنة المفتوحة، جاء ضعيف، حيث حصلت على القيمة 3 من 100 في مؤشر (OBI) لسنة 2017، وبقيت سنة 2015 أحسن سنة بنسبة 100/19 رغم ضعفها وهذا ما يبينه الجدول رقم (19)

جدول رقم (19) مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) للجزائر للسنوات 2008-2017

2008	2010	2012	2015	2017
100/2	100/1	100/13	**100/19**	100/3

المصدر: الباحث بالاستناد إلى بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة OBI بتاريخ 2018/11/20

https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/algeria-open-budget-survey-2017-summary-arabic.pdf p2

[1] يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير دولية وضعتها منظمات متعددة الأطراف من مصادر، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا والمبادرة العالمية للشفافية المالية.

[2] Khaled Menna, op.cit, p14.

[3] Khaled Menna,op.cit, p14

يلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر الموازنة المفتوحة خلال كل السنوات اقل من العشرين بالمئة، وهذا مؤشر على ان الجزائر لا تزال بعيدة عن شفافية نشر الموازنة، حيث سجلت افضل نسبة لها سنة 2015، فضلا عن مشاركة الجمهور في إعداد الموازنة.

تراجعت الجزائر منذ سنة 2015، بشكل كبير عن إتاحة معلومات الموازنة عن طريق ما يلي[1]:

- إنتاج مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية لغرض الاستخدام الداخلي فقط.
- عدم إنتاج التقارير الدورية.
- عدم توفير البيان التمهيدي للموازنة للجمهور.
- إنتاج المراجعة نصف السنوية والتقرير السنوي وتقرير المراجعة، ولم تتم إتاحة هذه الوثائق للجمهور.

وهذا ما يبينه الجدول رقم (20)

جدول رقم (20) يبين إتاحة وثائق الموازنة للعامة في الجزائر من 2008 إلى 2017

الوثيقة	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٧
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	●	●	●	●	●
التقارير الدورية	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	●	●
تقرير نهاية العام	●	●	●	●	●
تقرير المراجعة	●	●	●	●	●

● متاحة للجمهور ● لم يتم إنتاجها

● تم النشر في توقيت متأخر أو لم يتم إنتاجها عبر الإنترنت أو تم إنتاجها للأغراض الداخلية فقط

المصـــــدر: https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/algeria-open-budget-survey-2017-summary-arabic.pdf p1 بتاريخ(2018/11/20)

[1]INTERNATIONAL BUDGET PARTNERSHIP, " OPEN BUDGET SURVEY 2017 ALGERIA", p2 (20/11/2018),available at: https: //www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/algeria-open-budget-survey-2017-summary-arabic.pdf

سجلت الجزائر في مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2017 اخر سنة للدراسة التي يفترض فيها تحسن في مؤشرات الحكم على ان هناك تطور للحكم الراشد في مسألة الشفافية والمشاركة، في حين عرفت مؤشرات مسح الموازنة القيم التالية[1]:

– مؤشر الشفافية 100/3، حيث توفر الجزائر معلومات شحيحة للجمهور.

– حصلت الجزائر على 100/0 في مسالة مشاركة الجمهور، بحيث لا توفر أي فرصة للجمهور للمشاركة في عملية الموازنة.

– مؤشر الرقابة على الموازنة حصلت الجزائر على 31 من أصل 100، حيث يسمح في حدود دنيا للسلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى بمراقبة ضعيفة على الموازنة.

تعتبر مراقبة جهاز الرقابة الأعلى ضعيفة على الموازنة، نظرا لطريقة انشائه وهيكلته، بموجب القانون، فهو يمتلك سلطة تقديرية ضخمة لاجراء عمليات المراجعة، لا يتم تعيين رئيس الجهاز من قبل السلطة التشريعية أو القضائية ويمكن إقالته بدون موافقة السلطة التشريعية أو القضائية، مما يؤدي إلى تقويض استقلالية هذا الجهاز، بالاضافة إلى الموارد الغير كافية لجهاز الرقابة الاعلى للوفاء بمسؤولياته.

توصي منظمة شراكة الموازنة الدولية (international budget partnership) الجزائر بإعطاء الأولوية للإجراءات التالية لتحسين شفافية الموازنة من خلال مايلي:

– نشر اقتراح الميزانية التنفيذي على الإنترنت.

– نشر بيان ما قبل الميزانية، ومراجعة منتصف العام، وتقرير نهاية السنة، وتقرير التدقيق على الإنترنت.

– إنتاج ونشر تقارير في السنة وميزانية المواطن. [2]

ثامنا: مؤشر تجميعي للحكم الراشد العالمي (WGI)

يلاحظ بشكل عام ان سنة 1998 قد عرفت تراجع كبير في مؤشرات الحكم الراشد لأسباب أمنية تتعلق بالعنف المسلح ودخول الدولة في دومة مكافحة العنف والارهاب.

في حين كانت سنة 2005 هي أفضل سنة من حيث تحسن مؤشرات الحكم الراشد بسبب:

تقوية كبيرة لأساسيات الاقتصاد الوطني مع ظهور الاستقرار النقدي، وخفض الديون الخارجية، ارتفاع لاحتياطات الجزائر من العملات الأجنبية، تعزز استقرار سعر الصرف الفعلي للدينار عند مستوى توازنه.

[1] INTERNATIONAL BUDGET PARTNERSHIP,op.cit,p2

[2] Idem ,p3

سجل ميزان المدفوعات تحسن حيث بلغ سنة 2005 ما قيمته 21.72 مليار دولار بعد ان كان في سنوات (2001-7.06مليار دولار) (2002- 4.37 مليار دولار) (2003-8.84مليار دولار) (2004-11.12 مليار دولار). بالإضافة إلى دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ[1]

باختيار أفضل سنة من حيث مؤشرات الحوكمة و هي سنة 2005، وسنة 2017 أخر سنة في الدراسة للمقارنة بينهما: ولحساب قيمة مؤشر الحوكمة بشكل عام:

يكون كالأتي محصلة جمع المؤشرات وقسمتها على ستة عدد هذه المؤشرات

النسبة المئوية تبدأ من 0 الى100 حيث الصفر معدومة تماما.

مؤشر الحكم الراشد العالمي (WGI) يساوي مجموع ومحصلة 6 مؤشرات تجمعية

جدول رقم (21) قيمة الحكم الراشد لسنتي 2005 و2017

المؤشر / السنة	PS مؤشر الاستقرار السياسي	GE مؤشر فعالية الحكومة	VA مؤشر الصوت والمساءلة	RL مؤشر حكم القانون	RQ مؤشر جودة التشريعات	CC مؤشر مراقبة الفساد	WGI (Worldwide Governance Indicators) مؤشر الحكم الراشد
2005	20.39	39.22	25.48	28.23	42.65	40	32.66
2017	14.96	30.29	23.15	30.99	10.58	30.29	23.37

حساب مؤشر الحكم الراشد	WGI= (PS+GE+VA+RL+RQ+CC)÷6

المصدر: الباحث بالاستناد إلى الجدول الخاصة بالمؤشرات السابقة المأخوذة من بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) ان سنة 2005 المختارة كأفضل سنة من حيث مؤشر الحكم الراشد الذي سجل قيمة 100/32.66 رغم أنها أعلى قيمة إلى غاية 2017.

في حين سجلت سنة 2017 نسبة 100/23.37، حيث لم تتجاوز القيمتين نسبة 50% وهذا يدلل على ان مؤشرات الحكم الراشد بقيت متدنية ولم تسجل الجزائر، حسب مؤشرات البنك الدولي للحكم الراشد قيم معتبرة وبقيت، أعلى نسبة مسجلة في جميع المؤشرات تصنف في خانة المنخفض.

[1] Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2005 http: //www.bank-of-algeria.dz/html/communicat1.htm بتاريخ 2018/11/07

يمكن القول ان الجزائر على مستوى مؤشرات الحكم الراشد التي وضعها البنك الدولي من خلال كوفمان وزملائه، لم ترقى إلى مستوى المتوسط، بل كانت تسجل مراتب متواضعة

وهذه شهادة من البنك الدولي على ان تصنيف الجزائر على سلم الحكم الراشد مزال دون المستوى المطلوب.

البنك الدولي يعمل، على نشر مؤشرات الحوكمة، التي يمكن القول انها تساهم في تحفيز الدول على مراجعة مستويات الحكم الراشد، هذا في حالة اقتناع هذه الدول بجدوى و مصدقية ما ينشر، اما اذا اعتبرت الدول النامية ان عملية نشر مؤشرات الحوكمة مجرد تصنيف غير محايد لأجل مزيد من الضغط على حكومات الدول النامية لإجراء مزيد من الاصلاحات، فان نتائج هذه الاحصائيات والبيانات لا تحقق نتائج مرجوة على سلم الرشد.

لكن تبقى هذه المؤشرات تدين كلا الطرفين الجزائر التي بقيت في مستويات متدنية في الحكم الراشد من خلال القياس عبر المؤشرات الستة لكوفمان وزملائه، والطرف الثاني الصندوق والبنك، حيث تدين هذه المؤشرات المتواضعة جهودهما في المساهمة في تحقيق نقلة نوعية على مستوى الحكم الراشد.

خلاصة الفصل:

الاصلاحات التي حملها الصندوق والبنك للجزائر كانت تقوم على الفرض والاجبار والعلاج بالصدمة، دون الاهتمام بالبعد الاجتماعي والسياسي الذي تفرزه تلك الاصلاحات الراشدة حسب صندوق النقد والبنك الدوليين من اضطرابات سياسية واجتماعية.

لم تعطى الجزائر فرصة تعديل حزمة الاصلاحات المشروطة ومراعاة خصوصيتها وهو ما دفع الصندوق بتوقيف التمويل خلال هذه الفترة، ومحاولة اجبار الجزائر على اعادة الجدولة خدمة للدائنين وانحيازه لهم على حساب الجزائر، كما لم يطلب الصندوق اشراك فواعل مجتمعية من قبيل المجتمع المدني والقطاع الخاص الوطني، والبرلمان كسلطة تشريعة نابعة من المجتمع، وكل هذا يتنافى و المبادئ التي يقوم عليها الحكم الراشد.

يقوم الصندوق والبنك على استعجال الاصلاحات من خلال عملية الهدم ثم البناء لمؤسسات جديدة، دون اعطاء أي فرصة لإصلاحات مرحلية تقوم على التدرج، يمكن فهم هذا النوع من العلاقات الا في اطار تكريس نوع من التبعية، دون ترك المجال للدولة مع بقية الفواعل الاخرى لممارسة سيادتها في الخروج بقرارات تلبي مطالب كل الفواعل وتستجيب للشأن العام، في اطار الاجماع والتوافق.

تعتبر الاصلاحات التي يحملها الصندوق والبنك اسيرة مفاهيم اقتصاد السوق، مثل النمو بدل التنمية، الاهتمام بميزان المدفوعات على حساب ميزان الجبهة الاجتماعية، عدم المبالاة بالآثار السياسية التي قد تحدث نتيجة الفوضى والخراب الذي يحل بالأوطان وتكون له آثار مدمرة على الدولة نفسها نتيجة اصلاحات قاسية على الجميع باعتراف الصندوق والبنك الدوليين.

ربط القروض بالاصطلاحات الاقتصادية ضمن مشروطية اصلاحية لتحقيق الانتقال، من دول ذات اقتصاد مركزي إلى دول تدعم اقتصاد السوق، وتنسحب الدولة من الادوار الاقتصادية والاجتماعية.

قيام الجزائر بإصلاحات نتيجة ضغوط داخلية وخارجية، خاصة ما تعلق منها بالشق الاقتصادي والذي تطلب من الدولة الجزائرية في ظل الاسعار المنخفضة للنفط وتراكم الديون الخارجية إلى طلب المساعدة من المؤسسات المالية العالمية، من قبيل صندوق النقد والبنك الدوليين

لكن الملاحظ ان الجزائر غالبا ما كانت تلجا إلى المؤسسات المالية في حال وجود أزمة اقتصادية والتي عادة ما تكون بسبب تدني اسعار النفط لتشرع بعدها الدولة الجزائرية في عملية اصلاحات.

الخاتمة

يعتبر الحكم الراشد كفلسفة و تصور قديم قدم الحضارة الانسانية، تطور المفهوم نتيجة لتراكمية معرفية، واسهامات حضارية، بالإضافة الى ظروف و دواعي أملتها التفاعلات النسقية للفواعل، ظهر بالمفهوم الحديث، في عديد الكتابات و الحقول المعرفية، كان آخرها بروزه في كتابات العلماء و المفكرين وصولا الى المنظمات الدولية و ابرزها صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث عكس توجهات وقيم تلك المنظمات، ينطوي المفهوم على نماذج لإدارة الموارد، المتنوعة، ضمن سياسات وبرامج اصلاحية تحقق التنمية .

عرف المفهوم حركية كبيرة، من خلال دخوله لحقول معرفية، كالاقتصاد، السياسة...الخ، وعرف عدة إشكاليات على مستوى التعريف، الترجمة، النموذج، هذا الأخير يشكل تحدي كبير في صناعة نموذج قابل للتعميم.

كان لظهور المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد و البنك الدوليين ،دورا بارزا في إعادة اعمار الدول الاوربية التي تضررت جراء الحرب لتتحول إلى مؤسسات مالية هدفها الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي للعالم ثم انتقل نشاطها إلى مساعدة الدول الاعضاء بما فيها الدول النامية من خلال تقديم القروض والمساعدة الفنية، عبر برامج وسياسيات هدفها مساعدة الدول الاعضاء في تجاوز ازماتها المالية و الاقتصادية.

تطورت الأهداف إلى المساعدة على نشر التنمية و محاربة الفقر في إطار إصلاحات اقتصادية ضمن نموذج للحكم الراشد، في ظل هيمنة للولايات المتحدة الأمريكية و القوى الكبرى على صناعة القرار، انعكس ذلك في نظام التصويت من خلال احتكار الحصص الكبرى في الصندوق والبنك، وما تبعه من التحاق للدول النامية متأخرة وحصولها على تمثيل ضعيف .

عمل البنك والصندوق على بناء نموذج للحكم الراشد من خلال اثراء ادبيات الحكم الراشد ضمن تقديم عدت قراءات، باعتبار المفهوم يعرف حركية و تشعب، بالإضافة إلى المساهمة في اثراء البعد الاقتصادي للحكم الراشد، من خلال الدفع بالقطاع الخاص إلى ممارسة ادوار كبيرة في السوق.

يتضمن الحكم الراشد الذي يطرحه الصندوق والبنك الدوليين الرؤية الليبرالية ومشبع بطروحات اتفاق وشنطن، والذي يعكس مصالح الدول الكبرى صاحبة أكبر الحصص في الصندوق والبنك الدوليين

وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي تحول الحكم الراشد الى مفهوم مؤدلج يحمل قيم المنظمة أو هيئة التي قامت بإنتاجه.

أفرز الحكم الراشد المؤدلج، ذو القيم الليبرالية والتي يتبناها الصندوق والبنك الدوليين:

- تراجع الدولة لحساب القطاع الخاص.
- تضمين قيم تختلف عن قيم الدول النامية بعيدة عن خصوصيتها.
- عولمة المفهوم عبر نسق ونموذج موحد صالح للجميع.
- انحياز الصندوق والبنك الدوليين لصالح الدول الكبرى صاحبة القوة التصويتية .
- استخدم الحكم الراشد ضمن مشروطية الاجبار والتي يفترض انها تتنافى وروح الحكم الراشد الداعي إلى الاجماع والتوافق.
- عدم ترك مساحة من الحرية للدول النامية، في اختيار النموذج الاقتصادي الخاص بها.
- يخلط الصندوق والبنك بين النمو والتنمية، حيث يستعمل مفهوم التنمية ويدلل عليها بالنمو ضمن ارقام لا تعكس التنمية (وجود نمو في الاقتصاد لا يعني بالضرورة وجود تنمية تظهر آثارها على المجتمع)

من هذا المنطلق، الحكم الراشد ليس نموذج جاهز يتم فرضه، وإنما هي عملية انتاج تخضع لطبيعة المجتمع ومنظومته الحضارية، وبهذا المعنى فهي تعبير عن مشروع مجتمع يستجيب للصيرورة التاريخية للمجتمعات، ولا يعني هذا الطرح السقوط في فخ التمركز حول الذات، فلا يمكن تجاهل وجود سنن وقيم ذات طابع عالمي تعكس القيم الانسانية، وبالتالي فإن مقاربة الحكم الراشد ينبغي أن تنطلق من منظور حضاري تاريخي تراكمي، دون أن يكون إلغائيا.

مزال الحكم الراشد يواجه اشكالات النموذج المتبع، خاصة امام طروحات صندوق النقد والبنك الدوليين الداعية إلى نموذج ضمن اتفاق واشنطن المستمد من قيم الليبرالية الجديدة، ضمن سياق ايدولوجي معين يكرس الدور الكبير للسوق وتمدده على حساب دور الدولة، تمهيدا لغزو القطاع الخاص الاجنبي، في ظل قطاع خاص محلي ضعيف على قدم المساواة، تحت مسميات المنافسة.

تعتبر مساهمة الصندوق والبنك الدوليين في تكريس الحكم الراشد بالدول النامية بشكل عام والافريقية بشكل خاص على وجه التحديد، كانت ضعيفة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية المطروحة، وهذا من خلال مؤشرات البنك الدولي خلال سنوات الدراسة، نظرا لعدم توافق النموذج الليبرالي للحكم الراشد

ضمن قيم وخصوصيات الدول النامية، بالإضافة إلى اشكالية الاجبار والانحياز لمصالح اطراف كبرى على حساب الدول النامية، بالإضافة الى تكريس تبعية مالية و اقتصادية من خلال حجم الديون الكبيرة والغير منتهية، وانشغال الدولة بأداء ديونها على حساب المستوى المعيشي للسكان، الذي تدهور كثيرا الى درجة ارتفاع نسبة الفقر في الدول الافريقية.

تركت سياسات الصندوق والبنك الدوليين آثار سلبية على الدول النامية الافريقية، حيث نتج عن تلك البرامج و السياسات تصاعد في المديونية إلى درجة العجز عن أداء فوائد القروض، كما تباينت مساهمة الصندوق والبنك الدوليين في ترشيد الفواعل، بخصوص فاعل القطاع الخاص، حضي هذا الفاعل باهتمام كبير (على مستوى التنظير مقارنة بالواقع) مقارنة ببقية الفواعل الاخرى.

بخصوص الفاعل الاجتماعي، لم يحضى هذا الفاعل باهتمام كبير على مستوى السياسات و البرامج و على مستوى الممارسة، باستثناء التنظير و الخطابات، مساهمة الصندوق والبنك في تفعيل المجتمع المدني ضعيفة ولا تعكس قيمة الشراكة والحوار، بقدر ما عكست الاحتواء والسيطرة، من قبل الصندوق والبنك الدوليين، بالإضافة الى و جود فجوة بين التنظير و الممارسة لدى الصندوق و البنك في اطار رؤيتهما للحكم الراشد.

حملت مؤشرات الحكم الراشد في الدول النامية الافريقية، قيم ضعيفا، عكست هذه المؤشرات ضعف مساهمة الصندوق و البنك الدوليين في تكريس الحكم الراشد و هذا يثبت صحة الفرضية المطروحة. كما أظهرت عدم ملائمة نموذج الصندوق والبنك الدوليين للدول النامية الافريقية، نظرا لما أفرزته تلك السياسات والبرامج الاصلاحية من مديونية وفقر، وتبعية.

لم تساهم الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في اطار شرطية الصندوق و البنك الدوليين ،ضمن حزمة من السياسات و البرامج في تكريس الحكم الراشد نظرا لظهور نتائج سلبية على مخرجات الحكم الراشد، تمثلت في ضغوط داخلية وخارجية، و ارتفاع مديونية، وتراجع لمستويات التنمية.

لم تسجل فواعل الحكم الراشد بالجزائر تحسن كبير ،حيث عرفت الحكومات تذبذب و عدم استقرار، الى جانب مجتمع مدني موسمي و ضعيف، مع بروز قطاع خاص هش قائم على الاستيراد دون التصدير، و اقتصاد ريعي، لم ينتج بدائل تنموية ، و هذا يعزز من الفرضية المطروحة، و التي اكتمل

اثباتها من خلال مؤشرات الحكم الراشد، التي كشفت حصول الجزائر على نسب ضعيفة على سلم الحكم الراشد.

سجلت الجزائر قيم متواضعة على سلم مؤشرات الحكم الراشد، وهذا بدوره يعطي الانطباع بان البنك والصندوق كانت مساهماتهما ضعيفة و اقتصرت على القطاع الخاص رغم أن هذا الأخير بقي ضعيف و تأثيره محدود داخل الدولة ،لأسباب تتعلق بالدولة و المنافسة الخارجية مع الشركات الاجنبية .

كرست سياسات وبرامج الصندوق والبنك الدوليين بشكل عام، حصول الدول النامية لمراتب ضعيفة في مؤشرات الحكم الراشد، بالإضافة إلى عجز القطاع الخاص على المنافسة امام الشركات الاجنبية في ظل انفتاح متسرع، وسهولة دخول تلك الشركات وسرعة تحويلها للأموال إلى الدولة الام بالخارج، وهذا ما شكل رهن للسيادة الاقتصادية للدول النامية، امام تنامي معدلات البطالة وزيادة نسبة الفقر، نتيجة الخصخصة المتسرعة لمؤسسات القطاع العام الاقتصادية.

يستعجل البنك والصندوق في مسالة تطبيق السياسات و البرامج دون تحضير بيئة حاضنة لذلك، تحت مسمى العلاج بالصدمة وهذا ما ترك آثار وعدم تقبل في المجتمع، بالإضافة الى عدم قبول البنك و الصندوق لتكييف السياسات والبرامج حسب الاقطار بل يطلب تطبيقها دون مناقشتها وهذا يتنافى وخاصية المشاركة و الديمقراطية.

يتجاهل البنك والصندوق موافقة البرلمان كسلطة تشريعية في الدولة المتلقية للبرامج والسياسات و حيث تعتبر وجهة نظر البرلمان مهمة للمشاركة في القرار و ضرورية في ادبيات الديمقراطية والحكم الراشد، كما يستعمل البنك والصندوق عنصر السرية في التعاملات حتى يتفادى تحريك الراي العام او وقوع اعمال عنف وهذا امر منافي للشفافية، كان بالإمكان ان يكون المواطن في قلب ما يتم من اتفاقيات ويحصل على المعلومة في حينها وبشكل سلس وشفاف، لكن ما يحدث هو العكس.

لا يمكن وضع الحكم الراشد في اطار نموذج صالح لكل الاقطار النامية، فالحكم الراشد كمقاربة تنموية تأخذ منها الدول الاطر العريضة لإدارة الحكم بعد عملية التكييف وصولا إلى نموذج محلي للحكم الراشد اثبتت التجارب نجاح هذا الاتجاه، باعتبار النموذج المطروح من قبل الصندوق والبنك لم يكن نتاج حوار وتوافق بين مكونات الدولة داخليا (المجتمع المدني والقطاع الخاص)،أو خارجيا مع الصندوق و البنك الدوليين.

التوصيات:

- العمل على بناء نموذج للحكم الراشد يلائم خصوصية الدول النامية، مع الاستفادة من طريقة البنك الدولي في مسالة تكميم الحكم الراشد لقياس مستوى التقدم، وبناء مؤشرات اقليمية خاصة بالدول النامية الافريقية مع تضمنيه مؤشرات اخرى كمستوى المديونية ومعدلات البطالة والفقر، ومؤشرات التنمية البشرية، ضمن بنك معلومات للتقييم الذاتي والاستقلالية عن القوى الخارجية.
- الحذر من انسحاب الدولة من الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية لصالح فواعل خارجية، سالبة للسيادة الوطنية، والعمل على الخروج من دائرة التبعية الاقتصادية.
- تحمل القطاع الخاص المحلي للمسؤولية الاجتماعية بدل البحث عن المضاربة وجني الارباح على حساب الدولة دون المساهمة في تحقيق تنمية، والعمل على امتصاص البطالة.
- ان تعمل الدولة على فتح باب الاستثمار الاجنبي، بشروط وقيود وبالقدر الذي لا يضر بالقطاع الخاص المحلي.
- احتفاظ الدولة بالقطاع الاقتصادي الناجح والاستراتيجي مثل التنقيب عن المواد الاولية، والذهاب للخصخصة بشكل تدريجي ومدروس في بعض القطاعات.
- استقطاب الكفاءات واليد العاملة المدربة الوطنية و الحد من هجرتها مع الشركات الاجنبية.
- العمل على التقليل من الاعتماد على القروض و المساعدات الخارجية.
- ضرورة ممارسة الدول النامية ضغط على الصندوق والبنك، لإسقاط المشروطية وترك حرية اختيار النموذج الملائم للدول النامية.
- مراعاة الابعاد الاجتماعية في الحكم الراشد التي تجاهلها البنك الدولي في مؤشراته.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

1- المعاجم والقواميس:

1-المعجم الوسيط في اللغة العربية ج 1، طبعة2، (القاهرة: دار الفكر، 2002).

2- الكتب:

1. أحمد حشيش عادل ، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2002.

2. أحمد حشيش عادل ، محمود شهاب مجدي ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005.

3. أيوب سميرة ، **صندوق النقد الدولي وقضية الاقتصاد المالي "دراسة تحليلية"**، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.

4. بن شهرة مدني، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2009.

5. بن عثمان فوزية، **دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الانسان**، الجزائر: دار النشر جيطلي،2017

6. بوحديدة محمد، **النظام المالي الإسلامي**، الجزائر: كليك للنشر، 2011.

7. تشوسودوفيسكى ميشيل ، **عولمة الفقر**، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، مصر: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2012.

8. توفيق راوية ، **الحكم الراشد والتنمية في افريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**، ط1، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2005.

9. تومي عبد الرحمان ، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، الجزائر: دار الخلدونية،2011.

10. تومي عبد القادر، **العولمة من الاقتصاد الى الايدولوجية**، الجزائر: دار هومه، 2009.

11. الجوزي جميلة، **أسس الاقتصاد الدولي: النظريات والممارسات**، الجزائر: دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

12. حجاز بسام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003.

13. حرب وسيم وآخرون، **اشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، مقاربة اصلاحية في خدمة حكم القانون**، سورية: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

14. حسن عبد الله العايد، **انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية**، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية ، 2008.

15. حسن عوض الله زينب، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1999.

16. حسين يوسف يوسف، **تاثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية على اقتصاد الدول**، القاهرة: المركز الدولي للإصدارات القانونية، 2012.

17. حميد محسن حاتم ، **تناقضات العولمة**، سورية: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، ، 2008.

18. خالدي الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، الجزائر: دار هومة،1996.

19. خنفوسي عبد العزيز، **النظام الاقتصادي المعولم**، الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2017.

20. زبيري رمضان عبد الرحمان ، **العولمة والبنى الوظيفية الجديدة للدولة**، الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2013.

21. ستجليتز جوزيف، **العولمة ومساوئها**، تر: عبد القادر حلمي، بغداد: بيت الحكمة، 2003.

22. ستجليتز جوزيف، **النظم الاقتصادية العالمية الجديدة العولمة وأثرها السلبي على الشعوب**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014.

23. السعيد مصطفى وآخرون، **تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية**، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005.

24. صيد أمين، **سياسة الصرف كأداة لتسويت الإختلال في ميزان المدفوعات**، بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2013.

25. العباس بلقاسم، **ادارة الديون الخارجية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2000.

26. عباس علي، **إدارة الأعمال الدولية**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003.

27. عبد الكريم زهير، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

28. عبد الله العايد حسن، **انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية**، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2008.

29. عبد الله عبد الخالق، **التبعية والتبعية السياسية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.

30. عجة الجيلاني، **قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية من اشتراكية التسيير الى الخوصصة**، الجزائر: دار الخلدونية، 2006.

31. عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

32. عمران علي عبد الله، **محاكمة العولمة** ج2، ترجمة: رجب بودبوس، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر (د.س.ن).

33. عميروش شلغوم، **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2011)**، سلسلة كتب المستقبل العربي، الجزائر اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2013.

34. الفرنجي نادين، **مثلث النهضة والتنمية والحكم الصالح**، ط1، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.

35. قادري عبد العزيز، **دراسات في القانون الدولي الاقتصادي صندوق النقد الدولي الـ"صندوق F.M.I"(الآليات والسياسات)**، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر، 2002.

36. قاسم الامامي صباح، كاظم جياد الفياض عباس ، **الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني**، الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي ، 2015.

37. الكايد زهير، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003.

38. كريم حسن، **مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ،2004.

39. كنعان علي، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2012.

40. محمد فهمي عبد القادر ، **النظام السياسي الدولي دراسة في أصول النظرية والخصائص المعاصرة** مصر: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

41. مرفت جمال الدين ، على شمروخ، **الحوكمة ومنظمات المجتمع المدني**، مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2015.

42. المنجرة المهدي ، **الحرب الحضارية الأولى**، الجزائر: شركة الشهاب، 1991.

43. المنظمة العربية لمكافحة الفساد، **المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للاصلاح السياسي والاقتصادي في الاقطار العربية**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

44. الموسوي ضياء، **اقتصاديات أسواق المال**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005.

45. الموسوي ضياء، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2005،3.

46. ميدلي جون ، **نهب الفقراء: الشركات عابرة القومية واستنزاف موارد البلاد النامية**، ترجمة: بدر الرفاعي: القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2011.

47. ناي جوزيف، **حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية**، ترجمة: عبد القادر عثمان، مركز الكتب الاردني، 1991.

48. هارفي دفيد، **الوجيز في تاريخ النيوليبرالية**، ترجمة: وليد شحاة، الهيئة العامة السورية للكتاب، سورية،2013.

49. هوارد ج، ويارداً، **المجتمع المدني: النموذج الامريكي والتنمية في العالم الثالث**، ترجمة: ليلي زيدان، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة في الثقافة العالمية، 2007.

3- الأوامر والقوانين:

50. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47-01 الصادرة في 22 أوت 2001.

51. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر، رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بالخوصصة وإدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 47-01، المؤرخة في 22 أوت 2001.

52. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-06، المؤرخ في 21محرم عام 1327الموافق لـ20فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد15، الصادرة بتاريخ 20فبراير 2006.

53. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-06، المؤرخ في 21محرم عام 1327الموافق لـ20فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد15، الصادرة بتاريخ 20فبراير 2006،

54. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " قانون رقم 16 – 01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري"، الجريدة الرسمية عدد14 المؤرخة في 27 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 07 مارس2016

55. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية عدد 16 المؤرخة في 18 أفريل 1990 .

56. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر، رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بالخوصصة وإدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 47-01، المؤرخة في 22 أوت 2001.

57. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47-01 الصادرة في 22 أوت 2001.

4- الرسائل والاطروحات الجامعية:

58. ابرادشة فريد، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(جامعة الجزائر3:قسم العلوم السياسية 2014).

59. أحمد رمضان فادي ،**البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا مكانية الاستفادة الفلسطينية،(1981-2003)**، رسالة ماجيستير غير منشورة،(جامعة الاقصى غزة :2015).

60. ازروال يوسف، **الحكم الراشد بين الاسس النظرية وآليات التطبيق – دراسة واقع التجربة الجزائرية** – رسالة ماجيستير غير منشورة،(جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية، 2009.)

61. إمنصوران سهيلة، **الفساد الإقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي دراسة إقتصادية تحليلية حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير غير منشورة،(جامعة الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، 2006.)

62. باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية: حالة الطريق السيار شرق غرب**، رسالة ماجيستير، غير منشورة، (جامعة الجزائر3: قسم العلوم الاقتصادية، 2011)

63. برباص الطاهر، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد – دراسة حالة الجزائر** رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية،2009)

64. بلخير أسيا، **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر أنموذجا2000 -** 2007، رسالة ماجيستير غير منشورة (جامعة يوسف بن خدة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2009.)

65. جعفر عثمان بخيت، **صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدين الأفريقي الأثر الاجتماعي والاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة الخرطوم: كلية الآداب و الترجمة،2007).

66. جنوحات فضيلة، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، اطروحة دكتورا غير منشورة،(جامعة الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، 2006) .

67. دحماني نبيل، **الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2000**،رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم السياسية،2011).

68. زايدي عبد العزيز، **تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي من"1989-2005"**، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية،2009) .

69. زروق صبرينة، **تأثير المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات المغاربية لما بعد الحرب الباردة: دراسة النموذج الجزائري**، رسالة ماجيستير غير منشورة،(جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية،2012) .

70. زوين ايمان، **دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر** رسالة ماجيستير غير منشورة ،(جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم الاقتصادية،2011).

71. شاوش اخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا**، ، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(جامعة بسكرة: قسم علم الاجتماع،2015).

72. شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)**، اطروحة دكتوره غير منشورة،(جامعة الجزائر3: قسم العلوم الاقتصادية،2012) .

73. طالبي سميرة، **واقع الاقتصاد الجزائري وعلاقته بصندوق النقد الدولي(1986-1989)**، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية،2002) .

74. عاشور فلة، **آثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر من 1994 حتى 2002**، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة بسكرة: قسم العلوم الافتصادية،2005) .

75. عبادي خير الدين، **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا 1990-2010**، رسالة ماجيستر غير منشورة(جامعة الجزائر3:قسم العلوم السياسية،2011).

76. عبدو أبوه الهادي ، **الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانيات والواقع في موريتانيا**، أطروحة دكتورا،(جامعة بوبكر بلقائد تلمسان: قسم العلوم الاقتصادية،2015).

77. غرداين عبد الواحد، **خوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية**، اطروحة دكتوره غير منشورة،(جامعة وهران: قسم العلوم الاقتصادية،2013) .

78. مشمس نجاة، **فعالية السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم (دراسة حالة الجزائر1986-2004)**، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية، 2004.)

79. معاوي وفاء، **الحكم الراشد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير(جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية، 2010).

80. معلم جميلة، **تجارب التنمية في الدول المغاربية، والاستراتيجيات البديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب،** اطروحة دكتورا غير منشورة (جامعة باتنة: قسم العلوم الاقتصادية،2017).

81. مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية،-دراسة حالة الجزائر-**،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،(جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: قسم العلوم الاقتصادية، 2010)

82. يحياوي سمير، **العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للدول العربية حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير غير منشورة،(جامعة الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، 2005).

5- المجلات والملتقيات:

83. إبراهيم الدسوقي أيمن ، " المجتمع المدني في الجزائر : الحقرة، الحصار، الفتنة "، مجلة المستقبل العربي، مركز دارسات الوحدة العربية، عدد 259، سبتمبر 2000.

84. أبو العينين فتحي،" الاتجاهات النظرية في دراسة التخلف والتنمية والمشكلات الاجتماعية في بلدن العالم الثالث"، الامارات: مجلة شؤون اجتماعية، عدد 38،1993 .

85. أمال عياري، أبوبكر خوالد، "تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، (جامعة بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية، يومي 06-07 ماي 2012).

86. آيت يحيى سمير، "فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف. حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد رقم 01 العدد 02 ، 2015.

87. إيلبورغ كاترين وأخرون، "المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين"، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، 2013.

88. بلحاج صالح، "مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات بالجزائر"، دفاتر السياسية والقانون، العدد الحادي عشر جوان 2014.

89. بلغالي محمد، "الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلية :حالة الجزائر"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 14، مارس2011.

90. بوحنية قوي، بوطيب بن ناصر، " الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية الجزائر أنموذجا"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية العدد الرابع ديسمبر 2014، جامعة الحاج الاخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص ص 57—72 .

91. بيوض محمد وعبيدات ياسين،" تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل – دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء-"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية،08-09 ديسمبر 2014.

92. جابي عبد الناصر، "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق"، الجزائر: مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، عدد 15، فيفري 2007.

93. الجعبري مجدي، " أثر العولمة على التنمية في الدول النامية "دراسة حالة جمهورية مصر العربية " العولمة الراسمالية واثرها على اقتصاديات الدول النامية"، عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، الندوة العلمية الاولى لكلية الادارة والاقتصاد 24، 25مارس 2015 بالدانمارك، 2016.

94. أزعور جهاد، " وقت التحرك العملي: أمام بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصة سانحة لإجراء الإصلاحات اللازمة بما يكفل الرخاء لعقود قادمة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 54 العدد 4، 2017.

95. حجازي عزة محمد، "أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية حالة الدول العربية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الخامس عشر، السداسي الثاني، 2016.

96. زرقون محمد، " إنعكاسات إستراتجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية"، مجلة الباحث عدد، 07،2009 2010.

97. زغيب شهرزاد، حلمي حكيمة، "الاقتصاد الجزائري مابعد النفط: خيارات المستقبل"، الجزائر اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (64)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

98. زياني صالح، " موقع مؤسسات المجتمع المدني في ادارة التنمية المحلية في الجزائر "، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، عدد 16، 2007.

99. ساحلي مبروك، "عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل بالجزائر"، الجزائر اشكاليات الواقع ورؤوى المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (64)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

100. شعراوي جمعة سلوى، "مفهوم إدارة الدولة والمجتمع"، المستقبل العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد249 نوفمبر، 1999.

101. طاشمة بومدين، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل ،عدد 26 جوان2010.

102. عاكوم إبراهيم فريد، "إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية"، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 117، 2006.

103. مولاي لخضر عبد الرزاق ، بونوة شعيب، " دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، عدد07، 2009– 2010

104. عزة محمد حجازي، "أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية حالة الدول العربية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الخامس عشر، السداسي الثاني، 2016.

105. عياري أمال، خوالد أبوبكر ، "تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري،(جامعة بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية، يومي 06–07 ماي 2012) ،

106. عياش زبير ، "الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء"، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25 –26 نوفمبر 2013.

107. فاضل البياتي طاهر، " الإصلاح المالي في دول العالم الثالث بين رؤية صندوق النقد الدولي والخيارات البديلة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الاربعون، 2014.

108. فوكه سفيان، "التنمية والتمكين من خلال الادارة الرشيدة للحكم: قراءة نقدية"،الجزائر: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد الثالث، فيفيري 2014.

109. كريم حسن، " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2006

110. الكواز احمد، "إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة"، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد 2008.

111. مبارك شيماء، "إستراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد26، سبتمبر 2016.

112. مبروك ساحلي، "عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل بالجزائر، الجزائر اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل"، سلسلة كتب المستقبل العربي (64)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013

113. محمد بلغالي، "الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلية –حالة الجزائر–"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 14، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011.

114. محمد حجازي عزة، " أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية حالة الدول العربية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الخامس عشر، السداسي الثاني، 2016.

115. محمود الكواز سعد، سمير حنا بهنام،" أثر التغيير الهيكلي في التجارة الدولية لعينة مختارة من الدول النامية للمدة 1985–2008"، العراق: مجلة تنمية الرافدين، العدد 101، مجلد32، جامعة الموصل ، 2010.

116. مرقس سمير، "ورقة حول المساواة من منظور المواطنة"، الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الاقليمي العربي، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2013.

117. المسفر محمد صالح ، "الليبرالية بين العروبة والتبعية:مصر نموذجا" ،مجلة جامعة دمشق،المجلد 24،العدد الثالث والرابع،2008.

118. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، " دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر" مجلة الباحث، عدد07، 2009– 2010.

119. ناصر سليمان، حديدي آدم، "تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد02 جوان، 2015.

120. نصر الدين عيساوي، " تقلبات اسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الريعية، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جوان 2016.

121. يحي السعيدي محمد، "البنك الدولي ...رؤية من الداخل"، مجلة شؤون العصر، السنة العاشرة، العدد 22، 2006.

6– التقارير السنوية:

122. الاتحاد الدولي للنقابات، **تحدي المؤسسات المالية الدولية: معلومات واستراتيجيات عملية لمشاركة نقابات العمال مع المؤسسات المالية الدولية**، بلجيكا: 2008.

123. البنك الدولي، " اطلس اهداف التنمية المستدامة من مؤشرات التنمية العالمية لسنة "،2018.

124. البنك الدولي، " من الامتيازات إلى المنافسة: فك قيود القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" تقرير عن التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، 2009.

125. البنك الدولي، "ادارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، تعزيز التضمينية والمساءلة "، تقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بيروت: ترجمة دار الساقي،2004.

126. البنك الدولي، "التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2018"

127. البنك الدولي، "دخول القرن 21 تقرير عن التنمية في العالم 2000/1999 "، واشنطن،2000.

128. صندوق النقد الدولي ،" اتفاقية صندوق النقد الدولي"، الطبعة العربية،واشنطن:كتلونيا، 2011.
129. صندوق النقد الدولي، " أهداف التنمية المستدامة تمويل التنمية: دور الصندوق في جدول أعمال ما بعد عام 2015"، نشرة الصندوق الإلكترونية 2015.
130. صندوق النقد الدولي، "التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2017"
131. صندوق النقد الدولي، "المرشد لعلاقات خبراء الصندوق بمنظمات المجتمع المدني، صندوق النقد الدولي، ادارة العلاقات الخارجية."
132. صندوق النقد الدولي، "تشجيع النمو الاحتوائي"، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2017.
133. صندوق النقد الدولي، "مراجعة المذكرة التوجيهية بشأن الحوكمة – إطار مقترح لتعزيز مشاركة الصندوق"،1997.
134. صندوق النقد الدولي،" إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع "،التقرير السنوي،2008.
135. صندوق النقد الدولي،"المرشد لعلاقات خبراء الصندوق بمنظمات المجتمع المدني"، ادارة العلاقات الخارجية، واشنطن، (د.س.ن) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان .

7-المواقع الإلكترونية:

كليفت جيرمي، "**ما هو صندوق النقد الدولي ؟** "، منشورات الدراسات الإقتصادية للصندوق،2004،على الرابط: https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.pdf

صندوق النقد الدولي،"الإقراض من صندوق النقد الدولي"، صحيفة وقائع،(2018/08/03) ،على الرابط: https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/howlenda.htm

البنك الدولي، "الهيكل التنظيمي"،بتاريخ (2017/05/24)، على الرابط:http://www.albankaldawli.org/ar/about

البنك الدولي، "المنظمة"، بتاريخ(2017/10/02)،على الرابط :http://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership

البنك الدولي ، "اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير" ، (2017/03/18)،على الرابط: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/

صندوق النقد الدولي ،"صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" ،صحيفة وقائع ، بتاريخ: (2016/10/25) على الرابط :http //www Imf.org:

البنك الدولي، "تحسين نظام الحكم الراشد أساس النمو المنصف بالبلدان النامية "،بتاريخ (2018/10/08) على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/01/30/improving-governance-is-key-to-ensuring-equitable-growth-in-developing-countries?cid=EXT_BulletinAR_M_EXT

البنك الدولي،" تحسين نظام الحوكمة أساس النمو المنصف بالبلدان النامية"، بتاريخ (2017/10/08)،على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/01/30/improving-governance-is-key-to-ensuring-equitable-growth-in-developing-countries

.

صندوق النقد الدولي، "مراجعة المذكرة التوجيهية الصادرة في 1997 بشأن الحوكمة – إطار مقترح لتعزيز مشاركة الصندوق" ،9مارس2018، ص1،بتاريخ (2018/05/06)على الرابط: https://www.imf.org/~/.../pp030918governance-onepager-a.ashx

البنك الدولي، " تقرير ممارسة أنشطة الاعمال في العالم العربي 2010 "، واشنطن، ص7، بتاريخ(2017/08/06)، على الرابط:-http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Special-Reports/DB10-ArabWorld-Arabic.pdf

صندوق النقد الدولي ، صندوق النقد الدولي ومنظمات المجتمع المدني، صحيفة وقائع الالكترونية، بتاريخ (2017/08/12)،على الرابط: https: //www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/civa.htm

البنك الدولي، " التعاون والمشاركة بين البنك الدولي والمجتمع المدني استعراض السنوات المالية 2010-2012"، ص3. بتاريخ (2018/07/18)على الرابط: http: //siteresources.worldbank.org/CSO/Resources/ExcSumm-ARABIC.pd

منظمة الامم المتحدة، القضايا العالمية: الحوكمة، بتاريخ(2017/08/02)،على الرابط: http: //www.un.org/ar/globalissues/governance/

صندوق النقد الدولي،" الصندوق والحوكمة السليمة" ، صحيفة وقائع الالكترونية، بتاريخ(2017/06/02)،على الرابط: https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/The-IMF-and-Good-Governance

كريستين لاغارد، كورين ديليشا، مونيك نيوفياك، " القضاء على التحرش يساعد الاقتصاد أيضا "، مدونات صندوق النقد ،بتاريخ (2018/04/20) على الرابط:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/03/07/blog-ending-harassment-helps-the-economy

صندوق النقد الدولي، "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، صحيفة وقائع الالكترونية، بتاريخ(2018/10/12)على الرابط:https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/07/27/15/31/IMF-World-Bank

البنك الدولي ، "مجموعة البنك الدولي تساند البلدان النامية بنحو 59 مليار دولار في السنة المالية 2017"،بتاريخ(2017/10/15)،على الرابط:-https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/07/18/nearly-59-billion-in-world-bank-group-support-to-developing-countries-in-fiscal-year-2017

كريستين لاغارد،" تسليط الضوء على مخابئ الفساد و الحوكمة الضعيفة "، مدونة صندوق النقد الدولي،بتاريخ (2018/07/06)،على الرابط:-https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/04/22/blog-shining-a-bright-light-into-the-dark-corners-of-weak-governance-and-corruption

1

المرسال ،" ماهي الدول النامية؟ "، بتاريخ(17/11/2018)،على الرابط: https: //www.almrsal.com/post/429284

جمال خطاب، "معايير تصنيف "الدول النامية" وأهم المشاكل التي تعاني منها"، مجلة المجتمع الالكترونية ،بتاريخ(22/12/2018)،على الرابط:https: //mugtama.com/translations/item/79415-2018-11-28-16-23-00.html

شهيرة دعدوع،"عدد الدول في قارة أفريقيا"، موقع موضوع الالكتروني، بتاريخ (2018/11/03)، على الرابط: https: //mawdoo3.com :

الكسندر شكولنيكوف وجون سوليفان، " شروط الإقراض الدولي بدائل برامج الإقراض الحالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، منتدى الحرية الاقتصادية الالكتروني، بتاريخ: (2016/12/14)،على الرابط:
http: //www.mafhoum.com/press5/144E13.htm

محمد سميح الباجي عكاز" قروض صندوق النقد الدولي: المال مقابل الطاعة العمياء "، موقع نواة الالكتروني، بتاريخ (2017/12/09)،على الرابط:https://nawaat.org/portail/2016/04/26

المرصد التونسي للاقتصاد، " كيف يعتدي صندوق النقد الدولي على قيمة الدينار التونسي؟"، بتاريخ(2019/01/12)،على الرابط:http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/20170823-da8-fmidevaluationdinar-ar_0.pdf

مصطفى الجويلي، " لماذا يدفع صندوق النقد الدولي نحو مزيد من التخفيض قيمة الدينار"، موقع نواة الالكتروني، بتاريخ (2018/10/05)،على الرابط:- https://nawaat.org/portail/2017/04/21/

المرصد التونسي للاقتصاد،" التضخم و نسب الفائدة: فشل صندوق النقد الدولي"، بتاريخ (2019/01/12)، على الرابط:
https: //www.economie-tunisie.org/sites/default/files/20180814-datanalysis-18-ar.pdf

البنك الدولي، " بوتسوانا تستثمر في الصحة و النقل و الطاقة" ،بتاريخ (2017/12/20)،على الرابط:
http://web.worldbank.org/archive/website01321/WEB/0__CO-89.HTM

موقع قراءات افريقية، "صندوق النقد الدولي: بتسوانا تُحسن الاستفادة من ثروتها المعدينية"، بتاريخ(2019/01/06)،على الرابط :http: //www.qiraatafrican.com/home/new

بن عائشة محمد الأمين، **الدولة الفاشلة في إفريقيا وسياسة ملء البطون**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية الاقتصادية والسياسية، بتاريخ (2019/03/02) على الرابط: https: //democraticac.de/?p=24830

الامم المتحدة، "مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الستون"، جنيف 2013، ص3، على الرابط:
https: //unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb60d4_ar.pdf

روبرت ب. زوليك، **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: عقد اجتماعي جديد من أجل التنمية**، معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، بتاريخ (2019/01/02) على الرابط :
http: //www.albankaldawli.org/ar/news/speech/2011/04/06/the-middle-east-and-north-africa-a-new-social-contract-for-development

الامم المتحدة، " أهداف التنمية المستدامة"، بتاريخ(2018/03/18)على الرابط: http: //www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/

البنك الدولي، إنهاء الفقر في أفريقيا الناهضة، بتاريخ (2017/03/02)،على الرابط:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2015/10/16/ending-poverty-in-a-rising-africa

مشروع شراكة الموازنة الدولية، **مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008**، بتاريخ(2019/02/02)،على الرابط:
www.openbudgetindex.org

حكيم نجم الدين، "الدول الإفريقية الأفضل حسب مؤشر "مو إبراهيم للحكم الرشيد" لعام "2018"،موقع قراءات أفريقية، بتاريخ(2018/11/12) على الرابط: http://www.qiraatafrican.com

صندوق النقد الدولي، "خبراء الصندوق يختتمون زيارة مشاورات المادة الرابعة لعام 2018 إلى الجزائر"، بتاريخ(2018/03/20)، على الرابط:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/03/12/pr1882-imf-staff-completes-2018-article-iv-visit-to-algeria

ياسين بودهان،" تصنيف الجزائر في سلم الفساد..تأكيد و استنكار"، موقع الجزيرة الالكتروني، بتاريخ (2017/06/20)، على الرابط: http: //www.aljazeera.net/news/ebusiness

عبد الحميد بن محمد، " خزينة الجزائر محرومة من ضرائب البرلمانيين"، موقع الجزيرة الالكتروني، بتاريخ (2017/06/20)، على الرابط: http: //www.aljazeera.net/news/ebusiness

رداد مالك ، "رفع حالة الطوارئ في الجزائر.. ما الذي تغيّر ؟"، موقع جزايرس الالكتروني،بتاريخ (2017/04/02)،على الرابط: https://www.djazairess.com/alfadjr/189772

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-Books

1. Bangui Thierry, **La mal gouvernance en Afrique central malédiction des ressources naturelles ou deficit leadership**,.LHarmattan، paris، 2015
2. Ben HALIMA Ahmed, **système bancaire algérien**، Alger: édition Casbah، 1997
3. Boudjema Rachid,**LE FMI dans léconomie-monde un nouveau Bretton Woods est-il possible?**,alger: dar khaldounia,2016.
4. INTERNATIONAL MONETARY FUND ,**Good governance the IMFs role**, International Monetary Fund Publication Services Washington، D.C. 20431، U.S.A, 1997
5. Julius Court and Verena Fritz with E. Gyimah-Boadi, **Good Governance, Aid Modalities and Poverty Reduction: Linkages to the Millennium Development Goals and Implications for Irish Aid Research project Working Paper 5 Measuring Governance: What Guidance for Aid Policy**?, London: Overseas Development Institute, August 2007.
6. Michael. Clemens, Michael Kremer, **The New Role of the World Bank** , Washington, DC, 2015.
7. Moujahid Abdelfattah، **REGARDS CROISES SUR LA GOUVERNANCE** .edition: A.M، FEV2011.
8. Rodrik Dani, « Institutions for high-qualities growth: what they are and how to acquire them », Harvard University, October 1999.
9. Rodrik Dani, **Growth strategies,** Harvard University، Cambridge, august 2004
10. ROSENAU JAMES N **Study of World Politics: Volume II: Globalization and Governance**, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group,2006

11. Solomon Mwije**, CORRUPTION AND POOR GOVERNANCE ,The Major Causes of Poverty in Many Third World Countries** Uganda Christian University, mukono,2013
12. Stepanova Ekaterina, **War and Peace Building، The Washington Quarterly**، Vol. 27، No.4، Autunm 2004.
13. Tabani Amel, **Privatisation des entreprises publiques économiques en Algérie**, Alger: Edition Belkiese, 2006
14. The World Bank, **Governance and Development**, The World Bank Publication, Washington, D.C. 1992

2-**Journals and Periodicals**

1. Berr Eric , Combarnous François, " Vingt ans d'application du consensus de Washington à l'épreuve des faits",ResearchGate,Article · February 2005

2. CASTAING François, La Gouvernance: défis d'une approche non normative, Revue IDARA، (numéro spécial، actes du colloque international sur la gouvernance، Alger 20/21 novembre 2005، vol.15، n.02، 2005.
3. Daddi-addoun Nacer . Oudai Moussa, "ANALYSE DES PRINCIPAUX INDICATEURS DE GOUVERNANCE FINANCIERE DES PAYS DU MAGHREB ", La Revue des Sciences Commerciales Volume 15, Numéro 1

4. Daniel Kaufmann & Aart Kraay, " Worldwide Governance Indicators vs Afro-Pessimism: Lessons from an empirical perspective on governance in Africa countries", Background Handout for Presentation at the Center for Global Development Seminar, Jurys Hotel، Wash. DC, November 28th, 2007, available at: https: //www.cgdev.org/sites/default/files/archive/doc/events/11.28.07/CGD_WGI_Africa_Presentation.pdf

5. E.berr، f. combarnous، le suivi de Consensus de Washington، économie appliquée, tome LVIII، n°2، 2005.
6. Guhan S , "World Bank on Governance: A Critique ",Economic and Political Weekly, Vol. 33, Issue No. 4, 24 Jan, 1998.
7. Hayamis Yuhiro , "From the Washington consensus to the post-Washington consensus: Retrospect and prospect" ,Asian development review، vol. 20، n°2، 2003

8. jamal Shahzad uddin choudhury، "Rationality، traditionalism and the state of Corporate Governance Mechanisms Illustrations from a less Developed country Accounting Auditing Accountability" journal UK Emerald Group Publishing Limited Working Paper No. 08/08 May، 2008.
9. Jeremy Clift," au-delà du Consensus de Washington"**,** finances &développement, septembre 2003
10. José Antonio Ocampo, Joseph E. Stiglitz, " Capital Market Liberalization and Development", OXFORD UNIVERSITY PRESS, Published in the United States by

Oxford University Press Inc, New York، 2008 Asian development review، vol.20، n°2، 2003

11. Kaufman Daniel, " Repenser La Bonne Gouvernance: Dialogue sur gouvernance e développement au Moyen orient et en Afrique du nord" (Paris، Beyrouth, Rabat et Washington: AC 21 novembre، 2003.
12. Kaufmann. D, Kraay A. & Mastruzzi M, "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues", Washington: (World Bank Policy Research Working Paper No. 5430),2010.
13. Larry Li، Malick Sy، Adela McMurray، "Insights into the IMF bailout debate: A review and research agenda", Journal of Policy Modeling ,vol 37,891–914 University Melbourne، 9 October 2015.
14. M.A Thomas. "What Do the Worldwide Governance Indicators Measure?" The Johns Hopkins University, USA European Journal of Development Research, 2009.
15. Maurel Mathilde," Institutions et démocratie : les leçons de quinze années d'économie de la transition", Revue d'études comparatives Est-Ouest, vol. 37, n°1, 2006.
16. OUDAI Moussa, "The analysis of the most important international indicators of the performance of the higher education", Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies N 08 ,2017.
17. PREVOST Benoit, , "Aux sources des réformes de seconde génération. Quelques réflexions sur la nouvelle économie institutionnelle et l'usage qui en est fait ", Economies et Sociétés,
18. Thomas G.Wiss, " Good governance and global governance: conceptual and actual conceptual challenges, " Taylor & Francis, Ltd. is collaborating with JSTOR to digitize, preserve and extend access toThird World Quarterly ,vol. 21 N° 05, 2000
19. Tino Raphaël Toupane ," La gouvernance : evolution, approches theoriques et critiques du concept**" ,** SEMINARUL GEOGRAFIC "D. CANTEMIR" NR. 29 / 2009
20. Tournier Charles, "LE CONCEPT DE GOUVERNANCE EN SCIENCE POLITIQUE", Colombia : Papel Político, vol. 12, núm. 1, enero-junio, 2007
21. UNDP, "Governance for Sustainable Human Development" , UNDP Policy DocumentN.Y, 1997.
22. Weiss Thomas "Governance، Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges" Third World Quarterly، Vol. 21، No. 5 Oct, 2000
23. Wiseman John، (Ed), " Democracy and Political Change in Sub-Saharan Africa ", London and New York: Routledge، 1995.
24. Yuhiro Hayamis , "From the Washington consensus to the post-Washington consensus: Retrospect and prospect" ,Asian development review، vol.20، n°2، 2003.

3-Thesis

1- Maldonado Nicole، **The World Bank's evolving concept of good governance and its impact on human rights** ,Doctoral workshop on development and international organizations، University of Bonn Law school Germany، Stockholm، Sweden، 2010.

4-Reports

1. BANQUE MONDIALE ," Relations de la Banque mondiale avec la société civile" , Bilan des exercices 2007 à 2009 Résumé analytique Washington.2009.
2. IMF, "ARTICLE IV CONSULTATION",PRESS RELEASE,STAFF REPORT AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE DIRECTOR FOR ALGERIA, No. 17/141, 2017.
3. International Monetary fund**, "** transparency in monetary and financial policies",2015. Available on:https://www.imf.org/external/np/exr/facts/pdf/mtransp.pdf.
4. Nations unies, Mesurer lacorruption en Afrique:prendre en compte la dimension internationale, RAPPORT SUR LA GOUVERNANCE EN AFRIQUE IV,Commission économique pour l'Afrique Addis-Abeba, Éthiopie,2016.
5. saldomando Angel, quelque interogation sur la gouvernance les mon dits Bonnie campbell.
6. salih Mohammed ، "gouvernance، information et Domain publique"، addis ababa، commission économique pour l'Afrique، 13 mai 2003.
7. Schwab Klaus,World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report 2016–2017",World Economic Forum Geneva,2016.
8. UNDP, " Reconceptualising Governance " , Discussion Paper2, New York, January 1997.

5-Web-sites

The International Monetary Fund**, " ABOUT THE IMF** ", (2018/01/10), avlaible at: www.imf.org.

International Monetary Fund, " GOVERNANCE ISSUES—REVIEW OF THE GUIDANCE NOTE—PRELIMINARY CONSIDERATIONS",Washington, D.C. 20431 USA,2017,p1, Electronic copies of IMF Policy Papers are available to the public from http://www.imf.org/external/pp/ppindex.aspx

CPMPETITIVE ENTERPRISE INSTITUE, "World Bank And IMF Get African Development Wrong, Again",(14/02/2018),available at: https: //cei.org/content/world-bank-and-imf-get-african-development-wrong-again

VERA SONGWE, "Rule of Law, Transparency & Accountability are key to improving public governance in Africa",(02/02/2019),available at: http://mo.ibrahim.foundation/news/2019/rule-law-transparency-accountability-key-improving-public-governance-africa/

World bank, " The Worldwide Governance Indicators",(2019/02/10), available at. http: //info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home/

Wikipedia The free Encyclopedia, Democracy Index,(11/02/2018),available at: https://en.wikipedia.org/wiki/Democracy_Index

الملاحق

الملحق (01): الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي حسب الوضع في 30 أفريل 2016

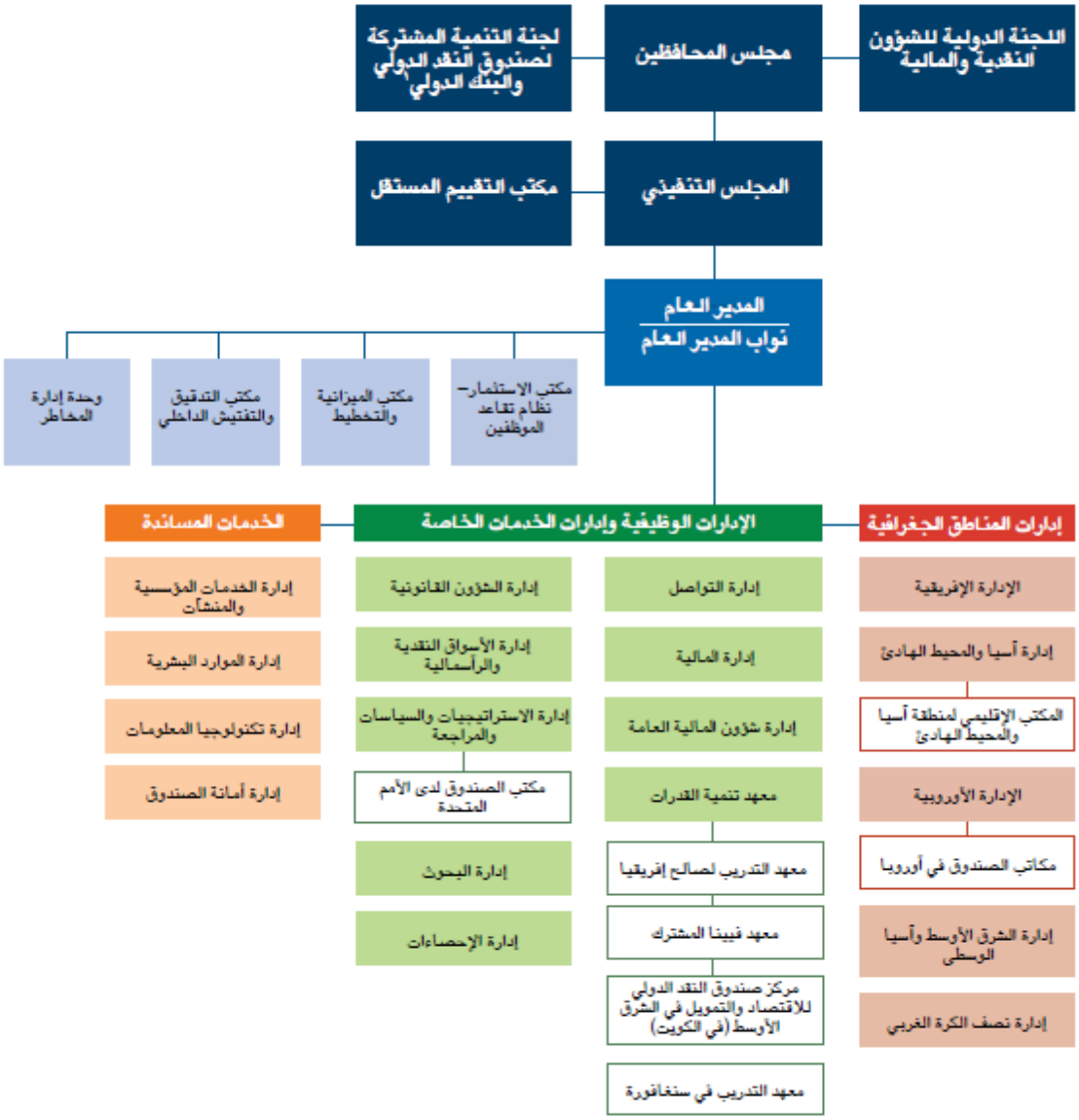

[1] تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.

الملحق (02): يوضح مجموعة عمل البنك.

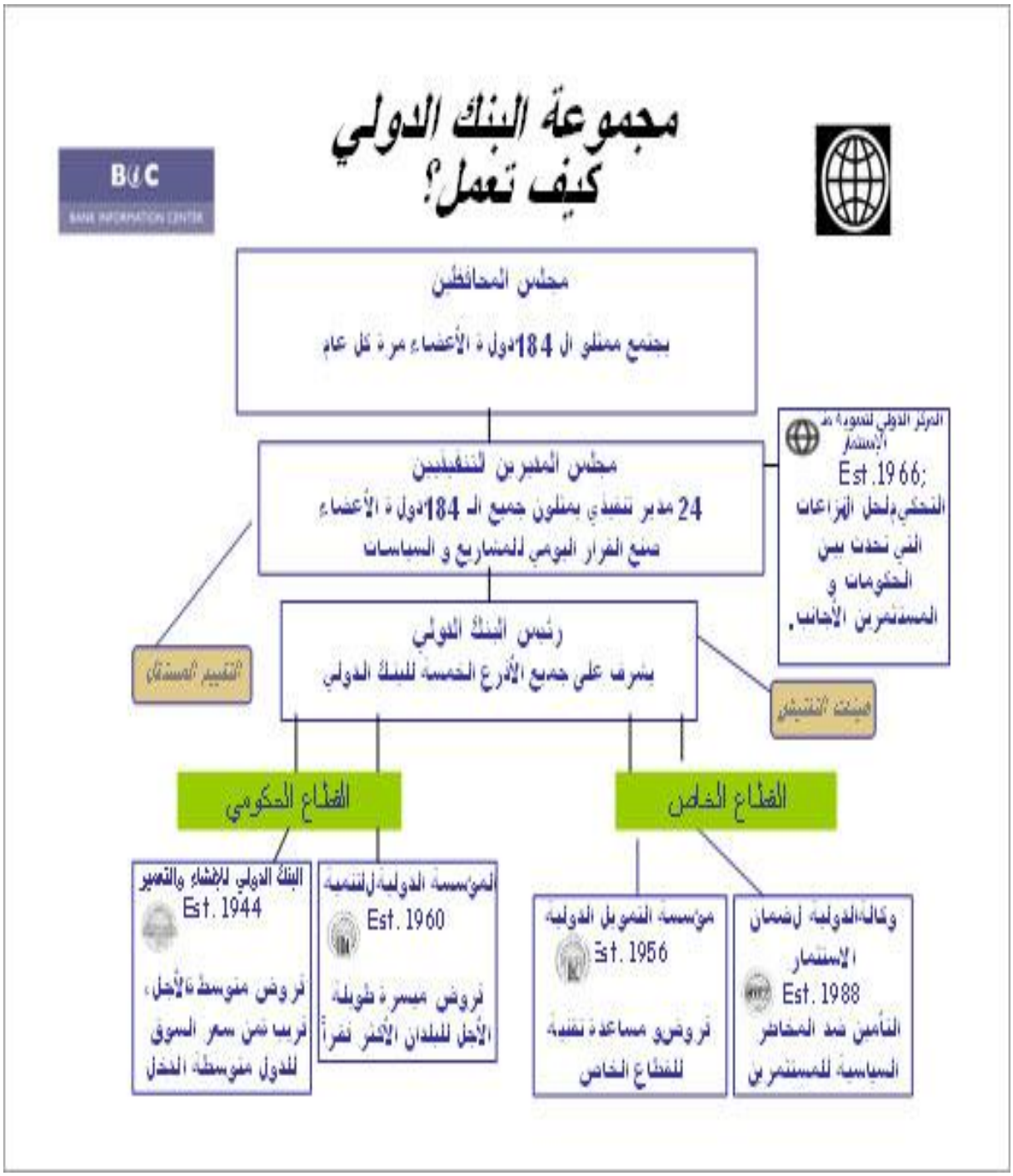

المصدر: البنك الدولي http://web.worldbank.org/wbsite/external/extarabichom

الملحق (03): المراكز الإقليمية لتقاسم المعرفة التابعة لصندوق النقد الدولي

المركز	الشركاء	البلدان الأعضاء
معهد التدريب لصالح إفريقيا	أستراليا والصين وكوريا وموريشيوس	٤٥ بلدا في إفريقيا جنوب الصحراء
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لوسط إفريقيا	أستراليا وكندا والصين وفرنسا وألمانيا وبنك التنمية الإفريقي وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لشرق إفريقيا	هولندا وسويسرا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي	إريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا وتنزانيا وأوغندا
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لجنوب إفريقيا	أستراليا والبرازيل وكندا وألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة وبنك التنمية الإفريقي وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	أنغولا وبوتسوانا وجزر القمر وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب إفريقيا وسوازيلند وزامبيا وزمبابوي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لغرب إفريقيا	أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والكويت ولكسمبرغ وهولندا وسويسرا وبنك التنمية الإفريقي وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا وغينيا وموريتانيا
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لغرب إفريقيا (٢)	أستراليا وكندا والصين وسويسرا والمملكة المتحدة وبنك التنمية الإفريقي وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي	الرأس الأخضر وغامبيا وغانا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي	أستراليا وكندا والمملكة المتحدة وبنك التنمية الكاريبي والاتحاد الأوروبي	الأعضاء والأعضاء المنتسبون في جماعة دول الكاريبي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية	كندا ولكسمبرغ والمكسيك والاتحاد الأوروبي	كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكارغوا وبنما
معهد فيينا المشترك	النمسا (العضو الأساسي) وجهات دولية شريكة ومانحة	٣٠ بلدا في وسط وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى
مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	الكويت	البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط	فرنسا وألمانيا وهولندا وسويسرا والاتحاد الأوروبي	أفغانستان والجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس والضفة الغربية وغزة واليمن
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ	أستراليا وكوريا ونيوزيلندا وبنك التنمية الآسيوي والاتحاد الأوروبي	منتدى جزر المحيط الهادئ (ما عدا أستراليا ونيوزيلندا) وتيمور لشتي وتوكيلاو
معهد سنغافورة للتدريب	أستراليا واليابان وسنغافورة	٣٧ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا	أستراليا وكوريا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي	بنغلاديش وبوتان والهند وجزر المالديف ونيبال وسري لانكا

المصدر: إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

المصدر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2017، ص73.

الملحق (04): التصنيف حسب معدل الدخل السنوي للفرد حسب سنة 2017	
العتبة	**اجمالي الدخل القومي /بالسعر الحالي للدولار الامريكي**
منخفظة الدخل	اقل من 1005
الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	3955-1006
الشريحة العليا من البلدن المتوسطة الدخل	12235-3956
مرتفعة الدخل	اكثر من 12235
http://blogs.worldbank.org/opendata/dmblog/ar/new-country-classifications-income-level-2017-2018	

الملحق رقم (05):يوضح تراجع قيمة الدينار التونسي مقارنة بالدولار خلال (2013-2017)

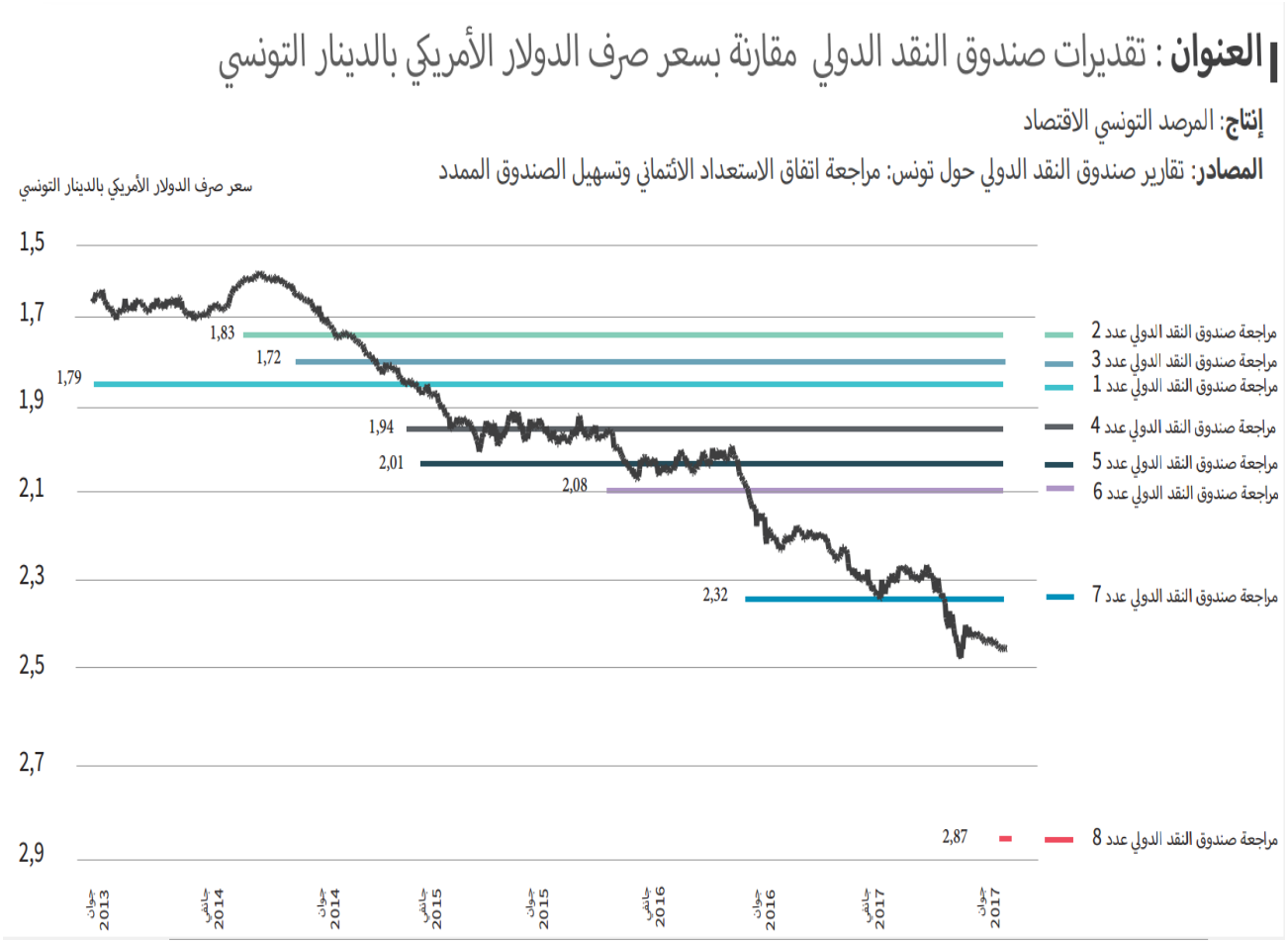

الملحق (06): خريطة العالم للدول المثقلة بالديون

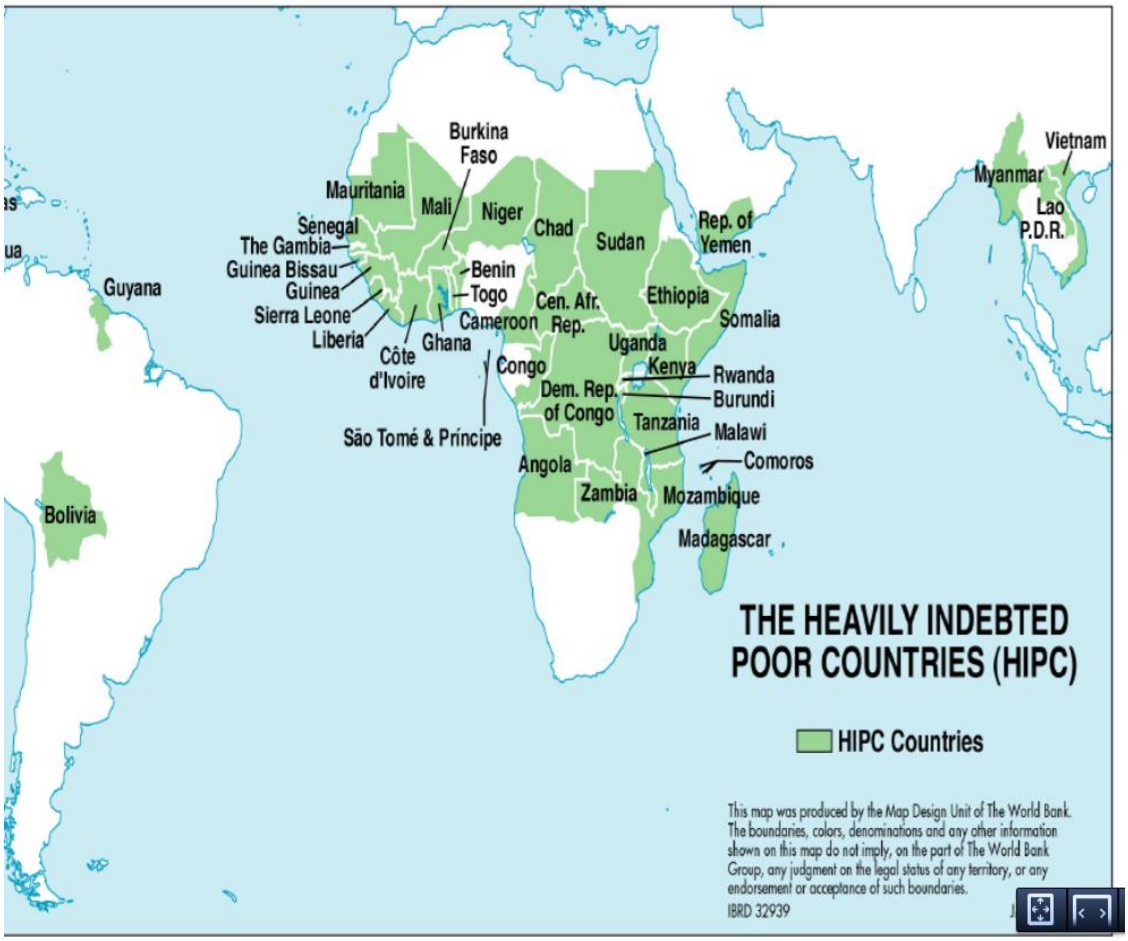

المصدر : دليل البنك الدولي للبرلمانيين

http://www.parlnet.org/admindb/docs/Parliamentarians_Guide_Arabic.pdf

الملحق (07): يبين مؤشر الموازنة المفتوحة لسنة 2015

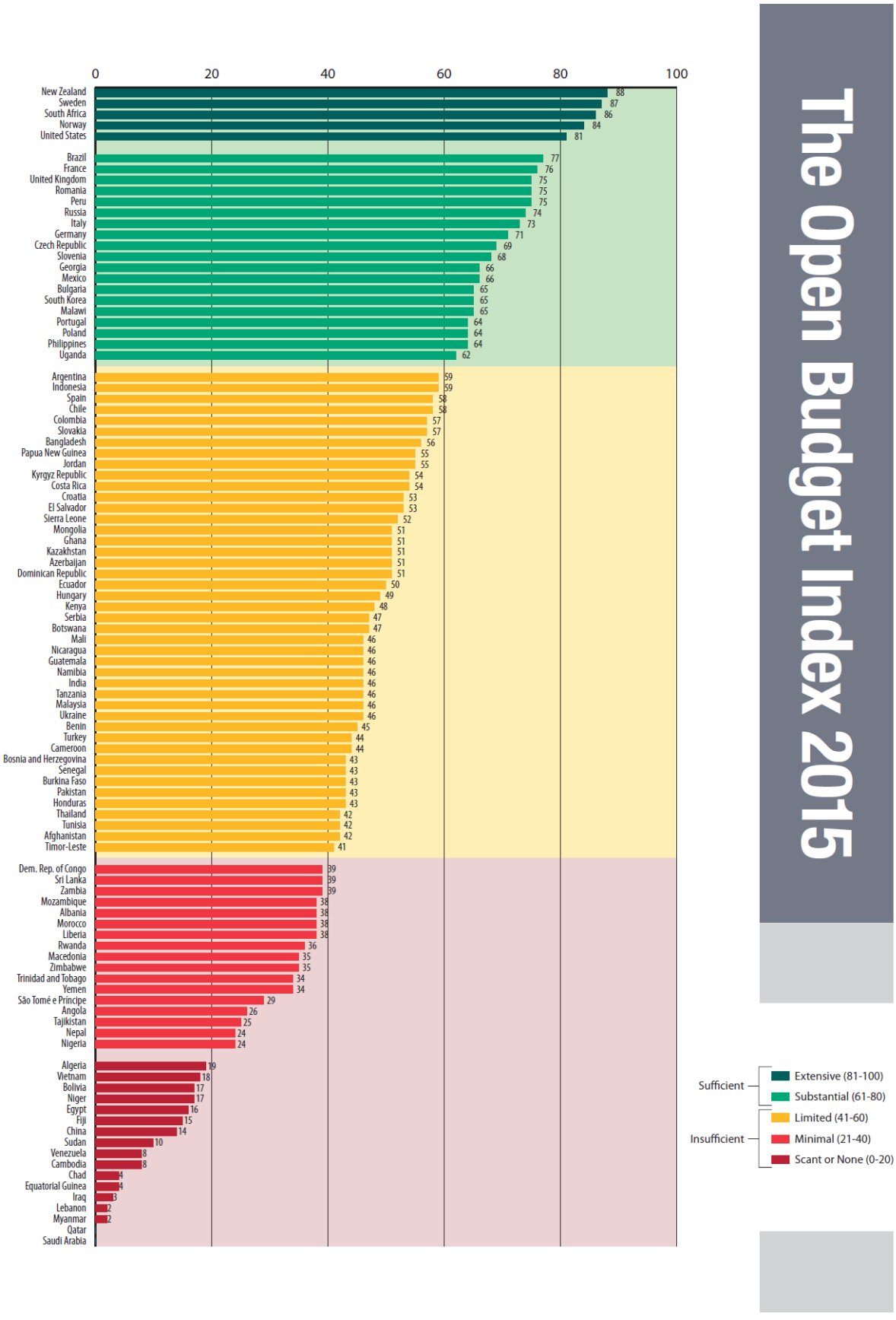

الملحق (08): مؤشر التنافسية العالمية للدول النامية خلال سنتي 2017/2016

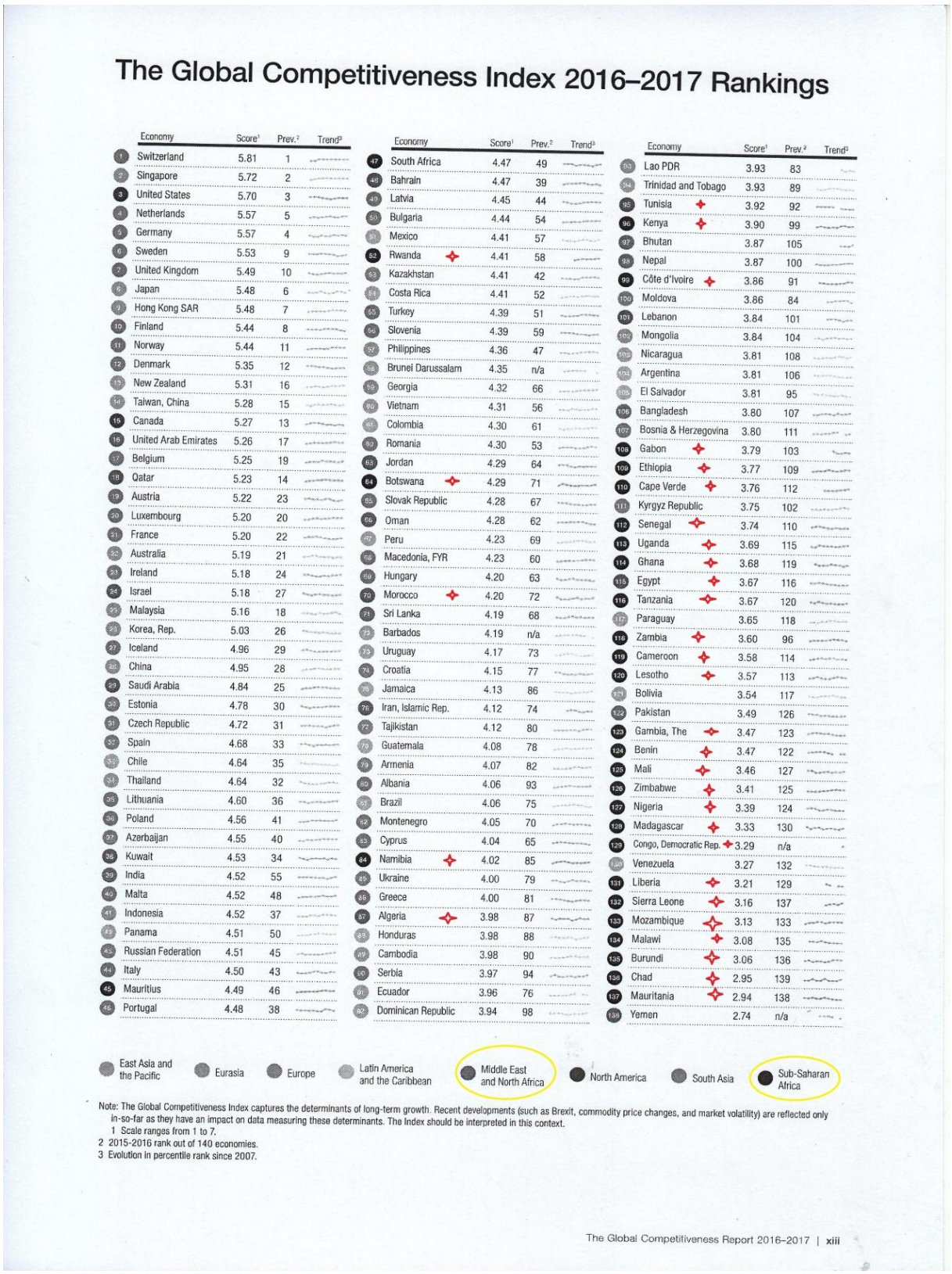

The Global Competitiveness Index 2016–2017 Rankings

	Economy	Score[1]	Prev.[2]	Trend[3]
1	Switzerland	5.81	1	
2	Singapore	5.72	2	
3	United States	5.70	3	
4	Netherlands	5.57	5	
5	Germany	5.57	4	
6	Sweden	5.53	9	
7	United Kingdom	5.49	10	
8	Japan	5.48	6	
9	Hong Kong SAR	5.48	7	
10	Finland	5.44	8	
11	Norway	5.44	11	
12	Denmark	5.35	12	
13	New Zealand	5.31	16	
14	Taiwan, China	5.28	15	
15	Canada	5.27	13	
16	United Arab Emirates	5.26	17	
17	Belgium	5.25	19	
18	Qatar	5.23	14	
19	Austria	5.22	23	
20	Luxembourg	5.20	20	
21	France	5.20	22	
22	Australia	5.19	21	
23	Ireland	5.18	24	
24	Israel	5.18	27	
25	Malaysia	5.16	18	
26	Korea, Rep.	5.03	26	
27	Iceland	4.96	29	
28	China	4.95	28	
29	Saudi Arabia	4.84	25	
30	Estonia	4.78	30	
31	Czech Republic	4.72	31	
32	Spain	4.68	33	
33	Chile	4.64	35	
34	Thailand	4.64	32	
35	Lithuania	4.60	36	
36	Poland	4.56	41	
37	Azerbaijan	4.55	40	
38	Kuwait	4.53	34	
39	India	4.52	55	
40	Malta	4.52	48	
41	Indonesia	4.52	37	
42	Panama	4.51	50	
43	Russian Federation	4.51	45	
44	Italy	4.50	43	
45	Mauritius	4.49	46	
46	Portugal	4.48	38	
47	South Africa	4.47	49	
48	Bahrain	4.47	39	
49	Latvia	4.45	44	
50	Bulgaria	4.44	54	
51	Mexico	4.41	57	
52	Rwanda	4.41	58	
53	Kazakhstan	4.41	42	
54	Costa Rica	4.41	52	
55	Turkey	4.39	51	
56	Slovenia	4.39	59	
57	Philippines	4.36	47	
58	Brunei Darussalam	4.35	n/a	
59	Georgia	4.32	66	
60	Vietnam	4.31	56	
61	Colombia	4.30	61	
62	Romania	4.30	53	
63	Jordan	4.29	64	
64	Botswana	4.29	71	
65	Slovak Republic	4.28	67	
66	Oman	4.28	62	
67	Peru	4.23	69	
68	Macedonia, FYR	4.23	60	
69	Hungary	4.20	63	
70	Morocco	4.20	72	
71	Sri Lanka	4.19	68	
72	Barbados	4.19	n/a	
73	Uruguay	4.17	73	
74	Croatia	4.15	77	
75	Jamaica	4.13	86	
76	Iran, Islamic Rep.	4.12	74	
77	Tajikistan	4.12	80	
78	Guatemala	4.08	78	
79	Armenia	4.07	82	
80	Albania	4.06	93	
81	Brazil	4.06	75	
82	Montenegro	4.05	70	
83	Cyprus	4.04	65	
84	Namibia	4.02	85	
85	Ukraine	4.00	79	
86	Greece	4.00	81	
87	Algeria	3.98	87	
88	Honduras	3.98	88	
89	Cambodia	3.98	90	
90	Serbia	3.97	94	
91	Ecuador	3.96	76	
92	Dominican Republic	3.94	98	
93	Lao PDR	3.93	83	
94	Trinidad and Tobago	3.93	89	
95	Tunisia	3.92	92	
96	Kenya	3.90	99	
97	Bhutan	3.87	105	
98	Nepal	3.87	100	
99	Côte d'Ivoire	3.86	91	
100	Moldova	3.86	84	
101	Lebanon	3.84	101	
102	Mongolia	3.84	104	
103	Nicaragua	3.81	108	
104	Argentina	3.81	106	
105	El Salvador	3.81	95	
106	Bangladesh	3.80	107	
107	Bosnia & Herzegovina	3.80	111	
108	Gabon	3.79	103	
109	Ethiopia	3.77	109	
110	Cape Verde	3.76	112	
111	Kyrgyz Republic	3.75	102	
112	Senegal	3.74	110	
113	Uganda	3.69	115	
114	Ghana	3.68	119	
115	Egypt	3.67	116	
116	Tanzania	3.67	120	
117	Paraguay	3.65	118	
118	Zambia	3.60	96	
119	Cameroon	3.58	114	
120	Lesotho	3.57	113	
121	Bolivia	3.54	117	
122	Pakistan	3.49	126	
123	Gambia, The	3.47	123	
124	Benin	3.47	122	
125	Mali	3.46	127	
126	Zimbabwe	3.41	125	
127	Nigeria	3.39	124	
128	Madagascar	3.33	130	
129	Congo, Democratic Rep.	3.29	n/a	
130	Venezuela	3.27	132	
131	Liberia	3.21	129	
132	Sierra Leone	3.16	137	
133	Mozambique	3.13	133	
134	Malawi	3.08	135	
135	Burundi	3.06	136	
136	Chad	2.95	139	
137	Mauritania	2.94	138	
138	Yemen	2.74	n/a	

East Asia and the Pacific · Eurasia · Europe · Latin America and the Caribbean · Middle East and North Africa · North America · South Asia · Sub-Saharan Africa

Note: The Global Competitiveness Index captures the determinants of long-term growth. Recent developments (such as Brexit, commodity price changes, and market volatility) are reflected only in-so-far as they have an impact on data measuring these determinants. The Index should be interpreted in this context.
1 Scale ranges from 1 to 7.
2 2015-2016 rank out of 140 economies.
3 Evolution in percentile rank since 2007.

The Global Competitiveness Report 2016–2017 | xiii

✦ : دول نامية أفريقية

الملحق (09): توصيات صندوق النقد الدولي للجزائر

التوصيات	حالة التنفيذ
متابعة الدمج المالي	خفضت السلطات العجز المالي في عام 2016 على الرغم من حجمها الكبير بسبب انخفاض في عائدات الهيدروكربونات. يدعو إطار العمل إلى دمج مالي كبير خلال العام القادم
تعزيز الإدارة المالية العامة	اعتمدت السلطات إطارا للموازنة المتوسطة الأجل ومغلقة الحسابات الخاصة للخزانة
تعبئة المزيد من الإيرادات غير الهيدروكربونية	رفع قانون الموازنة لعام 2017 معدلات ضريبة القيمة المضافة وزيادة الضرائب على التبغ ومجموعة من السلع الكمالية. بذلت الجهود لتحسين الإدارة الضريبية. تم وضع حد للإعفاءات الضريبية.
خفض إنفاق الاستثمار العام وتحسين كفاءته.	تم تخفيض الاستثمار العام بشكل كبير في عام 2016. وضع تصور التخفيضات في إطار الميزانية المتوسطة الأجل.
ضبط و ترشيد فاتورة الأجور	تم ترشيد التوظيف الجديد لدى السلطات كإستراتيجية للقطاع العام
خفض تدريجي لدعم الوقود وتطوير نظام تحويل نقدي	بدأت السلطات إصلاح الدعم في عام 2016 من خلال رفع أسعار الوقود والكهرباء والغاز الطبيعي. زيادة الأسعار في عام 2017 و توسيع إصلاحات الدعم لمنتجات أخرى مع وضع نظام للتحويل النقدي
اقترض أكثر لتلبية احتياجات التمويل ، بما في ذلك الاقتراض الخارجي	أصدرت الحكومة السندات السيادية المحلية في عام 2016 و اقترضت 900 مليون يورو من بنك التنمية الأفريقي. إصدار سندات الخزانة العادية لتمويل العجز ، وهناك تردد في الاقتراض الخارجي.
تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق	اتخذت السلطات خطوات لتحسين بيئة العمل و تحسين الجزائر في تصنيف ممارسة الأعمال لعام 2017.
اعتماد سعر الصرف وداعم السياسات النقدية والمالية متابعة، المزيد من خفض قيمة الدينار	انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 7.4 % عام 2015 ، لكنه يقدر بنسبة 3.7 في المئة في عام 2016

التكيف مع بيئة السيولة المتغيرة في الوقت الذي يجب مراقبة التضخم	عزز البنك المركزي قدراته لتوقعاته في زيادة السيولة، وإعادة إصدار أدوات إعادة التمويل.
تعزيز الإطار الاحترازي وتحسين التأهب للأزمات وإدارتها	لم يتم بعد إجراء اختبار إجهاد في نهاية عام 2015 .
IMF Country Report No. 17/141. 2017 ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE; STAFF REPORT; AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE DIRECTOR FOR ALGERIA P13	

الملحق (10): استجابة السلطات الجزائرية لتوصيات صندوق النقد الدولي السابقة

التوصية	حالة تنفيذ
إنشاء مساحة مالية من خلال استغلال واسع لمجموعة من الأدوات المالية	اقتصرت استراتيجية تمويل الحكومة على الاستخدام المدخرات المالية إلى تلبية قيود التمويل ، واقترضت الحكومة من البنك المركزي.
ضبط فاتورة الأجور	ميزانية عام 2018 تجمد تقريبا الأجور بالقيمة الاسمية. وتشمل التدابير لاحتواء فاتورة الأجور أيضا تجميد التوظيف باستثناء القطاعات الاستراتيجية واستبدال واحد فقط من خمسة متقاعدين جدد.
خفض تدريجي لدعم الوقود و إدخال نظام تحويل نقدي موجه	رفعت الحكومة ضريبة الوقود والكهرباء في عام 2018 و تعميق إصلاح الدعم. تعمل مع البنك الدولي على استراتيجية التواصل .
تعبئة المزيد من الإيرادات غير الهيدروكربونية من خلال توسيع القاعدة الضريبية	في ميزانية 2018 زادت الضرائب على التبغ والنبيذ و الكحول والضرائب المرتفعة والرسوم الجمركية على عدة منتجات مستوردة اتخذت الحكومة خطوات لتحديث الضرائب و العمليات الإدارية ، بما في ذلك أنظمة تكنولوجيا المعلومات
خفض الإنفاق الاستثماري العام و تحسين كفاءته	تم تخفيض الإنفاق الاستثماري العام بشكل ملحوظ في عام 2017 وإن كان أقل من المطلوب في الميزانية. ومع ذلك

	فإن ميزانية 2018 دعت إلى زيادة كبيرة في النفقات الرأسمالية.
تعزيز الإدارة المالية العامة	ضعف القدرة على رصد التزامات الميزانية أدى إلى تجدد المتأخرات في عام 2017. أصدرت الحكومة تنظيم بهدف التأكد من أن سقوف الدفع لن تكون تجاوزت الحدود المطلوبة.
تنفيذ الإصلاحات الهيكلية دون تأخير	كانت السلطات ترسم استراتيجية، لإعادة تشكيلها نموذج النمو الجزائري بدعم من البنك الدولي. أعلنت الحكومة خطة إصلاح طموحة و نشرت مؤخرا مرسوما بقائمة الإصلاحات ، لكنها لم تقم بإجراءات ملموسة.
اعتماد سعر الصرف الموجه للسوق، النظر في انخفاض تدريجي للدينار لتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات والاحتياطيات الخارجية	خفضت قيمة الدينار بنسبة 10 و 8 بالمائة ،على التوالي في عام 2017 ، يعكس في الغالب تقلبات اليورو / الدولار
ضبط عمليات السوق المفتوحة لتغيير ظروف السيولة أثناء الضبط والتضخم	تم طرح عمليات السوق المفتوحة في عام 2017. أصبحت التكيف لمواجهة تأثير التمويل النقدي.
تعزيز الإطار الاحترازي وتحسين التأهب في إدارة الأزمات	تم تقديم لوائح جديدة ، بما في ذلك لتعزيز حوكمة الشركات في البنوك.

IMF Country Report No. 18/168 **,2018 ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE; STAFF REPORT; AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE** DIRECTOR FOR ALGERIA International Monetary Fund • Publication Services PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2018/06/13/Algeria-2018-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-45986 p30
بتاريخ 2018/09/16 على الساعة 10:20

الفهارس

فهرس الموضوعات

إهداء..... أ
شكر وعرفان.....ب
مقدمة.....1

الفصل الأول

الحكم الراشد وصندوق النقد والبنك الدوليين (إطار مفاهيمي نظري)

تمهيد.....18
المبحث الاول : الاتجاهات المفسرة لدور الدولة والمنضمات الدولية (إطار نظري).....19
أولا: الاتجاه الليبرالي.....19
ثانيا: الاتجاه الماركسي الجديد (التبعية).....22
المبحث الثاني: تطور مفهوم الحكم الراشد.....25
أولا: نشأة مفهوم الحكم الراشد.....25
ثانيا: أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد.....28
ثالثا: الحكم الراشد"Good Governance" (المفهوم والاشكاليات).....31
رابعا: اشكاليات الحكم الراشد.....37
خامسا: فواعل الحكم الراشد.....39
سادسا: أبعاد الحكم الراشد.....41
سابعا: خصائص الحكم الراشد.....43
المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي (FMI).....46
أولا: مؤتمر بروتن وودز (Bretton Woods).....46
ثانيا: تعريف صندوق النقد الدولي (IMF).....48
ثالثا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.....48
رابعا: أهداف ودور صندوق النقد الدولي.....51
خامسا: آلية صنع القرار في الصندوق.....55
سادسا: موارد الصندوق وكيفية الاستفادة منها.....58

سابعا: القروض والمساعدات التي يقدمها الصندوق.....60
المبحث الرابع: البنك الدولي (WB).....62
أولا: تعريف البنك الدولي.....62
ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك.....62
ثالثا: أهداف البنك وآلية صنع القرار.....65
رابعا: موارد البنك الدولي.....67
خامسا: القروض والتسهيلات التي يقدمها البنك.....69
سادسا: العلاقة بين الصندوق والبنك.....71
خلاصة الفصل.....74

الفصل الثاني

الحكم الراشد في منظومة الصندوق والبنك الدوليين

تمهيد.....76
المبحث الأول: المنظور الليبرالي للحكم الراشد.....77
أولا: اجماع واشنطن Consensus de Washington.....77
ثانيا: تحديث الحكم الراشد ضمن تقارير البنك والصندوق.....84
ثالثا: الحكم الراشد في حصص الاقراض للبنك.....88
المبحث الثاني: رؤية الصندوق والبنك لفواعل الحكم الراشد.....92
أولا: فاعل الحكومة.....92
ثانيا: فاعل القطاع الخاص.....94
ثالثا: فاعل المجتمع المدني.....101
المبحث الثالث: الخصائص والقيم الداعمة للحكم الراشد.....107
أولا: قيمة التضمينية والمساءلة.....107
ثانيا: قيمة المراقبة والمشاركة.....109
ثالثا: تعزيز قيمة الشفافية.....110
رابعا: قيمة تعزيز حكم القانون.....113

خامسا: المساعدة التقنية.....114
سادسا: قيمة المساواة بين الجنسين.....115
سابعا: تعزيز قيمة النفاذ للمعلومة.....119
المبحث الرابع: للحكم الراشد، الأهداف والقياس.....121
أولا: الاهداف والغايات.....121
ثانيا: قياس وتكميم الحكم الراشد.....126
خلاصة الفصل.....130

الفصل الثالث

موقع الحكم الراشد في الدول الإفريقية في ظل سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين

تمهيد.....133
المبحث الأول: الدول الافريقية وسياسات الصندوق والبنك الدوليين.....134
أولا: خصائص الدول النامية.....134
ثانيا: تصنيف الدول النامية.....135
ثالثا: طبيعة وموارد القارة ألإفريقية.....139
رابعا: سياسات وبرامج صندوق النقد والبنك الدوليين.....140
خامسا: مشروطية البرامج والسياسات.....141
سادسا: تجارب دول أفريقية مع الصندوق والبنك الدوليين.....143
المبحث الثاني: موقع فواعل الحكم الراشد في افريقيا.....154
أولا: الحكومة في افريقيا.....154
ثانيا: القطاع الخاص في افريقيا.....158
ثالثا: المجتمع المدني في افريقيا.....162
المبحث الثالث: آثار السياسات والبرامج على الدول النامية.....168
أولا: تصاعد المديونية الخارجية.....168
ثانيا: مستويات الفقر في الدول الافريقية.....175
ثالثا: شهادات مناهضة للصندوق والبنك الدوليين.....180

المبحث الرابع: قياس الحكم الراشد في افريقيا.....184
أولا: مؤشرات البنك الدولي.....184
ثانيا: مؤشرات الديمقراطية في افريقيا.....192
ثالثا: مؤشر الشفافية في تسيير الموازنة العامة.....195
رابعا: مؤشر التنافسية العالمية.....196
خامسا: مؤشر الهشاشة العالمي لإفريقيا.....197
سادسا: مؤشرات محمد ابراهيم لقياس الحكم الراشد في افريقيا.....200
خلاصة الفصل.....203

الفصل الرابع

إصلاحات بروتن وودز والحكم الراشد في الجزائر

تمهيد.....205
المبحث الأول: مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.....206
أولا: الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والصندوق.....206
ثانيا: متابعة صندوق النقد والبنك لمسار الاصلاحات في الجزائر.....215
ثالثا: الحكم الراشد في الإصلاحات التشريعية الجزائرية.....218
رابعا: آثار اصلاحات وبرامج وسياسات التصحيح الهيكلي على الجزائر.....223
المبحث الثاني: الجزائر ومستوى فواعل الحكم الراشد.....231
أولا: الضغط على الحكومة كفاعل راشد (التراجع والانسحاب).....231
ثانيا: ترقية وتعزيز القطاع الخاص (التمدد والانتشار).....234
ثالثا: فاعل المجتمع المدني في الجزائر.....245
رابعا: المساواة بين الجنسين ودعم فرص عمل المرأة.....248
المبحث الثالث: مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر.....251
أولا: مؤشر الاستقرار السياسي.....251
ثانيا: مؤشر فعالية الحكومة.....255

ثالثا: مؤشر الصوت والمساءلة.....257
رابعا: مؤشر حكم القانون.....260
خامسا: جودة التشريعات.....263
سادسا: مؤشر مراقبة الفساد.....266
سابعا: مؤشرات الشفافية في تسيير المالية العامة.....269
ثامنا: مؤشر تجميعي للحكم الراشد العالمي (WGI).....271
خلاصة الفصل.....274
الخاتمة.....276
قائمة المصادر والمراجع.....282
الملاحق.....299
الفهارس.....310

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	القوة التصويتية للدول في مجموعة البنك الدولي	67
02	مهام ودور كل من الصندوق والبنك	73
03	إجماع واشنطن وإجماع واشنطن الموسع	80
04	تصنيف دول منطقة افريقيا جنوب الصحراء حسب معيار الدخل	138
05	تطور حجم الدين الخارجي للدول النامية الافريقية والشرق الاوسط خلال الفترة (1990-2001) الوحدة مليار دولار	171
06	تطور حجم الدين الخارجي للدول النامية الافريقية والشرق الاوسط خلال الفترة (2002-2007) الوحدة مليار دولار	172
07	تطور حجم الدين الخارجي للدول النامية الافريقية والشرق الاوسط خلال الفترة (2002-2007) الوحدة مليار دولار	173
08	قيم مؤشر الديمقراطية خلال الفترة (2006-2017)	193
09	معايير القياس في المؤشر على الترتيب	198
10	ترتيب بعض الدول الافريقية في مؤشر الهشاشة العالمي	199
11	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة (1996-2017)	252
12	مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة (1996-2017)	255
13	مؤشر الصوت والمحاسبة خلال الفترة (1996-2017)	258
14	مؤشرات الديمقراطية في الجزائر	260
15	مؤشر الديمقراطية للسنوات 2006-2017	260
16	قيم مؤشر حكم القانون خلال الفترة (1996-2017)	261
17	مؤشر جودة التشريعات	264
18	مؤشر مراقبة الفساد في الجزائر خلال الفترة (1996-2017)	267
19	مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) للجزائر للسنوات 2006-2017	269
20	إتاحة وثائق الموازنة للعامة في الجزائر من 2008 إلى 2017	270
21	قيمة الحكم الراشد لسنتي 2005 و2017	272

فهرس الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الدول الأقوى تصويتا في الصندوق في 21 مارس 2014	57
02	مجموع إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب محاور التركيز حصة من مجموع الإقراض البالغ 12.8 بليون دولار	89
03	مجموع إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب القطاعات حصة من مجموع الإقراض البالغ 12.8 بليون دولار	89
04	مستويات تأثير المجتمع المدني وانخراطه مع والبنك الدولي	105
05	برنامج لتحسين إدارة الحكم	108
06	درجات الشمول المالي	116
07	خريطة الدول النامية ملونة بالأخضر	135
08	تطور مديونية البلدان النامية بالمليار دولار خلال الفترة 1982-2000	169
09	حجم مديونية الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (1990-2001)	172
10	حجم مديونية الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2002-2007)	173
11	حجم مديونية الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2002-2007)	174
12	مستويات مؤشر الاستقرار السياسي للدول النامية الافريقية خلال الفترة (1996-2017)	185
13	مستوى مؤشر المسألة والصوت للدول النامية الافريقية خلال الفترة (1996-2017)	186
14	مستوى مؤشر فعالية الحكومة للدول النامية الافريقية خلال الفترة (1996-2017)	187
15	مستويات مؤشر حكم القانون في الدول النامية الافريقية خلال الفترة (1996-2017)	188
16	مستويات مؤشر جودة التشريعات في الدول النامية الافريقية خلال الفترة (1996-2017)	189
17	مستويات مؤشر مراقبة الفساد في الدول النامية الافريقية خلال الفترة (1996-2017)	190
18	مستوى المؤشر التجميعي للحكم الراشد في الدول النامية الافريقية خلال خمس سنوات	191

	متفرقة ضمن المجال (1996-2017)	
19	تصنيف الدول من حيث مستوى الديمقراطية	192
20	خريطة العالم لمؤشر الموازنة المفتوحة لسنة 2015	195
21	حصيلة برنامج الخصخصة في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	239
22	رسم بياني يمثل مؤشر الاستقرار السياسي للجزائر	253
23	خريطة تبين جزء من دول العالم، بما فيها الجزائر لإظهار مستوى الاستقرار السياسي	253
24	رسم بياني يوضح مؤشر فعالية الحكومة خلال (1996-2017) للجزائر	256
25	خريطة توضح فعالية الحكومة للجزائر	257
26	رسم بياني يوضح مؤشر الصوت والمحاسبة للجزائر	259
27	خريطة توضح مؤشر الصوت والمحاسبة للجزائر	259
28	رسم بياني يوضح مؤشر حكم القانون للجزائر	262
29	خريطة توضح مؤشر حكم القانون للجزائر	263
30	رسم بياني يوضح مؤشر جودة التشريعات للجزائر	265
31	خريطة توضح مؤشر جودة التشريعات للجزائر	266
32	رسم بياني يوضح مؤشر مراقبة الفساد للجزائر	268
33	خريطة توضح مؤشر مراقبة الفساد للجزائر	268

فهرس الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي حسب الوضع في 30 أفريل 2016	299
02	توصيات صندوق النقد الدولي للجزائر	300
03	استجابة السلطات الجزائرية لتوصيات صندوق النقد الدولي السابقة	301
04	خريطة العالم للدول المثقلة بالديون	301
05	مؤشر التنافسية العالمية للدول النامية خلال سنتي 2017/2016	302
06	التصنيف حسب معدل الدخل السنوي للفرد حسب سنة 2017	303
07	المراكز الإقليمية لتقاسم المعرفة التابعة لصندوق النقد الدولي	304
08	مؤشر الموازنة المفتوحة لسنة 2015	305
09	توصيات صندوق النقد الدولي للجزائر	306
10	إستجابة السلطات الجزائرية لتوصيات صندوق النقد الدولي السابقة	307

الملخص:

تعتبر هذه الاطروحة ان مسالة الحكم هي مسالة ضرورية جدير بالدراسة والبحث وترى في مقاربة الحكم الراشد، مقاربة مهمة لا صلاح الحكم وترشيده امر في غاية الأهمية هذا ما دفع منظمات اقتصادية ومالية على غرار الصندوق والبنك الدوليين، الاهتمام بمسالة الحكم الراشد واعتماده كمنهج عمل عبر سياسات وبرامج جاهزة للتطبيق وقابلة للتعميم على الدول النامية، رغم الاشكاليات التي ما تزال تعترض الحكم الراشد وفي مقدمتها النموذج المتبع، ولقياس الحكم الراشد المدعوم من الصندوق والبنك الدوليين، في اطار سياسات وبرامج والمساعدات المالية والفنية ومدى تكرسيه في الدول النامية الافريقية كعينة والتركيز على الحالة الجزائرية، من خلال اقتراب الاقتصاد السياسي ونظرية التبعية، ومناهج مساعدة، ومقارنة مستوى الحكم الراشد خلال فترة زمنية معينة، خلصت الأطروحة الى ان الحكم الراشد ما يزال يعرف حركية، بالإضافة إلى إشكالية ادلجة المفهوم الذي مورست عليه قيم ليبرالية في سبيل عولمته، رغم وجود تحديثات وتطوير لمفهوم الحكم الراشد من قبل الصندوق والبنك الدوليين ومحاولة تكميم المفهوم ضمن مؤشرات علمية لقياس مستوى الدول على سلم الرشادة، لكنه بقي اسير القيم الليبرالية واتفاق واشنطن، وهذا ما اعطى حسب الدراسة فشل ومحدودية نجاح نموذج بروتن وودز في الدول النامية الافريقية بشكل عام والجزائر كحالة للدراسة بشكل خاص، لاعتبارات خصوصية تتعلق بهذه الدول وصعوبة تعميم نموذج موحد صالح للجميع، بالإضافة الى عنصر الاجبار الذي يتنافى و قيم الحكم الراشد.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد ،صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الدول الافريقية، الجزائر

ABSTRACT

This thesis is that the issue of governance is a necessary issue worthy of study and research and considers the approach of good governance, an important approach to good governance and rationalization is very important, which led economic and financial organizations such as the Fund and the World Bank to pay attention to the issue of good governance and It is adopted as a working method through policies and programs that are ready for implementation and accessible to developing countries, despite the problems that still stand in the way of governance, especially the model.

In the framework of policies, programs, financial and technical assistance, and the extent to which it is replicated in African developing countries as a sample and focus on the Algerian situation, through the approach of the political economy and the theory of dependence, The judgment is made within a certain period of time.

This thesis concluded that the rule of rationality still defines the dynamics and evolution in addition to the problematic issue of the concept of liberal values in the process of globalization, despite the existence of updates and development of the concept of governance by the Fund and the World Bank and trying to quantify the concept within the scientific indicators to measure the level of countries On the scale of leadership, but remained the prisoner of liberal values and the Washington Consensus. This, according to the study, gave the failure and limited success of the Bretton Woods model in the African developing countries in general and Algeria as a case study in particular for all, In addition to forcing Which are contrary to the values of good governance.

Keywords: Algeria, African Countries, Governance, IMF, World Bank.